ISSN 1818-9849



اتحاد الجامعات العربية



الجمعية العلمية لكليات الآداب

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية

المجلد الثامن　　العدد الثاني أ　　1432هـ/2011م

تنضيد واخراج: مجدي الشناق

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب
مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

القواعد الناظمة للمجلة

- **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** مجلة علمية نصف سنوية محكَّمة معتمدة تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية.
- يقدم البحث للنشر باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانجليزية، ويجوز أن يقدم بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية أو أية لغة أجنبية أخرى تتيسر طباعتها بموافقة هيئة التحرير مع تقديم ملخص له باللغة العربية.
- تنشر المجلة البحوث العلمية التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية والإحاطة والاستقصاء، والتي تراعى فيها الإشارات الدقيقة إلى المصادر والمراجع، ولم تقدم للنشر في أي مكان آخر، ويجوز نشر نقد متخصص أو مراجعة لأحد المؤلفات العلمية الصادرة في الوطن العربي أو خارجه بالإضافة لنشر تقارير عن الندوات والمؤتمرات التخصصية العربية والعالمية، وتعد البحوث التي تقبل للنشر بحوثاً معتمدة لأغراض الترقية.
- تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية المقدمة إليها في مجالات الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية والخدمة الاجتماعية والصحافة والإعلام.
- أن يكون البحث مرقوناً على الحاسوب وبمسافة مزدوجة بين السطور، وتقدم أربع نسخ منه مع قرص مرن قياس 3.5 انش، متوافق مع أنظمة IBM (Ms Word).
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والجداول والملاحق على ثلاثين صفحة.
- تعرض البحوث المقدمة للنشر في المجلة حال قبولها مبدئيا على محكمين اثنين في الأقل من ذوي الاختصاص، يتم اختيارهما بسرية مطلقة من رئيس التحرير.
- تحتفظ المجلة بحقها في الطلب من المؤلف أن يحذف أو يعيد صياغة بحثه أو أي جزء منه بما يتناسب وسياستها في النشر.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر .
- لا تدفع المجلة مكافأة عن البحوث التي تنشر فيها.
- تهدي المجلة لمؤلف البحث بعد نشره نسخة العدد الذي نشر فيه.

- ترسل البحوث على العنوان التالي: -

الأستاذ الدكتور أمين عام الجمعية العلمية لكليات الآداب،

رئيس تحرير مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

كلية الآداب – جامعة اليرموك، اربد، الأردن

هاتف :00962 2 7211111

فاكس :00962 2 7211137

البريد الإلكتروني: e-mail: saufa@yu.edu.jo

الموقع الإلكتروني:website: http://saufa.yu.edu.jo

التوثيق

ترقم الإحالات في متن البحث بطريقة متسلسلة، بين قوسين صغيرين( )

وتكون هوامش الإحالة إلى المصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو التالي، في حالة أن يكون المصدر أو المرجع كتاباً:

إسم المؤلف كاملاً: **المصدر أو المرجع**، عدد الأجزاء، مكان النشر،الناشر، السنة، الصفحة.

ضيف، شوقي: **العصر العباسي الأول**، مصر، دار المعارف، 1966، ص 24.

وفي حال الرجوع إلى الدوريات أو المجلات تكون الإحالة إليها على النحو التالي:

إسم المؤلف كاملاً: عنوان البحث، **إسم الدورية أو المجلة**، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.

مثال:

سعيدان، أحمد سليم: "حول تعريب العلوم"، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، المجلد الأول، العدد الثاني، تموز 1978، ص101.

وتثبت في آخر البحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه حسب التسلسل الألف بائي لاسم المؤلف العائلي، بحيث تذكر المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية.

الاشتراك في المجلة

الاشتراك السنوي للأفراد: ثلاثة دنانير داخل الأردن وسبعة دولارات أمريكية أو ما يعادلها خارج الأردن وللمؤسسات خمسة دنانير داخل الأردن وعشرة دولارات أمريكية أو ما يعادلها خارج الأردن.

محتويات العدد



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد:

الزملاء الكرام

نظراً للإقبال المتزايد على المجلة لم يعد بإمكاننا إصدارها أربع مرات في السنة فقط، إلا إذا سمحنا للعدد الواحد أن يأتي اكبر حجماً مما هو معتاد في مثل هذه الدوريات وعليه، ارتأت هيئة التحرير إصدار القدر اللازم من الأعداد في العام الحالي مع الحفاظ على حجم العدد الواحد ضمن المعقول. ويأتي ذلك القرار لكي لا يتأخر نشر البحوث المقبولة لان مثل هذا التأخير قد يضر بقيمة البحث خاصة إن كان يعالج مسألة ملحة معاصرة.

نأمل بالمزيد من تعاونكم ونرحب بمساهماتكم في مجلتكم التي تفتح أبوابها لكل باحث جاد رصين.

والله وليّ التوفيق.

أ.د. محمد العجلوني
رئيس التحرير
الأمين العام للجمعية العلمية لكليات الآداب للجامعات
في اتحاد الجامعات العربية
جامعة اليرموك - الأردن

Subscription Form

Association of Arab Universities Journal for Arts

A Biannual Refereed Academic Journal

Published at Yarmouk University, Irbid, Jordan by the Society of Arab Universities Faculties of Arts, Members of AARU.

قسيمة اشتراك

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر في جامعة اليرموك، اربد، الأردن، عن جمعية كليات الآداب في الجامعات أعضاء اتحاد الجامعات العربية.

Name: .... :الاسم

Address: .... :العنوان

P.O. Box:... :ص.ب.

City & Postal Code: .... :المدينة والرمز البريدي

Country: .... :الدولة

Phone:.. :هاتف

Fax: .... :فاكس

E-mail:... :البريد الإلكتروني

No. of Copies: .... :عدد النسخ

Payment:... :طريقة الدفع

Signature:... :التوقيع

ترسل الشيكات المصرفية مدفوعة لصالح "جمعية كليات الآداب، كلية الآداب، جامعة اليرموك، اربد، الأردن."

Cheques should be paid to The Society of Arab Universities Faculties of Arts, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

I would like to subscribe to the Journal — أرغب الاشتراك بالمجلة

For — لمدة

- ☐ One Year — سنة واحدة ☐
- ☐ Two Years — سنتان ☐
- ☐ Three Years — ثلاث سنوات ☐

أسعار الاشتراك السنوي

One Year Subscription Rates

	خارج الأردن Outside Jordan	داخل الأردن Inside Jordan
الأفراد Individuals	7 دولار أمريكي US $ 7	3 دنانير JD 3.00
المؤسسات Institutions	10 دولار أمريكي US $ 10	5 دنانير JD 5

سعر النسخة الواحدة (دينار أردني)

One Issue Price

Standard Price JD 2.000 — سعر البيع العادي 2.000 ديناران

Students JD 1.300 — سعر البيع للطلبة 1.300 دينار

خصم 40% للمكتبات ومراكز البيع

40% Discount for Bookshops

Correspondence — المراسلات

Subscriptions and Sales:

Secretary General
The Society of Arab Universities Faculties of Arts
Editor – in -Chief
Association of Arab Universities Journal for Arts
Yarmouk University , Irbid , Jordan.
Tel . 00962 2 7211111 Ext. 3555
Fax. 00962 2 7211137

مراسلات البيع والاشتراكات:

الأستاذ الدكتور أمين عام جمعية كليات الآداب.
رئيس تحرير "مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب"
كلية الآداب – جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
هاتف: 00962 2 7211111 فرعي 3555
فاكس : 00962 2 7211137

صورة إيران في الصحافة الأردنية (دراسة تحليلية)

علي منعم القضاة و"محمد خير" بني دومي *

ملخص

يتزايد الحديث يومياً عن إيران وبرنامجها النووي والدور الإقليمي الذي تسعى إليه في منطقة الشرق الأوسط الزاخرة بأحداثها المتتالية في مختلف وسائل الإعلام، إذ يراودها الحلم القديم بإقامة الإمبراطورية الفارسية تارة، وارتداء عباءة الدين والعلاقة بآل البيت تارة أخرى.

ولذلك فإن هذا البحث يهدف إلى معرفة الطريقة التي قدمت بها الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور أنموذجاً) صورة إيران، من خلال تحليل مضمون الموضوعات التي تناولتها، قبل وبعد احتلال العراق بأربع سنوات. وهي فترة كافية لأن تكون الكتابات مستقرة، أي أكثر اتزاناً أو وضوحاً، وليست متأثرة بحدث طارئ، وبالتالي تكون الصورة واضحة أمام الصحافة الأردنية التي تتابع الحدث عن قرب، لمعرفة مقدار التغيير الذي حدث في صورة إيران، واتجاه الصحافة الأردنية من إيران قبل احتلال العراق وبعده، من خلال تحليل مضمون التغطية الصحفية في صحيفة الدستور للقضايا المتعلقة بصورة إيران.

اعتمد المنهج الوصفي في هذا البحث، باستخدام أسلوب تحليل المضمون؛ لكشف النقاب عن الكيفية التي تتعامل بها صحيفة الدستور اليومية في تقديم صورة إيران كنموذج للصحافة الأردنية، لأن تحليل المضمون يعد المنهج الأكثر تعبيراً عما يرمي إليه البحث، كما تم اختيار عينة من التغطية اليومية التي قدمتها صحيفة الدستور في فترة البحث، وقمنا بتحليل اثني عشر عدداً في عام 1999، واثني عشر عدداً منها في عام 2007.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن التغطية الصحفية التي تتناول صورة إيران، وعلاقاتها مع أمريكا وإسرائيل ومصالحهما المشتركة جاءت بالمرتبة الأولى لاهتمام صحيفة الدستور وبنسبة (24.2%)، بينما كانت التغطية الصحفية التي تتناول موضوعات النفط والاقتصاد والتصنيع المدني بالمرتبة الأخيرة من اهتمام هذه الصحيفة، وبنسبة (9.2%) فقط من المجموع الكلي للتغطية التي قدمتها في فترة الدراسة. كما أشارت النتائج إلى أن اتجاه الدستور نحو إيران كان سلبياً وبدرجة كبيرة وصلت إلى 57.4% من المجموع الكلي للتغطية الصحيفة.

الكلمات الدالة: الصحافة، الصورة الذهنية، تحليل المضمون.

* قسم الإعلام والعلاقات العامة، الجامعة الأهلية، **المنامة، البحرين.**

مقدمة

تعد وسائل الاتصال من ضرورات الحياة في المجتمع الحديث، ولا يمكن لإنسان القرن الحادي والعشرين أن يعيش بعيداً عن التعامل اليومي معها، ومن خلال التعرض مع هذه الوسائل والتأثر بما تكتبه أو تبثه تتشكل الصور التي نرسمها عن العالم من حولنا، وبخاصة الصورة التي نشكلها عن الآخرين، فوسائل الإعلام تتقدم إلى مكان الصدارة من بين العوامل التي تشكل الصورة النمطية والصورة الذهنية لدى الناس؛ فهي تقدم قسماً كبيراً من المعلومات التي تساعدنا في عملية فهم المجتمع، أو المجتمعات من حولنا، وهي كذلك تؤثر بالطريقة التي نبني بها معلوماتنا عن أمور ليس لدينا معلومات كافية للاطلاع عليها بشكل مباشر.

ويكثر الحديث عن التدخل الإيراني في المنطقة العربية وتقوية نفوذها من خلال تدخلها في الشأن العراقي، وتوثيق علاقاتها مع سوريا ولبنان، يقوم الأردن بحكم موقعه الجغرافي والإستراتيجي بدور مهم في حالة الاستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط الزاخرة بأحداثها المتلاحقة، وعلاقة النظام الأردني بآل البيت ونسبته إليه، ويعد هذا السبب من الدوافع الرئيسة التي دفعت **بالباحثين** للقيام بهذا البحث، إذ إن الأردن يعد نقطة الارتكاز بين دول المنطقة، وإن إيران تصف نفسها بالدولة الإسلامية، وتنتسب إلى آل البيت، وتسعى إلى التأثير في العالم المحيط بها من هذا المنفذ. فهل تحاول استغلال السلطة الدينية المنسوبة إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، فيما تقوم به من أعمال. أو إنها تحاول إعادة الحلم الفارسي القديم وإقامة الإمبراطورية الفارسية مستغلة ضعف الدول العربية من حولها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وعلاقتها القوية التي تربطها بسوريا؟

وقد شكلت هذه النقطة عاملاً في اختيار البحث للتعرف على صورة إيران في الصحافة الأردنية، وبخاصة بعد احتلال العراق، وهو الحدث الأكبر الذي أحدث تغييرات نوعية في الصورة التي ترسمها الصحافة الأردنية عن إيران. علاوة على أن الأردن يستضيف ما يقرب من المليون ونصف المليون مواطن عراقي، يعيشون في الأردن ويعتبرون من جمهور هذه الصحافة ومن المتابعين لها.

يهدف هذا البحث إلى معرفة المدى الذي قدمت به الصحافة الأردنية اليومية صورة إيران، من خلال تحليل مضمون تغطيتها للموضوعات التي تتناول إيران، قبل احتلال العراق بأربع سنوات، وكذلك بعد الاحتلال بأربع. ولعل هذه الصورة ارتسمت في الصحافة الأردنية التي تابعت الحدث عن قرب وأصبحت شاهداً على صورة إيران، وقد قام **الباحثان** بتحليل مضمون التغطية المتعلقة بهذه الصورة في صحيفة الدستور خلال الفترة المحددة للدراسة، وهي فترة كافية لأن

تكون فيها الحالة مستقرة فيما يخص الكتابات الصحفية أي غير متأثرة بشكل مباشر بوقوع الحدث، أي أنها تكتب عنه بشكل أكثر اتزاناً أو وضوحاً.

كما تنبع فكرة البحث من الاهتمام العالمي بإيران، واعتبارها عنصراً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، من خلال الهيمنة الأمريكية على الإعلام العالمي، فهي تسعى لجلب الانتباه وإثارة الاهتمام بإيران؛ إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط إلى صراع شيعي سني، بدلاً من وضعه الحالي وهو الصراع العربي الإسرائيلي، مستغلة في ذلك الأحداث الجارية في المنطقة من عمليات سلام، ومن احتلال العراق، وكذلك مما يجري على الساحة اللبنانية من تناحر دائم بين الفرقاء.

ويدعم هذا التوجه الأمريكي التصريحات المتكررة هنا وهناك لبعض المسؤولين الإيرانيين المعادية لإسرائيل، والتي تزيد من تأليب الرأي العام العالمي تجاه المنطقة برمتها، إذ إنَّ إسرائيل ذات حظوة في الغرب لم تصل لها أية دولة عربية، ولا دولة إسلامية، ولن تصل مهما فعلت. والتي يمكن اعتبارها تصريحات استفزازية لتحويل الأنظار عن الخطر الفارسي الذي يداهم المنطقة بفضل اتفاق مسبق بين إيران والدول التي تحتل العراق، إضافة إلى إسرائيل.

وفي الوقت نفسه فإن المتابع لأحداث المنطقة يرى تزايد الاهتمام بالشأن الإيراني. وقد تزايد هذا الاهتمام بعد أحداث لبنان والدعم الإيراني السافر لبعض الجماعات المسلحة في جنوب لبنان، ثم أصبح الاهتمام أكثر وضوحاً من خلال الصراع الإيراني العراقي في حرب الخليج الأولى، وحرب الخليج الثانية بعد احتلال الكويت، وأخيراً الاحتلال الأمريكي للعراق ودخول إيران المجال النووي من جهة، ولعبة شد الحبل مع دول الغرب وأمريكا من جهة ثانية.

لم يكن سكان المنطقة العربية يعرفون ما يسمى بالطائفية ولا يجيدون فن التمييز بين شيعة وسنة، قبل احتلال العراق وتغذية هذا الأمر من قبل قوات الاحتلال، ويدعم هذا القول وشائج المصاهرة القوية جداً في المجتمع العراقي على وجه الخصوص، إذ تتجسد قضية المصاهرة بين أبناء الطائفتين في كل العشائر والمدن العراقية، ولم يكن السؤال عن المذهب ذا بال قبل الاحتلال.

يرى **الباحثان** أن سبباً رئيساً يقف خلف البروز الطائفي، وهو احتلال العراق وذهاب وجودها كقوة فاعلة في الشرق الأوسط بعد فترة طويلة جداً من الصراع الإيراني العراقي، ثم دخول العراق إلى الكويت، وما خلفه من تبعات حصار اقتصادي للشعب العراقي، وتدمير لقوة الجيش العراقي، واختتام الأمر بدخول القوات الأمريكية إلى العراق واحتلالها بشكل رسمي منذ عام 2003. فقد كانت العراق هي المانع الرئيس أو ربما الوحيد الذي يقف أمام الزحف الإيراني الفارسي باتجاه الغرب نحو المنطقة العربية. وكان النظام العراقي السابق مانعاً كبيراً لإيران من نشر الطائفية

ومفاهيمها في المنطقة. وبما أن إيران لن تستطيع أن تجد لها سنداً في الدول العربية إذا ما أسفرت عن نيتها في الامتداد باتجاه الدول العربية من منظور فارسي، فقد تسترت وراء الغطاء الديني والعباءة السوداء التي ترتديها باسم الدين، لعلمها المسبق بالمكانة التي يحتلها الدين في العالم العربي.

مفهوم الصورة:

يرى ابن الأثير أن الصورة ترد في كلام العرب على معنى حقيقة الشيء وهيئته وصفته [(1)]، وقد ورد أن صورة الشيء أي وصفه وصفاً دقيقاً يكشف عن جزئياته[(2)]، وتصوَرَ الشيء، تخيَّلَه واستحضر صورته في ذهنه. كما ورد في قاموس المنجد[(3)] أن الصورة تأتي بمعنى الصفة، فصورة الشيء هي صفته وشكله الخارجي الذي يظهر به، وكذلك ورد بأن الصورة في اللغة لها معان متعددة[(4)] منها: الشبه والشكل، والهيئة والصفة.

أنواع الصورة:

يمكن الحديث عن نوعين متكاملين متقاربين من الصور التي يرسمها الشخص عن الآخرين، أو التي يمكن أن تنعت بها مجموعة من البشر، أو التي تتشكل في أذهاننا عن الآخرين. وهذان النوعان هما الصورة الذهنية، والصورة النمطية، وسيتم التعريف بهاتين الصورتين بشكل يخدم أغراض هذا البحث الذي يرمي إلى معرفة الصورة الذهنية التي رسمتها الصحافة الأردنية عن إيران وبخاصة بعد احتلال العراق.

الصورة الذهنية:

هي تلك الصفات التي يمكن للشخص أن يميز بها الآخرين من خلال تجاربه السابقة، والبيئة التي يعيشها، وعوامل مختلفة تسهم في تكوين المخزون المعرفي والثقافي لدى الشخص، الذي يكتسبه عبر مراحل حياته المختلفة، هذا المخزون يترسخ في ذهن المرء عبر الزمن، ويمكن للشخص أن يستثار ويستحضر هذه الصورة في حالة وجود منبهات مشابهة، وبالتالي تؤثر بالطريقة التي يتصور فيها شخصٌ شخصاً آخر أو مجتمعاً آخر.

يرى كينيث بولدن[(5)] أن الصورة الذهنية هي نتيجة لكل تجارب الماضي لمالك الصورة الذهنية، منذ مراحل طفولته الأولى حيث يتلقى الإنسان العديد من الرسائل التي تحمل مضامين مختلفة، وتعمل بالاشتراك مع عوامل أخرى على تشكيل جزء من وعي المرء وإدراكه للأشياء، وكلما زادت خبرة الإنسان في الحياة ترسخ هذا الانطباع في ذهنه حتى يصبح لديه تصور معين عن كل الأشياء والأشخاص أو المجتمعات من حوله.

ويمكن تعريف الصورة الذهنية[6] بأنها: الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند المرء عن شخص آخر، أو شعب بعينه، أو حتى عن مؤسسة ما، سواءٌ أكانت محلية، أم دولية يمكن أن يكون لها تأثير على حياة هذا الإنسان.

ويرى **الباحثان** أن الصورة الذهنية هي كل ما يحتفظ به ذهن الإنسان من انطباعات ناتجة عن تجارب مختلفة، ترسخت في ذاكرته عبر مراحل حياته منذ الطفولة، ويمكن له أن يستحضرها عند تعرضه لأي منبه مشابه لها يمر به في حياته، وقد يتشكل هذا الوعي أو الصورة الذهنية عن جماعة كاملة أو عن شعب أو عرق معين.

الصورة النمطية:

تشير الدراسات في مجال الصورة[7] أن "والتر ليبمان" هو أول من استخدم مصطلح الصورة النمطية كمفهوم اتصالي، ويرى ليبمان أن الثقافة هي التي تصنع الصورة النمطية. أي أن الصورة النمطية مكونة من المعتقدات التي تراكمت عبر الزمن لدى الشخص، وأصبحت مقبولة لديه مسبقاً عند تعرضه لحادث مشابه، بحكم العادات والقيم والثقافة التي نشأ عليها، والتصرفات، أو الأفكار المتوقعة منه بعد ذلك. ويعرف جاك شاهين[8] الصورة النمطية بأنها صورة ثابتة مترسخة في العقل الإنساني، ترفض التغيير، ويُعَدُّ تجاوز هذه الصورة أو إقصاؤها من الوجدان من أصعب الإجراءات وأكثرها تعقيداً. ويرى صالح أبو أصبع[9] أن الصورة النمطية: هي تلك الصورة التي تنطبع في الأذهان عن أشخاص أو شعوب حاملة معها سمات موضوعية في قالب ذهني يَحُدُ من التفكير في تصور هؤلاء الأشخاص أو الشعب بصورة مخالفة في الذهن.

وبالتالي يمكن الحديث عن أهم الفروق بين الصورة الذهنية والصورة النمطية[10]: بأن الأولى هي صورة مفتوحة، وقابلة للتغيير، وأنها تزداد وضوحاً كلما زادت المعلومات المتوافرة عنها. بينما تتسم الصورة النمطية بالثبات النسبي، وتعني زيادة المعلومات في الاتجاه نفسه، زيادةً في الاعتقاد بالقضية وتحيزاً لها.

عوامل تكوين الصورة:

تتدخل العديد من العوامل الجغرافية والتاريخية والاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، والإنسانية والثقافية في تكوين (الصورة الذهنية)، وإن ما يهمنا بالمقام الأول هو دور وسائل الإعلام – ومنها الصحافة – في تشكيل هذه الصورة، وبالتالي يمكننا الربط بين عنوان البحث عن صورة إيران في الصحافة الأردنية مع مجريات البحث.

يرى صالح أبو إصبع[11] ما ذهب إليه هارولد لاسويل في مجال تأثير وسائل الإعلام من "أن ما كان يتطلب استخدام العنف والقهر لتحقيقه يمكن تحقيقه الآن بالجد والإقناع، من خلال الرسائل الإعلامية التي تحمل مضامين غنية وتعمل على تشكيل صورة للآخر".

الدراسات السابقة:

تزخر المكتبة الإعلامية بدراسة الصورة، ولعل بحثاً محدود الحجم مثل هذا البحث لا يتسع لسردها، وفي كل المجالات، ولكن دراسة أكاديمية تحليلية نقدية لأداء الصحافة الأردنية في موضوع البحث (صورة إيران في الصحافة الأردنية) لم تُجرَ سابقاً حسب علم الباحثين، تتعلق بتحليل مضمون التغطية الصحفية لصحيفة الدستور عن صورة إيران، حتى تاريخ إجراء هذه الدراسة (إبريل، 2009) ولذلك فقد وجد **الباحثان** دراسة لها علاقة غير مباشرة أو تتصل بشكل ما بهذا البحث، وهي رسالة ماجستير غير منشورة قدمها الباحث العراقي كامل كريم الدليمي (2008)، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام في جامعة الشرق الأوسط، والموسومة بـ: "صورة أمريكا في الصحافة الأردنية اليومية قبل احتلال العراق وبعده، - دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم". وقد خلصت دراسة الدليمي إلى العديد من النتائج كان أبرزها:

1. أن التحليل كشف عن تحول سلبي في صورة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب، فقد كانت التغطية في أغلبها تكشف عن صورة سلبية.
2. أن الصحافة الأردنية أبدت اهتماماً كبيراً باحتلال العراق، وأعطته أولوية عالية جداً في تغطيتها، وقد خصصت الصحيفتان مكاناً بارزاً للنصوص المتعلقة باحتلال العراق، وكذلك قدمتا تغطيتهما للموضوعات المتعلقة باحتلال العراق غالباً في صفحاتهما الأولى أو الخلفية لإبراز الأهمية.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة هذا البحث في محاولة التعرف على القضايا التي تطرحها الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور أنموذجاً) حول صورة إيران فترة أربع سنوات قبل وبعد احتلال العراق. وعلى التعرف إلى الأسباب التي ساعدت في تشكيل هذه الصورة عن إيران، من خلال تحليل مضمون تغطية الصحافة الأردنية اليومية للأحداث الجارية في المنطقة والمتعلقة بصورة إيران. وقد اختار **الباحثان** تحليل القضايا التي تطرحها صحيفة الدستور اليومية حول صورة إيران قبل احتلال العراق وبعده أنموذجاً للتعرف على هذه الصورة. وقد تم تقسيم مشكلة البحث الواردة في عنوانه إلى عدة تساؤلات، والتي سيتم عرضها لاحقاً.

أهمية البحث:

إن التعرف على صورة إيران من خلال الصحافة واستناداً لحدث كبير مثل احتلال العراق يُعد أمراً مهماً لأنه يكشف عن التحولات التي حدثت في قناعات ورؤى الجمهور الأردني من إيران، من خلال الكتابات الصحفية في صحيفة الدستور. وهل بقيت النظرة إليها على أنها دولة إسلامية، أو تحولت الكتابات عن إيران بسبب تدخلها في الشؤون العربية من بوابة العراق، ومحاولة مد نفوذها في سوريا ولبنان، من خلال تدخلاتها في الأحداث الجارية وبخاصة بعد احتلال العراق. أما الأمر الآخر وهو مهم أيضاً فيتعلق بالصحافة وبالمقدار الذي نجحت فيه في معرفة التحول كما يراه المجتمع الأردني من منظور الصحافة التي تعد مرآة للمجتمع، وتعكس ما يفكر به المجتمع ومفكروه وكتابه وصحفيوه، لذلك اشتمل التحليل على كل الفنون الصحفية التي تناولت بها "الدستور" الموضوعات التي تتعلق بإيران.

وللدراسة أهمية أخرى تنبع من تصديها لقضية مهمة تشغل الرأي العام العالمي، هي النفوذ الإيراني في المنطقة، إذ لا تكاد تخلو صحيفة أو وسيلة إعلام من الحديث عن إيران ودورها في المنطقة ونواياها التي تسعى لتحقيقها، وبرنامجها النووي. وتعد النقاط التالية من مسوّغاتها إجراء هذه الدراسة:

1. تقديم دراسة علمية جديدة في مجال الدراسات الصحفية في الأردن نظراً لعدم وجود دراسة سابقة تناولت صورة إيران في الصحف الأردنية اليومية.
2. إلقاء الضوء على صورة إيران قبل احتلال العراق وبعده ومعرفة مقدار التغيير الذي حدث في صورتها.
3. حساسية تناول إيران في الصحافة لأن ذلك يعد نوعاً من التحدث في الطائفية.

فرضيات البحث:

انطلاقا من مسوّغات البحث وتساؤلاته فقد برز العديد من الفرضيات:

1. كان اتجاه صحيفة الدستور نحو إيران إيجابياً أثناء تغطيتها اليومية.
2. تسببت التدخلات الإيرانية في المنطقة وبخاصة الاحتلال الأمريكي للعراق بتكوين صورة سلبية عن إيران.
3. حظيت القضايا المتعلقة بالنفط والاقتصاد باهتمام كبير من صحيفة الدستور.
4. جاءت التغطية المتعلقة بقضية السلاح النووي الإيراني في الدرجة الأولى لاهتمام صحيفة الدستور.

تساؤلات البحث:

يعد هذا البحث محاولة للتعرف على صورة إيران في الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور)، ولرصد أهم القضايا التي تناولتها الصحافة، وصولاً إلى معرفة التحول الذي طرأ على صورة إيران في المنطقة بعد احتلال العراق، من خلال تحليل مضمون تغطية صحيفة الدستور لصورة إيران في فترة الدراسة. وقد تم تقسيم مشكلة البحث إلى عدة أسئلة من أهمها:

1. ما هو اتجاه تغطية الصحافة الأردنية من إيران قبل احتلال العراق وبعده؟
2. هل انعكس احتلال العراق على صورة إيران كما تقدمها صحيفة الدستور، عينة الدراسة، من خلال تغطيتها اليومية؟
3. ما هي أهم القضايا التي تناولتها الدستور أثناء تغطيتها لصورة إيران في هذه الفترة؟
4. ما هي الطريقة التي تقدم بها الدستور صورة إيران، من خلال تغطيتها اليومية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مقدار التغيير الذي حدث في صورة إيران كما قدمته الصحافة الأردنية،(صحيفة الدستور أنموذجاً)، قبل احتلال للعراق وبعده، من خلال تحليل مضمون التغطية الصحفية في صحيفة الدستور للقضايا المتعلقة بصورة إيران في العراق، وذلك بالقيام بدراسة مسحية تحليلية لهذه التغطية والتي ستشتمل على كافة أشكال التغطية في الفترة المحددة للبحث. والتعرف على العوامل المؤثرة في هذه التغطية واتجاهات اهتماماتها. وكذلك يهدف البحث إلى معرفة حجم التغطية الذي قدمت به الصحافة الأردنية اليومية صورة إيران في العراق، من خلال تحليل مضمون تغطية صحيفة "الدستور" للموضوعات التي تتناول صورة إيران، قبل احتلال العراق وبعده. ويمكن تلخيص الأهداف في النقاط الآتية:

1. معرفة اتجاه تغطية الصحافة الأردنية اليومية من إيران كما هو مقدم في الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور) في فترة الدراسة.
2. معرفة صورة إيران والتغيير الذي طرأ عليها في الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور) في فترة الدراسة.
3. معرفة القضايا التي حظيت باهتمام الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور) أثناء تغطيتها لصورة إيران في فترة الدراسة.
4. معرفة الطريقة (الفنون الصحفية) التي تقدم بها الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور) إيران في فترة الدراسة.
5. المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور) في تغطيتها للقضايا المتعلقة بإيران في فترة الدراسة.

منهج البحث:

اعتمد **الباحثان في دراستهما** على المنهج الوصفي، مستخدمين أسلوب تحليل المضمون؛ لأنه المنهج الأكثر تعبيراً عما يرمي إليه البحث في كشف النقاب عن الكيفية التي تتعامل بها صحيفة الدستور من وصف صورة إيران في الصحافة الأردنية. ويعني تحليل المضمون: "مجموعة التقنيات المستخدمة في دراسة وتحليل النصوص الإعلامية المختلفة وتحليلها"[(12)]. ويهدف الأسلوب الوصفي إلى وصف الواقع كما هو، للوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم هذا الواقع[(13)]. وقد تم اختيار عينة من التغطية الصحفية اليومية التي قدمتها الدستور في فترة البحث، وذلك بتحليل اثني عشر عدداً من الدستور في عام 1999، واثني عشر عدداً منها في عام 2007.

يُستخدم تحليل المضمون بكثرة في الدراسات الإعلامية بسبب نقاط القوة فيه، والفوائد التي يعود بها على الدراسات الأكاديمية التي تعتمده كأسلوب للبحث. هذه الإيجابيات التي يتمتع بها تحليل المضمون تناولها العديد من العلماء والمختصين وبينوها في كتاباتهم ودراساتهم[(14)]. ومنها: أن تحليل المضمون ذو طبيعة نظامية تساعد في الموضوعية، وتساعد على جمع البيانات، وتنظيم عينات المادة التي نقوم بتحليلها، ثم ترقيمها بطريقة ذات معنى، تعطي دلالة للتكرارات، لأنه تقنية لحساب التكرارات أو مرات الظهور في فقرة أو جملة أو قصة. ولذلك فإن البيانات التي تنتج من تحليل مضمون الصحف يمكن أن تكون أكثر دقة. إضافة إلى أن تحليل المضمون يعطي الباحثين فرصة للتعامل مع بيانات الأحداث الجارية أو الماضية، من خلال تحليل النصوص التي تعود إلى فترات تاريخية سابقة، كما هو الحال في هذا البحث.

وكما أن لتحليل المضمون نقاط قوة يتمتع بها، فإن هناك بعض الصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه. ومن بين هذه الصعوبات: أن تكون هناك خلفية مشتركة بين الشخص القائم بالتحليل، وبين النص الذي يقوم بتحليله[(15)]. كما يستغرق تحليل المضمون وقتاً كبيراً وخصوصاً عند تحليل كميات كبيرة من تغطية الصحف[(16)]، وبالرغم من هذه السلبيات فقد اختير تحليل المضمون أسلوباً رئيساً لهذا البحث؛ إذ تم التغلب على هذه السلبيات، فالتحليل اشتمل على كتابات من فترات سابقة لم يشارك أي من الباحثين فيها، وسيقوم الباحثان بوصفها وتحليلها كما وردت على لسان كتابها، وبالتالي لا يمكن بسهولة التدخل فيها وفي تعبيراتها.

قياس قيمة المحتوى:

تكمن قيمة أي نص صحفي في اجتماع أو استخدام العديد من العناصر والمعايير[(17)]. وهذه المعايير هي: الموقع في الصفحة، وعنوان المقال، عدد الأعمدة التي ينتشر عليها المقال، أو

طريقة العرض، ورقم الصفحة المنشور عليها، وهل تم تدعيم هذا النص بصور للأشخاص أو بصور للمواقع والأحداث[18].

ويعدُ قياس المحتوى من الأمور الواجب توافرها في تحليل مضمون الصحف، حتى يتمكن القارئ من تمييز البحث العلمي وقياس المحتوى عن القراءة العادية للصحف، فالقراءة التحليلية قراءة متأنية، ينتج عنها تصنيف المادة الصحفية إلى أبواب، ومحاور، وصياغتها في فئات، يمكن من خلالها أن يجيب الباحث عن الأسئلة الواردة في بحثه. أي أن قياس قيمة المحتوى يعني العملية التي يتم بموجبها تحويل البيانات التي حصلنا عليها من التحليل إلى وحدات ذات معنى وواضحة المعالم. هذا التقسيم أو هذه الوحدات تسمح للباحث أن يصف المضمون وصفاً دقيقاً[19]. إضافة إلى الطبيعة المرنة في تحليل المضمون، والتي تعني القدرة على تنظيم البيانات التي نقوم بتحليلها وجمعها من مجتمع الدراسة، بطريقة ذات معنى أي أن تعطي البيانات أرقاما تعطى دلالة لهذه التكرارات.

أي أنه يمكن للقائم على أية دراسة إعلامية صحفية أن يصف الأهمية التي وردت فيها التغطية، وأن يفهم القضايا المطروحة بوضوح، ومعرفة العلاقة بين عناصرها، وأن يعرف اتجاه أو موقف الصحيفة من الموضوع المبحوث، ومعرفة القضايا الأساسية التي طرحتها الصحف وتتعلق بالموضوع وبذلك تمكن الباحث مِنْ معرفة قيمة المحتوى وتمكنه من الوصول إلى نتائج علمية يمكن الاعتماد عليها وتعميمها. وهذا ما قام به **الباحثان** من تحديد وحدات التحليل، وفئاته، ومن ثم جدولتها أو تصنيفها في جداول وفقاً لضرورات البحث، وسيوضح كل جدول منها أحد المتغيرات أو الإجابة عن أحد أسئلة البحث، لمزيد من التفاصيل أنظر[20].

تعريف تحليل المضمون:

بعد الإطلاع على العديد من المراجع المتعلقة بمناهج البحث الإعلامي، ومنهج تحليل المضمون على وجه الخصوص؛ تبين أن تحليل المضمون قد حظي باهتمام الباحثين الذين قدموا له تعريفات مختلفة، فقد عرفه Hansen[21] بأنه: الطريقة التي تقدم مجموعة من الإشارات حول كيفية التحليل النوعي والكمي لمحتوى الإعلام، بطريقة منظمة وشمولية، يمكن الاعتماد عليها دون منازع. واقترح كل من Ben Donohew & Thorp[22] تعريفاً لتحليل المضمون على أنه: تقنية منظمة لتحليل مضمون الرسائل ومعالجتها. وقدم له هولستي[23] تعريفاً بقوله: إنه تقنية لعمل استنتاجات موضوعية ومنظمة في تحديد خصائص محددة للرسائل. ومع ذلك يبقى التعريف الذي قدمه بيرلسون[24] لتحليل المضمون: "بأنه الوصف المنظم والموضوعي والكمي للمضمون الظاهر للإعلام"، من أشهر التعريفات وأكثرها شيوعاً.

وحدات تحليل المضمون:

يرى Hansen[25]: "إنه من الضروري جداً أن يكون هناك تحديد واضح لما نريد أن نحسبه"، لأن تحليل المضمون يتطلب تحديد الفئات والوحدات التي سنتعامل معها في البحث تحديداً واضحاً ودقيقاً، وتعريفها بشكل يرتبط بمشكلة البحث، كي يتم حسابها والوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة، سواءٌ أكانت هذه الوحدات والفئات كلمات مستقلة أم جملاً أم فقرات أم البرنامج الإخباري أم القصة الخبرية كاملة. فتقسيم المضمون إلى وحدات وفئات أو عناصر معينة يساعد على دراسة كل عنصر أو فئة وحساب التكرار الخاص بها لإثبات نسبة حضور هذه الفكرة أو هذا الشخص أو الكلمة أو المعنى.

أما في الصحافة المكتوبة وبخاصة تحليل مضمون التغطية الصحفية، فإن الوحدة المستخدمة في الغالب هي وحدة اللغة، والتي تستعمل الفكرة، والجملة، والفقرة، ويرى أوزي[26] أن أكثر الوحدات استخداماً هي وحدة الفكرة. وعلى كل فإن تقسيم أي نص خاضع للتحليل ينبغي أن يتم وفق الهدف الذي يسعى إليه البحث.

يجب أن ترتبط وحدات تحليل المضمون بمشكلة الدراسة، وتحديدها أو تقسيمها بشكل واضح، حتى يتمكن الباحث من حسابها، وبالتالي الوصول إلى نتائج صحيحة، لأن تقسيم أي نص خاضع للتحليل يجب أن يتم وفقاً لهدف البحث الرئيسي. وفي هذا المجال يرى كل من داني اليسون ومولن[27]، وكذلك "ريتشارد بن" أن هناك بعض المعايير الواجب توفرها في وحدات التحليل حتى تحقق الهدف الذي وضعت من أجله، ومن هذه المعايير[28]:

1. أن تكون من الكبر بحيث تكون ذات معنى مفهوم.
2. أن تكون من الصغر بحيث لا تتضمن أكثر من معنى.
3. أن يكون من السهل تحديدها.
4. أن يكون بالإمكان التحقق من العدد النهائي للوحدات المراد تعيينها.

استخدم **الباحثان** في هذه الدراسة (الوحدة الإعلامية) أي وحدة النص للمادة الصحفية، المنشورة في الأعداد الصادرة من الصحيفة في الفترة المحددة للدراسة والمتعلقة بصورة إيران والتي **وجداها** قابلة للتحليل بما يخدم هدف الدراسة وحدةً للتحليل. والتي جاء عددها 82 قصة خبرية، موزعة على مجتمع الدراسة الذي بينته العينة المختارة في الفترة المحددة للبحث. ثم صنف **الباحثان** القصص الخبرية إلى فئات فرعية تابعة لكل محور رئيسي، وأفرد **الباحثان** لكل تصنيف جداول توضح عدد التكرارات ونسبها المئوية.

فئات التحليل:

فئات التحليل هي مجموعة التصنيفات التي يعدها الباحث وفقاً للمضمون الذي يقوم بتحليله، والهدف الذي يسعى لتحقيقه من التحليل، وبطريقة تسهل عليه إمكانية التحليل واستخراج النتائج. إذ يتوقف مدى نجاح تحليل مضمون الإعلام على عملية اختيار فئات التحليل بطريقة واضحة ودقيقة، وتطبيق هذه الفئات بما يتناسب مع محتوى وأهداف البحث. وقد انقسمت فئات التحليل في هذا الدراسة إلى فئتين هما فئة ماذا قيل؟ وفئة كيف قيل؟

ويشمل الحديث في كل فئة منها القصص الخبرية التي تتناول صورة إيران في الصحافة الأردنية. كما اعتمدت الدراسة حساب مرات تكرار ظهور هذه القصص الخبرية في المادة الإعلامية المدروسة عددياً، مقياساً لحجم توظيف واهتمام صحيفة الدستور بصورة إيران.

1. فئة ماذا قيل؟:

أي ما هي الموضوعات التي تناولتها صحيفة الدستور فيما يتعلق بصورة إيران في العراق. وما هو اتجاه هذه الموضوعات. وقد انقسمت فئة ماذا قيل في هذا البحث إلى قسمين، هما:

1.1. فئة الموضوع:

نظم **الباحثان** التغطية الصحفية المادة الإعلامية المدروسة في عدة محاور (موضوعات) رئيسة بناء على العلاقات بينها، وسيقوم **الباحثان** بتفصيلها، وذكر كل ما يشتمل كل محور منها في جداول خاصة، وهذه المحاور هي:

1. **علاقة إيران مع أمريكا وإسرائيل:** وتشمل جميع التغطية التي تتحدث عن أمريكا وإيران والتي كانت في أغلبها تقرن صورة أمريكا بصورة إسرائيل وتبين العلاقة المصيرية بين أمريكا وإسرائيل.
2. **الأسلحة النووية والحرب، والتسلح، والعنف، والقتل:** وتشمل كل التغطية التي تتعلق بالسلاح النووي، والتهديد بشن الحرب على إيران وكل أنواع القتل والدمار، وما يسمى بالإرهاب ودعم الإرهاب.
3. **نظام الحكم في إيران:** ويشمل الحديث عن نظام الحكم في إيران سواءً النظام الإصلاحي أم المحافظ وطبيعة علاقة هذا النظام مع شعبه.

4. **العلاقات الإيرانية العربية، والإسلامية، والإقليمية:** وتشمل التغطية المتعلقة بإيران وعلاقاتها مع جميع الدول العربية بما فيها دول الخليج العربي وكذلك علاقة إيران بتركيا وباكستان وأفغانستان.
5. **العلاقات الدولية الإيرانية:** وتشمل التغطية المتعلقة بعلاقة إيران مع جميع دول العالم غير المشمولة بالبندين الأول والرابع، بما في ذلك الدول الأوروبية، والصين وبقية دول العالم.
6. **النفط، والاقتصاد، والتصنيع السلمي:** وتشمل التغطية المتعلقة بالنفط وبتصديره وبعلاقات إيران مع أوبك، وكذلك التغطية المتعلقة بالتصنيع الإيراني السلمي، وعلاقات إيران الاقتصادية مع جميع دول العالم.

2.1. فئة الاتجاه (الموقف):

تشمل فئة الاتجاه أو موقف الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور)، كل الجمل التي تناولت إيران إما بطريقة إيجابية أو بطريقة سلبية، ولن يتم حساب تلك الفقرات التي كانت محايدة ولا تعبر عن موقف إيجابي أو سلبي تجاه إيران في فترة الدراسة.

1. **فئة اتجاه التغطية الصحفية الإيجابي:** وتشمل التغطية التي تناولت إيران بصورة إيجابية في فترتي الدراسة، وفي جميع القضايا.
2. **فئة اتجاه التغطية الصحفية السلبي:** وتشمل التغطية التي تناولت إيران بصورة سلبية في فترتي الدراسة، وفي جميع القضايا.

2. فئة كيف قيل؟

ويقصد بفئة (كيف قيل) في هذا البحث الطريقة التي قدمت بها صحيفة الدستور إيران أثناء تغطيتها لها في فترة الدراسة، وما هي الأشكال الصحفية التي قدمت بها المادة. وقد قدمت الصحيفة ما مجموعه 82 قصة خبرية تتعلق بصورة إيران في الفترة المحددة للبحث، وقد انقسمت فئات كيف قيل إلى:

1) الشكل الصحفي (فنون التحرير الصحفي) الذي عرضت به التغطية الصحفية.
2) فئة الموقع في الصحيفة أعلى أم أسفل الصفحة.
3) فئة رقم الصفحة: صفحة أولى وصفحة خارجية أم صفحة داخلية.
4) فئة المصدر: وكالة الأنباء أو الجهة التي حصلت الصحيفة منها على القصة الخبرية.
5) فئة طريقة العرض، وهل تم عرض المادة الصحفية مصحوبة بصورة أو لا؟

مصطلحات الدراسة:

1. **التغطية الإعلامية:** يقصد بالتغطية في هذه الدراسة، الطريقة التي تناولت بها صحيفة الدستور صورة إيران، وتشمل التغطية كل القصص الخبرية التي نشرتها الصحيفة في فترة الدراسة.
2. **الصحافة الأردنية:** يقصد بها الصحافة الأردنية اليومية ويمثلها في هذا البحث صحيفة الدستور وينحصر إطلاق المصطلح عليها في ثنايا البحث.
3. **الصورة النمطية:** هي صورة إيران كدولة إسلامية تقع على الحدود الشرقية للوطن العربي، وتشترك بحدود برية وحدود بحرية مع العديد من الدول العربية، ولها علاقة وئام وعلاقات خصام مع بعض الدول العربية.
4. **الصورة الذهنية:** هي صورة إيران التي ارتسمت في أذهان القراء بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق من خلال التغطية الصحفية التي قدمتها صحيفة الدستور أثناء فترة الدراسة**.**

معامل الثبات:

إن مفهوم الثبات أمر حاسم في تحليل المضمون، فإذا أريد أن يكون التحليل موضوعياً، يجب أن تكون إجراءاته ومقاييسه ثابتة، ويعني الثبات أنه إذا أعيد المقياس للمادة نفسها فسيعطي القرارات أو الاستنتاجات نفسها(29). لأن معامل الثبات هو المعيار الذي يمكن به الحكم على موضوعية وحياد الباحث في بحثه، وثبات نتائجه مع باحث آخر.

وتحقيقاً للموضوعية فقد تم إجراء عملية القياس مرتين حيث أجرى **الباحثان** (كمرمز) أول دراسة اختبارية للتأكد من ثبات المنهجية المستخدمة، ثم **كلفا** زميلاً آخر بالترميز، وقد كشف الاختبار عن درجة عالية من الثبات بين المرمزين **(97.5%)**، وهي نسبة تتجاوز الحد الأدنى المتفق عليه عالمياً (85%) في معظم الدراسات.

معادلة معامل الثبات هي: $CR= 2M/(N1+N2)$ حيث:

C = معامل الثبات.

M = مجموع القرارات المتفق عليها بين المرمز الأول والمرمز الثاني.

N1 = قرارات المرمز الأول.

N2 = قرارات المرمز الثاني.

وقد كانت النتائج كما يلي:

82 = N1

78 = N2

78 = M

160 = 78+82

معامل الثبات = 156 ÷ 160 = 97.5%

مجتمع الدراسة:

اعتبرت جميع الأعداد الصادرة من صحيفة "الدستور" في الفترة ما بين شهر آذار(مارس) 1999 وشهر شباط (فبراير) 2000، مجتمعاً للعينة الأولى وما بين شهر آذار(مارس) 2007 وشهر شباط (فبراير) 2008 مجتمعاً للعينة الثانية، وقد اعتبرت الأعداد الصادرة في الفترتين مجتمعاً للدراسة في هذا البحث، وقد بلغ مجموعها 730 عدداً بمعدل 365 عددًا من كل عام. وسيقوم **الباحثان** بتحليل مضمون تغطية الصحيفة خلال هذه الفترة. وقد اختار **الباحثان** صحيفة "الدستور" لتكون عينة ممثلة للصحافة الأردنية اليومية. ومن خلال استقراء وتحليل تغطية هذه الصحيفة، في الفترة التي يغطيها البحث تبين أنها قدمت ما مجموعه 82 قصة خبرية عن القضايا التي تتعلق بإيران موزعة على ستة محاور رئيسة، سيتم عرضها في الجداول لاحقاً.

عينة الدراسة:

اعتمد **الباحثان** أسلوب الدراسات المسحية بالعينة بدل أسلوب المسح الشامل لمفردات وعناصر مجتمع الدراسة، لتحقيق عدة فوائد أهمها: تقليل الكلفة، واختصار الوقت والجهد، وسرعة الوصول إلى النتائج، والدقة في النتائج[30]. حتى لو كان مجتمع الدراسة صغيراً يمكن تحليله بشكل كامل، فإن هذا لا يعني أن النتائج ستكون أفضل من النتائج التي تنتج عن دراسة أو تحليل العينة، ولذلك تم اختيار عينة تمثل هذا المجتمع.

يرى محجوب[31] أن الباحث لا يستطيع أن يشمل كامل مفردات مجتمع الدراسة؛ لأن هذا يستغرق منه جهداً كبيراً، ووقتاً طويلاً، وتكاليف مادية كبيرة جداً؛ لهذا فإن الباحث يقوم باختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع. كما يرى عبيدات[32] أنه لا حاجة لدراسة المجتمع الأصلي كله، فالعينة التي يختارها الباحث تحقق أهداف بحثه.

لهذا فقد اختار **الباحثان** عينة قصدية من المجتمع الأصلي للقيام بدراستها وتحليلها وتعميم نتائجها على المجتمع الكلي، ولذلك تم اختيار عينة تعبر عن هذا المجتمع وتمثله تمثيلاً حقيقياً، وقد بلغ مجموع الأعداد لعينة الدراسة 24 عدداً من صحيفة الدستور من الفترتين.

إذ تعتمد صحة التحليل على مدى الدقة في اختيار عينة البحث والتي يجب أن تمثل المجتمع الأصلي. علاوة على أن اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة لا تقلل من دقة النتائج، بمعنى أنه لو تمكن الباحث من تحليل كم كبير من البيانات فإنه ليس بالضرورة أن يكون أكثر فائدة أو دقة من نتائج العينة التي تمثل هذا المجتمع في فترة الدراسة. وقد لجأ **الباحثان** إلى اعتماد أسلوب المسح بالعينة بدلاً من أسلوب المسح الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة. وقد بلغ مجموع القصص الخبرية في العينة الخاضعة للتحليل خلال فترة الدراسة في صحيفة الدستور 82 قصة نشرتها صحيفة الدستور في فترة الدراسة.

وقد اختار **الباحثان** عينة البحث من حيث توزيعها على أيام الأسبوع بالطريقة نفسها حيث تم اختيار السبت الأول من الأسبوع الأول من الشهر الأول الذي بدأ به البحث وهو شهر آذار (مارس) من عام 1999، والذي صادف يوم السبت 1999/03/06، ثم اختيار يوم الأحد الثاني من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني للعينة لتعتبر العدد الثاني من العينة وهكذا طبقت الطريقة نفسها في اختيار باقي مفردات العينة، ما قبل الاحتلال. واتبع **الباحثان** الطريقة نفسها لفترة ما بعد الاحتلال، حيث صادف السبت الأول من الأسبوع الأول من شهر آذار (مارس) من عام 2007 تاريخ 2007/3/3، وهكذا طبقت الطريقة على اختيار باقي المفردات، وقد كانت تواريخ العينة الأولى كما يلي:

1. السبت: 1999/03/06
2. الأحد: 11 /1999/04
3. الاثنين: 1999/05/17
4. الثلاثاء: 1999/06/22
5. الأربعاء: 1999/07/07
6. الخميس: 1999/08/12
7. الجمعة: 1999/09/17
8. السبت: 1999/10/23
9. الأحد: 1999/11/07

10. الاثنين: 1999/12/13
11. الثلاثاء: 2000/01/18
12. الأربعاء: 2000/02/23

وقد كانت تواريخ العينة الثانية كما يلي:

1. السبت: 2007/03/03
2. الأحد: 2007/04/08
3. الاثنين: 2007/05/21
4. الثلاثاء: 2007/06/26
5. الأربعاء: 2007/07/04
6. الخميس: 2007/08/09
7. الجمعة: 2007/09/21
8. السبت: 2007/10/27
9. الأحد: 2007/11/03
10. الاثنين: 2007/12/10
11. الثلاثاء: 2008/01/06
12. الأربعاء: 2008/02/12

عرض النتائج

تؤثر العديد من العوامل في التغطية الصحفية، وفي إعطاء الأهمية للمادة، بحيث تأخذ قيمة إخبارية عالية بنشرها على الصفحات الأولى، أو الأخيرة، أو إرسالها إلى الصفحات الداخلية، منها: طبيعة الحدث، والبعد الجغرافي، والديموغرافي، وسياسة الصحيفة، والظروف السياسية... لكن مزج تلك العوامل مع بعضها يشير إلى أهمية القصة بالنسبة للصحيفة بشكل عام.

سيقوم **الباحثان** بعرض نتائج التحليل في تسعة جداول؛ وسيقدم كل منها إحدى محاور الدراسة؛ إذ يقدم الجدول الأول أهم القضايا التي تناولتها التغطية الصحفية في فترة البحث وفقاً لأهمية ظهورها في العينة، ثم يقدم الجدول الثاني اتجاه التغطية الصحفية التي قدمتها الدستور نحو إيران والتغير الذي حدث عليها في الفترة الأولى، ويقدم الجدول الثالث اتجاه التغطية

الصحفية التي قدمتها الدستور نحو إيران والتغير الذي حدث عليها في الفترة الثانية. ويعرض **الباحثان** التغطية الصحفية المتعقلة بإيران من حيث الشكل الذي عرضت به التغطية الصحفية في الجداول من الرابع وحتى الثامن. إذ يبين الجدول الرابع الفن التحريري الذي قدمت به التغطية الصحفية وهل كانت على شكل خبر أو مقال أو افتتاحية أو كاريكاتير. ويبين الجدول الخامس الموقع الذي نشرت به تلك التغطية الصحفية، أعلى يمين، أعلى يسار. ويعرض الجدول السادس طريقة استخدام الصور المصاحبة للتغطية الصحفية. ويعرض الجدول السابع رقم الصفحة التي عرضت فيها القصة الخبرية، هل هي صفحة أولى أو داخلية أو خارجية. وأخيراً يقدم الجدول الثامن المصدر الذي اعتمدت عليه الدستور في الحصول على معلوماتها المتعلقة بإيران.

جدول رقم 1: القضايا التي تناولتها التغطية الصحفية في فترة البحث

الرقم	القضية موضوع التغطية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	المجموع	النسبة%
1	علاقة إيران مع أمريكا وإسرائيل	145	593	738	24.2
2	الأسلحة النووية، والحرب، والتسلح، والعنف، والقتل	156	556	712	23.3
3	نظام الحكم في إيران	147	371	518	17.0
4	العلاقات الإيرانية (العربية، والإسلامية، والإقليمية)	178	337	515	16.9
5	العلاقات الدولية الإيرانية	045	242	287	09.4
6	النفط، والاقتصاد، والتصنيع السلمي	112	168	280	09.2
	المجموع الكلي	783	2267	3050	100.0

جدول رقم 2: اتجاه التغطية الصحفية في الفترة الأولى

الرقم	القضية موضوع التغطية	إيحابي	سلبي	محايد	المجموع	النسبة%
1	العلاقات الإيرانية العربية والإقليمية	97	43	38	178	22.7
2	الأسلحة النووية، والحرب، والتسلح، والعنف، والقتل	52	82	22	156	20.0
3	نظام الحكم في إيران	59	72	16	147	18.8
4	علاقة إيران مع أمريكا وإسرائيل	32	102	11	145	18.5
5	النفط، والاقتصاد، والتصنيع السلمي	62	35	15	112	14.3
6	علاقات إيران الدولية	22	11	12	45	05.7
	المجموع الكلي	324	345	114	783	100
	النسبة%	41.4	44.0	14.6	100	100

جدول رقم 3: اتجاه التغطية الصحفية في الفترة الثانية

الرقم	القضية موضوع التغطية	إيحابي	سلبي	محايد	المجموع	النسبة%
1	علاقة إيران مع أمريكا وإسرائيل	92	376	125	593	26.0
2	الأسلحة النووية، والحرب، والتسلح، والعنف، والقتل	183	335	38	556	24.5
3	نظام الحكم في إيران	94	196	81	371	16.4
4	العلاقات الإيرانية العربية والإقليمية	123	169	45	337	15.0
5	علاقات إيران الدولية	67	139	36	242	10.7
6	النفط، والاقتصاد، والتصنيع السلمي	63	90	15	168	7.4
	المجموع الكلي	622	1305	340	2267	100.0
	النسبة%	27.4	57.4	15.0	100	100

جدول رقم 4: اتجاه التغطية الصحفية في الفترتين معاً

الاتجاه والنسبة	الأسلحة النووية، والحرب، والتسلح، والعنف، والقتل	العلاقات الإيرانية العربية والإسلامية، والإقليمية	علاقة إيران مع أمريكا وإسرائيل	نظام الحكم في إيران	النفط والاقتصاد، والتصنيع السلمي	علاقات إيران الدولية	مجموع الاتجاه الإيجابي
ايجابي1	52	97	32	59	62	22	324
ايجابي2	183	92	123	94	67	63	622
المجموع	235	189	155	153	129	085	946
النسبة%	9.00	7.30	5.00	5.90	5.00	3.30	36.5
سلبي1	82	43	102	72	35	11	345
سلبي2	335	376	169	196	139	90	1305
المجموع	417	419	271	268	174	101	1650
النسبة%	16.3	16.3	11.4	10.4	7.00	3.10	63.5
المجموع	652	608	426	421	303	164	2596
النسبة%	25.3	23.5	16.4	16.3	12.00	6.4	100.0

جدول رقم 5: الشكل الذي عرضت به التغطية الصحفية

الرقم	الشكل الصحفي	الفترة الأولى	الفترة الثانية	المجموع	النسبة%
1	الافتتاحية	00	01	01	1.2
2	المقال	05	17	22	26.9
3	الركن	00	05	05	6.0
4	الخبر	20	34	54	65.9
	المجموع	25	57	82	100

جدول رقم 6: الموقع الذي نشرت به تلك التغطية الصحفية

الرقم	الموقع	الفترة الأولى	الفترة الثانية	المجموع	النسبة%
1	أعلى يمين	08	15	23	28.0
2	أعلى يسار	04	13	17	20.7
3	أسفل يمين	10	17	27	32.9
4	أسفل يسار	03	12	15	18.4
	المجموع	25	57	82	100.0

جدول رقم 7: الصور المصاحبة للتغطية الصحفية

الرقم	طريقة العرض	الفترة الأولى	الفترة الثانية	المجموع	النسبة%
1	مصحوب بصورة أشخاص	07	10	17	20.7
2	مصحوب بصورة أحداث	00	06	06	7.3
3	غير مصحوب بصورة	18	41	59	72.0
	المجموع	25	57	82	100.0

جدول رقم 8: الصفحة التي نشرت عليها تلك التغطية الصحفية

الرقم	الصفحة	الفترة الأولى	الفترة الثانية	المجموع	النسبة%
1	صفحة أولى	00	05	05	6.1
2	صفحة داخلية	04	50	54	65.9
3	صفحة أخيرة	21	02	23	28.0
	المجموع	25	57	82	100.0

جدول رقم 9: المصدر الذي اعتمدت عليه الدستور في الحصول على معلوماتها المتعلقة بإيران

الرقم	المصدر	الفترة الأولى	الفترة الثانية	المجموع	النسبة%
1	محلي	05	18	23	28.0
2	عربي	00	03	03	3.7
3	أجنبي	20	36	56	68.3
	المجموع	25	57	82	100.0

مناقشة النتائج وتفسيرها:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن التغطية الصحفية التي تتناول صورة إيران، وعلاقاتها مع أمريكا وإسرائيل ومصالحهما مشتركة جاءت بالمرتبة الأولى لاهتمام الدستور، وكانت بنسبة (24.2%). ثم جاءت بالمرتبة الثانية من اهتمام التغطية الصحفية المنشور في هذه الفترة تلك القصص الخبرية التي ربطت صورة إيران بالأسلحة النووية والحرب والتسلح والعنف وبنسبة (23.3%). وفي المرتبة الثالثة جاءت التغطية الصحفية التي تتحدث عن نظام الحكم في إيران، وبنسبة (17.0%). ثم جاءت التغطية الصحفية التي تتحدث عن العلاقات الإيرانية (العربية، والإسلامية، والإقليمية) وبنسبة متقاربة مع التغطية التي تتعلق بالنظام الحاكم في إيران (16.9%). ثم جاءت التغطية التي تعرض علاقات إيران الدولية بالمرتبة قبل الأخيرة، قد شكلت نسبة (9.4%). أما التغطية الصحفية أو الاهتمام الأقل لتغطية صحيفة الدستور فقد كان بموضوعات النفط والاقتصاد والتصنيع المدني وبنسبة (9.2%)، من المجموع الكلي للتغطية الصحفية التي قدمتها صحيفة الدستور في فترة الدراسة. ويرى **الباحثان** أن هذا الاستخدام للقصص الخبرية حول إيران أو علاقة إيران بالعالم يعكس اهتمام الصحافة الأردنية الكبير بما يجري في المنطقة من أحداث.

بقراءة النتائج السابقة وتحليلها يمكن أن نستنتج أن الصورة الإيرانية المعروضة في التغطية الصحفية تبين أن هناك تغيّراً في اتجاه الصحافة الأردنية اليومية بالاتجاه السلبي نحو إيران في الفترة ما بعد الحرب إذ بينت التكرارات أن ما نسبته (57.4%) من التغطية الصحفية تقدم إيران بشكل سلبي مقابل ما نسبته (44.0%) في الفترة ما قبل الحرب.

وقد اختبر الباحثان فرضيات البحث، وأجابت الدراسة عن كل التساؤلات التي كانت معنية بشكل رئيس بموقف الصحافة الأردنية (صحيفة الدستور أنموذجاً) من صورة إيران. وبعد ذلك تم عرض تلك الفرضيات والأسئلة بعلاقتها مع الأشكال والتقنيات المستخدمة لتقديم المادة الإعلامية المتعلقة بالتغطية الصحفية لهذه السياسة.

1: اختبار فرضيات البحث:

1. تم اختبار فرضية البحث **الأولى** التي تقول: كان اتجاه صحيفة الدستور نحو إيران إيجابياً أثناء تغطيتها اليومية. ولكن تحليل التغطية الصحفية أثناء فترة الدراسة أثبت أن الاتجاه السلبي للتغطية قد شكل ما نسبته (63.6%) بينما لم يشكل الاتجاه الإيجابي سوى (36.4%) من مجموع التغطية الكلية للاتجاه مما يبين عدم صحة هذه الفرضية.
2. كما تم اختبار الفرضية **الثانية** التي تقول: تسببت التدخلات الإيرانية في المنطقة وبخاصة الاحتلال الأمريكي للعراق بتكوين صورة سلبية عن إيران. وجاءت قضية النفوذ الإيراني في المنطقة وعلاقاتها بالدول العربية كذلك بطريقة سلبية حيث شكلت نسبة التغطية السلبية في التغطية التي تتناول علاقة إيران بالدول العربية إلى (69%) من مجموع التغطية الكلية، كانت في الفترة إلي سبقت احتلال العراق فقط. وقد كانت نسبة التغطية الإيجابية في الفترة الأولى (69.2%) مقارنة مع (30.8%) تشير إلى التغطية السلبية في الفترة نفسها. أي أن الصورة كانت إيجابية بينما كانت التغطية التي تشير إلى صورة إيران السلبية في علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية المحيطة فيها في الفترة ثانية صورة سلبية، إذ شكلت التغطية السلبية عن إيران وعلاقاتها مع العالم (58.0%)، مقابل (42.0%) من التغطية الإيجابية مما يعني تحول سلبي في صورة إيران، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3. تم اختبار فرضية البحث **الثالثة**، القائلة: "حظيت القضايا المتعلقة بالنفط والاقتصاد باهتمام كبير من الدستور". وقد تبين من التحليل أن التغطية المتعلقة بقضايا النفط والاقتصاد جاءت بالمرتبة الأخيرة لاهتمام التغطية الصحفية للدستور، وهو ما يثبت عدم صحة هذه الفرضية، لأن القضية الأولى التي حظيت باهتمام التغطية الصحفية في فترة الدراسة هي علاقة إيران مع أمريكا وإسرائيل.
4. تم اختبار فرضية البحث **الرابعة**، القائلة: "جاءت التغطية المتعلقة بقضية السلاح النووي الإيراني بالدرجة الأولى لاهتمام الدستور: ولم يثبت صحة هذه الفرضية كذلك إذ جاءت التغطية التي تتناول علاقة أمريكا وإسرائيل بالمرتبة الأولى.

2: الإجابة عن أسئلة البحث:

السؤال الأول: ما هو اتجاه تغطية الصحافة الأردنية من إيران قبل احتلال العراق وبعده؟ وقد ثبت من التحليل أن الاتجاه السلبي بمجمله في الفترتين شكل ما نسبته (63.6%) من المجموع الكلي للتغطية.

السؤال الثاني: هل انعكس احتلال العراق على صورة إيران كما تقدمها الصحيفة عينة الدراسة من خلال تغطيتها اليومية؟ وقد ثبت كذلك من النتيجة المبينة بأعلاه، كيف كانت النظرة إيجابية في التعامل مع الدول العربية ومع العراق. وهناك بعض الأخبار التي تشير إلى تبادل التهاني بين الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي والرئيس العراقي الراحل صدام حسين. وانعكست في الفترة الثانية وتحولت إلى صورة سلبية.

السؤال الثالث: ما هي أهم القضايا التي تناولتها الدستور أثناء تغطيتها لصورة إيران في هذه الفترة؟ والتي تبين من التحليل أنها التغطية التي تتعلق بعلاقة إيران مع أمريكا وإسرائيل.

السؤال الرابع: " ما هي الطريقة التي تقدم بها الدستور صورة إيران، من خلال تغطيتها اليومية؟ وقد تبين من خلال الجداول الخامس والسادس والسابع بأن صحيفة الدستور قد تعاملت باهتمام مع القضايا المتعلقة بإيران وبخاصة في الفترة الثانية، إذ قدمت 48.7% من التغطية الصحيفة في أعلى الصفحات. و27% من التغطية مصحوبة بصور لتوضيح الحدث أو المناسبة، ونشرت ما نسبته 34% من التغطية في الصفحات الأولى والأخيرة من الصحيفة، لكن هذا الاهتمام لم يرق إلى المستوى العالي الذي تحاول إيران التعامل به في المنطقة.

السؤال الخامس: ما هي المصادر التي اعتمدت عليها الدستور في تغطيتها للقضايا المتعلقة بإيران في فترة الدراسة؟ وقد تبين أن الصحيفة اعتمدت على وكالات الأنباء والمصادر الأجنبية في نقلها للتغطية التي تتعلق بإيران حيث شكلت المصادر الأجنبية التي اعتمدت عليها الدستور في تغطيتها إلى (68.3%) من المجموع الكلي.

3: الخلاصة:

باختبار جميع فرضيات والإجابة عن أسئلة البحث يمكن القول بأن أهداف البحث قد تحققت، إذ تمت معرفة اتجاه الصحافة الأردنية اليومية من إيران من خلال تحليل تغطية الصحافة الأردنية اليومية (صحيفة الدستور أنموذجاً) في فترة الدراسة. ومعرفة صورة إيران والتغيير الذي طرأ عليها في فترة الدراسة. والتعرف على القضايا التي حظيت باهتمام صحيفة الدستور اليومية أثناء تغطيتها لصورة إيران في فترة الدراسة. وكذلك معرفة الطريقة (الفنون الصحفية) التي قدمت بها صحيفة الدستور إيران في فترة الدراسة. وأخيراً معرفة المصادر التي اعتمدت عليها صحيفة الدستور في تغطيتها للقضايا المتعلقة بإيران في فترة الدراسة.

النتائج:

وفيما يلي استعراض لأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. يُبيِّن التحليل أن هناك تحولاً في صورة إيران كما قدمتها الصحافة الأردنية (صحيفة الدستور أنموذجاً) في فترة الدراسة، وقد زاد حجم التحول في التغطية الإخبارية بعد احتلال العراق نحو التغطية التي كانت في أغلبها تكشف عن صورة سلبية لإيران. وقد وصلت هذه النسبة إلى 57.4% من المجموع الكلي للتغطية.
2. أبدت الصحافة الأردنية اهتماماً أكبر بصورة إيران بعد احتلال العراق، وأعطته أولوية، وخصصت مكاناً بارزاً للنصوص المتعلقة بصورة إيران، وكذلك قدمت تغطيتها للموضوعات المتعلقة بإيران غالباً في صفحاتهما الأولى أو الخلفية بنسبة وصلت إلى34% من تغطيتها. ونشرت ما نسبته 48.8% من التغطية في أعلى الصفحات، مما يدلل على اهتمام الصحافة الأردنية بصورة إيران بعد احتلال العراق.
3. نشرت صحيفة الدستور (82) قصة خبرية في الفترة المحددة للبحث، منها (25) قصة منشورة في الفترة الأولى، وبنسبة 30.5% و(57) قصة في الفترة الثانية وبنسبة 69.5% من المجموع الكلي للتغطية، مما يعني أن الصحيفة أولت اهتماماً للموضوعات التي تتعلق بإيران في الفترة الثانية ضعف ما أولته لها في الفترة الأولى.
4. احتلت القصص الخبرية التي تتحدث عن علاقة إيران بأمريكا وإسرائيل المرتبة الأولى لاهتمام الدستور وبنسبة 24.2%، من المجموع الكلي للتغطية.
5. عرضت الدستور ما نسبته 65.9%، من تغطيتها في الصفحات الداخلية.
6. عرضت الدستور ما نسبته 28.00%، من تغطيتها مصحوبة بصور توضيحية لأشخاص أو موضوعات.

The Image of Iran as Reflected in the Jordanian Daily Press (Analytical Study)

Ali Al Qudah and M Khair Bani Doumi, *Dept. of Media & Public Opinion, Al Ahlia University, Manama, Bahrain.*

Abstract

Treating and press coverage of Iran issues increasing daily in mass media; Iranian Nuclear Program; its regional role, and its aims to be focal country in the region; and to achieve an old Persian hope to re-build the Persian imperial firstly; and hiding its aims behind religion. Through its relations with so-called oppositional countries and its support of some military groups in Arab countries. However, the Jordanian daily press did not treat Iran in this way, its coverage reflected a negative image presented by "Ad-Dustour" daily newspaper, in particular in the second period of research sample, despite the important regional role Jordan occupies due to its strategic location.

Thus, this study aims at assessing the degree to which the Jordanian daily newspapers have dealt with the image of Iran and its issues, namely after the occupation of Iraq as pointed out in the title. The researchers analysed the contents of the Jordanian press, relevant to Iran, "Ad-Dustour" daily newspaper 4 years before and 4 years after the occupation of Iraq, as Jordanian press coverage seems to be stable, and more balanced, not influenced by current events. So that the degree of changes of the image of Iran will be clear from content analysis related to Iran.

In regard to the Jordanian daily press coverage of the image of Iran, the theme of the research as pointed out in the title has raised a number of questions. First; what were the main issues that attracted the Jordanian daily press coverage towards Iran? Second, what was the stance of the Jordanian daily newspapers towards Iran; and third how did the Jordanian daily newspapers present Iran? The study concluded that:

1. The highest percentage (24.2%) was given to the coverage that was devoted to both the U.S.A, and Israel.
2. The Lowest percentage (9.2%) was given to the Oil and Economic issues.
3. There were huge and negative changes of the image of Iran as reflected in "Ad-Dustour" daily newspaper coverage, between the two periods of research, its percentage reached (57.4%).

Key words: Journalism, Image.

قدم البحث للنشر في 2009/6/3 وقبل في 2009/10/15

الهوامش

1. (لسان العرب:438)
2. (المعجم الوسيط 1985:530)
3. (القاموس المحيط 440:1997)
4. (القضاة 1985:43)
5. (كينيث بولدن 1996:65)
6. (علي عجوة، 1983:10)
7. (أبو عرقوب، إبراهيم:2007)
8. (جاك شاهين1988:105)
9. (صالح أبو أصبع، 1998:70)
10. (سلافه الزعبي، 2006):
11. (صالح أبو إصبع، 2004:124)
12. أوزي، احمد (1993:15).
13. عبيدات، ذوقان، وأبو السميد، سهيلة (2002:95).
14. Berger (1993), Watson and Hill, (2000), Wimmer and Demonic (1998), Christian (1980), Klaus (2002b), Busha and Harter (1980).
15. Wimmer, R., Demonic, J. (1998:199).
16. Christian, H (ed). (1980).
17. (ريتشارد بن، وآخرون، 1992:83)
18. (محمد عبد الحميد، 1983:200)،
19. (أحمد أوزي، 1993:57)
20. لمزيد من التفاصيل انظر:Hansen, (1998)، احمد أوزي (1993)، محمد عبد الحميد، (2000)، واين ا.دانيلون (1988)، Berger (1993) Watson and Hill, (2000),

Busha and ،Wimmer and Demonic (1998), Christian (1980), Klaus (2002) .Harter (1980)

21. Hansen, A., Cottle, S., Virgin, R., Newbold, C. (1998:191-2).
22. Ben, R., Donh, L., Throb, R. (1992:12).
23. Holsti, O. (1969).
24. Burleson, B. (1980).
25. Hansen, A., Cottle, S., Virgin, R., Newbold, C. (1998:105).
26. أوزي، احمد (58:1993).
27. بن: ريتشارد، ودونهيو: لويس، وثورب، روبرت، (1992:54)
28. (ريتشارد بن (30)، وآخرون، 1992:283).
29. Wimmer, R, Demonic, J. (1998:225).
30. عليان، ربحي مصطفى، غنيم، عثمان محمد، (2004:134).
31. محجوب (2005:149)
32. عبيدات (34) وآخرون (2005:100)

المراجع العربية

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد. (1999). **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

أبو إصبع، صالح وغسان عبد الخالق. (1998). **تحليل الخطاب العربي**، الشرق للدعاية والإعلان والتسويق، عمان.

أبو إصبع، صالح. (2004). **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان.

أبو عرقوب، إبراهيم. (2007). الدعاية في السلم والحرب، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، جامعة آل البيت، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس، آب.

أوزي، أحمد. (1993). **منهج تحليل المضمون**، مكتبة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

ريتشارد، بن؛ دونهيو، لويس وثورب، روبرت. (1992). **تحليل مضمون الإعلام: المنهج والتطبيقات العربية**، ترجمة محمد ناجي الجوهر، دار قدسية للنشر، اربد.

الزعبي، سلافة. (2006). **صورة العرب في الإعلام الأمريكي**، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الزيات، إبراهيم مصطفى؛ أحمد حسن؛ حامد عبد القادر ومحمد علي النجار. (1985). **المعجم الوسيط**، المكتبة العلمية، طهران، إيران.

شاهين، جاك. (1988). العربي كما تراه هوليود، **مجلة العربي**، العدد353، الكويت.

عبد الحميد، محمد. (2000). **تحليل المضمون في بحوث الإعلام**، دار الشروق، جدة.

عبيدات، ذوقان وأبو السميد، سهيلة. (2002). **البحث العلمي، البحث النوعي والبحث الكمي**، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

عبيدات، ذوقان؛ كايد عبد الحق وعدس، عبد الرحمن. (2005). **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

عجوة، علي. (1983). **العلاقات العامة والصورة الذهنية**، عالم الكتب، القاهرة.

عليان، ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد. (2004). **أساليب البحث العلمي، الأسس والتطبيق العملي**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (1997). **القاموس المحيط**، دار الجيل والمؤسسة العربية للطباعة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

القضاة، أحمد مصطفى. (1985). **الشريعة الإسلامية والفنون "التصوير، الموسيقى، الغناء، التمثيل"**، دار الجيل بيروت، لبنان، ودار عمار، عمان، الأردن.

محجوب، وجيه. (2005). **أصول البحث العلمي**، ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

Berger, A. (1993). *Media Analysis Techniques*. Newbury Park, London, New York: SAGE.

Burleson, B. (1980). *Content Analysis in Communication Research*. New York: Hafner Press.

Busha, C. and Harter, S. (1980). *Research Methods in Librarianship: Techniques and Interpretation*. New York. New York: Academic Press.

Christian, H. (ed). (1980). *Sociology of Journalism and the Press*. Keele: Keele University Press.

Hansen, A., Cottle, S., Virgin, R. and New bold, C. (1998). *Mass Communication Research Methods. London*: Macmillan Press.

Holsti, O. (1969). *Content Analysis for Social Sciences and Humanities*. California, London, Amsterdam, Don Mills, Ontario, Sydney: Addison Wesley Publishing Company.

Kenneth, E. Boulding. (1996). *The Image*, 5th.ED.Michigan. The University of Michigan Press.

Klaus, B.J. (2002). *A Handbook of Media and Communication Research-Qualitative and Quantitative Methodologies*. London & New Delhi: Routledge.

Watson, J. and Hill, A. (2000). *Dictionary of Media & Communication Studies*, London: Arnold.

Wimmer, R. and Demonic, J. (1998). *An Introduction to scientific Research Basis "Mass Media Methodology"*. Amman: Dar Aaram.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 8 العدد 2أ، 2011، ص ص 399- 430

الفكر السكاني بين أفلاطون وأرسطو: دراسة مقارنة

منير كرادشة *

ملخص

قامت هذه الدراسة بصورة أساسية على رصد ومراجعة ما توافر من أدبيات ودراسات سابقة وأبحاث ذات علاقة بالفكر السكاني عند الإغريق بالأخص فكر كل من أفلاطون وأرسطو السكاني.

يبدو أن هذا الفكر -كما خلصت إليه الدراسة- قد محور اهتمامه حول أهمية عدد السكان داخل دولة أثينا، واقترح بذلك عددا من التدابير والرؤى والأطروحات للوصول إلى هذا الهدف؛ إذ تميز فكر أفلاطون بهذا الخصوص بالتجريد والإطلاق والمثالية، على عكس فكر أرسطو الذي أتسم بالواقعية والمنطق وقابليته للتطبيق.

ولعل من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أيضا تحذير كل من أفلاطون وأرسطو من النمو السكاني غير المتوازن، وتركيزهما على أهمية التوازن بين حجم السكان وأهداف مجتمعهم.

المقدمة:

لعل بواكير الإشارات الملتقطة حول الفكر السكاني القديم، ظهرت من خلال كتابات فلاسفة الإغريق، خاصة ما يتعلق بنظرتهم للمرأة، التي اتّسمت "بالدونية"، وهي نظرة تعكس بمجملها رؤية المجتمع اليوناني عموما والمجتمع "الأثيني" على وجه الخصوص، **فقد حاربها ديمقرليطس** واعتبرها معطلة للفلسفة والتفلسف ودعا إلى عدم الزواج، بل وقام بالتحذير منها، كما اعتبرها الفلاسفة الإغريق اللاحقون ذات مكانة وضيعة خاصة فلاسفة مثل **أفلاطون وأرسطو، وذلك** في معرض تعبيرهم عن المكانة الوضيعة التي احتلتها المرأة مقارنة بالرجل في "العصر العبودي" الذي كان سائدا آنذاك، إذ يرى **أفلاطون** "أن المرأة شريرة بطبعها، فالآلهة صنعت الرجل كاملا، شريطة المحافظة على كماله، وفي حالة الإخلال بذلك فسوف يعاقب بأن يولد مرة ثانية على صورة امرأة"، وعزز **أرسطو** أفكار وتصورات أستاذه أفلاطون هذه بقوله "إن الطبيعة فضلت الرجل (الأكثر قوة وعقلا) على المرأة"، وأشار بذات السياق إلى ارتهان أدوار المرأة ومكانتها الاجتماعية، بشرطها البيولوجي "الأنثوي" وقدرتها على الخصب والإنجاب، أي إنجاب

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الأطفال والعناية بهم وتربيتهم تربية فاضلة"؛ فالرجل ضمن هذه الرؤية هو رب الأسرة وصانع قراراتها (عبد الفتاح، 1996أ، عبد الفتاح 1996ب).

وقد كان كل من الرجلين "أفلاطون وأرسطو" من دعاة خضوع المرأة للرجل- على اعتبار إن المجتمع الفاضل يعتمد في نهاية الأمر على الأسرة الفاضلة، التي قوامها المرأة، والتي يفترض فيها أن تنزع لقيم الطاعة والخضوع **التام للزوج**، وأكدا بهذا الخصوص أن عدم تقيد المرأة بمثل هذه القيم والاستعدادات، من شأنه أن يضعضع كيان الأسرة ويؤدي إلى انحلالها (الخشاب، 1966).

ويبدو أن "لبنات التفكير السكاني" هذه قد أخذت حيزا بارزا في فكر كل من أفلاطون وأرسطو، اللذان قدّما فكرا سكانيا أسهم في رسم الخطوط الأولى والأساسية لعلم السكان المعاصر، وإن لم ترتق "آراؤهما وأفكارهما هذه" إلى مصاف النظريات السكانية المتعارف عليها، غير إن فكرهما السكاني هذا يكاد يكون أول تفكير منظم ودقيق طبق فيه أطر المذاهب الفلسفية الكبرى، التي درست قواعد المعرفة الإنسانية من كافة أبعادها، مما ساعد في بلورة وتشكيل معالم هذا الفكر بصورة دقيقة وشاملة، تخلله كثير من الأصالة والعمق غير المسبوق.

يبدو أن اهتمام الفلاسفة الإغريق في مجال السكان كان منصبا بشكل خاص حول فكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، حيث بحثوا في العوامل الملازمة لها مثل (نقص الغذاء، والحرب، الزواج وأنماطه، والهجرة والتجنيس....الخ) وبحثوا في أثرها على نمو السكان في المدن الإغريقية، فنجدهم في كتابتهم يرجعون الاختلال في أعداد السكان في المدن اليونانية إلى حرب طروادة التي نشبت بين إسبارطة وأثينا، وما أحدثته **هذه الحرب** من نقص في عدد السكان (خاصة من الذكور)، والتي كانت محور اهتمام أفلاطون، حيث تطرق إلى تلك الحرب وأثارها في العديد من محاوراته - خاصة محاورة "الجمهورية" و"القوانين"- كما لعبت **أفكار أرسطو** التي دارت رحاها حول علاقة مساحة الأرض بعدد السكان وسلوكهم الإنجابي **دوراً كبيراً** في تشكيل فكر الإغريق ومن خلفهم حول موضوع السكان.

تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أنه لا توجد ملامح كاملة للفكر السكاني عند الفلاسفة القدماء قبل عصر أفلاطون وأرسطو، فالمراجع القليلة المتوفرة تشير بوضوح إلى كثافة الرؤى والأفكار التي تضمنها أطروحات هذين الرجلين في موضوع السكان وشمولية وعمق نظرتهم حول المسألة السكانية وأبعادها المختلفة، وما يلازمه من متغيرات وعوامل (بيومي، 2000).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها واحدة من الدراسات النادرة التي عنيت ببحث وتحليل فكر الإغريق السكاني، بشكل دقيق ومفصل، كما تأتي أهمية هذه الدراسة باعتبارها واحدة من الدراسات القليلة -حسب حد علم الباحث- التي تسعى إلى تغطية عجز حاصل في أدبيات الفكر السكاني القديم خاصة فكر أفلاطون وأرسطو.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مدخلات هامة وضرورية لفهم وإدراك بواكير التفكير السكاني القديم ممثلا بفكر أفلاطون وأرسطو السكاني، ومحاولة سد ثغرة معرفية هامة فيما يتعلق بأصول ونشأة الفكر السكاني، وزيادة المعرفة التاريخية حول هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة، والتي من شأنها أن تقدم مدخلات هامة للمعنيين بالقضايا السكانية، حول لبنات الفكر السكاني وما أرتبط به من مواقف واتجاهات ورؤى، وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على مراجعة واستعراض مجموعة مختلفة من الكتب والدراسات والأبحاث في مجال الفكر السكاني القديم عامة وفي فكر أفلاطون وأرسطو السكاني خاصة، في محاولة لرصد فكرهما السكاني، تمهيدا للولوج أكثر في تفاصيل وحيثيات هذا الفكر ومقارنته من إبعاد وجوانب مختلفة، وذلك باستخدام منهج التحليل المقارن Comparative Method إضافة إلى تحليل المضمون Content Analysis، بهدف الوصول إلى تحديد أهم الأسس التي يقوم عليها فكرهما هذا، وبصورة أكثر تحديدًا، فقد محورت الدراسة اهتمامها في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي ظروف وأسباب نشأة الفكر السكاني لدى كل من أفلاطون وأرسطو؟
2. ما هي الجوانب والأبعاد المرتبطة بفكر أفلاطون وأرسطو السكاني؟
3. ما هي أسس ومضامين الفكر السكاني لكل من أفلاطون وأرسطو؟
4. ما هي الآليات والإجراءات التي اقترحها أفلاطون وأرسطو لتنظيم المسألة السكانية؟

خلفية عامة:

يعد **أفلاطون ثاني فلاسفة اليونان العظماء** (الثلاثة الكبار "سقراط وأفلاطون وأرسطو")، ولد سنة 427 (ق.م)، من عائلة أرستقراطية من أثينا، وأخذ الحكمة من فيثاغورس، وتأثر بعد ذلك بأفكار أستاذه سقراط تأثرا كبيرا، **وقد عاش في فترة تميزت بالاضطرابات وكثرة الصراعات**، ولعل **أكثر الجوانب التي أثرت في فكره وحياته** ما شهده من **انتشار للفساد في النظم الاجتماعية والسياسية** التي كانت سائدة في أثينا آنذاك، وطموحه في إصلاح هذا الفساد؛

إذ **عاصر أفلاطون الصراع** الذي كان دائرا بين المدن اليونانية، وما خلفه هذا الصراع من انعكاسات على النواحي الاجتماعية والاقتصادية عند المواطنين اليونانيين، كذلك فإن **حادثة إعدام أستاذه سقراط** - بتحريض من ساسة أثينا- قد أدخلت في نفسه الشعور باليأس والقنوط، وشكّلت ضربة كبيرة له، وقد لعبت الأحداث مجتمعة كمحركات هامة لدعوته بضرورة إصلاح النظام السياسي في مجتمع أثينا؛ من خلال اللجوء إلى تعديل الدستور، وضرورة إبدال بعض أفراد الطبقة الحاكمة بآخرين"، ويبدو هنا أن تلك الصراعات السياسية والأحداث الجسام التي مرت بها أثينا، إضافة لنمو حركات السفسطائيين -الذين لم يقل تأثيرهم كثيرا عن تأثير الصراعات والحروب وما سببته من ويلات- في تكوين وتشكيل فكر أفلاطون السكاني (بدوي، 1979).

يظهر أن **معاناة أفلاطون الشخصية** وغمرة الإحداث التي لمسها بنفسه، وضجيج الحياة العامة بكل إملاءاتها وملابساتها التي خبرها منذ سن مبكرة، إضافة لتجاربه وخبراته الشخصية - بعد مغادرة أثينا واليونان كلها سواء في مصر أو في ايطاليا أو صقلية- قد أسهمت في صقل وإغناء مكونات شخصيته وإنضاج خبراته المختلفة، وتسلحه بكثير من المعارف والعلوم.

بشكل عام يمكن وصف الفترة التي كتب فيها أفلاطون "الجمهورية" بفترة تدهور في التاريخ اليوناني، فقد انتهت الحرب الأهلية بين أثينا وإسبارطة (431 – 404 ق.م) بالهزيمة الكبيرة لأثينا، وضعفت الدول اليونانية المستقلة نتيجة لتأثير الصراع الطويل وكثرة المنازعات الداخلية، بحيث أصبحت مطمعاً لغزوات الأجنبي، وقد كان أفلاطون في الثالثة والعشرين من عمره عندما وضعت الحرب أوزارها تاركة أثينا في حالة يرثى لها -سياسياً واقتصادياً واجتماعياً- وانعكس هذا على كتابات أفلاطون، إذ نلحظ مدى اهتمامه بالجوانب السياسية والتنظيم الاجتماعي وموضوع السكان؛ في محاولة منه لاستخلاص الدروس من هزيمة "أثينا" وانتصار "إسبارطة"؛ فعندما شرع في بناء مدينته الفاضلة (المثالية) كانت "إسبارطة" حاضرة في ذهنه واتخذها نموذجاً في بعض الجوانب وقام بالبناء عليها، خاصة فيما يتعلق بالسلطة وتوزيعها وتراتبها وتنظيمها في "إسبارطة، كما يبدو أن أفلاطون كان معجباً بالنظام "الأرستقراطي الأولجياركي" الحاكم الذي كان سائدا في إسبارطة آنذاك، إذ كان يعتقد أن نظام التربية المتّبع في إسبارطة هو الذي مكنها من امتلاك أسباب القوة، وقد حاول أفلاطون بذلك وضع تصوراته ورؤاه وأطروحاته حول بناء دولة قوية متجانسة، قائمة على مبادئ "تسلطية" منطلقا من اعجابه في نظام التربية الذي كان سائدا في أسبارطة، ومن فكرة أن **الفرد تتنازعه ثلاث قوى داخلية هي** "القوة الشهوانية"، والقوة الغاضبة، والقوة العاقلة"، ولكل منها فضيلة، وينتج من خلال التوافق بين الفضائل الثلاث فضيلة رابعة هي العدالة، التي تعد من أهم فضائل الفرد والمجتمع (جيروم، 1986).

وقد اتبع أفلاطون **منهجاً فلسفياً عقلياً في تفكيره** وتحليله للقضايا والمسائل التي اعترضت حياته وفكره، وبذلك وصف بأنه من المفكرين النظريين التجريديين، كما غلب على فكره طابع المحاورة؛ إذ تتضمن محاوراته عرضا للمشكلة أو الظاهرة التي ينوي دراستها والبحث فيها، كما طغى على فكره أسلوب التحليل الدقيق والعميق للظاهرة قيد الدراسة، والتوقف عند كثير من حيثياتها وبصورة مستفيضة. وقد ترك أفلاطون بحوثا أساسية وهامة تدور حول ظواهر وجوانب ذات أبعاد اجتماعية وسياسية مختلفة، وإن كانت مؤلفاته -كما أسلفنا- تتسم بكونها على شكل محاورات يشترك فيها أستاذه سقراط، معتمدا في ذلك على المنهج القياسي، ويبدو أن **كتاب الجمهورية** يبقى مستأثرا بالنصيب الأكبر بهذا النمط من التفكير، وقد سعى أفلاطون من خلاله إلى وضع تصورات محددة لأسس قيام الجمهورية المثالية- أو المدينة الفاضلة- التي ينبغي أن تبتعد عن كل الآثام والصراعات التي كانت دائرة آنذاك، والتي اكتوت بها المجتمعات البشرية في تلك الحقبة الزمنية من تاريخ اليونان، والتي كان لها دور هام من وجهة نظر أفلاطون في بلورة أسس نهوض دولة المدينة، وما تقوم عليه من فضيلة وعدالة، دولة تشرف عليها حكومة الفلاسفة.

فالمدينة الفاضلة عند أفلاطون هي تلك المدينة التي تمتاز بالفضائل الأربعة الرئيسية وهي: "الحكمة، والشجاعة، والعفة، والعدالة" فالمدينة حكيمة بحكامها، مقدامة بجيشها، معتدلة بعفة أهلها، وعادلة حين يقوم كل فرد بالعمل الذي يصلح له، ويوضع الرجل المناسب في المكان المناسب (أفلاطون، 2009). وهي نفس المبادئ العامة التي تقوم عليها نظريته في الجمهورية، **أما "محاورة القوانين" ففيها تفصيل للشرائع التي يجب على الحاكم إتباعها**، ومهما تكن الأسباب التي دفعت أفلاطون لكتابة "القوانين" بعد "الجمهورية"، فإن الجمهورية تبقى هي المدينة الفاضلة، و"القوانين" تبقى هي الدولة التي تليها بالأفضلية، وكلاهما فاضل ينشد العدل، ويطالب بالسمو و"بتعلم الحكام" (عبد الحي، 1996).

يتضح مما تقدم مدى اهتمام أفلاطون ورغبته الشديدة بالارتقاء بدولة أثينا من الحضيض الذي انتهت إليه، ولقد بدأ أفلاطون من المبدأ نفسه الذي انتهى إليه أستاذه سقراط بأن "الفضيلة هي المعرفة"، وانتهى إلى ضرورة أن يتولى الحكم أكثر الناس معرفة أي أفضلهم، ويمكن القول إن أفلاطون قد قصد بالفضيلة تلك "الخاصية" التي تهيئ لأي شيء أو أي شخص أن يوصف بأنه طيب وخير (برنيري، 2002).

أما "أرسطو طاليس" فقد ولد سنة 384 (ق. م) في مدينة ستاجيرا المقدونية، وهاجر إلى أثينا سنة 367 (ق.ب)، ليدرس الفلسفة على يد أفلاطون، حيث تأثر بالأفكار التي كانت سائدة آنذاك، هو ثالث المفكرين العظام الذين عاشوا في أثينا، ونتيجة إسهاماته الكبيرة في الفكر الفلسفي فقد لقب "بالمعلم الأول" ولد خارج أثينا، ولكنه أوفد إليها في الثامنة عشرة من عمره ليتلقى

العلم على يد أفلاطون في الأكاديمية التي قضى فيها عشرين عاما، وأخرج خلال تلك الفترة كتابه عن تصنيف الحيوان، وأشتهر أرسطو بأسلوب "المحاضرة " المعروف بدقته، وتميّزه الأدبي، واتّسم منهجه في البحث باتكائه على اتّجاه واقعي استقرائي، وسعيه لمعالجة العلوم الإنسانية التي كانت سائدة في عصره، كما أعتمد في منهجه هذا على الترتيب المنطقي، وعلى الملاحظات العلمية الدقيقة، التي تعتمد على التحليل واستخلاص النتائج (الخشاب، 1966). وقد شغل أرسطو عدة مناصب، أهمها اختياره معلما "للإسكندر المقدوني" سنة 343 ق. م، كما افتتح مدرسة خاصة في أثينا، لكنه أضطر لتركها وترك كل مصالحه فيها بعد موت الاسكندر الأكبر، نتيجة لنقمة الناس في أثينا على المقدونيين.

وخلافا لأستاذه أفلاطون، فقد **صنف أرسطو السكان** تصنيفات متعددة على أساس "وحدات المجتمع الذي قسمهم إلى (أسرة، قرية، مدينة)"، وعلى أساس المهن "مهن طبيعية- مثل الصيد والزراعة - ومهن غير طبيعية مثل التجارة والصناعة"- وقام كذلك بتقسيم السكان على أساس (العمر والجنس)، وفرق بين الرجال والنساء بناء على الاستعدادات الجسمية والعقلية لكل منهما، واشترط أرسطو بهذا السياق أن يكون مواطنو الدولة المنشودة من الإغريق، لأنه يعتقد أنهم وحدهم هم الذين يجمعون بين حيوية الشعوب الشمالية وذكاء الشعوب الشرقية (عبدالفتاح، 1996ب).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفكر اليوناني تميز -بشكل عام- بأنه كان **تابعا للفلسفة الميتافيزيقية** (علم ما وراء الطبيعة)، وتمحور حول **وضع رؤى وتصورات حول العالم والحياة وسعادة الإنسان**، وكأن الغاية الوحيدة لهذا الفكر **بناء المدينة الفاضلة**، التي تتحقق من خلالها سعادة المواطنين، وفي إطار هذه الرؤى كانت نظرة هؤلاء الفلاسفة للفرد تنحصر في **إطار "المدينة"** التي تمثل لهم المواطنة والمشاركة الاجتماعية والسياسية، ولا غرابة أذن أن يتسم فكر اليونان السكاني، بأنه فكر يميل للابتعاد عن الواقعية، بل إنه كان فكرا مستغرقا- في كثير من جوانبه- في عوالم الخيال، كما هو الحال في فكر أفلاطون السكاني، كما أنه كان فكرا يميل إلى **التجريد والإطلاق**، وقد ساعد على ذلك **الطبيعة "الايكولوجية" والجغرافية للمدن اليونانية** التي كانت تتناثر بين الوديان والجبال وما جاورها من جزر، إضافة لما كانت تتمتع به هذه المدن من استقلال واكتفاء ذاتي؛ ما أفسح المجال أمامها لتطوير أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، وتأمين الحماية لمواطنيها. وقد تميز فكر اليونان السكاني"**بالحرية**"؛ إذ كانت الحرية شعار الحياة اليونانية القديمة، ما أثّر بشكل مباشر، في دراستهم وتحليلهم للظواهر المختلفة، بل ذهب بعض الدارسين إلى الزعم إن **عدم وجود دين**

رسمي للدولة يعدّ سببا أخر لتلك الحرية التي كان يتمتع بها اليونانيون، ويعدّ من المحركات الهامة التي أسهمت في نشأة الفلسفة اليونانية وتقدمها، كما يرجع البعض **اتساع هوامش الحرية** لدي اليونان، إلى اعتمادهم على نمط الإنتاج الزراعي الذي كان سائدا في تلك الفترة، الأمر الذي عمق نظرتهم إلى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة لتأخذ طابعا استاتيكيا فيه كثير من الثبات والجمود (أبو ريان وعطيوي، 1999).

وعلى الرغم من **توسع اليونان القدماء في الاستعمار** إلا أنهم كانوا يخشون الزيادة السكانية الناجمة عن كثرة النسل، لذلك فقد عمدوا إلى **إتباع طرق مختلفة للحد من نموهم السكاني وإبقائه ضمن مستوياته المنشودة**، فالفكر السكاني القديم -كما توضحه كتابات الفلاسفة الإغريق- كان يتميز بمناداته المستمرة بأهمية إيجاد علاقة متوازنة **بين حجم السكان وأهداف المجتمع**، كذلك بين القيم المرغوبة من قبل المواطنين ورفاهيتهم، وقد نادى رواد هذا الفكر بأهمية التنظيم الاجتماعي والسكاني على أساس وحدة المدينة؛ الأمر الذي أدى إلى تشابه أبناء المدينة الواحدة، ما أتاح الفرصة لتراكم مزيدا من الأفكار والرؤى والأطروحات واتجاهها نحو بلورة مفاهيم محددة إزاء علاقة مساحة الأرض بعدد السكان، وقد لقيت مثل هذه الأفكار اهتماما واضحا من قبل الفلاسفة اليونان (ربيع، 1994).

وبصورة عامة يبدو جليا مدى الاهتمام الذي أولاه فلاسفة اليونان بقضايا النمو السكاني وما يقترن بها من أبعاد وإشكاليات، كإشكالية زيادة السكان ضمن نطاق الدولة أو نقصانهم، والعوامل المؤدية إليها، والإشكالية المتمثلة بالحجم الأمثل للسكان، ما أفسح المجال لتعدد وتنوع الطرق والإجراءات التي أتبعوها للحفاظ على مثل هذا الحجم.

عوامل نشأة الفكر السكاني لدى كل من أفلاطون وأرسطو:

درس أفلاطون **الجماعة في** "المجتمع الإثني" **في** محاولة لمعرفة طبائعهم وأسرارهم، وتفسير أصل الدولة وأسباب نشأة المجتمع، والنظم التي تقوم عليها، وخلص إلى أن نشأة الدولة جاءت محصلة **لتزايد أعداد الناس وما استتبعه من تباين حاجاتهم ورغباتهم**، إضافة إلى عجز الفرد عن سد هذه الحاجات والرغبات بصورة منفردة، ما يعزز النظر إلى عنصر "حاجة الفرد للآخرين" كعنصرا فاعلا ومدخلا هاما في تفسير نشأة المجتمع بنظر أفلاطون، فتزايد أعداد السكان استوجب عليهم اللجوء إلى التعاون لإشباع حاجاتهم المتجددة والمتنوعة، وارتهن بذلك عقد الاتفاقات والممارسات المشتركة والتعاقدات بين الناس، وبهذا السياق فإن الدولة من وجهة نظر أفلاطون نشأت كوسيلة لإشباع حاجات الناس المختلفة **نتيجة لتزايد أعدادهم**، وتتمثل وظيفتها بتوفير الوسائل والطرق التي يمكن أن يتعاون الأفراد من خلالها فيما بينهم، ويتم تبادل

حاجات الناس داخلها، مما يوضح ان تماسك السكان داخل نطاق الدولة قائم على التكافل والتضامن بين الأفراد ومرهون بقيام كل فرد بأداء وظيفة معينة، بعيدا عن وطأة مشاعر القهر والخوف، وأكد أفلاطون بهذا السياق أن تزايد أعداد السكان كان أساس ظهور التخصص وتقسيم العمل في المجتمع، ومن هنا فقد ظهرت الحرف والفنون المختلفة (أفلاطون،2001)، ويمكن القول هنا إن أفلاطون قد وقف على حال السكان وعلاقته بنشأة المجتمع، وتعمق في فهم وتوضيح أسباب العوامل المساهمة في ذلك، وخرج بنظريته التي تقوم على ثلاثة مبادئ: "التخصص في العمل، والتربية، والحاكم الفيلسوف" (ربيع، 1994).

فالسكان في الدولة حسب مفهوم أفلاطون ينضوون تحت نظام من الخدمات المتبادلة، فلكل عضو فيه حقوق وواجبات، ومهمة الدولة تتبدى هنا من خلال سعيها لتحقيق التوافق، وتوزيع الأدوار بين المواطنين داخل الدولة حسب تباين قدراتهم ومواهبهم، وتقسيم العمل فيما بينهم، ويقول أفلاطون في ذلك "إن إنتاج الفرد يكون أكثر جودة حين يعمل عملاً يتفق مع استعداداته الفطرية والطبيعية، خاصة وان الدولة نشأت أصلا لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، ولتسهيل تبادل الخدمات، ولتحقيق التوافق والانسجام بين الناس، ولحمايتهم وتنظيم شؤونهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية" (بركات، 1986).

يلاحظ من خلال القراءة التقيمية لفكر أفلاطون حول السكان وتنظيم حياتهم، أن كثيرا من أطروحاته كانت تنطلق من تأكيدها على أهمية توفير نظام حياة للمواطنين اليونان، بحيث يكون أكثر ملائمة للحياة المثالية التي يطمح إليها؛ إذ أكد أفلاطون في هذا السياق أن أهم ما يعيق تحقيق حياة مثالية للمواطنين هو "الواقع الاقتصادي والشهواني للإنسان" واقترح بهذا الخصوص فكرتين تصبان في مصلحة النظام الاجتماعي هما:-

1. **تحريم الملكية الخاصة على الحكام** (سواء كانت عقارات أم أموالا منقولة)، بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة عيش المواطنين في معسكرات لكي لا تشغلهم ملكياتهم عن أداء واجباتهم تجاه الدولة.
2. **إلغاء الزواج الأحادي الدائم**، والاستعاضة عنه بالزواج الموجه وفقا لمشيئة الحاكمين، وذلك بهدف إنتاج سلالات صالحة وقوية، حيث ينظر أفلاطون إلى العاطفة العائلية الملازمة لنمط الزواج الأحادي (القائم على الاختيار والانتقاء) كمنافس قوي للولاء والانتماء للدولة، باعتبارها ستكون سببا لانشغال الأفراد عن القيام بأدوارهم بتفان وإتقان، لكنه لم يمانع لبعض الشرائح الاجتماعية الأخرى من الاحتفاظ بحقهم في الزواج الاختياري، وحقهم في الاحتفاظ بأسرهم وعائلاتهم (أفلاطون، 1994).

كما يبدو أن كثيرا من أطروحات أفلاطون -في كتابه الجمهورية- كانت تتمحور حول **فكرة الدولة المختلطة** التي تقوم على توازنات بين طبقات المجتمع، مستندا في ذلك إلى دستور صيغت مواده بعناية، **وحول وجود حكومة ارستقراطية** تقوم على فصل السلطات، حكومة يقوم عليها الفلاسفة، وتقوم على "مشاعة النساء والأموال والملكية العامة"، واعتماد هذه الأسس كأهم الأركان والعوامل التي يمكن أن تسهم في تحقيق نشأة المجتمع ووحدة الدولة وتماسكها (بركات، 1986).

وفي ضوء ذلك، درس أفلاطون العامل السكاني في محاولة للفت النظر لأهمية الدور الذي لعبه هذا العامل في عملية التطور المجتمعات، وتحولها من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة، وهو بهذا يعد بحق من أوائل الرواد الذين حاولوا تحليل المجتمع ودراسته **كوحدة عضوية كاملة**، إذ نزع إلى تشبيه الفرد بالمجتمع، فالمجتمع بنظره يتكون من **ثلاث طبقات: "طبقة العمال وطبقة الجند وطبقة الحكام"**، ويرى أن لكل من هذه الطبقات فضيلتها، ويبين كذلك بأنه خلال عملية التوافق بين هذه الطبقات الثلاث ستسود الفضيلة والعدالة -التي تعد غاية كل حكومة صالحة، ويؤكد أفلاطون هنا أن المجتمعات الإنسانية جاءت نتاج **لطبيعة الإنسان النازعة إلى الاجتماع** ولا تحتاج إلى إرادة التعاقد بين البشر، لأن الفرد لا يمكن له أن يعيش إلا في مجتمع- سواء كان هذا المجتمع أسرة أم مدينة- **ويؤكد أفلاطون** هنا أن تطور المجتمع يسير من **البساطة إلى التعقيد**، كما يرى أن الناس تآلفت أولا على شكل جماعات صغيرة متعاونة. سعياً لتوفير المأكل والمسكن والملبس، ثم بسبب تزايد أعدادهم نشأت الاتفاقات المشتركة والتعاقدات فيما بينهم حتى شكلوا مدينة، وبسبب عدم قدرة المدينة على تلبية حاجات مواطنيها المتزايدة والمتنوعة، لجأ سكانها لمهن أخرى مثل التجارة والملاحة، وهكذا نشأت المدينة الأولى **"مدينة الفطرة"** حسب تصورات أفلاطون (Yves, 2002)، ويلاحظ هنا مدى تركيز أفلاطون على **مسألة تزايد أعداد السكان** التي ربطها بتزايد حاجاتهم وتنوعها، وقرنها بزيادة ميلهم للترف والفن، وما تبع ذلك من نشوء المدن وتنوع المهن واستحداث كل ما هو جديد لإرضاء رغبات الناس، وتوقع بهذا الخصوص بأنه إذ استمرت اتجاهات الزيادة السكانية على هذا المنوال فسوف تضيق الأرض بمن عليها؛ فتنشب الحروب وتتقاتل الجيوش، وهنا تظهر المدينة الثانية وهي **"المدينة المتحضرة"**، وهي مدينة ذات طابع عسكري صرف، وقد أعطى أفلاطون لها ثلاث وظائف: "الإدارة والدفاع والإنتاج" وتتميز هذه الوظائف بكونها متباينة، لذلك فهي ستنعكس على تركيبة السكان وتقسيماتهم حسب وظائفهم وحاجاتهم داخل المدينة، حيث يعيشون في طبقات متفاوتة

لكل طبقة وظائفها وحاجاتها الخاصة، ما يؤكد أهمية العامل السكاني ومحورية دوره في فكر أفلاطون (رشوان، 2002).

المدينة الفاضلة بنظر أفلاطون (أو كما يصورها) تتضمن جماعة من الأفراد الأحرار المتساويين الذين يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة والمحبة، الذين يسعون إلى تحقيق وظيفة محددة في ظل طائفة من القوانين العادلة التي تقوم بوضعها طبقة الحكام، وضمن نطاق هذه **المدينة الفاضلة** فإن أهلها لا يغرقون في الملذات والجاه والمال، ولا يتخذون من الحرب غرضاً ذاتياً يسعون إليه، بل إنهم يعيشون في أسرة واحدة دعامتها العدالة والسعادة، **فغاية الدولة في نظر أفلاطون** تنظيم السكان وتلبية حاجاتهم المتزايدة والمستجدة، وتهيئة الظروف لتحقيق الفضيلة عبر عملية التربية التي تعد الأداة والوسيلة لتحقيق هذه الغاية (Coser, 1983).

أما بالنسبة لأرسطو، فقد دعا بهذا الخصوص إلى **أهمية الاكتفاء الذاتي للسكان ضمن نطاق هذه التجمعات**، وأكد بهذا الصدد أن ذلك لا يتحقق إلا داخل نطاق الدولة، وبهذا المقام يخلص أرسطو إلى نتيجة مفادها أن **الدولة هي عمل من أعمال الطبيعة**، وأن الإنسان هو في النهاية "حيوان اجتماعي"، وأن الدولة سابقة على الفرد لأن الدولة هي الكل، وما الفرد إلا جزء من هذا الكل، والكل هنا سابق على الجزء، فالدولة بنظره تتكون من مجموعة من الأفراد يختلفون اختلافا ظاهريا فيما بينهم، والدولة من وجهة نظر أرسطو تتكون من مجموعة من الأفراد أو العناصر المختلفة المتباينة، ولتحقيق وحدة الدولة يفترض ترتيب هذه العناصر المختلفة وتنظيمها وخلق حالة من الانسجام والتماسك والتعاضد فيما بينها، وبهذا الخصوص يؤمن أرسطو بأن صلاحية الدولة وقوتها ترتهن إلى حد بعيد بهذه العناصر، ويرى بأن "الرجال عماد الحياة السياسية والنساء يؤلفن نصف الأشخاص الأحرار، وينبغي أن تكون تربية الأولاد متفقة مع أهداف النظام السياسي، فالدولة من وجهة نظر أرسطو هي وحدة اجتماعية سياسية تتألف من جميع المواطنين بقصد الاكتفاء الذاتي للجميع (أرسطو، 2008). وفي تحديد **أرسطو للمواطنين** فهم من يتبقى بعد **استبعاد الفلاحين والصناع والعمال** منهم- حيث ينصرف هؤلاء إلى حاجاتهم اليومية، أما العبيد فترتكز وظيفتهم على القيام بالأعمال الصعبة التي تحتاج إلى جهد عقلي، **فالمواطنون برأيه** هم الأفراد الذين يتمتعون بالاستقلال الاقتصادي، والذين يسهمون في خدمة المصالح المشتركة للمجموع، وهم غير مضطرين لأن يحنو قاماتهم لتلك الأعمال الشاقة التي يقوم بها الفلاحون والصناع والعمال(الخشاب، 1966)، هذا وقد فضل أرسطو الطبقة الوسطى باعتبارها أصلح من غيرها في إدارة شؤون الدولة، أما الأساس الذي استند عليه هذا النظام من وجهة نظره فهو "كثرة عدد أفراد هذه الطبقة"، بحيث تجعل لنظام الحكم قاعدة شعبية، ذات مصالح اقتصادية

محدودة ودقيقة، فلا تخضع لطبيعة المواطنين، وليست ذات طبيعة جاهلة فتنزل الحكم إلى مستوى "الدهماء" (Popper, 1966).

وتجدر الإشارة بهذا السياق إلى أن فكر أرسطو السكاني قد اعتمد على منظور اقتصادي يقوم على توزيع الثروات معتبرا أن **وجود الثروة والملكية شرط أساسي للحياة الاجتماعية والسياسية للسكان**، مما يشير إلى رفضه لأفكار أفلاطون حول "شيوعية الملكية" بشكل قاطع وكلي؛ وأكد بهذا الخصوص ضرورة تقسيم الطبقات في المجتمع بناء على أساس تقسيم العمل والأنشطة داخل المجتمع، ويمكن الإشارة هنا إلى إن أرسطو ينفرد دون مفكري عصره بالتعمق بشؤون الأسرة، وفي تقديم رؤى وأطروحات كان لها أسهام كبير في بروز وإرساء دعائم علم اجتماع العائلة المعاصر (كرانستون، 1996).

الأبعاد والجوانب المرتبطة بفكر أفلاطون وأرسطو السكاني:

اهتم أفلاطون بشؤون الأسرة ودراسة مقوماتها وناقش تفصيلات كثيرة، تتعلق بكافة عناصرها والعمليات الممكن أن تتخللها ابتداء من "الزواج، والطلاق، وإنجاب الأطفال، وتنظيم للنسل"، وقد لمس بعمق فكره الأسرة في النظام الاجتماعي وأهميتها ومبلغ ارتباطها بالتقدم والتطور الممكن أن يصيب هذا النظام، وبصورة عامة فقد صنف أفلاطون الأسرة إلى صنفين رئيسيين هما:-

أولا: الأسرة في طبقة الشعب، وترتكز على وحدانية نظم الزواج الذي يقوم على التعاقد المشروع بين طرفي العلاقة الزوجية (الزوج والزوجة)، وقد حدد ضمن هذه الأنماط الزواجية حقوق للزوجين مثل حق الطلاق شريطة ألا يهدد كيان الأسرة وتماسكها، خاصة وأنه من دعاة تقديس الروابط الزوجية بالذات لدى "طبقة الشعب من الحرفيين" **وهي طبقة تغلب عليها "العشوائية، وإتباع السلوكيات الشعبية والأخلاق التقليدية، وتعنى بالمنافع المادية، من زراعة ونجارة وصناعة"**، فتكوين الأسرة برأي أفلاطون مباح لهذه الطبقة مع شيء من المراقبة، وذلك للحد من الزيادة المبالغ فيها في عدد السكان، واشترط بهذا الخصوص ضرورة الإقلال من تزويج الرجال من الفئات الدنيا من مثيلاتهم من النساء، "فإن ولد للشعب أطفال في غير الزمن المحدد لهم أعدموا كما يعدم الطفل ناقص التركيب والمشوه، أو يتم إخفاؤهم في مكان بعيد عن الأعين"، فالغاية دائما أن **يبقى عدد السكان في المستوى الذي يكفل سعادة المدينة وقيمها الأخلاقية**، وهو هدف يجب أن يضعه الحكام دائما نصب أعينهم.

يلاحظ مما تقدم بأن أفلاطون قد سمح فقط لأفراد طبقة **الشعب** بتكوين الأسر، شريطة أن لا يزيد عدد أولادهم عن حد معين تقرره الدولة، كما سمح لهم بالملكيات الخاصة، بحيث لا تزيد ممتلكاتهم هذه على الحد اللازم لمعيشتهم بصورة مقبولة ومعتدلة (فينيكان، 1994).

ثانيا: الأسرة في "طبقة الحرس": أشار أفلاطون بهذا الخصوص إلى ضرورة حرمان أفراد هذه الطبقة "طبقة الحرس" من الملكية الخاصة، وأن يتم تجريدهم من الحق في تكوين الأسر بالمعنى المعروف وما تتضمنه من عمليات بيولوجية واجتماعية مثل (الزواج وإنجاب الأطفال وتربيتهم)، وفي الوقت نفسه أباح لهم الشيوعية الجنسية (بمعنى أن يباح للحرس الذكور ممارسة العلاقات الجنسية مع الحارسات الإناث ليصبح ذلك حقا مكتسبا ومشروعا لهم)، وقد حدد مثل هذه العلاقات الجنسية بين أفراد طبقة الحرس بمجموعة من الاعتبارات منها "ضرورة وجود عقود زواجية مؤقتة بين الجنسين، بحيث تقوم هذه العقود على شرطي **"الكفاءة والحاجة"**؛ فشرط **الكفاءة** جاء لضمان الحصول على نسل قوي، أما شرط **الحاجة** فقد جاء لضمان عدم الإسراف في الذرية والنسل (أفلاطون، 2008)، وقد نوه هنا لأهمية تجنب الإخلال بتوازن الدولة وتماسكها، **وبضرورة عدم الإخلال بالحد الأنسب من السكان**، ولعله بهذا الوصف يعد أول وأقدم فيلسوف يتنبه لمثل هذه المسائل "أي التوازن بين مساحة الأرض وعدد السكان"، ويدعو لضرورة أمساك الدولة بالقرارات الإنجابية لسكانها، وجعلها شأنا مجتمعيا بالدرجة الأولى، كما يمكن اعتباره كأول المشرعين والداعين بصراحة لمسألة تحديد النسل (الخشاب، 1966).

ففكرة الزواج عند أفلاطون لم تكن إشباعا لرغبات شخص محدد أو لحاجة بيولوجية عند الإنسان، بل كانت شأنا مجتمعيا تهدف لدفع الفرد للقيام بواجبه نحو الدولة سعيا لضمان استمرارها وبقائها وإمدادها بعناصر جديدة، وقد أضفى أفلاطون على هذا **الواجب مسحة دينية**، فهو "واجب ديني تكمن فيه مصلحة الأسرة ومنعة الدولة وبقاؤها"، فيقول في ذلك بأن**:** "الزواج هو طريق الجنس البشري إلى الخلود، فلا بد للرجل أن يؤكد طبيعته الخالدة أن يترك أطفالا وأحفادا ليخدموا الله من بعده"، فالأسرة ضمن نطاق هذه "الاتحادات الزواجية" يفترض أن يناط بها مهام كثيرة إضافة لمهمة إمداد وتغذية المجتمع بأعضاء جدد لحفظه واستمراره، إذ يؤكد أفلاطون بهذا الخصوص بأنه "من الكفر أن يحرم الرجل نفسه من هذه النعمة أي عدم قيامه بالبحث عن زوجة لإنجاب الأطفال، "فمن أطاع القانون فلا لوم عليه، ومن عصاه دفع غرامة -حتى لا يخيل إليه أن **العزوبية** سوف تجلب له الراحة والمنفعة". ويبدو أن أفلاطون ذهب إلى حد **فرض الغرامات على كل من يرفض الزواج أو من يفشل فيه**؛ فهو يبين بهذا الشأن بأن الإخلال بهذين الشرطين سيرتب

عليه أن يقوم حارس معبد "الآلهة هيرا" بجمع الغرامات المفروضة على من يفشل في الزواج أو من لم يتزوج في السن المحددة، كما تفرض الغرامات على أصحاب المهور الباهظة، وكذلك على الشباب الذين يمتنعون عن الزواج، **ففرضوا على الرجال الذين بلغوا سن الخامسة والثلاثين ولم يتزوجوا أن يدفعوا ضريبة أسموها آنذاك "بضريبة الهناء"**، على اعتبار أن **العزوبية في المجتمع اليوناني** كانت تعد **نوعا من الأنانية المفرطة** (الخشاب، 1966)، ومن هنا يمكن إدراك أهمية الاعتبارات التي كان يضعها المجتمع اليوناني على مسألة الزواج وتكوين الأسرة، أما في حالة امتناع الفتاة عن الزواج فيلاحظ عدم وجود نص واضح حول هذا الموضوع، وكأن ذلك ليس في الحسبان؛ فالفتاة لابد لها أن تتزوج في نهاية المطاف، ولا يحق لها رفض الزواج، وما ينطوي عليه من مسؤوليات.

شروط ومضامين فكرةالزواج عند افلاطون وارسطو:-

يبدو واضحا سعي أفلاطون في معظم كتاباته وتوجهاته نحو رسم **ملامح "المدينة الفاضلة"**، وتأكيده على مسألة شيوعية النساء في طبقة الحرس، وتنظيمها في طبقة الشعب، واستند في رأيه هذا إلى أن عملية الزواج- وما ينتج عنها من إنجاب للأطفال- هي عملية حيوية وذات مردود اجتماعي وديموغرافي وسياسي هام بالنسبة لدولة أثينا، وعلى أساسه فقد افترض أن تتم **عملية الزواج عن طريق الانتخاب** الذي تقوم به الدولة، وتهدف من خلاله إلى الحفاظ على نقاء طبقة الحرس وإعادة إنتاجها واستمرار مزاياها، خصوصا تلك المزايا المتعلقة بصحة عناصرها العقلية والجسمية، وبين بهذا الخصوص أن **عملية الانتقاء يجب أن تتم من خلال عملية الانتخاب**، أي بانتخاب أفضل المواطنين من الحرس والحارسات **وفي مواسم معينة** -كما يحدث تماما في عالم الحيوان- فيضمن من خلال عملية الانتقاء هذه الحفاظ على وحدة الدولة بإزالة أسباب الصراع منها، ولا يكفي تعليم الطفل تعليماً حسناً، بل ينبغي أن نختار له أبوين قويين صحيحين، فيقول بذلك: "إذا كنت مشرعا فعليك أن تختار للرجال الذين انتقيتهم أقرب النساء إلى طبيعتهم، لماذا لا فنحن إذا كنا ممن يقتني الخيل وكلاب الصيد والطيور الأصيلة، أفلا نحرص على أن يتناسل الأصلاء، إذن لا بد من أن يتزوج النوع الرفيع من الجنسين على أوسع نطاق ممكن، وأن يتزوج النوع الأدنى على أضيق نطاق ممكن" (أفلاطون، 2008)، ولا بد من التأكيد هنا بأن أفلاطون قد شدد موضوع شيوعية النساء والتي حصرها في طبقة الحرس -كما أسلفنا- مستندا بذلك إلى أهمية الوظائف التي يمكن أن يقدموها للمدينة كوظيفتي **(الإدارة والدفاع)**، أما **وظيفة "الإنتاج"** فمتروكة للشعب (من زراع وصناع ونجارين) الذين يحق لهم أن يمتلكوا مصادر الإنتاج وآلاته ملكية خاصة، ويقترح بهذا الشأن تدابير اقتصادية محددة يهدف من خلالها إلى الحيلولة بين

السلطة التنفيذية (التي هي بيد الحرس) وحيازة المال الذي قد يفسدهم ويدخل الصراع إلى نفوسهم.

وتتمحور رؤية أفلاطون في **شيوعية النساء** في طبقة الحرس بقوله: "إن النساء حراسنا يجب أن يكن مشاعا للجميع، فليس لواحدة منهن أن تقيم تحت سقف واحد مع رجل بعينه، وليكن الأطفال أيضا مشاعا بحيث لا يعرف الأب ابنه ولا الابن أباه" وكأنه يدعو هنا وبصورة صريحة لإلغاء الأسرة بين أفراد الحرس، وبمعنى أخر فكأن أفلاطون يدعو لإلغاء نظام الزواج الفردي وجعله زواجا منتخبا ومرتبا من قبل الدولة، وجعل هذه الزيجات الموجهة -التي تشرف عليها الدولة والتي تنظمها في مواسم معينة، وما يترتب عليها من مسؤوليات سواء على الرجل أو على المرأة- تقع كاملة على عاتق الدولة (أفلاطون، 1994).

وقد دعا أفلاطون لتقييد عملية الزواج بين أفراد طبقة الحرس، وعين فصولا خاصة لها- آخذا بعين الاعتبار محدودية الفترات التي يمكن أن تكون فيها المرأة مهيأة للحمل والإنجاب، والتي حصرها قبل سن الخمسين للمرأة والسبعين للرجل، وأشار بهذا الشأن إلى أن أقوى الروابط التي تجمع بين الرجال والنساء الذين يتزوجون تحت إشراف الدولة هي "رابطة الحب" **ولم** يقصد بها تلك **العواطف الرقيقة التي تربط بين الرجل والمرأة**، بل ذلك الحب الشهواني الذي يقتصر على **إشباع الغرائز الجنسية إشباعا حيوانيا** "لدى الحرس والحارسات"، فهذه الزيجات بنظر أفلاطون من أقدس ما يكون، لأنها كما يرها من شأنها أن "تجلب أفضل النتائج على المجتمع اليوناني، مما يدفعه للتأكيد مرة أخرى أفضلية هذه الأنماط الزواجية وما يجري من خلالها من عمليات تدخل إنساني في عملية التناسل التي تتم على عكس ما يجري في عالم الحيوان (أفلاطون، 2009).

أما بالنسبة **لمسألة الإشراف على عملية الزواج** فقد طالب أفلاطون بأن تقوم الدولة باختيار مجموعة من النساء العجائز للإشراف على مثل هذه العملية، على أن تجتمع هذه المجموعة يوميا في معبد الآلهة للتباحث في أمور الزواج وتدابيره، أو فيما يتعلق بعملية الإشراف على الزوجين، والتي عادة ما تستمر لمدة قد تصل إلى عشر سنين في حالة كان الزواج مثمرا وأنتج ذرية، أما إذا لم يتكلل هذا الزواج بإنجاب ذرية فسوف تنصحهم النساء المشرفات والأقارب بضرورة الطلاق لمصلحتهما معا (أفلاطون، 2008) يبدو مما سبق، أن **مهمة النساء المشرفات** تتمثل أيضا بالإشراف على **عملية التناسل** التي تتم داخل "الاتحادات الزواجية" المرتبة من قبل الدولة؛ سعيا للمحافظة على عدد السكان، وللتأكيد فيما إذا كانت هذه الزيجات في صالح الأسرة والدولة أم لا، ويرى أفلاطون بأن الهدف من مثل هذه الزيجات كان دائما لصالح الدولة، ويقول في ذلك: "سوف تدخل النساء المشرفات بيوت المتزوجين من الشباب وتعمل على وقف

حماقاتهم وأخطائهم... مرة بالتهديد ومرة أخرى بالترغيب، فإن فشلن في ذلك ترفع الأمور إلى حراس القانون، وسوف يمنع الحرس هذه الحماقات"، ويجعل أفلاطون مسؤولية ذلك على عاتق الحكام الذين يجب أن يحرصوا قدر الإمكان على **المباعدة بين الأنواع الوضيعة** من الذكور والإناث (دون إشعارهم بذلك)، بهدف الحفاظ على أصالة السكان، وكأنه يؤكد بذلك أهمية تيسير وقوع عملية الاقتران بين الأصلاء من الجنسين، أما ذوو السلالات المنحدرة والضعيفة فلا ينبغي تسهيل ارتباطهم مع الأعلى منزلة، ويقول في ذلك "أجل فإذا أردنا الاحتفاظ للقطيع بأصالته، فلا بد من تربية الأطفال من "النوع الرفيع" من الأزواج والزوجات، وإهمال أطفال النوع الأدنى، وينبغي أن لا يعلم أحد غير الحكام سر هذا الإجراء، وينبغي جعل هؤلاء الضعاف يعتقدون أن سبب ذلك هو سوء حظهم، وليس تدابير الحكام".

وقد طالب أفلاطون أيضا **بمكافأة الرجال الشجعان والأبطال** عن طريق السماح لهم بممارسة الجنس مع أكبر عدد من النساء الحارسات، سعيا لاستخلاص نسل قوي منهم، الأمر الذي يؤكد وضوح رؤية أفلاطون وأهدافه تجاه مسألة الاختيار والانتقاء عند عقد الزواج لما تنطوي عليها من أثار إيجابية في نوعية الثمرات المتأتية من هذه الروابط "الزواجية"، أما فيما يتعلق بأطفال المواطنين الأقل منزلة، وأولئك الذين يولدون وفي أجسامهم عيب أو تشوه، فدعا لضرورة التخلص منهم، أو أن يوضعوا في مكان خفي بعيدا عن الأعين خارج المدينة (أفلاطون، 1994).

وبصورة عامة يتضح أن أهم شروط أفلاطون بخصوص **مسألة العلاقات الجنسية** بين الجنسين من أفراد طبقة الحرس وما يتخلله من عمليات إنجاب، أن تتم هذه العمليات البيولوجية داخل أطار "اتحادات زواجية محكمة من قبل الدولة"، بحيث يتوخى من خلالها اتصال نساء صحيحات برجال أصحاء، بل والسعي إلى تيسير كل السبل لترتيب وقوع ارتباطات بين الأصلاء من كلا الجنسين، وهكذا يمكن للدولة أن تضمن الحصول على أفراد مختارين وراثيا، وبالتالي إمداد المجتمع بجيل سليم قوي قادر على تحمل المسؤولية.

أما فيما يتعلق بمسألة **رعاية وتربية الناتج من الأطفال**، فقد دعا أفلاطون لأهمية أن تتولى **الدولة تربيتهم**، إذ إن الابن سيكون ابناً للجميع، فلن يتعرف الرجال أو النساء على أبنائهم، وبالتالي يتفرغ "الحرس" لتأدية مهامهم السياسية والعسكرية (في غير مواسم الزواج)، وبالتالي القيام بواجباتهم تجاه المجتمع على أكمل وجه، وبهذا المقام طالب أفلاطون بضرورة فرض **تدابير صارمة تحول دون معرفة الأمهات لأطفالهن** وذلك خشية أن يؤدي انجرافهن وراء عواطفهن تجاه الأبناء، إلى التخلي عن مسؤولياتهن تجاه مجتمعهن، أو تجاه الحفاظ على وحدة الدولة، وقد اقترح سعيا لإيجاد أفراد أكفاء وجيل قادر على حماية مجتمع أثينا أربعة أمور، **أولا**: اشتراكية

النساء والأطفال، فجميع النساء هن زوجات لجميع الرجال، إذ يربى الأطفال معاً على "النحن" بشكل لا يعرف أي شخص من هما أبواه أو من هم أبناؤه، أما أولئك الذين يولدون من زيجات لم يقرها الحاكم فيعدون أبناء (غير شرعيين)، **ثانيا:** تأكيده على أهمية وضرورة التمارين الرياضية والخلقية للرجال والنساء، **ثالثا:** أكدّ أفلاطون على أهمية التربية العلمية السياسية للمواطنين داخل الدولة، **رابعا:** تأكيده على أهمية تأمين قيادة الدولة من قبل الفلاسفة؛ ففي منظور أفلاطون، فأن الفلاسفة هم أعظم الناس وفيهم الصفوة المختارة، بفضل ثقافتهم وحرصهم على المعرفة، وقد أشار هنا إلى أن **الدولة لا تصلح إلا إذا حكمها فيلسوف أو إذا درس الحاكم الفلسفة**، وبذلك تتحقق الجمهورية أو المدينة الفاضلة. ويبين بأنه للوصول إلى الدولة الفاضلة ينبغي أن يربى الشعب تربية واحدة، فينتقى من الأطفال من تتوفر فيهم الصفات المرغوبة ويتم إبعادهم عن أهلهم من خلال وضعهم في **معسكرات خاصة تشرف عليها الدولة**، وذلك بعد أن تتم متابعتهم وإخضاعهم للعديد من الاختبارات بغرض انتقاء الأفضل والأقوى والأكثر ذكاء منهم، ويقول في ذلك: "إننا إذا أردنا أن نقيم الدولة المثالية، فيجب أن نرجع إلى مملكة الأطفال، فهم كالعجين يمكن تشكيلهم كيفما يشاء، والتربية تعمل على كشف ملكات "**الممتازين**" منهم وتنمي فيهم هذه الملكات والاستعدادات الفطرية" (أفلاطون، 2009).

يلاحظ مما تقدم بأن أفلاطون يؤكد بصورة واضحة أن **تربية أطفال الحرس يجب أن تتولاها الدولة** منذ بداية ولادتهم، إذ يؤخذ الأطفال بعيدا عن أمهاتهم ويتم نقلهم إلى أماكن محددة، وتتولى رعايتهم مربيات وبإشراف مباشر من الدولة، بحيث يتم تفريغ "الحارسات" لتأدية وظائفهن تجاه مجتمع أثينا (أي وظيفة الحماية والدفاع)، وقد اقترح أفلاطون بهذا الخصوص بأن يوضع الأطفال في مكان مشترك؛ حيث يقوم الموظفون المختصون بحمل الأطفال إلى المراضع العمومية ليحصلوا على الرعاية اللازمة على أن يرضعوا من جميع الأمهات، أما فيما يتعلق بحيثيات عملية الإرضاع نفسها، فيشير بهذا الصدد إلى أنها ما دامت مقيدة بالكثير من التعليمات والقوانين فلا ضير من أن تمارس الأمهات هذه العملية وإفراغ أثدائهن بما امتلأت من الحليب، ويقول بهذا الشأن: "عندما تمتلئ أثداء الأمهات باللبن ينقلن إلى دار الحضانة، مع اتخاذ كافة التدابير كي لا تعرف الأمهات أطفالهن"، ومن الواجب حسب تعبير أفلاطون **تحديد الوقت الذي يفترض أن تقضيه الأمهات بالرضاعة**، بحيث لا يقمن بالسهر على الأطفال، إذ إن مثل هذه المهام تناط بغيرهن من الخدم والمربيات، ويجب حصر هذه العملية بأناس مخصصين لذلك؛ ما يوضح حجم الأهمية التي يوليها أفلاطون لمسألة تقييد مهام الأمهات بإرضاع الأطفال دون أن يعرفن أطفالهن، فلا توجد قرابة

معروفة بين الأطفال والمرضعات، فجميعهم يعتبرون أسرة واحدة وأقارب، ويعامل بعضهم بعضا على هذا الأساس، ما يعزز سيادة المشاعر الودية والمحبة والألفة بينهم (الخشاب، 1966).

وفيما يتعلق **بعملية تربية الأطفال** فيبدو أن أفلاطون قد شدد على أهمية أن تستمر **حتى سن 18 سنة**، وبعد ذلك يبدأ الأطفال بتلقي التدريبات الرياضية، **وفي سن العشرين** يلجأ إلى انتقاء واختيار من تثبت صلاحيته من بينهم، ويتم إخضاع من وقع عليهم الاختيار لتدريب عسكري صارم ولمدة (سنتين إلى ثلاث سنوات)، ومن ثم يبدءون بتلقي دروس في الرياضيات والفلك والموسيقى، وتعقد لهم اختبارات **حين يبلغون الثلاثين من العمر**، ذلك بهدف الوقوف على المستوى الذي وصلوا إليه من المعرفة والقوة والنضوج، وكشف الحقائق العليا التي اكتسبوها، **وعندما يصلون سن الـ 35** يفترض أن يكونوا خلال تلك الفترة الزمنية قد تعلموا الفنون والآداب والعلوم والرياضيات والفلسفة، بالإضافة لخضوعهم لمنظومة من التمارين الرياضية الدقيقة، وبعد أن يكونوا قد تربوا على المبادئ السياسية والأخلاق الفاضلة، توكل إليهم أعمال رئيسة في الجيش والإدارة، وتعقد لمن تبقي منهم اختبارات لاختيار الأفضل منهم، ويرى أفلاطون ضرورة أن تعيش هذه الشريحة دون سائر الشرائح المنتقاة؛ أي في شيوعية كاملة ليقوموا بإدارة شؤون الدولة السياسية، وأكد على ضرورة أن يختلطوا بالناس سعيا للتعرف على مشاكل مجتمعهم طيلة 15عاما، **أما بعد بلوغهم إلـ 45 من العمر** فتعمد الحكومة إلى زجهم في مهام إدارة وتنظيم أمور الحكم ومسؤولياته، ونتيجة لعملية التنشئة الطويلة وعمليات الانتقاء والاختيار المستمرة والمقصودة، فيفترض بهذه الشريحة من السكان -حسب وجهة نظر أفلاطون- أن تكون بما اكتسبته من مهارات وخبرات ونتيجة لطبيعة تكوينها الفطري، أن تصبح مؤهلة وقادرة على الإشراف على الحياة الفكرية والأخلاقية في الدولة، وبالتالي تسلم زمام الأمور فيها، وهنا يبدأ بتشكيل ما يسميه أفلاطون **"بحكومة الفلاسفة"** وهي حسب افتراضه حكومة خالية من "الصراعات" وتحتكم في تسيير أمورها لدوال الرشادة والعقلانية، فالحراس الفلاسفة أقلية، ويقضون خمس سنين من عمرهم في دراسة الفلسفة، ليتمكنوا من فهم الحقيقة والدفاع عنها، ثم يزج بهم في الحياة العامة، ويعهد إليهم بالوظائف الحربية والإدارية كما أسلفنا، **وفي سن الخمسين** يتم ترقية من يثبتون جدارتهم في العمل ومن يتمتع منهم بالنشاط والقدرة المطلوبة، إلى مرتبة الحكام ويدعون **بالحراس الكاملين**، فالحراس الكاملين على هذا الأساس هم خلاصة الخلاصة، حيث يعيشون معا ويأكلون معا وقد زال من نفوسهم في هذه السن كل مكامن الطمع ودوافعه (الحسن، 2009).

ولما كانت هذه الشريحة السكانية المميزة، مضطرة للانقطاع عن الحياة العامة والتفرغ للدراسة وإنضاج نفسها ذاتيا، فهي مضطرة بالتالي لعدم ممارسة أي عمل يكفل لهم رزقهم، فقد وجب على المجتمع أن ينفق عليهم، ويوفر لهم كافة مستلزماتهم وحاجاتهم البيولوجية والمعيشية

المختلفة، حيث يفترض على الشعب أن يعد لهم مؤنهم فلا يحتاجون لا للذهب ولا للفضة، لذا فقد حظر عليهم اقتناء أي شيء من المال، أو التصرف به (أفلاطون، 2008)، ومن هنا يمكن فهم وجهة نظر أفلاطون حول اهتمامه بإلغاء الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الحرس، **فالحرس لأجل المدينة وليست المدينة لأجل الحرس،** فيحمد الحرس الشعب لإطعامه إياهم، بينما يحمد الشعب الحرس لحراسته لهم، وبذلك ينتفي الحسد والتوتر والصراع فيما بينهم.

يبدو -مما سبق- أن أفلاطون كان ينادي وبكل وضوح بإيجاد نظام تربوي طويل الأمد للناتج من الأطفال تشرف عليه الدولة هدفه إيجاد طبقة فاضلة من الحكام والجند، عبر عملية تنشئة اجتماعية مدروسة وطويلة يتم عزل وإقصاء أبناء الحرس كاملة عن أسرهم منذ الصغر - خاصة الذين يثبتوا جدارتهم في المشاركة في قضايا المجتمع من أولئك الذين تهيمن عليهم النفس الراغبة والشهوانية- بحيث تتولى الدولة تنشئتهم على مراحل، ويرى في ذلك بأن عملية تربية الأطفال يجب أن تبدأ قبل ميلاد الطفل، حتى يضمن أعادة تشكيليهم وبلورتهم ضمن أسس وقواعد مرسومة من قبل الدولة وصولا بهم إلى مرتبة الحرس والحرس الكاملين.

أما بالنسبة لأرسطو فالأسرة تتألف من وجهة نظره من الزوج والزوجة والأولاد والعبيد، مشيرا هنا إلى أن بعض الكائنات قد خلقت للسيطرة والسيادة، وبعضها خلق للخضوع والطاعة، وفي ضوء ذلك فقد وضع الرجل على رأس الأسرة وأعطاه السلطة المطلقة فيها باعتباره **رأس الأسرة وسيدها** وتمثل الأسرة في فكره الخلية الأولى في بناء المجتمع، وأساس وجوده، ومصدر إشباع حاجات الإنسان البيولوجية الاجتماعية المختلفة، والوسيلة المثلى للحفاظ على النوع الإنساني وما أنتجه من أفكار وفلسفات، وأكد أرسطو بهذا السياق على ضرورة تكريس المرأة للقيام بوظيفتها التقليدية القائمة على الإنجاب الأطفال وتربيتهم والعناية بشؤون الأسرة"، واعتبر أن أهم فضائل المرأة (في إطار الأسرة) **هي الطاعة،** وشدد على أهمية بروز "سلطة الرجل" داخل الأسرة، التي تتمثل بسلطته كأب وسلطته كزوج، وكسيد مطاع يملك الحق بالسيطرة والسيادة على أسرته وعلى قراراتها، ولعل أهم فضائل الرجل التي نوها إليها بهذا الخصوص هي **"السلطة"**، فيرى أن المرأة أضعف من الرجل، وبهذا الشأن فهو يخالف أفلاطون الذي يؤكد أن المرأة مهيأة لنفس الوظائف؛ فقد تصلح للموسيقى أو الرياضة أو الطب أو الفلسفة، كما قد تصلح للأعمال المنزلية، حيث يقول أفلاطون في ذلك: "فليس ما يمنع من تكليف النساء بالحراسة إذا كن مساويات للرجال في الكفاءة، فالأصل في الوظيفة أنها لخير المجموع وأنها تعطى لمن يمتلك الكفاءة دون أدنى اعتبار" (أرسطو، 1994).

يرى أرسطو أن رغبة الإنسان في تحقيق "التجمع" أسمى رغبة في حياته، حيث أشار في ذلك إلى أن الأسر تتجمع معا لتشكل قرية، ومن تجمع القرى تنتج المدينة، ومن تجمع المدن توجد

الدولة، ويذهب إلى التأكيد؛ أن الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة؛ إذ من الضروري أن تجتمع كائنات لا غنى لأحدها عن الأخر (ويقصد هنا اجتماع الذكر بالأنثى عن طريق الزواج)، فالزواج وتكوين الأسرة برأي أرسطو أول طريق نشوء الدولة بما يتضمنه من روابط ونتائج؛ إذ يوضح بهذا السياق أن أمر نشوء الدولة يعود إلى أن الطبيعة قد أملت على شخصين من جنسين مختلفين أن يجتمعا من أجل الإنجاب "فالاجتماع الأول والطبيعي في كل الأزمنة هو العائلة حيث تجتمع عدة عائلات، ومن اجتماعهم تتكون القرى وتنشأ المدن ومنها تظهر الدول (عبدالفتاح، 1996ب).

أما إقامة الملكية المشتركة (التي دعا إليها أستاذه أفلاطون) فإنها -من وجهة نظر أرسطو- تعني إفساد نظام الملكية من أساسه، ففي الملكية الفردية يبذل الفرد قصارى جهده للمنافسة والإنجاز، ولكن حين تكون الملكية عامة ومشتركة فإن الفرد سيحاول التخلص من المسؤولية وتبعاتها، وهو بهذا يؤكد معارضته لفكرة **"المعسكرات المفتوحة"** التي أقرها أفلاطون، بل يذهب أرسطو إلى حد السخرية من فكرة المجتمع المفتوح؛ فيقول في ذلك: "حين يكون كل الناس أخوة لك فإن هذا يعني انه ليس لك أخٍ حقيقي"، وهو يبين في ذلك: "ففي الدولة التي يشترك فيها النساء بالأطفال يكون الحب مائعاً، فمن الصعب أن يشترك الناس في كل شيء".

وقد جعل **أرسطو نشأة وتكوين الأسرة** "ضرورة قصوى" لبقاء واستمرار المجتمع"، ويؤكد في معرض رده على أستاذه أفلاطون بأن مشاعية الزواج وإزالة الأسرة يعني ضياع العاطفة التي يراها ضرورية لبقاء المجتمع وتماسكه، كما أكد على ضرورة أن يكون سلوك الأفراد داخل الأسرة سليما ويتسم بالفضيلة، لأن فضيلة الأجزاء تعني فضيلة المجموع، وأن الأسرة ونظام الملكية يشكلان دافعين هامين للفرد للعمل، ونلحظ بالغ الأهمية التي يوليها أرسطو لتربية الأطفال الذين سيصبحون حسب تعبيره أهم عناصر ومكونات الدولة وأعضائها، لهذا طالب بأن تتم تربيتهم، بشكل يتفق مع أهداف النظام السياسي الأمثل؛ إذ أولى أرسطو عناية خاصة بتربية الأطفال، وأفرد لها فصولا مطولة في دراساته، لفت من خلالها النظر إلى أهمية مراعاة أصول تربية الأطفال، بشكل يتم عبر مراحل مستمرة ومتصلة مبينا أهمية العناية بتكوينهم البيولوجي والجسمي وأهمية تدريبهم على الفضيلة، والأخلاق الحميدة، وأهمية تزويدهم بالمعارف والعلوم حتى يصبحوا مواطنين أحرارا فاضلين (الخشاب، 1978).

أسس ومضامين الفكر السكاني عند أفلاطون وأرسطو:

كان المحور الأساسي الذي دارت حوله **أفكار أفلاطون فيما يتعلق بالسكان** هو موضوع **"الحجم الأمثل للسكان"** في الوحدة السياسية اليونانية، والتي تعني دولة المدينة، حيث **حدد الحجم الأمثل للسكان** بـ (5040) مواطن (دون العبيد)، أي مفكوك الرقم 7

(1*2*3*4*5*6*7)، ولم يختر أفلاطون هذا الرقم عبثا، بل كان هناك مجموعة من المبررات التي ساقها لتبرير تحديد هذا المقدار من الحجم للسكان، ولعل أهم هذه التبريرات أنه "يقبل القسمة على الرقم (12)، وهذا الرقم يقبل القسمة على الأرقام من 1 حتى 12 دون باقي مما يسهل توزيع المهام على سكان المدينة، كما يمثل هذا العدد مجموعة الوحدات السياسية التي تتشكل منها المدن اليونانية، كما أن الرقم (12) له دلالة ومغزى ديني وأسطوري تقدسه اليونان"، ويرى أفلاطون أن **زيادة عدد السكان على هذا الحجم** سيؤدي إلى ضياع الأنساب، الأمر الذي سيقود إلى الإخلال بالديموقراطية، وبيّن كذلك أن زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل (الذي تصوره) سيحول دون تحقيق تقسيم أمثل للعمل في المجتمع، وبهذا السياق يؤكد أفلاطون في كتابه الجمهورية، أن عدد سكان الدولة يجب أن لا يزيد عن حجم المدينة وما بداخلها من سكان، **وفي حالة زيادة عدد السكان** أو تضخم هذا العدد فسوف تتعد حاجات الناس وتتسع بصورة قد تؤدي إلى ضعف الدولة وعدم قدرتها على تلبية حاجات سكانها الكثيرة والمتعددة، الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى زيادة الفساد وتراجع الفرص أمام الناس لتحقيق السعادة والفضيلة التي هي سبب نشأة المدينة، كما أن زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل للمدينة سيترتب عليه أيضا أن تتحول دولة المدينة إلى إمبراطورية، وهذا بدوره سيزيد من احتمالية أن تصبح الدولة غير مستقرة وغير قادرة على تنظيم أمورها، وستضطر تبعا لذلك لاستقبال الأجانب الذين سيعملون بدورهم على مقاسمة سكان المدينة الحقيقيين الفضيلة والرفاهية، الأمر الذي قد يترتب عليه أن تزيد مشاكل السكان الأصليين، ما سيحرمهم من الكثير من فرص الحياة والمعيشة والرفاه نتيجة لاشتداد المنافسة وزيادة حدتها داخل الدولة، خاصة من قبل السكان غير الأصليين "الأجانب" (كرادشة، 2009، بدوي 1979).

يبدو أن تركيز أفلاطون على **قضية الثبات عند حد معين من السكان** نابع من اعتقاده بضرورة الاهتمام بنوعية السكان أكثر من عددهم، ويؤكد بهذا السياق، بأنه ينبغي على الحكام أن يثبّتوا عدد السكان في **المدينة عند الحد الأمثل**، وذلك عن طريق "التحكم في مسألة الزواج، أو عن طريق تحديد النسل، أو من خلال منع الهجرة إلى البلاد"، أما إذا **نقص عدد سكان المدينة عن الحد الأمثل** بسبب المرض أو الحرب فمن الضرورة أن يتم تعويض هذا النقص، عبر مجموعة من الطرق التي حددها في: "تشجيع النسل ومكافأة الأسر المنسلة بالمال، أو عن طريق إباحة عملية التجنس بالجنسية اليونانية للأجانب"، وعلى الرغم من أن **أرسطو** كان تلميذ أفلاطون إلا أنه **لم يحدد حجما أمثل للسكان**، إذ قرر هنا أن الدولة العظمى ليست ذات الحجم العظيم أو الكبير من حيث عدد السكان، بل بما تحقق من توازن بين قدرة المدينة ومواردها

وعدد سكانها، كما أنه وخلافا لرأي أستاذه أفلاطون لم يفرض على الحكومة واجب لأن تحدد الحجم الأمثل للسكان (الخشاب، 1966).

ولعل أهم ما يبرز مدى الاهتمام الذي أولاه أفلاطون للجوانب السكانية شغفه الواضح ببحث أثر الأبعاد والظروف الجغرافية الاجتماعية المختلفة في حياة المجتمع، فهو يرى أن **المدينة لا بد أن تكون ذات اتساع معين** بحيث يسمح لكل فرد أن يجد عملا، كما ينبغي ألا تزيد عن مساحة معينة، بحيث يتسنى لكل فرد أن يعرف الآخر، وبهذا الشأن يرى بأنه كلما زاد عدد السكان في المدينة زادت مطالبهم وتنوعت حاجاتهم، وبالتالي احتاج المجتمع إلى تقسيم أوضح للعمل، ونتج عن ذلك تباعا "استخدام النقود، والتبادل التجاري، ومزيد من التفاعل بين السكان، لذلك فقد **حدد عدد السكان وفقا لحاجة الدولة**، ويبدو أن هذا الأمر دفع بأفلاطون ليؤكد مررا لضرورة أن يكون عدد السكان في المدينة متوازنا ومنسجما مع الموارد المتاحة فيها، بحيث لا يكون العدد المتزايد في الدولة مدعاة للحرب مع الآخرين، والعدد المتناقص مدعاة لاعتداء الآخرين على الدولة واستقوائهم عليها، أي أن عدد السكان الذي ينبغي على المدينة ألا تتعداه بأي حال هو الذي يمكن من خلاله تفادي اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي داخل إطار المدينة، وكأن أفلاطون ينزع بذلك لتأكيد بأنه عندما يزداد عدد السكان بشكل يفوق قدرة المدينة ومواردها عن تلبية مطالبهم، ستضيق حدود الدولة (أو المدينة)، بعد أن كانت كافية لسكانها الأصليين، وسيضطر لزيادة مراعي المدينة وحقولها بواسطة الحرب، وبالتالي فإنها ستحتاج إلى تشكيل جيش من الجنود المحترفين للدفاع عن الوطن ووجوده وأهدافه، وغالبا ما تكون أسباب الزيادة في عدد السكان نتاج طبيعي لارتفاع خصوبة الزوجات بشكل يتجاوز المستوى المفروض؛ وتقضي الضرورة هنا-حسب وجهة نظر أفلاطون- وضع مصلحة المجتمع ورخائه فوق كل اعتبار (أفلاطون، 1994).

أما بالنسبة لأرسطو فقد حذر من زيادة عدد السكان بشكل غير متوازن، فقد حذر من هذا **النمو غير المتناسب خاصة بين طبقات المدينة**، لما يترتب على ذلك من مشكلات وآثار مختلفة ومتنوعة؛ إذ ربط مسألة التوازن بين **حجم السكان ونمو الطبقات في المدينة** سعيا لتجنب حدوث إختلالات في الموازين وأطراف معادلة السكان والطبقات، وما قد ينتج عنه من طغيان إحدى الطبقات على الأخرى، وما يترتب عليه من اختلال في المعايير السائدة أئنذاك، وبروز مظاهر التوتر والصراع بين مكونات المجتمع وعناصره، وشدد أرسطو هنا على أهمية الاستقرار في الدولة الفاضلة، واعتقد بأن دولة المدينة المحددة السكان والمساحة والقادرة على الاكتفاء الذاتي، هي الأقدر على تحقيق الاستقرار بداخلها، كما آمن أرسطو بأن التوزيع العادل للثروة من الأمور الأساسية لضمان استقرار المجتمع، وبأن التفاوت الاجتماعي والغنى الفاحش أو الفقر الشديد من شأنه أن يقود المجتمع إلى الاضطراب وعدم الاستقرار (بركات، 1986).

بصورة عامة، يلاحظ تأكيد كل من أفلاطون وأرسطو على أهمية العامل السكاني في وجود ونشأة المجتمع، إذ اعتبراه من أهم محركات وجود الدولة التي تنشأ أصلا بهدف تلبية حاجات الناس المتجددة نتيجة لزيادة أعدادهم، فلا يوجد فرد يستطيع أن يكفي نفسه ذاتيا لأن لكل شخص حاجات كثيرة ومتعددة تستلزم الاعتماد على الآخرين؛ فتقسيم العمل داخل الحياة الاجتماعية، من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من اعتماد الأفراد بعضهم على بعض، وبالتالي زيادة تماسكهم وتضامنهم الاجتماعي (أبو ريان وحربي، 1999).

أما فيما يتعلق **بحيثيات عملية الزواج وتفصيلاته**، فقد بين أفلاطون بهذا الخصوص أن **نمط الزواج المبكر** أي الزواج بسن مبكرة وقبل الأوان "قبل سن العشرين للمرأة والثلاثين للرجل" ينطوي على تأثيرات سلبية واضحة على الناتج من الأطفال الذين يولدون، فزواج صغار السن من كلا الجنسين من شأنه أن **يأتي بنتاج ضعيف يغلب فيه جنس الإناث**، كما من شأنه أن ينتج أطفالا غير أصحاء جسميا وعقليا، ويمكن أن ينجم عن هذه الأنماط الزواجية ولادة أطفال يعانون من نقص في الوزن والحجم، أما بالنسبة لأرسطو فقد نحا في ذلك منحى أستاذه أفلاطون حول فداحة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأمهات صغيرات السن خلال عملية الوضع، مؤكدا ذلك من خلال ملاحظته كثرة عدد الوفيات بين النساء الشابات اللواتي تزوجن بأعمار مبكرة، أي أبكر مما ينبغي، إذ بين أن النساء اللاتي يبكرن في الإحساس بالحب والرغبة بالزواج، يمتزن بالعادة بمزاج حاد، بل وعدم القدرة على تنظيم مشاعرهن في كثير من الأحيان، كما من شأنه أن يضعف ذريتهن من الأطفال (العدوي، 2002).

أما بالنسبة **لزواج الرجل بسن مبكرة**، فقد أشار أفلاطون إلى أن زواج الرجل (كما المرأة) بسن مبكرة، من شأنه أن يؤثر سلبا في نموه الجسمي ونضجه العقلي والذهني والانفعالي"، الأمر الذي دفع أرسطو للمناداة مع أستاذه أفلاطون، بضرورة تأخير سن الزواج لحين النضوج سعيا لتجنيب الرجل والمرأة على حد سواء مسؤوليات اجتماعية واقتصادية كبيرة ومتنوعة -مترتبة على عملية الزواج- غير مهيئين لها بتلك السن المبكرة، ناهيك عن مضاعفات عمليات الحمل والإنجاب على المرأة على وجه الخصوص، وما تحويه من الآلام والمخاطر، ويخلص أرسطو بهذا الصدد إلى أن تأخير سن الزواج لكلا الجنسين أسلم، ويترتب عليه كثير من الفوائد والإيجابيات، فهو يفيد في اعتدال الحواس ونضوج الأعضاء البيولوجية لدى كل من المرأة والرجل (بيومي، 2000).

وقد أشار أفلاطون إلى أنه يجب تعيين سن الزواج للأنثى عند العشرين، وللرجل بين الثلاثين والخامسة **والثلاثين**، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: "أنه عادة ما يصادف أن يكون الرجال والنساء في هذه الأعمار قد بلغوا ذروة القوة الجسمية والنضج الحسي والذهني، وفيما يخص

المرأة تحديدا فإن هذه المرحلة العمرية هي الوقت المناسب للإنجاب بسبب اكتمال نموها بيولوجيا وعاطفيا وذهنيا".

أما بالنسبة **لأرسطو** فهو يميل إلى تأكيد وجهة نظر أستاذه أفلاطون من خلال الاسترشاد بالطبيعة التي - حسب قوله- حددت قدرة الرجل البيولوجية على الإخصاب حتى سن السبعين وحتى الخمسين لدى الإناث(الخشاب، 1966)، ولهذا فإنه يفترض أخذ ذلك بعين الاعتبار لتحديد الوقت الأنسب لابتداء الحياة الزوجية، ويبين أرسطو بهذا الخصوص ضرورة عدم تأخير إنجاب الطفل الأول بعد الزواج؛ إذ اعتقد بأهمية أن يعقب الزواج مباشرة ولادة الذرية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أفلاطون قد تعمق بمناقشة كثير من التفصيلات فيما يتعلق بالزواج وتوقيت بدئه، فهو لم يكتفي بتعيين السن الذي يجب عنده بدء الحياة الزوجية، بل يؤكد ضرورة القيام **بتعيين السن الذي يجب أن ينقطع فيه الزوجان عن التناسل**، وعزا ذلك إلى ضعف "الثمرات" المتأتية من زواج كبار السن من الرجال والإناث، كونه سن لا ينفع فيها العلاج، وقد طالب أفلاطون بهذا الشأن وبوضوح ضرورة **الانقطاع عن التناسل** في الوقت الذي يصل فيه العقل إلى غاية نموه، وهذا الوقت بمقاييس أفلاطون يقع في سن الخامسة والخمسين للرجل والأربعين **للمرأة**، ودعا أفلاطون بهذا السياق إلى ضرورة أن يكف الرجل والمرأة عن التناسل قبل السن المشار إليه سابقا ب(4-5) سنوات، أي قبل أن تنتزع الطبيعة منهما القدرة البيولوجية "الطبيعية" على الحمل والإنجاب (الخشاب، 1966).

ومن المسائل ذات العلاقة التي أعطاها أفلاطون اهتماما خاصا مسألة تناسب الأعمار بين الزوجين من جهة والأولاد من جهة أخرى، حيث أكد بهذا الصدد أنه **يجب أن لا يكون فارق السن بين الآباء والأبناء كبيرا**، وذلك لاعتبارات عديدة منها "أن هؤلاء الآباء لن يستطيعوا أن يقدموا لأبنائهم الخدمات المادية والمعنوية المطلوبة، بهذه الأعمار المتأخرة، كما أكد بهذا السياق بأنه لا يجب أن يكون فارق السن بين الآباء والأبناء أقل من المتعارف عليه؛ فحين يكون الفارق العمري معتدلا يشعر الأبناء بالاحترام نحو آبائهم، كما نوه إلى أن عدم تناسب الفوارق العمرية بين الآباء وأبنائهم، قد يتسبب بتفجر كثير من مظاهر الصراع داخل نطاق الأسرة، الذي من شأنه أن يسهم في ضعضعة أركانها ويقودها إلى مزيد من التفكك والإنحلال (أفلاطون، 2008).

كما يبدو أن لأفلاطون موقفا خاصا تجاه **أفضل الأوقات للزواج**، فيشير بهذا الخصوص إلى أن **فصل الشتاء** هو خير الأوقات لعقد "الاتحادات الزواجية"، ونادى بضرورة الرجوع إلى آراء الأطباء وعلماء الطبيعة في أمور النسل، لتحديد أنسب الفصول وأفضل الأوقات لإقامة مراسمه، وأشار بهذا السياق إلى أنه يمكن الاستناد **لاتجاه الرياح المفضلة** لإتمام مراسيم الزواج والتي يمكن انتظارها، حيث قال بهذا الخصوص: "إن رياح الشمال تعد أفضل من رياح الجنوب لعقد مثل هذه

الاتحادات"، وبين أهمية أن يقيم الحكام كل سنة -وفي أوقات مختارة- حفلاتهم الدينية، **يعمدون** خلالها إلى جمع الحرس من كلا الجنسين، بحيث يتم خلال هذه الاحتفالات اختيار الحرس الأكثر كفاءة "ذكورا كانوا أم إناثا" للزواج والتناسل، بعد إيهامهم بأن اقترانهم معا سيكون بالقرعة- تفاديا للحسد والصراع بينهم- فيعقدون بينهم زواجا رسميا لكنه مؤقت (بغرض التناسل)، شريطة أن يأخذ بالاعتبار حاجات الدولة ومصالحها في هذا الشأن، ولضمان الحصول على نسل قوى وحرس أكفاء قادرين على حماية الدولة، فقد شجع أفلاطون -كما أسلفنا- الشبان المبرزين في الحرب (وغيرها من المجالات) على مخالطة أفضل النساء من أجل إنجاب أفضل الأبناء (بدوي، 1979).

أما عن **أفضل الصفات الواجب توفرها عند الرجال والنساء لضمان سلامة المواليد وقوتهم**، فيقول أفلاطون بهذا الصدد بأنه: "لا حاجة عند إتمام عقود الزواج أن يكون مزاج الزوج المنتظر بمزاج مصارع ولا أن يكون مريضا وعاجزا عن القيام بالأعمال الشاقة، بل يجب أن يكون وسطا بين هذين الطرفين، ولا يجب أن يكون نشاط هذا الفرد مقصورا على نوع واحد من الرياضة، بل ينبغي أن يقوم بجميع الأعمال الجديدة بالرجل"، ومثل هذه الشروط يجب أن تكون بمثابة ضوابط وقيود قابلة للتطبيق على الرجال والنساء على حد سواء (YVES, 2002).

ولإنجاح عملية الحمل والإنجاب، فقد قدم أفلاطون مجموعة من النصائح والإرشادات للنساء الواجب إتباعها لإنجاح هذه العملية كتأكيده على "أهمية تجنب الكسل، وإبقاء الجسم في حالة حركة ونشاط، طيلة فترة الحمل، كذلك أكد على ضرورة الاهتمام ببعض **المواصفات في المقدمين على الزواج** من الذكور والإناث، خاصة من حيث سلامة الجسم والبدن، كما أكد على مجموعة من الإرشادات العامة في مجال الصحة الإنجابية للنساء "قبل وأثناء عملية الحمل والإنجاب"، وأقترح في ذلك مجموعة من السبل الواجب أن تتبعها الأمهات للحفاظ على أحمالهن، وينسجم هذا مع ما ذهب إليه **أرسطو** قي هذا الشأن حول ضرورة أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالالتزام بنظام غذائي معين، يجنبهن الكسل ويخففن من خلاله من الغذاء؛ إذ يأمرهن بالذهاب إلى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع، كما شدد على ضرورة أن لا يتناسل رجل وامرأة إلا إذا كانا بصحة جيدة، وأكد ضرورة أن يبرز كل متقدم للزواج شهادة تثبت أهليته الصحية لإتمام عملية الزواج (أفلاطون، 2009).

بصورة عامة فقد اعتبرت أفكار أفلاطون فيما يتعلق بموضوع السكان أقرب إلى المثالية، يوتوبيا بسبب استحالة تطبيقها وبعدها عن الواقعية، ويمكن الإشارة إلى أن أفلاطون كان من أوائل من وضع أسس وقواعد تنظم السن عند الزواج، والسن المناسب للحمل الإنجاب، وتوقيت الزواج المناسب، وأي الفصول أنسب لعقد الاتحادات الزوجية، والصفات الواجب توفرها في المقدمين على

الزواج، ومدة المباعدة بين تاريخ الزواج وتاريخ إنجاب الطفل الأول، كما يعد أول من تطرق لتفاصيل ولحيثيات دقيقة حول الزواج، والأهداف المرجوة منه.

أما بالنسبة لأرسطو فقد ناقش كأستاذه أفلاطون تفصيلات كثيرة تتعلق بتنظيم السن عند الزواج، وعلاقته بعملية الحمل والإنجاب فتكلم عن **السن المناسب للزواج لكلا الجنسين**، مؤكدا ضرورة أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار، لتحديد الوقت الملائم لبدء الحياة الزوجية"، أما تحديد السن المناسب لبدء الحياة الزوجية في مرحلة النضج فهو خير وأبقى وفيه ضمان واعتدال للحواس وسلامتها، وعلى ضوء ذلك فإنه يعين أفضل سن للزواج في الثامنة عشرة بالنسبة للنساء، والسابعة والثلاثين أو أقل قليلاً بالنسبة للرجال، أي بفارق عمري يصل إلى 19 سنة بين الرجل والمرأة (الخشاب، 1978). وهذه الأعمار من وجهة نظره تعد أنسب وقت لعقد الاتحادات الزوجية والمباشرة بالتناسل والوفاء بالتزاماتهم تجاه مجتمعهم".

ويشير **أرسطو** بذات السياق إلى أهمية **عامل العمر عند الزواج، وأثره في الحمل والإنجاب"** إذ يبين بأن أثر العمر عند الزواج والعمر عند الإنجاب على "ظروف عملية الحمل نفسها، وأوضاع الأمهات الصحية"، رافضا التبكير في سن الزواج، لان ذلك يضر بالثمرات الناتجة عن هذا النمط من الزواج، ويبين بهذا الصدد بأن البلاد التي يتزوج شبابها بسن مبكرة تأتى ثمارهم "أي ذريتهم" عادة ضعيفة وهزيلة، ويضيف هنا بأن النساء اللواتي يحملن (سواء في سن متقدمة أو في سن متأخرة) لا يضعن إلا ثمرات ضعيفة وناقصة جسما وعقلا، كما تنطوي ظاهرة الزواج المبكر -كما يشير أرسطو- على خطر أخر يتعلق بالوضع وآلامه خاصة بالنسبة للزوجات الصغيرات اللاتي كثيرا ما يهلكن أثناء الوضع، أو يصبن بأمراض عصبية شديدة الخطورة، ويؤكد هنا ضرورة أن تتوخى الأمهات طيلة مدة الحمل الالتزام بنظام **صحي معين**، سواء فيما يتعلق بالاهتمام بالغذاء ونوعيته أو بممارسة الرياضة، فهو يؤكد بهذا الخصوص ضرورة أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالالتزام بنظام غذائي دقيق لسلامة أبدانهن ولسلامة ذريتهن (عبدالفتاح، 1996ب).

يتضح من خلال استعراض فكر أرسطو السكاني بأنه عمد في كثير من الأحيان إلى مجارات أستاذه أفلاطون فيما يتعلق بضرورة **تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الزوجان عن الإنجاب**، أو فيما يتعلق بأهمية تعيين هذا الوقت بأنه الوقت الذي يصل فيه العقل إلى غاية قوته وذروة نموه، أو فيما يتعلق بالوقت الذي ينبغي أن يكف المرء عن الإنجاب، واشترط على الفرد بهذا الخصوص أن يمتنع خلال هذه المرحلة العمرية عن الاستمتاع بلذة الحب وعواطف الأسرة،

وقد ذهب أرسطو إلى حد وصفه للمواطنين الذين ينزعون إلى إنجاب الأطفال خارج حدود السن المحددة أو خارج حدود القوانين التي تنظمها الدولة، **"بالدنس"** (أفلاطون، 2008).

وبصورة عامة يمكن اعتبار كل من أفلاطون وأرسطو من أوائل رواد الفكر الذين اهتموا بقضايا تنظيم العلاقة بين حجم السكان ومساحة الأرض-بما تتيحه من موارد- ونادى بهذا الصدد بضرورة تدخل الدولة بأساليب متنوعة لتحقيق التناسب بين حجم سكان المدينة ومواردهم، خاصة مساحة المدينة وقدرتها على إشباع حاجات سكانها، كما عتبرا من أوائل المفكرين الذين أهتموا بمسألة الزواج، وفي تحديد الصفات الواجب توفرها في المقدمين عليه، كما تطرق لكثير من التفاصيل والحيثيات ذات العلاقة بنظام الزواج وشروطه.

الآليات والإجراءات التي اقترحها أفلاطون وأرسطو لتنظيم المسألة السكانية؟

مما لاشك فيه أن ارتفاع معدلات الخصوبة لا ينعكس فقط في حجم السكان، بل يمتد بتأثيره إلى تركيبهم العمري وكثافتهم وتوزيعهم الجغرافي، وتعد الخصوبة بهذا الصدد المحدد الأول والرئيسي للتركيب العمري للسكان، كما إن ارتفاع معدلات النمو قد يؤدي إلى حدوث الهجرات، وزيادة الكثافة السكانية، ورفع معدلات الإعالة بين السكان، كما أنه يزيد من النفقات لتأمين الحاجات الأساسية للسكان، ويمكن القول إن نظرة أفلاطون وأرسطو تجاه النمو السكاني المرتفع، هي نظرة سلبية بمجملها لما تشكله من عقبات مختلفة وعديدة أمام رفاه مجتمعهم، ولمواجهة هذه العقبات، ولمعالجة مسألة الزيادة السكانية والتخفيف من وطأتها فقد لجأ كل من أفلاطون وأرسطو إلى اقتراح مجموعة من التدابير؛ بهذا الشأن فقد سعا أفلاطون لأن يكون عدد سكان الدولة منسجما ومتوازنا مع الموارد المتاحة فيها، وقد أبرز بهذا الصدد أهمية أن ينظم القضاة عدد حالات الزواج وتوقيته، والأشخاص المقبلين عليه وصفاتهم المختلفة، بغية المحافظة على نوعية وعدد السكان في المجتمع، كما أشار إلى ضرورة التخلص من الثمرات الضعيفة والمشوهة وناقصة التركيب الناتجة عن مثل هذه الاتحادات الزوجية، إلى خارج المدينة وإلى أمكنة مجهولة، كما أباح إعدامها، فهو يريد في ذلك إقامة مدينة فاضلة يسكنها ويقوم عليها أناس أصحاء، ويؤكد هذا التوجه أرسطو الذي دعا لضرورة التخلص من المواليد المنتمين إلى سلالات هابطة أيضا؛ فهكذا برأيه تزداد المشاعر الخاصة وتقوى الروح العامة (العدوى، 2002).

أما فيما يتعلق بنظرتهما "أفلاطون وأرسطو" تجاه عملية تنظيم حجم سكان الدولة وضبطها، فقد أشارا أنه في حالة زيادة النسل عن الحد الذي تكون فيه الدولة غير قادرة عن الإيفاء باحتياجاتهم، أو في الحالات التي يزداد فيها عدد الأولاد في الأسرة بشكل يثقل كاهل الدولة بتكاليف المعيشة وحاجات الناس المتزايدة والمتعددة، فإنه يدعو لضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير من قبل الدولة لضبط عملية التناسل هذه، وقد اقترح بهذا الشأن أن يتم ذلك أما عن

طريق رفع العمر عند الزواج، أو عن طريق الإجهاض والتخلص من الأطفال غير المرغوب فيهم وغير ذلك من الطرق (أبو ريان، 1999).

بشكل عام يمكن اعتبار أرسطو من أوائل رواد الفكر قد اتخذوا موقفاً مؤيداً لسياسة تحديد النسل، حيث يرى أن خير ضمان للإبقاء على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة يكمن في **تبرير عملية "الإجهاض"** كونها ضرورية للحفاظ على الحد الأنسب من السكان بما يتلاءم مع إمكانيات وقدرات الدولة ومواردها، ومن آرائه بخصوص "مسألة قتل الأجنة (الإجهاض العمدي) -والتي اعتبرها إحدى الطرق لتنظيم النمو السكاني وللتحكم وكبح جماح الزيادة السكانية في الدولة- فيقول في ذلك: "أما فيما يتعلق بالإجهاض، فإذا كانت العادات تأبى الترك وكانت الزوجات ذات خصوبة واضحة، فينبغي الإيعاز بالإجهاض قبل أن يتلقى الجنين الإحساس بالحياة، ومن هنا فإن "تأثيم" هذا العمل أو "عدم تأثيمه"، لا يتعلق كلاهما إلا بهذا الشرط (شرط الحساسية والحياة)؛ حيث يعتبر قتل الطفل الذي يفلت من عملية الإجهاض جناية، بالمقابل فقد نادى في حالة انخفاض عدد السكان الدولة عن المستوى المطلوب، إلى العمل على زيادة إخصاب المرأة، ورفع مستوى إنجابها (أرسطو، 2008).

القراءة التقيمية لفكر أفلاطون وأرسطو السكاني وما يقترن بها من عمليات بيولوجية من حمل وإنجاب يوقف الدارس على إشارات واضحة حول مدى اهتمامهما بالسلوك الإنجابي لأفراد مجتمعهم الإغريقي منذ لحظة زواجهم وبداية حياتهما الإنجابية حتى نهاية هذه المرحلة (حيث تكون المرأة غير قادرة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي)؛ إذ رصدا هذه العمليات البيولوجية داخل اطار الاتحادات الزواجية، وما ينتج عنها من ثمار، وربطاه بمساحة المدينة وقدرتها على تلبية حاجات السكان، ورهنا **اختلال هذه الموازين** بكثير من المحاذير تجنبا للوصول لحالة تصبح فيها الموارد المتاحة في الدولة غير قادرة على إعالة سكانها أو تلبية وإشباع حاجاتهم المتزايدة، وما قد ينجم عن عملية الزواج وتوقيته غير المحسوب من أطفال مشوهين وضعاف البنية لا يمكن الاستفادة منهم في بناء المجتمع وديمومته.

يبدو مما تقدم أن **"أرسطو"** قد اتجه في معالجته لموضوع السكان اتجاها أكثر موضوعية، وإن بدت أغلب أفكاره في موضوع السكان مستعارة من كتابات أستاذه أفلاطون -الذي اتسم فكره بالبعد عن الواقع، والاستغراق في عوالم الخيال والتجريد والإطلاق، وتأكيده على ضرورة أن تتحكم الدولة بعدد السكان وأن لا تتركه للمصادفة من خلال تحكم الدولة في تحديد سن الزواج لكل من الرجل والمرأة، كذلك من خلال تحديد عدد الأطفال الذين يجب أن تنجبهم كل أسرة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات العقم والوفاة، وقد ارتأى **أرسطو** أن على المدينة التي تنشد العدالة والمساواة بين مواطنيها أن توفر الخير والسعادة لسكانها، وأن تشيع أجواء الديمقراطية،

وإذا ازداد عدد السكان عن المقدار المحدد لها فإن من حق أهل المدينة أن يقوموا بطرد الأشخاص الذين تسببوا بحدوث هذه الزيادة، كما أن على الحكومة أن تنظم عقود الزواج، وتشجع الهجرة، وتعاقب من ينجب أكثر من طفلين.

الخلاصة والاستنتاجات:

لاقت دعوة **أفلاطون** حول "شيوعية النساء والأسرة"، وأفكاره حول **حجم السكان وطرق تثبيته عند الحجم الأمثل** انتقادات واضحة عند معاصريه وتلاميذه وبخاصة أرسطو، رغم أنها كانت بنظر صاحبها بمثابة الحل الأمثل لتجنب الصراع والتوتر داخل نطاق مجتمع أثينا، فقد وضع أفلاطون دعوته هذه في صورة معيارية، بمعنى أنه قام بطرحها بصورة تتضمن أطرا وقواعد معينة للسلوك الاجتماعي ومحددة له، فهو لا يصف المدينة وحجمها كما هي ولكن بما ينبغي أن تكون، وقد حاول أن يصور ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الأثيني ونظمه، وأسقط عليه رؤاه وتصوراته للمجتمع المثالي الذي يمكن من خلاله تحقيق ما هو مفقود، وقد جاءت تصوراته هذه مزيجا من الفلسفة والسياسة والاجتماع، فالمجتمع في اعتقاده عملية واعية مستمرة تتم من خلالها محاولة تحقيق حياة كريمة للإنسان الذي ينظر إليه كمسئول عن إيجاد وخلق كل النظم الاجتماعية المناسبة لخدمة أهداف المجتمع الذي يرنو إليه.

أحس أفلاطون بعد ذلك أن دعوته إلى **"المشاعية في علاقة الرجل بالمرأة"** يشوبها النقص كونها تتعارض مع نزعة أساسية وهي نزعة الملك عند الإنسان، ولذلك فقد تنازل عنها في آخر محاوراته "في القوانين" التي قدم فيها صورة لمجتمع سياسي يعيش وفقا للقوانين التي يسنها الحكماء، فأباح الزواج الدائم بين الرجل والمرأة، كما أباح تكوين الأسرة من خلال الزواج، فالزواج بنظر أفلاطون كان مدخلا لتحفيز الفرد للقيام بواجبه تجاه الدولة، وقد أضفى على هذا الواجب مسحة دينية، كما دعا وبصراحة إلى تيسير اقتران الإصلاء وتسهيل عملية التزاوج بينهم، لإنتاج سلالات قوية، كما دعا إلى مكافأة الشجعان بالسماح لهم بممارسة الجنس مع أكبر عدد من النساء سعيا لاستخلاص نسل قويا منهم.

وهذا ما يعيدنا مرة أخرى **لأرسطو**، الذي يعتبر من أوائل رواد الفكر الذين اهتموا بالقضايا السكانية، والذي أخذ متجها أكثر موضوعية في التعاطي مع موضوع السكان، فحذر من زيادة عدد السكان غير المتوازن، وكان مؤيدا لمسألة تنظيم نمو السكان، وأهمية تدخل الدولة بما تفرضه من إجراءات وتدابير لضبط عملية التناسل، حيث وقف موقفاً مؤيداً لسياسة تحديد النسل، إذ يرى أن خير ضمان للإبقاء على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة، يكمن في تبرير عملية "الإجهاض"- باعتبارها ضرورية للحفاظ على الحد الأنسب من السكان، بما يتلاءم مع إمكانيات

وقدرات الدولة ومواردها، ويؤكد على ضرورة التخلص من الأطفال المشوهي الخلقة والمنحدرين من سفاح المحارم، ويدعو لضرورة تحديد الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الزوجان عن الإنجاب، كذلك يبين أرسطو أثر توقيت السن الذي تبدأ عنده الاتحادات الزواجية وعند بدء الإنجاب على "الأحمال وظروف الأمهات الصحية"، كما أكد على ضرورة عدم التبكير في الزواج، وضرورة تحديد الأعمار التي يفترض أن يتم بها الانقطاع عن الإنجاب.

وبصورة عامة، يلاحظ أن كلا من أفلاطون وأرسطو قد أوليا عناية خاصة لقضايا الزواج، وما قد ينجم عنه من ذرية، كما أعطيا أهمية خاصة لمسألة ضبط النسل وتنظيم الأسرة، وما يلازمها من أبعاد وأحداث حيوية وديموغرافية مختلفة، فتراهما من العمق والشمولية في التعامل مع الظاهرة السكانية من جوانب مختلفة؛ إذ لم تتوقف دراستهم لظاهرة الزواج عند هذه الحدود بل تعدياها لدراسة كل ما يرتبط به من متغيرات مثل "السن عند الزواج، والسن عند الإنجاب، وسن الانقطاع عن الإنجاب، ومدى تناسب أعمار الزوجين من جهة وأعمار أبنائهم من جهة أخرى، وعلاقة السن عند الزواج والسن عند الإنجاب بصحة الأطفال المنجبين، كذلك بصحة الأم، كما نوها لأفضل الأوقات أو الفصول لمباشرتهما بالإنجاب، وأفضل الصفات البيولوجية والعضوية التي يفضل أن يتمتع بها المقدمين على الزواج، بالإضافة لأمور مختلفة تتعلق بصحة الأم عند الحمل والإنجاب".

يبدو مما تقدم أن كلا من أفلاطون وأرسطو قد جمعتهم قواسم مشتركة خاصة تلك المتعلقة بالتأكيد على أن المدينة لم تظهر إلا لكون الإنسان يفتقد القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وأن اجتماع الأفراد وظهور الدولة لم يكن إلا نتيجة منطقية وحتمية لتلبية الحاجات المتعددة للسكان نتيجة لزيادة أعدادهم، حيث اعتبرا الدولة وحدة حية كاملة ومطلقة، وأن الاجتماع ظاهرة طبيعية ناشئة عن تعدد حاجات الفرد وعجزه عن قضائها وحده، غير أن آراء أفلاطون بقيت فيها كثيرة من الغرابة على العقلية اليونانية آنذاك وبعيدة عن الواقعية ومستغرقة في عوالم الخيال تميل إلى التجريد والإطلاق فلم يتقبلوها، لذلك لم تأخذ طريقها إلى التطبيق الأمبيريقي، أو تحقيقها على أرض الواقع، وبقيت مجرد يوتوبيا وأفكار ومثاليات وضربا من الخيال ولا تعبر إلا عن رأي صاحبها، على عكس أفكار تلميذه أرسطو التي كانت تتسم بالواقعة والمنطق، وقابليتها للتطبيق.

بالخلاصة تبقى مثل هذه الدراسات التي تعني بالفكر السكاني القديم مجالا مفتوحا لمزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية التي تحتاج إلى مزيدا من التعمق والتحليل الدقيق، ومدخلا يمكن التأسيس عليه والاستفادة من نتائجه في دراسات لاحقة، خاصة في ظل ندرة هذا النمط من الدراسات، ما يؤكد بإن الصورة ستبقى ضبابية وغامضة وغير مكتملة، ما لم تدرس هذه المسأل من أبعاد وجوانب مختلفة، وما لم يقدم فيها مستويات معرفية دقيقة ورؤى متنوعة وشاملة.

Population Thought between Plato and Aristotle: A Comparative Study

Muneer Karadsheh, *Department of Sociology and Social Service, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The present study has surveyed and reviewed previous literature and studies related to population thought by the Greeks, especially the thoughts of Plato and Aristotle. As the study has concluded, it appears that this thought was mainly focused on the importance of the number of people in the State of Athens. As a result, the two philosophers proposed a number of measures and ideas to reach their goal: Plato's thought was characterized by abstractness, absolutism and idealism, while that of Aristotle was imbibed with realism and ability for implementation.

Another result of the study could be the underlining of the warning by Plato and Aristotle against unbalanced population growth and the importance of an equilibrium between population and society's goals.

قدم البحث للنشر في 2010/7/1 وقبل في 2010/12/5

المراجع العربية

أبو ريان وحربي، عطيو. (1999). "**دراسات في الفلسفة القديمة والعصور الوسطى**"، دار المعرفة الجامعية مصر ط1.

أرسطو طاليس. (2008). "**السياسة لأرسطو طاليس**"، ترجمة أحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1. مصر.

أرسطو طاليس. (2008). "**علم الأخلاق إلى نيقو ماخوس**"، ترجمة أحمد لطفي السيد الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1.

أفلاطون. (1986). "**القوانين**"، ترجمة محمد حسن طاطا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1. مصر.

أفلاطون. (1994). "**جمهورية أفلاطون**"، ترجمة أميرة مطر، دار الفكر، القاهرة. مصر، ط1.

أفلاطون. (2001). "**محاورات أفلاطون**"، ترجمة زكي نجيب، مكتبة الأسرة، ط1، لبنان.

أفلاطون. (2004). "**جمهورية أفلاطون**"، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر ط1.

أفلاطون. (2008). "**جمهورية أفلاطون**"، ترجمة حنا خباز، دار القلم، بدير، لبنان، ط1.

أفلاطون. (2009). "**الجمهورية المدينة الفاضلة**"، ترجمة عيسى الحسن، الأهلية لنشر والتوزيع ط1، مكتب بيروت، بيروت، لبنان.

بدوي، عبد الرحمن. (1979). "**أفلاطون**"، وكالة المطبوعات ودار القلم في كل من الكويت ولبنان، ط1.

بركات، نظام. (1985). "**تاريخ الفكر السياسي عند الإغريق**"، دار عالم الكتب، الرياض السعودية، ط1.

برنيري، ماريا. (2002). "المدينة الفاضلة عبر التاريخ"، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت ع225.

بيومي، محمد. (2000). "**تاريخ التفكير الاجتماعي**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، ط1.

جيروم، غيث. (1986). "**أفلاطون**"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت لبنان ط1.

الخشاب، مصطفى. (1966). "**الاجتماع العائلي**"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1.

ربيع، محمد. (1994). "**الفكر السياسي الغربي: فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس**"، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

رشوان، حسين. (2003). "**علم الاجتماع وميادينه**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر ط1.

عبد الحي، عمر. (2001). "**الفكر السياسي في العصور القديمة، الإغريقي -الهلنستي- الروماني**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1.

عبد الفتاح، أمام. (1996ب). "**أرسطو والمرأة**"، مكتبة مدبولى القاهرة- مصر ط1.

عبدالفتاح، أمام. (1996أ). "**أفلاطون والمرأة**"، مكتبة مدبولي، الكويت، ط2.

العدوي، مصطفى. (2002) "جمهورية أفلاطون وسراب العدل السياسي"، **الطريق**، عدد2، ط1.

فينيكان، جيمس. (1994). "**أفلاطون: سيرته أثاره ومذهبه الفلسفي**"، دار الشرق، بيروت لبنان ط1.

كرادشة، منير. (2009). "**علم السكان: الديموغرافيا الاجتماعية**"، عالم الكتب، أربد الأردن.

كرانستون، موريس. (1964). "**أعلام الفكر السياسي**"، دار النهار للنشر بيروت لبنان، ط2.

المراجع الأجنبية

Coser, L. (1983). "*Introduction to Sociology*", Harcourt Brace Jovanvicb jnc.NY.

Hctchnson, P. (1967). "*The Population Debate: The Development of Conflicting Theories up to 1900 Boston*", Houghhton Miffin Company.

Popper, K. (1966). "*The Open Society and its Enemies*", V.1 Plato , London Routledge.

Yves, C. (2002). "The Platoic City History and Utopia", *Population* 57(2) 207-236.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 8 العدد 2أ، 2011، ص ص 431- 457

تاءات البزّي المفهوم والحقيقة الصوتية

زيـــد القرالـــة *

ملخص

تسعى هذه الدراسة للوقوف على ظاهرة لغوية جاءت في إحدى القراءات القرآنية من القراءات السبع وخلاصتها أنّ أحد رواة قراءة ابن كثير وهو (البزّي) (ت 250هـ) قد قرأ واحداً وثلاثين فعلاً مضارعاً في القرآن الكريم بإدغام التاء في بداية الفعل المضارع أو ما يعرف بتتابع تاء المطاوعة وتاء المضارعة كما في قوله تعالى: (ولا تتنابزوا) (الحجرات: 11)، و(تكادُ تتميّز) (الملك: 8)، و(قل هل تتربصون) (التوبة: 52) وهي ظاهرة لافتة تغاير نسق العربية؛ بأن الإدغام يؤدي إلى ابتداء الكلمة بالساكن، وفي الفهم الصوتي الحديث ابتداء الكلمة بصامتين.

وقد عرضت آراء العلماء من القراء واللغويين ثم حاولت تعليل الظاهرة من منطلق صوتي بتوضيح البنية المقطعية للكلمة في ثلاثة سياقات تكون التاء الأولى فيها مسبوقة بالمد أو بالصامت المتحرك أو بالصامت الساكن؛ لأبين أن الخلاف في الإدغام وعدمه يكمن في تعليل الأداء النطقي؛ وليس في حقيقة القراءة.

المقدمة

تمثل تاءات البزّي ظاهرة لغوية لافتة في الدرس اللغوي في العربية، وقد ظهرت في قراءة ابن كثير برواية البزّي؛ فقد يفهم من الظاهرة جواز ابتداء العربية بالساكن، وهذا ما أجمع علماء العربية على نفيه، فمن خصائص العربية عند العلماء قاطبة أنها لا تبدأ بالساكن، وللتخلص من البدء بالساكن يؤتى بهمزة الوصل، أما الظاهرة موضوع الدراسة فتشير في ظاهرها إلى جواز ابتداء العربية بالساكن، وهذا ما لا ينسجم مع قوانين العربية ونسقها، ولا يوافق العربية العالية المتمثلة في النص القرآني، والشواهد الشعرية المتفق عليها، وقد تمثل الظاهرة صدى لأداء لغوي في بيئة ما. وفي هذه الدراسة سأعالج هذه الظاهرة في ضوء آراء العلماء من القراء واللغويين في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث، محاولاً الوقوف على الآراء وتعددها لتعليل الظاهرة، وعرضها بفهم ينسجم مع معطيات الدرس الصوتي الحديث آملاً أن أصل إلى تعليل لغوي يتفق وخصائص العربية، مع الإبقاء على خصوصية القراءات وقداستها؛ فهي وحي لنا أن نعللها ونناقشها، وليس لدارس أن يردها أو أن يطعن فيها، وحاشا ذلك.

---

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

وستأتي هذه الدراسة في مطلبين: يعرّف المطلب الأول بالبزّي وسند قراءته، والتاءات التي قرأها، وتحديد الألفاظ التي وردت فيها مسندة إلى سورها، أما المطلب الثاني فسيأتي في مبحثين: في المبحث الأول: سأعرض آراء العلماء من القراء واللغويين في هذه الظاهرة مبيناً بعض توجيهاتهم، أما المبحث الثاني: فسأحاول فيه تعليل الظاهرة في ضوء توجيهات العلماء ومعطيات الدرس الصوتي الحديث.

المطلب الأول:

البزّي وروايته وظاهرة التاءات:

أ- البزّي وروايته:

البزّي هو أحد رواة قراءة ابن كثير المشهورين، وقد جاء في كتاب التيسير لأبي عمرو الداني (ت 444هـ) قوله: (والبزّي هو أحمد بن محمد ابن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة، المؤذن المكي، مولى لبني مخزوم، ويكنى أبا الحسن، ويُعرف بالبزّي، وتوفي بمكة بعد سنة أربعين ومائتين)[1] ويلاحظ هنا أنّ الداني لم يشر إلى ولادته، ولم يحدد سنة وفاته بدقة بل أشار إلى أنّ وفاته كانت بعد أربعين ومائتين، أما صاحب الكنز في القراءات العشر (عبد الله ابن عبد المؤمن ت 740هـ) فيشير إلى أنّ البزّي ولد سنة خمس وسبعين ومائة في أيام الرشيد، وتوفي سنة خمس وخمسين ومائتين في أيام المستعين، وله يومئذ ثمانون سنة[2]، ويظهر الاختلاف في تاريخ ولادته ووفاته في المصادر، فهذا ابن الجزري (ت 833هـ) يشير إلى أنّ ولادة البزّي كانت سنة سبعين ومائة، وتوفي سنة خمسين ومائتين[3].

وأنى كان تاريخ ولادة البزّي ووفاته فإنه لم يعاصر ابن كثير حيث توفي ابن كثير سنة مائة وعشرين هـ، أي أن البزّي أخذ القراءة عن ابن كثير بالسند وليس من مجالسته في حلقات الدرس، فهو لم يعاصره.

ويشير صاحب كتاب الكنز في القراءات العشر إلى إسناده رواية البزّي بقوله: (وقرأ البزّي على عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر الكزبري، وقرأ عكرمة على شبل بن عبّاد مولى عبد الله بن عامر بن كثير ابن ربيعة، وقرأ شبل على ابن كثير)[4].

وتمثل رواية البزّي إحدى روايات قراءة ابن كثير المشهورة لقرب عهده من ابن كثير، وهذا يلاحظ من قصر طريق السند لروايته، وقد أشار ابن الجزري إلى البزّي وقراءته وأنه كان (ضابطاً محققاً متقناً ثقة)،[5] وقد انتهت إليه مشيخة الإقراء، وكان مؤذن المسجد الحرام.

ب- ظاهرة التاءات في رواية البزّي:

تمثل تاءات البزّي ظاهرة لغوية لافتة تستدعي الوقوف عليها لتبين حقيقتها، ومدى انسجامها مع نسق العربية.

وتتلخص ظاهرة تاءات البزّي أنه قرأ بعض الأفعال المضارعة بإدغام تاء المضارعة بالتاء الأصلية في الكلمة وذلك في ابتداء الكلام، كما في: (تّيمموا، تّفرقوا، تلقف، تنازعوا)، والأصل فيها: تتيمموا، ولا تتفرّقوا، تتلقف، لا تتنازعوا.

وقد جاءت هذه الأفعال التي تمثل ظاهرة التاءات وموضوع الدراسة على ثلاث حالات، أو سياقات لغوية هي: أن تكون مسبوقة بالمد كما في قوله تعالى: (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، أو أنها مسبوقة بالصامت المتحرك كما في قوله تعالى: (فتفرق بكم) (الأنعام: 153)، أو أنها مسبوقة بصامت ساكن كما في قوله تعالى: (قلْ هلْ تربصون) (التوبة: 52)، والحالة الثالثة هي التي تمثل إشكالاً لغوياً يخرج على نسق العربية؛ ففي هذه الحالة تبدأ العربية بالساكن، وهذا ليس من نسق العربية، وقد أجمع علماء اللغة على عدم وقوعه في العربية.

لقد كان حضور هذه الظاهرة لدى علماء اللغة قليلاً؛ فعندما ترد لديهم فإنها تذكر عرضاً، وتوظف بوصفها أمثلة وشواهد على حذف التاء، وبعضهم أشار إلى الإدغام فيها مع التعليل على أن الإدغام وقع في الوصل، وليس في الفصل، وابتداء الكلام، وهذا ما سأعرضه مفصلاً في الدراسة، أما حضورها عند علماء القراءات فهو واضح بيّن، وقد وجدت هذه الظاهرة اهتماماً لافتاً؛ وذلك بالتنبيه عليها، ورصد الأفعال التي وردت فيها وحصرها، والإشارة إلى أنّ البزّي قد شدد التاء في أوائل هذه الأفعال في الوصل، وبعضهم يشير إلى تشديدها في الوصل والفصل، ويشير إلى التشديد المسبوق بالساكن، وأنه دليل على تشديده لهذه التاءات، وإلى خصوصية القراءة القرآنية في مثل هذه الظواهر، وسيأتي عرض هذه الآراء مفصلاً في ثنايا الدراسة لاحقاً.

أما الأفعال التي وردت فيها هذه التاءات فقد جاءت مبوبة مفصلة في كتب القراءات، فقد أشار أحمد بن الحسين الأصفهاني (ت 381هـ) إلى هذه الظاهرة والأفعال التي وردت فيها، ويذكر أنّ ابن كثير يقرأها مشددة التاء)[6]؛ فقد جاء في كتاب التبصرة لمكي بن أبي طالب (ت 437هـ) قوله: (واختلفوا في تشديد التاء التي في الأوائل من الأفعال المستقبلة وتخفيفها، وذلك إذا كان الأصل (تائين). وجميع ما اختلفوا فيه إحدى وثلاثون تاء) [7]، ومع أنّ المؤلف قد رصد هذه الأفعال، وآياتها، إلا أن المحقق قد وقع في خطأ في أرقام بعض الآيات، وبعض الآيات لم ترقّم.

لقد جاء رصد هذه الظاهرة في كثير من كتب القراءات، ومن العلماء الذين وقفوا على هذه الظاهرة، ورصدوا الأفعال التي جاءت فيها (أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ت 540هـ)، إذ يقول:

(شدد البزّي التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة في الوصل في واحد وثلاثين موضعاً:

- في البقرة (267) (ولا تّيمموا)
- وفي آل عمران (103) (ولا تفرّقوا)
- وفي النساء (97) (إنّ الذين تّوفاهم)
- وفي المائدة (2) (ولا تّعاونوا)
- وفي الأنعام (153) (فتّفرق بكم)
- وفي الأعراف (117) (فإذا هي تّلقف)
- وكذلك في طه (69) والشعراء (45)
- وفي الأنفال (20)، (46) (ولا تولّوا) و(لا تنازعوا)
- وفي التوبة (52) (قل هل تربصون)
- وفي هود (3)، (57)، (105) (وإن تّولوا) و(فإن تّولوا) و(لا تكلم نفس)
- وفي الحجر (8) (ما تّنزّل)
- وفي النور (15)، (54) (إذ تّلقّونه) و(فإن تّولوا)
- وفي الشعراء (221)، (222) (على من تّنزّل الشياطين) (تّنزّل)
- وفي الأحزاب (33)، (52) (ولا تّبرّجن) و(ولا تّبدّل)
- وفي الصافات (25) (لا تّناصرون)
- وفي الحجرات (11)، (12)، (13) (ولا تّنابزوا) (ولا تّجسّسوا) و(لتّعارفوا)
- وفي الممتحنة (9) (أن تّولوهم)
- وفي الملك (8) (تكاد تّميّز)
- وفي ن والقلم (38) (لما تّخيّرون)
- وفي عبس (10) (عنه تّلهى)
- وفي و(الليل) (14) (ناراً تّلظّى)
- وفي القدر (4) (من ألف شهر تّنزّل) [8]

وقد أوردت بعض المصادر أنّ البزّي قرأ في موضعين أيضاً بتشديد التاء؛ فقد جاء في التيسير لأبي عمرو الداني ما نصه: (... وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ عن قراءته على أبي الفتح بن بُدهُن عن أبي بكر الزيني عن أبي ربيعة عن البزّي موضعين: في آل عمران (آية: 143) (ولقد كنتم تّمنّون الموت)، وفي الواقعة (آية: 65) (فظلتم تّفكّهون) فشدد التاء فيها...)[9]، وقد ذكر مكي أنّ البزّي شدد هذا كله، فقد جاء في التبصرة: (وقد رُوي عنه أنه شدّد هذا وما كان مثله في جميع القرآن...)[10]، أما صاحب الإقناع فيشير إلى أنّ البزّي (جعل التشديد في الباب مطرداً ولم يحصره بعدد)[11]، وإذا كان البزّي قد قرأ بتشديد التاء فلماذا تتفق المراجع على واحد وثلاثين فعلاً؟ أي أنّ الأولى أن تطّرد قراءته بتشديد التاء في هذه الأفعال، وجميع ما شاكلها في القرآن، هذا من الجانب اللغوي، أما إذا نظرنا إلى القراءة على أنها وحي، وليس لنا أن نصل إلى تعليل كل ظاهرة فيها؛ فإن تشديده لهذه الأفعال دون غيرها مقبول على أنها وصلته، وقرأها عن السلف على هذا الوجه، خاصة إذا علمنا أن بعض العلماء يسندها إلى ابن كثير مباشرة؛ فقد جاء في الحجة لابن خالويه قوله: (فقد رُوي عن (ابن كثير): تشديد هذه التاء وما شاكلها في نيّف وثلاثين موضعاً)[12]. وقد علق أبو حيان في البحر المحيط على هذه القراءة بقوله: (وقراءة البزّي ثابتة تلقتها الأمة بالقبول، وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم: إنّ هذا لا يجوز)[13]، وأحسب أن أبا حيان ينطلق- في رأيه هذا – من منطلق خصوصية القراءة وقداستها، وأنها وحي من الله، ومع ذلك فالظاهرة ظاهرة لغوية، تُطرح للتعليل والتوجيه اللغوي، وقد يكشف هذا التوجيه عن انسجامها مع أداء لغوي في بيئة لهجية ما، وعدم توافقها مع الفصحى السائدة، واسعة الانتشار المتفق على فصاحتها، ومن هنا فإنّ القراءة لا نقاش فيها، وليس لأحد أن يردها؛ لأنها قراءة سبعية، وثبت سندها إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم- غير أنّ الإشكال في تعليل القراءة، وعلينا أن لا نقف عند تكرار ما قاله القدماء، وترديده دون وعيه وعياً دقيقاً، ودون الإضافة إليه، ولا تعني صحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة الشائعة؛ بل قد توافق أداء بيئة لهجية ما فتقبل القراءة بوصفها قراءة قرآنية فقط.

إنّ ظاهرة تاءات البزّي تثير في ذهن الباحث جملة من القضايا منها: أنّ البحث في أبواب العربية وأنساقها لم يغلق، وأنّ هذه اللغة تجتمع على مخزون لغوي يحتاج بحثاً وتأملاً، ويحتاج منا نظرة شمولية في دراساتنا لا نظرة جزئية، ومن القضايا التي تثيرها هذه الظاهرة ضرورة عدم الأخذ بكل ما قاله القدماء على أنّه مسلمات لا تناقش، فهو عمل بشري، وعلى مكانة القدماء وما قدموا من علم جليل ما زلنا نمتاز منه إلا أنهم بشر قد يداخل عملهم الخطأ. ومما تثيره هذه الظاهرة من قضايا ضرورة متابعة إنجازات القدماء بالبحث والتعليل والاستقصاء؛ لنتابع منجزاتهم

المعرفية، أما القضية الأهم التي تطرحها هذه الظاهرة فهي أنّ القراءات القرآنية تمثل مخزوناً لغوياً لم ينل حقه من الدرس والبحث، وهذا المخزون يتمثل في كشفه عن الكثير من الخصائص اللهجية في لهجات العرب المتعددة، وبخاصة تلك اللهجات التي أبعدت عن التقعيد اللغوي؛ لكونها لا ترقى إلى اللغة العالية في نظر المقعدين، ولم تتجه الدراسات الحديثة إلى هذا المخزون لرصد ما فيه من ظواهر لغوية باستثناء ما ظهر في مصر على يد بعض العلماء، وما قام به بعض الباحثين في الوطن العربي بشكل عام؛ وذلك بجهود فردية لم تعط تلك الظواهر اللغوية حقها من البحث والاستقصاء.

إنّ ظاهرة تاءات البزّي تدفع الباحث إلى الاهتمام بالبناء اللغوي للمفردة في حالتي الفصل والوصل، وتدفع الباحث إلى التأمل في الإدغام، وإعادة النظر في حقيقته وفهمه على الوجه الصحيح، فهي ظاهرة تدفع الباحث إلى إعادة النظر في جملة من القضايا اللغوية لدراستها وتعليلها، وأحسب أنها ليست الظاهرة الوحيدة في القراءات القرآنية التي تثير جملة من الأسئلة، وتحرك الساكن مما ألفناه وارتضيناه.

المطلب الثاني: تاءات البزّي بين القراء واللغويين:

أ- تاءات البزّي بين القراء واللغويين:

لم تقف جهود علماء القراءات على القراءة والأداء فقط بل إننا نجد الكثير من الآراء، والملاحظات لهؤلاء العلماء التي توضح القراءة، أو تشير إلى ظاهرة لغوية، فيها وهذا يوضح كيفية القراءة، ويبين أي إشكال قد يتبادر إلى الذهن في أداء القراءة؛ فلولا الإشارات التي وردت لتبين أن البزي يشدد التاء لذهبنا إلى رأي واحد مفاده أنّ البزي يحذف التاء ويبقي على الأخرى، إلا أن بعض العلماء يذكر صراحة أنّ البزي يشدد التاء في واحد وثلاثين موضعاً، وسأقف في هذه الصفحات على آراء القراء ثم أتبعها بآراء اللغويين لبيان موقف العلماء من هذه الظاهرة.

يقول ابن مجاهد: (وروى البزّي وعبد الوهاب بن فليح عن ابن كثير: (فإذا هي تلقّف) (الأعراف: 117) مشددة التاء[14]، وقد أشار ابن مجاهد إلى تشديد التاء في رواية البزّي في غير موطن؛ فقد أشار إلى تشديدها في طه (وألق ما في يمينك تلقف) (طه: 69)، وكذلك في (الشعراء: 45) ويقف ابن مجاهد على تشديد التاء في رواية البزّي في غير موطن، يشير أحياناً إلى رواية البزّي، وفي مواطن أخرى يتابع الحديث إلى أن يسند القراءة لابن كثير بقوله: (قرأ ابن أبي بزّة وابن فليح عن ابن كثير: (عنه تّلهى) مشددة التاء[15]. وفي موطن آخر يقول: (روى البزّي عن ابن كثير: (ناراً تلظّى) (الليل:14) مشددة التاء[16]، وما يورده ابن مجاهد يؤكد التشديد دون أن يتضمن أي إشارة إلى حذف التاء والتخفيف.

أما مكي بن أبي طالب فإنه يذكر في الكشف صراحة أن البزّي قد أدغم إحدى التاءين في الأخرى بقوله: (قرأ البزّي بتشديد التاء، فيما أصله تاءان، وحُذفت واحدة من الخط، وذلك في واحد وثلاثين موضعاً... وذلك نحو: (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، و(لا تكلم نفس) (هود:105)، و(تنازعوا) (الأنفال: 46)... وعلته في ذلك أنه حاول الأصل؛ لأن الأصل في جميعها تاءان، فلم يحسن له أن يظهرهما، فيخالف الخط في جميعها، إذ ليس في الخط إلا تاء واحدة، فلما حاول الأصل، وامتنع عليه الإظهار، أدغم إحدى التاءين في الأخرى[17]، وفي موطن آخر نجد أن مكي بن أبي طالب أكثر تحرزاً في عبارته؛ فهو يشير إلى الاختلاف في هذه التاءات، ويشير إلى رواية البزّي أنه قرأ بالتشديد في الوصل، فإذا ابتدأ لم يشدد، إذ يقول في التبصرة في القراءات: (واختلفوا في تشديد التاء التي في الأوائل من الأفعال المستقبلة وتخفيفها، وذلك إذا كان الأصل تاءين... قرأ البزّي بالتشديد في الوصل، فإذا ابتدأ لم يشدد، وقد روي عنه أنه شدد هذا وما كان مثله في جميع القرآن...)[18]، والملاحظ على رأي مكي السابق أنه متردد بين تشديد التاء مطلقاً وتشديدها في الوصل فقط، وهو يشير إلى التشديد في واحد وثلاثين موضعاً، ثم يذكر أنّ البزّي شدد التاء في أوائل الأفعال المستقبلة في جميع القرآن، فكأنه جعل الباب مطرداً على هذا النسق. وأحسب أن التردد الظاهر في رأي مكي ينطلق من تحرّزه من الابتداء بالساكن؛ إذ الابتداء بالساكن ليس من نسق العربية الفصحى، فهي ترفضه من قبيل عدم دورانه على الألسنة في شواهد اللغة العالية،؛ وهي لذلك تجتلب الهمزة في بعض المواطن تحاشياً للابتداء بساكن. إنّ التردد في قبول القراءة عند بعض العلماء لا يعني التردد بقبولها بوصفها قراءة، بل التردد بوصفها شاهداً لغوياً يلحق بالفصحى ويقاس عليه.

وقد أشار ابن خالويه في حجته إلى رواية البزّي بالإدغام، وفي الوقت نفسه يشير إلى أن ذلك مستكره، فقد جاء في الحجة لابن خالويه قوله: قوله تعالى: (إذ تلقّونه) (النور: 15) يُقرأ بالإدغام والإظهار. فالحجة لمن أدغم مقاربة الحرفين في المخرج، والحجج لمن أظهر: أنه أتى به على الأصل، إلا ما روي عن (ابن كثير) من تشديد التاء وإظهار الذال، وليس ذلك بمختار في النحو لجمعه بين ساكنين[19]، ويلاحظ هنا أن ابن خالويه لم يشر إلى استحالة الجمع بين ساكنين بل أشار إلى عدم استحسان ذلك في النحو، وهنا يظهر تساؤل مفاده: هل النحو وقواعد النحاة تمثل معياراً للقرآن أم أن للقرآن والقراءات خصوصية قد لا تحيط بها قواعد النحاة؟ وهل تأتي هذه القراءة بمعزل عن لهجات العرب مطلقاً؟ وأحسب أن القراءة خالفت نسق الفصحى إلا أنها ربما توافق لهجة ما مما أهمله اللغويون ولم يرصدوه لرفضهم له أو لندرته. ونجد أبا زرعة يشير إلى رواية البزّي بتشديد التاء في قوله: (وقرأ البزّي: (فإذا هي تّلقّف) (الأعراف:116) بتشديد التاء. أراد (تتلقف) فأدغم التاء في التاء...)[20].

ويشير أبو علي الفارسي في حجته إلى رواية البزّي، إلا أنه يكتفي بإيراد الرواية دون تعليق واضح، ونجده يشير بشكل مباشر إلى ميله لقراءة التخفيف وليس الإدغام؛ فقد جاء في الحجة لأبي علي: (قرأت على قنبل عن النبال: (عنهو تلّهى) (عبس: 10) خفيفة التاء. ابن أبي بزّة: (عنهو تلهى) مشددة التاء، وكذلك ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير. التخفيف في التاء الوجه، والتثقيل على أنّه شبه المنفصل بالمتصل، وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين، كما جاز: ثمودّ الثوب في المتصل)[21]، ونجد (أبا علي) في موطن أخر يشير إلى رواية البزّي بقوله: (وجه ما روي عن ابن كثير: (فإذا هي تلقّف) (الأعراف: 17) أنّه أدغم بالتاء، فسكنت المدغمة، ولو كان هذا في الماضي لاجتلبت له همزة الوصل... ولكنّ همزة الوصل لا تُجتلب في المضارع لمشابهته اسم الفاعل)[22].

ومن علماء القراءات الذين وقفوا على هذه الظاهرة أبو عمرو الداني في التيسير إذ يقول: (البزّي يشدد التاء التي في أول الأفعال المستقبلة في حال الوصل في إحدى وثلاثين موضعاً...)[23]. وهنا نلاحظ أن الداني ينص صراحة على أن التشديد في حال الوصل فقط، وربما وقف الداني بالتشديد على (ال) الوصل متحرزاً من الابتداء بالساكن، الذي يمثل محذوراً من محاذير العربية الفصحى، مع أنّ هذا المحذور قد يتلاشى في بعض العاميات الدارجة.

ومن علماء القراءات الذين وقفوا على تاءات البزّي أحمد بن خلف الأنصاري في كتاب الإقناع في القراءات السبع بقوله: (شدد البزّي التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة في الوصل في واحد وثلاثين موضعاً...)[24]. وبعد أن يورد الأنصاري رصداً تفصيلياً للآيات التي شدد فيها البزّي التاء بذكر السورة، والآية، يتابع الحديث ليشير إلى تشديد التاء في موضعين أيضاً بقوله: (وقرأت على أبي - رضي الله عنه-، عن قراءته على أصحاب أبي عمرو، بتشديد تاءين ذكر أن أبا الفرج محمد بن عبد الله النجاد حدّثه بهما عن قراءته على أحمد بن يُدهن، عن الهاشمي عن أبي ربيعة عن البزّي، وهما (ولقد كنتم تمنون الموت) (آل عمران: 143) و(فظلتم تفكّهون) في (الواقعة: 65) لأنه جعل التشديد في الباب مطرداً، ولم يحصره بعدد)[25].

ومن العلماء الذين وقفوا على تاءات البزّي (ابن الجزري) في النشر؛ فقد ذكر مواضع هذه التاءات، إلا أنه أشار غير مرة إلى أن البزّي يشدد هذه التاءات في الوصل وبخاصة عندما تكون مسبوقة بالمدّ واللين[26].

ومن استعراض آراء علماء القراءات نجد أنهم يشيرون إلى تاءات البزّي وروايته بالتشديد، إما في المواضع المذكورة جميعها وهي واحد وثلاثون موضعاً، وإما في بعضها، وهي المواطن التي جاءت القراءة فيها بالوصل، وبخاصة التاءات المسبوقة بالمد، ومن أخذ بتشديد التاء في

المواضع كلها إنما أخذ بها بوصفها قراءة سبعية تؤخذ على ما رويت عليه، ومن أخذ بالتشديد في مواطن القراءة بالوصل إنما أخذ بها لجوازها لغة وعدم مغايرتها لنسق العربية، ونظر إلى مواطن القراءة الأخرى على أنها جاءت بتخفيف التاء بحذف إحداهما؛ وذلك تحاشياً للأخذ بالبدء الساكن.

ومع أن ظاهرة تاءات البزّي قد وردت عند أكثر علماء القراءات، إلا أن الغالب عليهم هو طرح الظاهرة، والتحرزّ من التفصيل والتعليل فيها من الجوانب اللغوية، باستثناء ما ورد عند أصحاب الحجج في القراءات مثل أبي علي الفارسي، وهذا ليس غريباً عليه؛ فهو لغوي بطبعه.

وإذا استعرضنا الظاهرة عند علماء اللغة نجد أنها مطروحة، إلا أن نقاشها، وتعليلها لا ينسجم مع حجم الظاهرة؛ فهناك من يذكرها عرضاً دون تعليق، وهناك من يذكرها مع الإشارة إلى عدم انسجامها مع نسق العربية، ومن العلماء من يأخذ بمواطن الوصل منها، ويعلل المواطن الأخرى بحذف إحدى التاءين على التخفيف.

أما المحدثون فأحسب أن الظاهرة لم تستوقف أكثرهم باستثناء - فيما أعلم - (سمير استيتية) حيث وقف على هذه الظاهرة في عجالة، وعالجها في ضوء المفاهيم المقطعية وتغيراتها، وقد اجتهد في التعليل اللغوي مبقياً على مكانة القراءة السبعية وعدم ردها.

أما رمضان عبد التواب فقد رصد مواضع هذه التاءات، وتحدث عنها على أنها شواهد على الحذف، أو الإظهار وليس من باب التشديد[27].

ولمعرفة وجهات النظر عند علماء اللغة، وما طرحوه في هذه الظاهرة سأقف على آراء أشهرهم.

يقول سيبويه في الكتاب: (فإن وقع حرف مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن... فإن التقت التاءات في تتكلمون وتتترسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما... ولا يسكنون هذه التاء في تتكلمون ونحوها ويلحقون ألف الوصل...)[28] والواضح من كلام سيبويه أنه يرى حذف إحدى التاءين تخفيفاً، أو إثباتهما دون وقوع الإدغام بينهما تحاشياً لمحذور الوقوع في الابتداء بالساكن.

ويورد سيبويه رأيه في موطن آخر مشيراً إلى قراءة الكوفيين بقوله: (إن شئت قلت في تتذكرون ونحوها: تذكّرون، كما قلت: تكلّمون، وهي قراءة أهل الكوفة فيما بلغنا، ولا يجوز حذف واحدة منهما، يُعني من التاء والذال في تذكّرون، لأنه حُذف منهما حرف قبل ذلك وهو التاء...)[29].

والملاحظ على آراء سيبويه أنه لا يتقبل فكرة الإدغام بين التاءين، فهو يتحدث عن إثباتهما أو حذف إحداهما، ويرصد الشواهد القرآنية على الإثبات والحذف[30].

وإذا وقفنا على رأي (الفراء)- وهو كوفي المذهب فإنه لا يسير في الإدغام في هذه الظاهرة على نسق واحد، بل يطرح رأيه تبعاً لنوعية الأصوات المدغمة- وبخاصة ما يسبق صوت التاء؛ فهو يميل إلى الإظهار أو الحذف في مواطن كقوله: (وقوله: (إنّ الذين توفاهم الملائكة) (النساء: 97) إن شئت جعلت (توفاهم) في موضع نصب، ولم تضمر تاءً مع التاء فيكون مثل قوله: (إن البقر تشابه علينا) (البقرة: 7)، وإن شئت جعلتها رفعاً؛ تريد: (إن الذين تتوفاهم الملائكة). وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما؛ مثل قوله: (لعلكم تذكّرون) (الأنعام: 152)، ومثله قوله: (فإن تولوا فقد أبلغتكم) (هود: 57)[31].

ما نلاحظه من رأي الفراء السابق أنه يميل إلى الحذف أو الإظهار، وكلاهما سيّان، والمواطن التي أجاز فيها الفراء الحذف أو الإظهار، جاءت التاء فيها مسبوقة بالصامت المتحرك (الذين توفاهم)، وفي مواطن أخرى جاءت التاء مسبوقة بالصامت الساكن في مثل: (لعلكم تذكّرون) و(فإنْ تولوا). والمتتبع لآراء الفراء يجدها تشير إلى جواز إدغام التاء المتبقية بالصامت السابق، ويشير إلى كثرة هذا الإدغام إذ يقول: (وقوله: (قُل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين) (التوبة: 52)... والعرب تدغم اللام من (هل) و(بل) عند التاء خاصة. وهو في كلامهم عالٍ كثير؛ يقول: هلْ تدري، وهتّدري، فقرأها القراء على ذلك، وإنما استحبُّ في القراءة خاصة تبيان ذلك، لأنهما منفصلان ليسا من حرف واحد... فتبيانه أحبُّ إلي من إدغامه وقد أدغم القراء الكبار، وكل صواب)[32].

إن الإدغام الذي يشير إليه الفراء لا يقصد به إدغام التاء في التاء بل إدغام اللام في التاء مفردة، ومن استعراض آراء الفراء أحسب أنه لا يجوز إدغام التاء في التاء في مثل (تتكلمون، تتولوا...) وهي ما عُرفت بتاءات البزّي.

ونجد المبرد يشير إلى عدم جواز الإدغام بين التاءين في قوله: (فإن قلت: تتكلمون، وتدّعون، لم يجز الإدغام وإدخال ألف الوصل، لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع...)[33]. وإن علة منع الإدغام عند المبرد تكمن في خشيته من الابتداء بالساكن؛ فمنع الإدغام إلا بمجيء همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع، وبناءً على ذلك فإما الإظهار، وإما الحذف لإحداهما.

ولم يقف المبرد عند عدم جواز الابتداء بالساكن فحسب، بل إنه يعد القراءة السبعية التي قد تقع فيها شبهة الابتداء بالساكن يعدها من باب اللحن، يقول المبرد: (وأما قراءة من قرأ: (ثمَّ

لْيقطع فلْينظر) (الحج: 15). فإن الإسكان في لام (فلينظر) جيد وفي لام (ليقطع) لحنٌ، لأن (ثم) منفصلة من الكلمة)[34]، والمبرد معروف بآرائه التي يواجه فيها بعض القراء، ويرد بعض القراءات، ويفضل قراءة على أخرى ولو كانت المفضولة سبعية، وقد أشار محقق المقتضب (عبد الخالق عضيمة) إلى ذلك في الدراسة التي صدر بها كتاب المقتضب[35].

وربما كانت مخالفة القراءة القرآنية لنسق العربية، وقواعد النحاة التي تعارفوا عليها مدعاة إلى توجيه الاتهام من بعض اللغويين إلى بعض القراء باللحن أوالوهم، وأحسب أنّ الأولى هو إعادة النظر في آلية التقعيد، وإعادة النظر في الأنساق اللغوية التي رفضها اللغويون لكونها تمثل لغات نادرة أو شاذة كما يقولون، ولا بدّ من توجيه لتلك الخصائص اللهجية النادرة التي ظهرت في بعض اللهجات، ولا توافق العربية العالية السائدة، أو ما يسمى عربية الاحتجاج.

لقد أدت ظاهرة الإدغام في تاءات البزّي إلى تعدد الآراء، وربما يذكر الرأي ويذكر نقيضه عند العالم الواحد، لما يجد من قداسة القراءة، وعدم مطابقة الرواية لنسق العربية، فقد جاء في إعراب القرآن للنحاس قوله: (... وقرأ ابن كثير (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، والأصل تتيمموا فأدغم التاء في التاء، ومن قرأ (تيمموا) حذف[36].

إنّ تعليل الظاهرة يشير إلى ضرورة إعادة النظر في بيان كيفية وقوع الإدغام، وأنّ الأمر في هذه الظاهرة لا يتوقف على ما أورده اللغويون فيها.

إنّ رأي النحاس السابق يجمع وجهتي نظر؛ فهو يخبر عن قراءة ابن كثير بالإدغام، وفي الوقت نفسه يقول: (ومن قرأ (تيمموا) حذف)، وهذا يشير إلى أن قناعته اللغوية تتجه للحذف وليس للإدغام، وما يؤكد هذا التوجه أنه أشار إلى الحذف في عدة مواطن أخرى، إذ يشير في تعليقه على قوله تعالى: (فإن تولوا) (هود: 57) إلى حذف التاء لاجتماع تاءين، وذلك تخفيفاً[37]، وأحسب أن إشارته للإدغام عند ابن كثير، وعدم تعليقه عليها ينطلق من قداسة القراءة وورعه أمام قراءة سبعية، أما تعليقه على الحذف، وتوجهه لهذا المذهب فمن منطلق كونه لغوياً وليس قارئاً.

إن منطلق اللغوي ومعرفته بنسق العربية، والتعليل على أساس قواعد اللغة يمثل ملمحاً ظاهراً عند عدد من العلماء؛ فهذا أبو علي الفارسي يقول في التكملة: (كلّ حرف في أول كلمة تبتدئ بها إما اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك، ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية)[38]، وأبو علي الفارسي لا يفضل الإدغام في تاءات البزّي، وأحسب أنه لا يرتضيه؛ فقد جاء في الحجة قوله: (وجه ما روي عن ابن كثير: (فإذا هي تلقف) (الأعراف: 117) أنه أدغم بالتاء، فسكنت

المدغمة، ولو كان هذا في الماضي لاجتلبت له همزة الوصل مثل: (فادّارأتم فيها) (البقرة: 72)... ولكن همزة الوصل، لا تجتلبُ في المضارع لمشابهته اسم الفاعل)[39].

وأبو علي يتدرّج في قبول الإدغام؛ فالمدغم المسبوق بالمد مقبول أولى من المسبوق بالمتحرك، أما المسبوق بالساكن فهو مغاير لنسق العربية[40].

ويقف ابن جني على هذه الظاهرة في معرض حديثه عن شدة اتصال المبتدأ بالخبر في اللفظ والمعنى، إذ يقول: (ومثله أيضاً في الدلالة على هذا المعنى قراءة ابن كثير: (فإذا هي تلقّفُ) (الأعراف: 117) ألا ترى إلى تسكين حرف المضارعة من (تلقّفُ)، فلولا شدة اتصاله بما قبله للزم منه تصور الابتداء بالساكن...)[41].

وابن جني يشير في ذلك إلى أن التركيب أصبح كتلة واحدة يتكون من (هي تلقف)، فأدغمت التاء في التاء لكون التاء الأولى من الوجهة المقطعية أصبحت تابعة لما قبلها، وقد أشار ابن جني إلى رسمها (هيَتّلقفُ)[42] وهو إحساس لغوي يتجاوز تصور أبي علي الفارسي، مع أن تصور ابن جني وتطور رأيه وتعليله مبني على ما أسسه أستاذه أبو علي في كتابه الحجة.

يلاحظ من آراء العلماء أن الابتداء بالساكن يتطلب اجتلاب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع، ويستغرب رأي السيوطي في الهمع أنه يشير إلى دخول همزة الوصل على الساكن دون إشارته إلى محذور دخولها على المضارع، إذ يقول: (ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع بنحو: تتجلى، وتتظافر، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام؛ فيقال: اتّجلى، واتظاهر)[43] وهي إشارة يفهم منها أيضاً جواز دخول همزة الوصل على المضارع، وهذا ما نفاه العلماء.

ومن العلماء الذين أشاروا إلى هذا الإدغام ابن هاشم في أوضح المسالك، فهو يرى أن الإدغام يقع في الوصل بما سُبق بحرف مدّ، أما في الابتداء فيخفف- بحذف إحدى التاءين[44]. وابن هشام واحد من مجموعة من العلماء الذين أجازوا إدغام التاءات في الوصل بما سبق بحرف المد، وعدم إجازته في المواضع الأخرى، لكونها تمثل الابتداء، وهذا فيه نظر؛ فليس الوصل مقصوراً على ما سبق بحرف المد، بل إن ما سبق بغير حروف المد قد يقع وصلاً في درج الكلام، وذلك إذا نظرنا إلى الكلمتين: الكلمة التي وقع فيها الإدغام وما سبقها على أنهما كتلة لغوية واحدة، إلا أن المدغم المسبوق بصامت ساكن يمثل الإدغام في الابتداء وليس في الوصل، وذلك كما في قوله تعالى: (على منْ تّنزل) (الشعراء: 221). فالنون في (مَنْ) صامت ساكن، والتاء على الابتداء. وإذا وقفنا على آراء المحدثين فهم يؤكدون عدم جواز الابتداء بساكن، وعدم وجود مقطع في العربية يبدأ بصامتين، وهذا الرأي نجده عند العلماء جميعاً دون استثناء؛ يشير إبراهيم

أنيس إلى أنه ليس من نسج المقاطع العربية أن يأتي صوتان ساكنان يليهما صوت لين قصير يليه صوت ساكن، وإذا اشتملت كلمة على مثل هذا المقطع أمكن الحكم عليها بسهولة أنها غير عربية[45]. وما يراه إبراهيم أنيس يراه جُلّ المحدثين؛ فهذا كمال بشر يقول: (المقطع لا يبدأ بصوتين صامتين، كما لا يبدأ بحركة، وإن لوحظ وقوع الصورة الأولى في بعض اللهجات العامية الحديثة)[46].

أما داود عبده فيؤكد عدم ابتداء العربية بصحيحين متواليين، وأنه لا يجد سبباً يدعو إلى الشك في صحة ما ذكره اللغويون القدماء من تجنب البدء بصحيحين، ومما يؤكد رأي القدماء عنده حول تجنب البدء بالساكن وجود كلمات مثل إكليل واصطبل وإقليم واسفنج، وهي مما افترضته العربية من لغات كانت تبدأ فيها هذه الكلمات بصحيحين متواليين وأجرت العربية عليها التعديل الذي ينطبق على الكلمات التي تبدأ بساكن في العربية[47].

ومن استعراض آراء العلماء في ظاهرة تتابع صامتين في بداية المقطع يتبين أن ذلك مرفوض ولا تجيزه العربية، وقد نبه العلماء قديماً وحديثاً على عدم جوازه، وأن هذا النمط ليس من نسق العربية، أما ما جاء من هذا النسق في تاءات البزّي فسأقف عليه فيما يلي محاولاً تعليله مع مراعاة خصوصية القراءة وقداستها.

ب- التعليل اللغوي لظاهرة تاءات البزّي:

إن المتتبع لآراء العلماء الذين أشاروا إلى تاءات البزّي يجد أنها تجيز الإدغام في هذه التاءات عندما تكون مسبوقة بأصوات المد، كما في قوله تعالى: (ولا تفرّقوا) (آل عمران:103)، (وعنهُ تلهى) (عبس: 10) وذلك بمد الضمة، وهنا أشير إلى أن القدماء قد أجازوا ذلك على الوصل دون ذكر التعليل الدقيق، أو علة ذلك، وما الذي يجري من ناحية صوتية لكي يقع الإدغام، إلا أن الظاهر من كلام القدماء أنهم نظروا إلى الكلمة التي وقع فيها الإدغام، والكلمة التي سبقتها على أنهما كتلة لغوية واحدة من الناحية الصوتية والتداخل في البنية المقطعية.

لقد وقف سمير استيتية على هذه الظاهرة، وأحسب أنه من القلائل من علماء الدرس الصوتي الحديث الذي لفتت هذه الظاهرة انتباهه لكونه قد أعطى القراءات خصوصية واهتماماً في دراساته؛ يقول استيتية في تعليل الإدغام في الوصل في قوله تعالى: (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) (البقرة: 267) (والتغيير الذي يجري على البنية المقطعية في هذه الحال، يتمثل في أن المقطع الأول سيصبح مكوناً من: ص + ح + ح + ص، وكان قبل ذلك مكوناً من: ص + ح + ح. وكل الذي حدث هو أن المقطع قد أغلق بعد أن كان مفتوحاً. إن المقطع الذي ينشأ عن هذا التغيير (أي: تشديد التاء) مقطع غير شائع في العربية، فهو يستعمل في مثل: (ضالين

وجادين)، وفي الوقف على: رحيم. ولكن عدم شيوعه لا يقدم في صحته، ولا ينال من سلامته وفصاحته)[48].

إن التعليل السابق يقبل إدغام التاء في التاء ولكنه لا يشير إلى الابتداء بالساكن؛ فالتقسيم المقطعي للكتلة اللغوية في الوصل يتكون على النحو الآتي: (ولا تيمموا) (ص ح/ ص ح ح ص/ ص ح/ ص ح ص / ص ح/ ص ح ح)، أي أن صوت التاء المدغم يظهر صوتاً واحداً في الرسم والنطق، أما في البنية المقطعية فأوله نهاية مقطع وثانيه بداية مقطع، وهذا ما جعله جائزاً عند العلماء، أما إن عومل المقطع (لا / ص ح ح كتلة منفصلة والتاء بداية) فالقراءة على إطالة الصوت زمنياً وليست على الإدغام، وأقصد بالإطالة الزمنية مجرد التريث في نطق التاء والإبطاء في التخلص من النطق وليست الإطالة التي للإدغام تلك التي تحمل قيمة مقطعية وتدل على التضعيف، والوجه الأول الذي يشير إلى الوصل والإدغام أولى؛ لأنه لا يخالف نسق العربية، ولا يوقع البدء بالساكن، وهو المراد من تتابع صامتين في بداية المقطع.

إن رواية البزّي لقراءة ابن كثير هذه بما تضمنته من ظاهرة تاءات البزّي قراءة سبعية، وهي قراءة صحيحة لا تُرد ولا يجوز الاعتراض عليها، ومع ذلك فالقراءة نص لغوي يمكن أن يعلل وذلك بفهم كيفية أدائه، وتعليل تلك الكيفية؛ وهنا يمكن أن نقف على السياقات التي وقع فيها الإدغام في هذه القراءة، وقد رصد السيرافي هذه السياقات بقوله: (وقد روي عن عبد الله بن كثير إدغام التاء في أول الفعل المستقبل علامة للخطاب، أو للمؤنثة الغائبة في تاء بعدها في أحرف كثيرة منها ما قبله متحرك، ومنها ما قبله ساكن من حروف المد واللين، ومنها ما قبله ساكن من غير حروف المد واللين. فأما ما قبله متحرك فنحو قوله: (فتفرق بكم عن سبيله) (الأنعام: 153)، (... هي تلقف ما يأفكون) (الأعراف: 117)، وأما ما كان قبله ساكن من حروف المد واللين فقوله: (ولا تيمموا الخبيث) (البقرة 267)، (ولا تفرقوا) (آل عمران: 103)، (ولا تنازعوا) (الأنفال: 46). وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المد فقوله عز وجل: (وإن تولوا فإني أخاف عليكم) (هود: 3)، و(إذ تلقونه بألسنتكم) (النور: 15)[49].

لقد جاءت التاءات الواردة في رواية البزي على ثلاث حالات، أو ثلاثة سياقات مختلفة هي:

1- حالة جاءت فيها التاءات مسبوقة بمتحرك كقوله تعالى: (فتفرق بكم عن سبيله)، بتحريك الفاء، وقوله تعالى: (هيَ تلقف ما يأفكون) بتحريك الياء، ولمعرفة حقيقة الإدغام وطبيعة البناء المقطعي، فلا بد من النظر إلى الكلمة التي تتضمن التاءات وما قبلها على أنهما تركيب واحد متصل متكامل، وبذلك فإن الإدغام يقع ولكن دون أن يؤدي إلى الابتداء بالساكن، وذلك على النحو الآتي:

(فَ تَ/ تَ /فَ رَ/ رَ /قُ) ⟵ (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح) وبذلك فإن التاء الأولى أصبحت نهاية المقطع الأول بعد أن حُذفت حركتها، أما التاء الثانية فهي بداية المقطع الثاني، وهنا يجوز أن يقع الإدغام دون وقوع الابتداء بالساكن، وهي بهذا البناء تسير على نسق العربية ولا تخالفه.

أما قوله تعالى (هي تلقف) فالبناء المقطعي فيها يأتي على النحو الآتي:

(هي تلقف) (هـِ /يَ تَ/تَ /لَ قَ/قَ /فُ)، وتقسيمها المقطعي هو:

(ص ح / ص ح ص / ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح)

وأحسب أن توجيه قراءة الكسائي لقوله تعالى: (ثم لْيقطع) (الحج: 15) بسكون اللام يأتي على هذا النسق بالتقاء الميم الثانية من (ثمّ) مع اللام في مقطع واحد فسكن صوت اللام لمجيئه قفلة مقطع على النحو الآتي: (ثم لْيقطعُ) (ثُ مْ/ مَ لْ/ يَ قْ/ طَ / عُ)

(ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح)

وهذا ما جعل بعض العلماء ينكرون على الكسائي هذه القراءة لتوقعهم أن صوت اللام يأتي بداية مقطع وهو ساكن، وهذا محذور لا تقبله العربية، فقد جاء في خزانة الأدب ما نصه: (ألا ترى أن أصحابنا أنكروا على الكسائي وغيره في قراءته (ثم لْيقطع) (الحج: 15) بسكون اللام، وكذلك (ثم لْيقضوا تفثهم) (الحج: 29)؛ لأن ثم قائمة بنفسها، لأنها على أكثر من حرف واحد، وليس كواو العطف وفائه؛ لأن تينك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما، فلطفتا عن نية فصلهما وقيامهما بأنفسهما)[50] أي أن الحجة قيام كل من (ثم وهي) بذاتها لأنها على أكثر من حرف، أما ما كان على حرف واحد فيضعف انفصاله، ويمكن أن يدمج مع ما بعده ليشكلا تركيباً واحداً، والحقيقة أن (ثم وهي) يمكن أن تقوم كل منهما بذاتها، ولكن لا يوجد ما يمنع من دمجهما مع اللاحق، وتكون اللام ساكنة ولكنها ليست بداية مقطع، وتدغم التاء وهي ليست بداية مقطع، وبناء على هذا الفهم وتوجيه القراءة على أساسه فإن القراءة لا تبدأ بالساكن، وكذلك ما عرف بتاءات البزّي فإن المتحرك الذي يسبق التاء التقى مع التاء الأولى فشكلا مقطعاً متكاملاً وهنا يجوز إدغام التاء، والمدغم هنا لا يمثل الابتداء بالساكن بل يقسم إلى قسمين: أوله نهاية مقطع، وثانيه بداية مقطع.

وقد وقف سمير استيتية على هذا الملمح وطبيعة البناء المقطعي وعلى جوازه[51]. ويشير أبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني إلى أن الإدغام في التاءات المسبوقة بصحيح متحرك أو بحرف مد إدغام سائغ؛ إذ لم يجتمع فيه ساكنان[52]، وقد أشار ابن جني إلى إدغام التاء في التاء عندما تكون مسبوقة بمتحرك، وذلك بمعاملتها على أنها كتلة لغوية متكاملة، وحاول توضيح ذلك

بالرسم بقوله: (... (فإذا هيتّلقّف) بإدغام تاء تلقف، وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معاً ههنا كالجزء الواحد)[53]، وهي لفتة علمية دقيقة يبين فيها ابن جني عدم وقوع الابتداء بالساكن.

وقد أجاز رضي الدين الاستراباذي الإدغام في الدرج بقوله: (ولا يُدغم إلا في الدّرج ليكتفى بحركة ما قبله، نحو: قالَ تنّزلُ)[54].

2- **الحالة الثانية** جاءت فيها التاءات مسبوقة بصامت ساكن ليس من حروف المدّ بل من الحروف الصحاح، ومثال ذلك قوله تعالى: (قلْ هلْ تربّصون بنا إلا إحدى الحسنيين) (التوبة: 53)، وقوله تعالى: (إذْ تلقونه بألسنتكم) (النور: 15). والإدغام في هذه الحالة عندما تسبق التاء بصامت صحيح ساكن قد يوجه على توجيهين هما:

الأول: أن يُدغم الصامت الساكن الذي يسبق التاء في التاء كما في (هلْ تربصون...)، وهنا فإن الإدغام واقع بين اللام والتاء، وقد علق الفراء على هذه الآية بقوله: (والعرب تدغم اللام من (هل) و(بل) عند التاء خاصة. وهو في كلامهم عالٍ كثير؛ يقول: هل تدري، وهتّدري. فقرأها القراء على ذلك، وإنما أستحبُّ في القراءة خاصة تبيان ذلك؛ لأنهما منفصلان ليسا من حرف واحد... وقد أدغم القراء الكبار وكلّ صواب)[55]، أي أنّ تشديد التاء حاصل من إدغام الصامت السابق لصوت التاء في التاء، وأحسب أن توجيه الإدغام هنا سائغ، وكذلك في قوله تعالى: (إذ تلقّونه)؛ فقد جاء في السبعة لابن مجاهد قوله: (روى عُبيد عن أبي عمرو أنه قرأ: (إذ تلقونه) مشددة التاء مثل ابن كثير يُدغم الذال في التاء... وحمزة والكسائي: (إذ تلقونه) مدغمة الذال في التاء...)[56]، وفي هذا الإدغام يقع حذف التاء الأولى، ثم قلب الصامت السابق تاءً وتدغم في التاء الثانية؛ فتظهر التاء مشددة وهي في حقيقتها مكونة من الصامت المقلوب ومن التاء الثانية.

وقد علق ابن خالويه على الإدغام في قوله تعالى: (إذ تلقونه) (النور: 15) بقوله: (يُقرأ بالإدغام والإظهار. فالحجة لمن أدغم مقاربة الحرفين في المخرج. والحجة لمن أظهر: أنه أتى به على الأصل، إلا ما روي عن (ابن كثير) من تشديد التاء وإظهار الذال، وليس ذلك بمختار)[57].

الثاني: أما التوجيه الثاني للتاء المشددة المسبوقة بصحيح ساكن في رواية البزّي، فأحسب أنه لا علاقة له بالتشديد بل مجرد إطالة زمنية؛ وذلك بتريث الأعضاء النطقية في زمن حبس الهواء قبل الانتقال إلى مرحلة الانفجار، وهي المرحلة الأخيرة من إنتاج الأصوات الوقفية، وقد جاء في السبعة لابن مجاهد قوله: (وروى البزّي عن ابن كثير أنه قرأ: (إذ تلقّونه) مظهرة الذال مشددة التاء)[58]، أي أن لبساً ما يقع في التفريق بين الإدغام والإطالة الزمنية، أو التريث في

إنتاج الصوت، والفرق بين الإدغام والإطالة الزمنية أو التريث في إنتاج الصوت هو أن الإدغام يتضمن قيمة أو وحدة مقطعية، أما الإطالة الزمنية أو التريث فلا تتضمن قيمة مقطعية؛ وذلك كنطقنا لصوت الحاء في (لم يبرحْ)، أو الصاد في (احرص) ومعنى ذلك أننا أبقينا في الأداء على تاء واحدة وحذفنا الأخرى، أي أن الإطالة في حبس الصوت تنحصر في الجانب الفوناتيكي ولا تتجاوزه للجانب الفونولوجي، والإطالة الزمنية والتريث في إنتاج صوت التاء عندما يسبق بصامت ساكن أيسر منه عندما يسبق بمتحرك، إلا أننا لا نعدم تخفيف التاء عندما تسبق بمتحرك، وتقع عليها حينئذ الإطالة الزمنية في الأداء، وهنا أحسب أن أداء التاء المسبوقة بمتحرك بتريث في إنتاجها يلزمه الفصل بين المتحرك السابق والتاء لكي لا يُشعرُ الأداءُ بالوصل واتحاد البنية المقطعية.

إن إنتاج الصوت الوقفي بتريث الأعضاء في إنجاز مرحلة الانفجار، نتيجة إطالة زمن الحبس، قد يوهم بأنه نوع من الإدغام، أي أن الأداء مجرد إطالة زمنية في الحبس، مما يوقع في اللبس عند السامع، فتلتبس عليه إطالة زمن الحبس بالإدغام الحقيقي الذي يمثل قيمة مقطعية، وقد وقف سمير استيتية على الفرق بين الإدغام على المستوى الفوناتيكي، والإدغام على المستوى الفونولوجي الوظيفي، فهو يرى أن الإدغام على المستوى الفوناتيكي هو إطالة الصوت زمنياً، أما من الناحية الفونولوجية فهو مكون من صوتين(59)، وما أراه في وجه من وجوه التعليل لتاءات البزّي المسبوقة بصوت صحيح ساكن أنها مجرد إطالة زمن الصوت، وأن التاء فيها صوت واحد أطيل زمنه فوناتيكياً، ولم ترق هذه الإطالة إلى المستوى الفونولوجي، والقراءة على ذلك صحيحة، وإنما وقع الإشكال في التعليل بسبب اللبس وعدم التفريق بين الإدغام فونولوجياً، والإطالة الزمنية في الحبس قبل انفجار الصوت.

3- **أما الحالة الثالثة:** التي جاءت عليها تاءات البزّي في روايته فهي إدغام التاء عندما تكون مسبوقة بحروف المد، وهذه الحالة يشير إليها أكثر العلماء بالجواز، كما في قوله تعالى: (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، (ولا تعاونوا) (المائدة: 2)، (لا تناصرون) (الصافات: 25)، قال أبو علي الفارسي: (... وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين، كما جاز: ثمودّ الثوب في المتصل)(60). وأحسب أن علة الجواز في إدغام التاء بعد أصوات المدّ واللين هو تحول الكلمتين من حيث البناء المقطعي إلى تركيب متصل على النحو الآتي: (ولا تيمموا) و/لا َ َ تَ/ت َ/ ي َ م/ م َ/ م ُ ُ) أي أن التقسيم المقطعي لهذا التركيب يظهر اتصاله على النحو الآتي: (ص ح/ ص ح ح ص/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح)؛ فالتاء الأولى أصبحت نهاية المقطع، وتشكل لدينا المقطع (ص ح ح ص)، وهو مقطع موجود في العربية مع أنها تفضل التخلص منه.

وقد تنبه لجواز هذا الإدغام الكثير من العلماء، منهم على سبيل المثال ابن هشام في أوضح المسالك؛ إذ يشير إلى جواز الإدغام في الوصل في مثل (ولا تيمموا) مع تحرزه من وقوعه في الابتداء[61]، وجاء في الدر المصون قوله تعالى: (ولا تيمموا الخبيث) الجمهور على تيمموا، والأصل تتيمموا بتاءين... وقرأ البزّي هنا وفي مواضع أخر بتشديد التاء، على أنه أدغم التاء الأولى في الثانية، وجاز ذلك هنا وفي نظائره؛ لأن الساكن الأول حرف لين...)[62].

إن جواز إدغام التاء عندما تُسبق بالمد يمثل إشارة إلى ملامح وعي القدماء لمفاهيم ظاهرة المقطع، وما قبولهم بهذا الإدغام إلا لوعيهم بعدم وقوع التقاء ساكنين، وهذا يفصح عن وعيهم أن أصوات المد وإن أطلقوا عليها سواكن إلا أنها ليست بمنزلة الساكن من الحروف الصحاح، بدليل جواز التقاء المد مع التاء، مع أن الدرس الصوتي الحديث أثبت أن المد حركة طويلة ولا علاقة له بالسكون أو عدمه، والمد يثبت إذا كان أصلاً أو ممطولاً عن حركة؛ فقد أشار أبو حيان إلى جواز إدغام التاء المسبوقة بالمد، وذكر على ذلك مثالين: أحدهما الأصل فيه حركة إذ يقول: (وقد يثبت الممدود قبل المدغم المنفصل... ومنه (عنهو تلهى) (لا تناصرون)[63]، فالمد في (عنهو) طارئ وذلك بمطل الضمة.

وبعد هذا العرض أجد أن رواية البزّي لهذه الظاهرة اللغوية التي عرفت بـ (تاءات البزّي) تمثل نوعاً من الأداء اللغوي، على عدة وجوه، تبعاً للسياق الذي جاءت فيه التاء، وبحسب ما يسبقها، وأجد أن هذه الظاهرة لا تمثل دليلاً على الابتداء بالساكن، بل إن تعليل بعض الوجوه قد يقع فيه لبس ما يوحي بالابتداء بالساكن، والأمر ليس على ما وقع فيه الوهم، وخلاصة البناء المقطعي الذي جاءت عليه الظاهرة والتوجيه الذي أراه هو على النحو الآتي:

1- النمط الذي جاءت التاءُ فيه مسبوقة بمتحرك، وهذا المتحرك قد يكون حرفاً مفرداً لا يقوم بذاته، فيتصل بالكلمة، كقوله تعالى: (فتفرّق بكم) (الأنعام: 153)، وقد أدغمت التاء فيه لعلة البناء المقطعي الذي يتكون من (فـَ ت/ تَ/ فـَ ر/ رَ / قُ) (ص ح ص / ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح)، وهنا يجوز الإدغام لعلة إلحاق التاء الأولى بالمقطع السابق، فتشكل المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص)، وبهذا التوجيه ينتفي القول بالتقاء الساكنين.

وقد تأتي التاء مسبوقة بمتحرك منفصل يقوم بذاته كقوله تعالى (تكادُ تميَز) (تَ/ كـَ ا/ دُ ت/ تـَ / مَ ي/ يَ / زُ)، وبهذا الأداء يتكون لدينا المقطع (دُ ت ⟵ ص ح ص)، وهو مقطع متوسط مغلق شائع في العربية، وبهذا البناء المقطعي لا يلتقي ساكنان، ولا تبدأ العربية بساكن.

2- النمط الثاني: وقد جاءت التاء في هذا النمط مسبوقة بصامت ساكن كقوله تعالى: (قل هلْ تربّصون) (التوبة: 52) و(إذْ تلقونه) (النور: 15) و(إنْ تولوا) (هود: 3) وغيرها من الآيات الكريمة. والأداء في هذه الآيات يأتي بإدغام ما قبل التاء في التاء كإدغام اللام في

التاء، والذال في التاء، وقد وردت الإشارة سابقاً لمثل هذا الإدغام وفيه تحذف التاء الأولى؛ وبقلب اللام في (هل) والذال في (إذ) تاءً تدغم في التاء، فيتبادر للوهلة الأولى وقوع الإدغام، والابتداء بالساكن، وهذا ما لم يقع.

وقد يأتي صوت التاء مسبوقاً بصامت ساكن غير مؤهل صوتياً لإدغامه بالتاء، كما في قوله تعالى: (إنْ تولوا) (هود: 3) حيث يصعب إدغام النون في التاء، وفي حال عدم وقوع الإدغام فإن الأمر لا يتجاوز الإطالة الزمنية لصوت التاء؛ أي أن الحذف يقع على إحدى التاءين، وفي الأداء النطقي يطيل (البزّي) زمن حبس الهواء في إنتاج صوت التاء قبل أن يصل مرحلة الانفجار، وهي فك الأعضاء النطقية، ومن هنا فإن الإدغام لم يقع في هذا الأداء بل أنتج الصوت بإطالة زمنية ضوعفت فوناتيكياً، ولم يرتق هذا التضعيف إلى المستوى الفونولوجي.

3- أما النمط الثالث فقد جاءت التاء فيه مسبوقة بالمد، وهذا المد قد يكون أصلياً كقوله تعالى: (ولا تيمموا) (البقرة: 267)، (ولا تعاونوا) (المائدة: 2) وقد يكون المد طارئاً بمطل الحركة كقوله تعالى: (عنهُ تَلهّى ⟵ عنهو تلهى) (عبس: 10)، وهذا الإدغام مستساغ عند أكثر العلماء؛ وعلته تشكل المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)، أي أن إدغام التاء في التاء لا يمثل بداية الكلمة، والابتداء بالساكن بل تقع التاء الأولى نهاية مقطع، والثانية بداية مقطع على النحو الآتي: (لا َ َت/ ت َ/ ي َ م/ م َ/ م ُ ُ) (لا َ َ ت/ ت َ/ ع َ/ و/ن ُ ُ). والإدغام في التاء المسبوقة بالمد، والتاء المسبوقة بصامت متحرك يستدعي إسقاط حركة التاء الأولى؛ لكونها أصبحت نهاية مقطع، وليتمكن الناطق من إيقاع الإدغام إذ التسكين مرحلة سابقة على الإدغام وطريق لوقوعه.

ومع أن بعض العلماء قد لحّن قراءة البزّي في هذه الظاهرة إلا أنني أرى أن العلة ليست في القراءة، بل في توجيه الأداء فيها؛ فهي قراءة سبعية، والخلاف واقع في التوجيه ورصد العلة، وليس في القراءة عينها، وآراء السلف الصالح علمية، وعلى مستوى رفيع من الدقة والوعي، إلا أنها ليست مقدسة لا يأتيها الباطل. والعلم والتعليل ليس مقصوراً على ما وقف عليه السلف من النحاة وعلماء اللغة، فاللغة ظاهرة بشرية قابلة للدرس والتعليل على مرّ العصور، فتلك طبيعة الدراسات الإنسانية، وتلك طبيعة العلم أنها تراكمية، ولا يمكن أن تولد مكتملة أو تتوقف عند حدٍّ ما، ويقال انتهى القول أو الاجتهاد فيها.

The Phonological Fact and Notion of The Tä’ät of *Al-Bazzi*

Zayd Alqarallat, *Department of Arabic Language and Literature, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Abstract

This study sought to verify a remarkable phonological phenomenon appeared in the reading of Al-Bazzi (d.250H/864A.D), who has been one of the relaters of Ibin Kathir’s recitation, which is considered as on of the main seven Koranic recitations. The scholar observed that thirty one present verbs, that were preceded by double (t) sound (i.e., the adressee tä’ and the reflexive tä’), have been performed by Al-Bazzi in the manner of assimilation. Such reading of tä’ gemination (double sound) resulted an irregular phonological phenomenon, which allows syllable-initial cluster of two consonants, in contrast to classical Arabic, which allows no such syllable structure, but only at the medial and final.

In order to accomplish its purpose, it examined the realization of such phenomenon within three different phonological environments, firstly, tä’ is preceded by long vowel (such as wa$**lä#** **tta**$näbazü#), secondly, tä’ is preceded by consonant with short vowel (such as ta$kä$**du**#**tta**maiia$zu#), and thirdly, tä’ is preceded by consonant only (such as ha**l**#**tta**rabba$sü$na#). Furthermore, the study reviewed points of ancient Arab linguists and riciters related to this issue, to find out, among its main other conclusions, that controversial about assimilation occurence on such patterns, may, ascribed to justification of articulation performance rather than the fact of such performance

قدم البحث للنشر في 2008/7/16 **وقبل في 2009/1/26**

الهوامـــــــــــش

1- الداني، عثمان بن سعيد: التيسير في القراءات السبع، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص5، وانظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ص119.

2- انظر: عبد الله بن عبد المؤمن: الكنز في القراءات السبع، طنطا، دار الصحابة، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، 2002، ص10، وانظر: محمد بن أحمد الذهبي، معرفة القراء الكبار، مجلد1، ص174.

3- ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، القاهرة، دار الكتاب العربي، دون تاريخ، ج1، ص121.

4- الكنز في القراءات السبع، ص12، وانظر: أحمد بن علي الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، ج1، ص89.

5- ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ج1، ص121.

6- الأصبهاني، أحمد بن الحسين: الغاية في القراءات العشر، المملكة العربية السعودية، دار الشواف، ص204.

7- القيسي، مكي بن أبي طالب: التبصرة في القراءات، الكويت، معهد المخطوطات العربية، 1985، ص164.

8- الأنصاري، أحمد بن محمد علي: الإقناع في القراءات السبع، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، تحقيق: عبد المجيد قطامش، 2001، ج2، ص162- 613، وانظر: الداني، التيسير، ص83، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص232.

9- الداني، عثمان بن سعيد: التيسير في القراءات السبع، ص84، وانظر: الإقناع في القراءات السبع، ج2، 613.

10- القيسي، مكي بن أبي طالب: التبصرة في القراءات، ص165.

11- الأنصاري، أحمد بن علي: الإقناع في القراءات السبع، ج2، ص613.

12- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: الحجة في القراءات السبع، بيروت دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، 1999، ص147، وانظر: إدغام القراء للسيرافي، ص22، والمحتسب لابن جني، ج1، ص38.

13- أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط في التفسير، بيروت، دار الفكر، بعناية الشيخ زهير جعير، 1992، ج2، ص679.

14- ابن مجاهد، أحمد بن موسى: السبعة القراءات، القاهرة، دار المعارف، 1400هـ، ص290.

15- المرجع السابق، ص627.

16- المرجع السابق، ص690.

17- القيسي، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: محيي الدين رمضان، 1981م، ج1، ص314.

18- القيسي، مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات، ص164- 165.

19- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: الحجة في القراءات السبع، ص160.

20- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد: حجة القراءات، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: سعيد الأفغاني، 2001، ص292.

21- الفارسي أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001، ج4، ص98.

22- المرجع السابق، ج2، ص259، وانظر: المرجع نفسه، ج3، ص220.

23- الداني، عثمان بن سعيد: التيسير في القراءات السبع، ص83.

24- الأنصاري، أحمد بن علي: الإقناع في القراءات السبع، ج2، ص612.

25- المرجع السابق، ج2، ص613- 614.

26- انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص233.

27- انظر: عبد التواب، رمضان: بحوث ومقالات في اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1995، ص28- 31.

28- سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: عبد السلام هارون، 1983، ج4، ص475.

29- المرجع السابق، ج4، 477.

30- انظر: المرجع السابق، ج4، ص476.

31- الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن، بيروت، دار السرور، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، 1955، ج1، ص284.

32- المرجع السابق، ج1، ص441.

33- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: محمد عضيمة، دون تاريخ، ج1، ص243.

34- المرجع السابق، ج2، ص134.

35- انظر: المقتضب، ج1، ص111 (من المقدمة).

36- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: زهير زاهد، 1988، ج1، ص336.

37- انظر: إعراب القرآن للنحاس، جد2، ص288+ 302 + 377.

38- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: التكملة، العراق- الموصل- دار الكتب للطباعة والنشر، تحقيق: كاظم بحر المرجان، 1981، ص181.

39- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص259، وانظر: المرجع نفسه، ج3، ص220.

40- المرجع السابق: ج4، ص98 + 130.

41- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها، القاهرة، مطابع روز اليوسف، بتحقيق: علي النجدي وآخرين، 1999، ج1، ص38.

42- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، 1990، ج1، ص95.

43- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الكويت، دار البحوث العلمية، تحقيق: عبد العالم سالم، 1980، ج6، ص286.

44- ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت، دار الجيل، تحقيق: حنا الفاخوري، ط1، 1989، ج4، ص275.

45- أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص169.

46- بشر، كمال: علم الأصوات، القاهرة، دار غريب، ص509، وانظر: شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص41، وعمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص302، وهنري فليش، العربية الفصحى، ص42، وجان كاتنييو، دروس في علم أصوات العربية، ص192، والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية.

47- انظر: عبده، داود: دراسات في علم أصوات العربية، الكويت، مؤسسة الصباح، ص52- 53.

48- استيتية، سمير: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، إربد، عالم الكتب الحديث، ص84.

49- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: إدغام القراء، دمشق، دار أسامة، ص22- 23.

50- البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، القاهرة، مكتبة الخانجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، 1988، ج7، ص200.

51- استيتية، سمير: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، ص84.

52- انظر: الدمشقي، عبد الرحمن بن إبراهيم: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص368.

53- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، ج1، ص95، وانظر: المحتسب، ج1، ص38، والدر المصون، ج8، ص564.

54- الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية، بتحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، 1982، ج3، ص240.

55- الفراء، يحيى بن زكريا: معاني القرآن، ج3، ص240.

56- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس: السبعة في القراءات، القاهرة، دار المعارف، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، ص453.

57- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص160.

58- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص454.

59- انظر: استيتية، سمير: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، ص219.

60- الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، ج4، ص98.

61- انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص275.

62- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط1، 1986، ج2، ص600، وانظر: المرجع نفسه، ج8، ص390.

63- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة، المكتبة الأزهرية، القاهرة، تحقيق: مصطفى النماس، 1997، ج1، ص341.

المصـــــــــــادر والمراجـــــــــع

ابن الجزري، محمد بن محمد. (د.ت). **النشر في القراءات العشر**، القاهرة، دار الكتاب العربي، ج1، ص121.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1990). **الخصائص**، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، ج1، ص95.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). **المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها**، القاهرة، مطابع روز اليوسف، بتحقيق: علي النجدي وآخرين، ج1، ص38.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1999). **الحجة في القراءات السبع**، بيروت دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ص147، وانظر: إدغام القراء للسيرافي، ص22، والمحتسب لابن جني، ج1، ص38.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد. (2001). **حجة القراءات**، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص292.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى. (1400هـ). **السبعة القراءات**، القاهرة، دار المعارف، ص290.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري. (1989). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، بيروت، دار الجيل، تحقيق: حنا الفاخوري، ط1، ج4، ص275.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (1992). **البحر المحيط في التفسير**، بيروت، دار الفكر، بعناية الشيخ زهير جعير، ج2، ص679.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1982). **شرح شافية ابن الحاجب**، بيروت، دار الكتب العلمية، بتحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، ج3، ص240.

استيتية، سمير. (د.ت). **القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر**، إربد، عالم الكتب الحديث، ص84.

الأصبهاني، أحمد بن الحسين. (د.ت). **الغاية في القراءات العشر**، المملكة العربية السعودية، دار الشواف، ص204.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (1997). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، القاهرة، المكتبة الأزهرية، القاهرة، تحقيق: مصطفى النماس، ، ج1، ص341.

الأنصاري، أحمد بن محمد علي. (2001). **الإقناع في القراءات السبع**، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ج2، ص162- 613، وانظر: الداني، التيسير، ص83، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص232.

أنيس، إبراهيم. (د.ت). **الأصوات اللغوية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص169.

بشر، كمال. (د.ت). **علم الأصوات**، القاهرة، دار غريب، ص509، وانظر: شاهين عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص41، وعمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، ص302، وهنري فليش، **العربية الفصحى**، ص42، وجان كاتنييو، **دروس في علم أصوات العربية**، ص192، والشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**.

البغدادي، عبد القادر. (1988). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، القاهرة، مكتبة الخانجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، ج7، ص200.

الداني، عثمان بن سعيد. (1985). **التيسير في القراءات السبع**، بيروت، دار الكتاب العربي، ص5، وانظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ص119.

الدمشقي، عبد الرحمن بن إبراهيم. (د.ت). **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص368.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (1986). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط1، ج2، ص600، وانظر: المرجع نفسه، ج8، ص390.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1983). **الكتاب**، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج4، ص475.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (د.ت). **إدغام القراء**، دمشق، دار أسامة، ص22-23.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1980). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، الكويت، دار البحوث العلمية، تحقيق: عبد العالم سالم، ج6، ص286.

عبد التواب، رمضان. (1995). **بحوث ومقالات في اللغة**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص28- 31.

عبد الله بن عبد المؤمن. (2002). **الكنز في القراءات السبع**، طنطا، دار الصحابة، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، ص10، وانظر: محمد بن أحمد الذهبي، معرفة القراء الكبار، مجلد1، ص174.

عبده، داود. (د.ت). **دراسات في علم أصوات العربية**، الكويت، مؤسسة الصباح، ص52- 53.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1981). **التكملة**، العراق- الموصل- دار الكتب للطباعة والنشر، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ص181.

الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار. (2001). **الحجة للقراء السبعة**، بيروت، دار الكتب العلمية، ج4، ص98.

الفراء، يحيى بن زياد. (1955). **معاني القرآن**، بيروت، دار السرور، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، ج1، ص284.

القيسي، مكي بن أبي طالب. (1981). **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: محيي الدين رمضان، ج1، ص314.

القيسي، مكي بن أبي طالب. (1985). **التبصرة في القراءات**، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ص164.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). **المقتضب**، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: محمد عضيمة، ج1، ص243.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. (1988). **إعراب القرآن**، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: زهير زاهد، ج1، ص336.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 8 العدد 2أ، 2011، ص ص 459- 492

جهود العقاد في الدفاع عن اللغة العربية

أحمد فليّح *

ملخص

تنهض هذه الورقة بعرض الطروحات التي أذن بها العقاد وجلَى بها جوانب من خصائص العربية وجمالياتها، ودفع في جانب آخر التهم التي استهدفت العربية وما زالت كذلك في عصرنا. لننتفع بها في تفهم العربية والدفاع عنها.

هذه أطروحات أذن بها عالم فذ من أعلام الفكر العربي، وجلها خطاب يجلي ما انطوت عليه العربية من عبقرية، ونواميس مشتهرة، حري بأهلها، بعد أن لجوا في أمر مريجٍ، أن يريعوا إليها ليتبينوا أمرهم، في هذا الزمن الرديء، الذي يجعل الحليم حيران، ويمسي المرء مسلماً ويصبح كافراً، وتارة لا يلوي على شيء. والعقاد، رحمه الله، الذي لبى نداء ربه سنة 1964م كان من الناس الحراص الغيارى على اللغة العربية، وعلى الموروث الثقافي، والديني، وعلى الهوية، وكان يعيش عصر التحديات للعربية والهوية، وكان ذاك في إبان الأربعينيات، أو قبلها، فتكلف جملة من الأفكار نهض بها يدفع عن الأمة ما يتغولها يومئذٍ من فواقر، تستهدف الهوية برمتها، وفي وكده غرض ظل يتغياه، وسمت همته إليه، وهو إقامة الناس على محجة الفصحى، وسبيل العروبة والإسلام. فنسل حزمة من الآراء تخلقت في هاتيك الأيام، والظروف هي الظروف، والأعداء أنفسهم بل أصبحوا أشد لدادة وضراوة، والغاية نفسها منذ زمن بعيد، استلاب الأمة وارتهان إرادتها، والزج بها إلى أسفل الدركات، من أعلى الدرجات. لذا يحسن إذاعتها اليوم بين الناس، فهي تشكل منظومة أدواء ممضة، وجملة آلام مؤرقة، والدواء هو نفسه صلح للأمس، ويصلح لليوم، فمن هنا وجاهة هاتيك الأفكار وخلودها، كأنها صيغت اليوم في التو. وجاءت هذه الأفكار في محورين: الأول يجلي خصائص اللغة العربية وسننها، ليزداد الناس منها حباً، وبها تعلقاً، على بصيرة، والمحور الثاني جملة من المقارنات مع اللغات الأخرى، ليستكشف ما امتازت به العربية، ومدى تفوقها على أقرانها، كي يقيم الحجة على قبيل الاحتقار والانبهار، الذين لجو في دعاواهم ومزاعمهم بضعف العربية في أساليبها، وفي أصواتها وفي رسمها، وفي عجزها عن النهوض بمتغيرات الفكر، ومستجدات الثقافة والحضارة. فطالبوا انتجاع الآخر، وتمسكوا باللغة المحكية، وانبهروا باللغات الأجنبية فكان منتهى الأمل الذي يتغياه أحدهم رطانة أجنبية، وقعود الهمة لدى اللغة المحكية. فكان الخطاب العقادي موجهاً للشريحتين، ولكل أطياف الأمة على مختلف منابتهم ومشاربهم، أن يتحصنوا بآخر الحصون وهو اللغة والثقافة، بعد أن انهارت جل الحصون وجل الثوابت.

---

* قسم اللغة العربية، جامعة جرش الأهلية، جرش، الأردن.

واستجمعت هذه الورقة جملة من تلكم الأنظار، تلقطناها، وأجلنا فيها النظر، والعقاد فيها يأخذ بيدك ليعرفك حقيقة لغتنا العربية، ويزيدك تشبثاً بها، حين تتعرفها، من قبل أن الناس أعداء لما جهلوا، ويجعلك تهطع مختاراً مقتنعاً حين يقيم هذه المقارنات التي يؤصلها على الحق والمنطق، ويجعل العربية تخرج أبداً منتصرة متفوقة، فيهش القارئ لذلك، من غير تنفج، فيقبل مختاراً طائعاً هاتفاً من ضميره: إن أمتنا ليست بكيئة، وإن لغتنا ليست عقيمة. والغرض الذي يتغياه العقاد في منتهى أطروحته هو استفزاز الوعي لدينا، كي نعرف حجم همنا ومبلغ الخطر الذي يتهددنا، ليحرك النفوس الهاجعة، والإرادة المتراخية.

تمهيد:

من أشق الأمور على المرء أن يعرض شخصية للناس مبدعة، في وجوه لم يعرف بها للناس، إذن لأجفل الناس. فالعقاد، رحمه الله يشكل قامة ثقافية مديدة، في كل ألوان الفكر والمعرفة، ولكنه ما عرف نحوياً من المدخل الاصطلاحي، مع أنه يتمرس به أداء ونظراً، لكن الناس لم يشتهر بينهم في البعد الثاني اشتهاره في الأول، لذا فالورقة هذه تتوقع أن يستنكر القارئ الاعتيادي، أو يستهجن العقاد نحوياً، بيد أن العارفين يتمثلون ذلك جيداً، لكنهم ربما تعبسوا مستقلين هذا العمل، من قبل أن الأطروحات مألوفة، وليست الآن جديدة. نقول: إنها أصيلة في حكم سياقها التاريخي، وهي متجددة أبداً، لأنها تجلي وتعالج إشكالات متجددة، وتحديات معيشة، فهي جديدة متجددة، حية خالدة، خلود الفكر الأصيل على تقادمها. فهي أفكار تجريدية مطلقة، نفتقر إليها كلما حزبنا أمر منوط بها، فهي علاج لا يبلى بل يتجدد لأن الخطاب اللغوي، والأدواء هي نفسها ما زالت بين ظهرانينا.

يحار المرء من أين يتقحم هذه القلعة الشامخة، ويؤنسنا هنا قالته، نتقوى بها، وتغرينا: "وإذا تعود الناس أن يسمعوا واحداً من الكلام عن إنسان تاقوا إلى سماع كلام عنه من ضرب آخر"[(1)]. ولعل في ذلك مقنعاً لجلة القرائين الكرام، فهذه المسألة التي نتصدر للمرافعة فيها تنتظم هذا الأمر. ثم إن الدواعي التي دفعت العقاد يومئذٍ إلى أطروحاته هي هجمة على الدين واللغة ورميهما بالتخلف والضعف، فكان شديد الانفعال بفكرة التحرر، وكان شديد الاعتقاد بأن الفرد المتحرر محور العالم، وأدنى أدوات التحرر وموئله اللغة التي هي لب النظام والانتماء، وهي صوت المجتمع السابق على صوت الانفراد، ولأنها تراث جماعي [(2)].

ثم إن صوت العقاد القوي، وفكره الألمعي، وقدرته الفذة على الحجاج جديرة بدفع الإصر عن الأمة وموروثها؛ فهو لا يزال يلح على الفكرة بتوليداته واستنباطاته حتى تتحول من بذرة صغيرة إلى شجرة باسقة الظلال... فإذا تعمقت معه أصبت لذة لعقلك وشعورك معاً[(3)]. وتلمح هذا جلياً في كتبه: العبقريات.

وسبحان الله، ليس العقاد وحده هو المدافع عن هذه اللغة بحرص، ولكن إرادة الله شاءت أن يقرن مصير هذه اللغة بكلام الله تعالى، القرآن الكريم، وإلا استحالت هذه اللغة من لغة المعاهد إلى لغة المعابد. ولقد أحس العالم الجليل الثعالبي هذه الأمثولة فقال عن اللغة العربية: "وكلما بدأت معارفها تتنكر، أو كادت معالمها تتستر، أو عرض لها ما يشبه الفترة، رد الله تعالى لها الكرة، فأهب ريحها، ونفق سوقها بفرد من أفراد الدهر أديب"(4).

وانبرى صوت معاصر يجسد هاتيك المثلات:

كلما درست دمنة هب ألف امرئ القيس يدفع عنها الذبول

ومن أجدر من العقاد الشاعر، والأديب، والناقد، والمفكر بترويج العربية، وتسويقها لدى الناس، أداءً وتنظيراً. وما من قضية تولاها العقاد إلا ألبسها ثوب الإقناع والمنطق والحق.

منهج الدراسة:

قام منهج الدراسة على تلقط أطروحات العقاد، وتصنيفها، ثم تحليل ما انطوت عليه من أفكار ورؤى، كانت غايته بلورة مشروع نهضوي لغوي، ثم محاولة امتحان هذه الأفكار في سياقها التاريخي، وفي قيمتها لدى روح العصر. ومدى إمكانية توظيفها في الخطاب الراهن المعيش، والانتفاع بها في الذب والمحاماة عن أصالة العربية، والموروث الثقافي كيما يواجه حالة العولمة في المشهد الثقافي الراهن، وما الفعل الذي نستنبته من معدن اللغة اللاحب فيها كي نستصفي طرائق ناجعة في التجذر في اللغة والهوية، وتعزيزها لدى أهلها الذين عقوها. وفحص الطرائق الفذة التي عالج بها العقاد المقارنات اللغوية، ليؤصل للعربية وجوداً فاعلاً، وتفوقاً مشهوداً بالأمثلة اللغوية الحية، فيخرج القارئ ممتلئ النفس مقتنعاً، بأصالة العربية، ويسر تعلمها، وأنها أرقى وأسهل من كثير من اللغات العالمية، فلعل آخرين يرجعون عن ردتهم رجوعاً حميداً، ولعل آخرين يزدادون تمسكاً راشدين، فالمنهج وصفي تحليلي، يقوم على فرز الآراء، ثم مناقشتها وأحياناً قرنها بآراء القدامى والمحدثين لتزداد رسوخاً وإقناعاً لدى المتلقي.

عناصر الموضوع:

تيسر لنا استجماع جملة من الأفكار والرؤى التي رشحت من فكر العقاد، وصنفناها في محورين رئيسين:

المحور الأول: أنظار في التجلية والكشف عن بواطن العبقرية ومنها:

1. اللغة العربية اللغة الشاعرة في تركيب أصواتها المفردة.
2. خصائص العربية في تركيب مفرداتها على حدة.
3. خصائص العربية في نحوها وعباراتها.
4. سمات العربية في إيقاعها وأوزانها.
5. العربية لغة المجاز.
6. العربية موئل الفصاحة والصراحة.
7. العربية تجسد نفسية أهلها.
8. فكرة الزمن في العربية.
9. العربية أقدم اللغات.
10. العوامل النحوية في العربية.
11. قضية التناسب بين الأصوات والمعاني في العربية.
12. الدعوة إلى التيسير:
    - أ. تيسير في الكتابة
    - ب. تيسير في النحو
    - ج. تيسير العروض
    - د. تيسير التعريب
13. الصفة في العربية.
14. الظرف في العربية.

المحور الثاني: المقارنات اللغوية:

1. في الجملة الاسمية.
2. في المبني للمعلوم والمبني للمجهول.
3. في ضمائر الجنس والعدد.
4. في التعريف والتنكير.

خلاصة البحث

وفي الختام، الحق أن كل مسألة تشكل أطروحة هيكلية ضخمة في العربية، تصلح حاضنة لدراسة كبرى. ولكننا سنؤثر الاقتضاب، وسنكلف القارئ الكريم التعاون معنا، بإحالته على المظان والمنطلقات التي تشكل ردءاً معززاً، أو رديفاً مساعداً، لبعض هذه الرؤى ليقف عليها ويستزيد منها.

المحور الأول: أنظار في التجلية والكشف عن بواطن العبقرية في اللغة العربية

هذه الأنظار كامنة في نواميس العربية وسننها، وقد نعرفها بالعفوية ولكن ربما لا نتنبه لها، فالعقاد يوقظ فينا الوعي نحوها، ويجليها بالأمثلة الموضحة، الملزوزة معها في قرن واحد للمزيد من الإقناع، ولئلا يعتد ذلك افتئاتاً، أو افتعالاً، أو تنظيراً تجريدياً، أولياً لذراع اللغة والأساليب قرنها بالأمثلة. وهذه أظهر المسائل في هذا المحور:

1. اللغة العربية اللغة الشاعرة في أصولها المفردة:

يعرض العقاد عوارض حقيقية، جعلت من العربية اللغة الشاعرة، من غير تمحل أو تكلف، ولكنها أسباب فاعلة مقنعة تقع على أكبادنا، كانثيال النبع الرقراق.

يصف العقاد اللغة العربية بأنها اللغة الشاعرة، وليس في اللغات التي نعرفها أو نعرف شيئاً كافياً عن أدبها، لغة واحدة تعرف بأنها لغة شاعرة غير لغة الضاد، أو لغة الإعراب، أو اللغة العربية، ويضيف: إنما نريد باللغة الشاعرة أنها لغة بنيت على نسق الشعر في أصوله الفنية والموسيقية، فهي في جملتها فن منظوم منسق الأوزان والأصوات، لا تنفصل عن الشعر في كلام تألفت منه ولو لم يكن من كلام الشعراء[5].

ويحدد العقاد المزيد من الموضحات للغة الشاعرة بنظرية اللامثال: يقول: فاللغة الشاعرة ليس اللغة الشعرية، فقد تكون الكلمة شعرية صالحة للنظم في موقعها من السمع، ولكنها مع ذلك لا تكون جارية مجرى الشعر في نشأتها ووزنها واشتقاقها، وليست التي يكثر فيها الشعر والشعراء، فإن كثرة الشعراء تتوقف أحياناً على كثرة عدد المتكلمين باللغة[6].

ثم يجترح العقاد جملة من الضوابط والمشخصات، التي هي مقومات اللغة الشاعرة ومؤشراتها ومنها:

1. تركيب الحروف (الأصوات) على حدة.
2. تركيب مفرداتها على حدة.
3. تركيب قواعدها وعباراتها، ونحوها.
4. تركيب أعاريضها وتفعيلاتها في بنية القصيد.

ثم يشرع العقاد يتكلم عن تجليات هذه المعطيات من رحم العربية، وأنساقها، ويتدرج فيها تدرجاً ينسجم ومستويات الدرس اللغوي، في علم اللغة الحديث[7]. وهذه قراءة لها، ومقاربة، لمعرفة: هل ما تزال إجاباته عن أسئلة اللغة العربية، وما ألصق بها من هنات مزعومة، ما تزال صالحة إلى اليوم.

1. خصائص العربية الشاعرة في تركيب أصواتها المفردة:

فالعربية لها خصائص صوتية مميزة فهي أوفر عدداً في أصوات المخارج التي لا تلتبس ولا تتكرر بمجرد الضغط عليها، فليس هناك مخرج صوتي واحد ناقص في الحروف العربية، وإنما تعتمد هذه اللغة على تقسيم الحروف على حسب موقعها من أجهزة النطق، ولا تحتاج إلى تقسيمها باختلاف الضغط على المخرج الواحد كما يحدث في الباء الخفيفة والباء الثقيلة التي يميزونها بثلاث نقط تحتها بدلاً من النقطة الواحدة، أو كما يحدث في الفاء ذات النقطة الواحدة، والفاء ذات النقاط الثلاث (V) أو كما يحدث في الجيم المعطشة وغيرها[8].

والأصوات في اللغات الأخرى تتنوع بسبب الاختلاف في الضغط على الصوت فينطق (يا) أو ينطق (يو) وبعضها ينطق (تسي) أو (تشي) أو بتثقيل الباء أو الفاء أو الجيم، فهو تنويع آلي مادي لدرجة الضغط على المخرج الواحد، وليس فيها تنويع نطقي. ولكن ثراء العربية في تنويع الأصوات وتنويع مخارجها الموزعة على مدارج جهاز النطق الصوتي. وتمتاز العربية بحروف لا توجد في اللغات الأخرى، كالضاد والظاء، والعين والقاف والحاء والطاء، أو توجد في غيرها أحياناً، ولكنها ملتبسة مترددة لا تضبط بعلامة واحدة[9].

ويذكر حسنات تعدد الأصوات أنها أسعفت العربية في الاستغناء عن تمثيل الحرف الواحد بحرفين مشتبكين أو متلاصقين، على نحو ما تفعله بعض اللغات عند كتابة الثاء والذال والشين وغيرها[10].

ومن خصائص الأصوات اللغوية في العربية التناسب الموسيقي الفني بين الحروف المتقاربة تناسباً لا مثيل لها في الأبجديات الأعجمية التي تلحق فيها السين بالباء، فالعربية مثلاً – حروف الباء والتاء والثاء، فإن الباء قريبة من مخرج التاء، وإن التاء والثاء لتتقاربان حتى ليقع بينها الإبدال في كثير من الكلمات، وكذلك الحاء والخاء، والدال والذال أو السين والشين، أو الضاد، أو الطاء والظاء، أو العين والغين، أو القاف والكاف، أو اللام والميم والنون، فإن التقارب بينها في النسق يشبه التقارب بينها في اللفظ، كما يشبه التقارب في الشكل[11].

وكلام العقاد على خصائص الأصوات اللغوية، ينم على دقة معرفة وعلم ودراية، وتمرس من كتب بها وبغيرها من الأصوات.

وقد تكلم العلماء على خصائص هذه الأصوات، كلاماً يدانيه كلام العقاد، بيد أن العقاد يمس فلسفة الأصوات، وظواهرها(12).

ويذكر الأستاذ محمد المبارك: إن أول ما يبدو من صفات الحروف العربية توزعها في أوسع مدرج صوتي عرفته اللغات. ذلك أن الحروف العربية تتدرج وتتوزع في مخارجها ما بين الشفتين من جهة، وأقصى الحلق من جهة أخرى... فاللغة العربية تمتاز مجموع حروف أصواتها، بسعة مدرج الصوت الممتد من أقصى الحلق إلى الشفتين لتتيح سعة المدرج إلى التنوع والسعة والتوازن والانسجام بين الأصوات(13).

ومع أن الناظر في أصوات غير اللغة العربية قد يجد حروفاً أكثر عدداً، ولكنها محصورة مخارجها في نطاق أضيق، وفي مدرج أقصر، قد تجدها مجتمعة متكاثرة في جانب الشفتين، وما والاهما من الفم أو الخيشوم، في اللغات الكثيرة الغنة، أو متزاحمة في جهة الحلق، وفي كلا الحالين ضيق في الأفق الصوتي، واختلال في الميزان الصوتي، وفقدان لحسن الانسجام بسبب سوء توزيع الحروف(14).

وكان العقاد قد ألمع إلى هذا بوضوح ودقة(15).

ويلحظ هنا لدى القدماء وربما لدى المحدثين أيضاً اضطراب المصطلح بين الحروف والأصوات، ويبدو لي أن العقاد يدرك أن صورة الصوت هي الحرف، والصوت شيء مختلف عنه.

2. خصائص اللغة الشاعرة في تركيب مفرداتها:

يذكر العقاد أنه لاحظ في تركيب المفردات العربية أن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلام، وأن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازين التي تسري على جميع أجزائها وتوفق أحسن التوفيق المستطاع بين مبانيها ومعانيها، فمثلاً الفرق بين ينظر وناظر ومنظور، ونظير، ونظائر، ونظارة، ومناظرة، ومنظار، ومنتظر، وما يتفرع منها هو فرق بين أفعال وأسماء وصفات وأفراد وجموع، وهو كله قائم على الفرق بين وزن ووزن، أو بين قياس صوتي وقياس مثله، يتوقف على اختلاف الحركات والنبرات، أي على اختلاف النغمة الموسيقية في الأداء(16).

فكل صيغة في العربية بوزن، فاسم الفاعل: بزنة فاعل، واسم المفعول والصفات المشبهة، وصيغ المبالغة، والجموع وغيرها كلها تنتظمها أوزان لها إيقاعات وحركات موسيقية تشخص كل

حالة، فالفرق واضح بين قسم وقسّم بتضعيف السين، وبين كبير ومتكبر ومكابرة، وكُبار، وكبّار يشخصها إيقاع وزني خفي عز نظيره في غير العربية.

والخاصية الثانية في مفردات العربية أن الكلمة الواحدة تحتفظ بدلالتها الشعرية المجازية ودلالتها العلمية الواقعية في وقت واحد بغير لبس بين التعبيرين[(17)].

وهذه الرؤية هي الوجه، فمن أمثلة التجاور المجازي والمادي قولنا: (الفضيلة)، فهي في أصلها اللغوي تعني الزيادة، ومثلها كلمة (البلوغ) و(الشرف) ويفرق بين الحقيقة والمجاز من السياق. "وبهذه السليقة الشاعرة تتقبل المفردات اللغوية بأشكالها المحسوسة أو تنفصل عنها، لأنها مفردات في لغة شاعرة يعمل فيها الخيال والذوق كما تعمل فيها الأبصار والأسماع"[(18)].

والخاصية الإيقاعية في الكلم العربي، وتوظيفها، مسألة نبه عليها القدامى، وأشار إليها المحدثون، ولا تنفك العربية تفرق بين المعاني بالأوزان القياسية المنضبطة ذوات الإيقاعات المتنوعة[(19)].

وأشار غير عالم إلى الخاصية المجازية والحقيقة في العربية لأغراض كثيرة [(21)].

وتنجلي القيم التعبيرية لألفاظ اللغة عندما تتوافر القدرة على صياغتها وربطها على نحو سليم، وطبقاً للمقاييس والقواعد اللغوية المتفق عليها في اللغة الواحدة، وإن الألفاظ تثبت لها الفضيلة أو خلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى اللفظة التي تليها[(21)]. ولا يتأتى هذا إلا بالانصياع للأقيسة والأوزان التي تخيرتها العربية لبناء مفرداتها. فقراءة العقاد قراءة سليمة للعربية، واستنباط مستقيم يحسن التوفر عليه لدفع الإصر عن هذه اللغة المظلومة.

3. خصائص العربية الشاعرة في نحوها وعباراتها وإعرابها:

يرى العقاد أن العربية لغة معربة للعبارة عن المعاني بالحركات، وقد شاركها هذه الظاهرة لغات أخرى كالهندية والجرمانية واللاتينية وبعض اللغات السامية كالعبرية والحبشية، وبعض اللغات القديمة المهجورة مثل المصرية الفرعونية، إلا أن ثمة خلافاً بين الأعاريب، فالإعراب العربي وافٍ مقرر القواعد يعم أقسام الكلام أفعالاً وأسماء وحروفاً، ولا يزيد الإعراب في اللغات الأخرى على إلحاق طائفة من الأسماء والأفعال بعلامات الجمع والإفراد أو علامات التذكير والتأنيث، وما زاد على ذلك فهو مقصور على مواضع محددة، ولا يصاحب كل كلمة كما يصاحب الكلمات العربية حيثما وقعت من عباراتها المفيدة[(22)].

ثم يحدق العقاد في تأثير الحركات الإعرابية في مجرى الأصوات فيقول: والإعراب والحركات تجري مجرى الأصوات الموسيقية، وتستقر في مواضعها المقدورة على حسب الحركة والسكون

في مقاييس النغم والإيقاع[23]. ولها بعد ذلك – أي الحركة الإعرابية – مزية تجعلها قابلة للتقديم والتأخير، أو الحذف، لأن علامات الإعراب تدل على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنطوقة. ولها مزية أخرى أنها تسعد الشاعر هذا الإسعاد في تطويع أوزانه لمعانيه، لو أنه نظم قصائد بلغة أجنبية، لأنه لا يظفر في تلك اللغة بالكلمات التي تتساوى فيها أوزان الصرف وأوزان الشعر. ويخلص إلى القول: ولكن اللغة العربية تنفرد بسمة الشاعرية لأنها جمعت على هذا المثال البديع بين أبواب الاشتقاق، وأوزان العروض وحركات الإعراب[24]. وقد جلى جمهرة من القدماء والمحدثين الحركة الإعرابية هل هي للإبانة عن المعاني، أم ضرورة صوتية.*

4. سمات العربية في إيقاعها وأوزانها وعروضها:

يذهب العقاد إلى تفرد الشعر العربي بكماله في توافر القافية، والوزن، وأقسام التفاعيل في جميع بحوره وأبياته، فهو خاصة من خواص اللغة العربية دون غيرها من لغات العالم أجمع، ومنها اللغات السامية، فقد يلاحظ في شعر توافر الإيقاع ولا تلاحظ فيه القافية ولا الأوزان المقررة، وقلما تلاحظ القافية في بعض، وربما لوحظت القافية على غير وزن مطرد، بيد أن الأوزان في الشعر العربي وجدت فناً كاملاً ينتظم شروط الوزن والقافية، وتفسيمات البحور والأعاريض[25].

وذهب العقاد، بعقليته الفذة يتلمس تعليلاً مواتياً، فألفاه في خاصية الأوزان والحركات في مفردات العربية، وفي الحركات الإعرابية المسعفة في حرية الحراك، ثم في جانب آخر، هو الحداء، وهو غناء مفرد موقع على نغمة ثابتة، وهي حركة الجمل في حالتي الإسراع والإبطاء، ولا بد لهذا الحداء الفردي من القافية التي تشخص النهايات، خلافاً للغناء الذي يشترك فيه الكثيرون، ولا بد للغناء الملازم لحركة واحدة من اطراد الحركة ومجاراتها في إيقاعها، وبخاصة حين تكون الحركة الطبيعية نمطاً لا يقع فيه الخطأ والاختلاف كحركة الإبل في السرعة والإبطاء[26].

وفي أعقاب ذلك يؤذن العقاد بهذه الخلاصة رافعاً العقيرة، ومادا الصوت:

"فالحقيقة التي لا محل لاختلاف الآراء فيها أن لغتنا الشاعرة قد انفردت بفن من النظم الشعري لم تتوافر شرائطه وأدواته لفن النظم في لغة من اللغات"[27].

وتأسيساً على هاتيك الخصائص المميزة للإيقاع العربي، في الأوزان والبحور، فقد هاجم العقاد الدعوات إلى إلغاء الأوزان ذات البحور والقوافي "لأنها لا تأتي من جانب سليم، ولا تؤدي إلى غاية سليمة، فلا يدعو إليها إلا عاجز في النظم الذي استطاعه الشاعر العامي في نظم الملاحم المطولة... وتلك شنشنة نعهدها في العصر الحاضر من دعاة الهدم من المستترين وراء كلمات التقدم والتجديد"[28].

وهذا الذي يشار إليه هو التطور في بنية القصيدة في أوزانها وفي نظام البيت الشعري، والاستعاضة بالإيقاع الداخلي، ووحدة التفعيلة، وما طرأ من تحولات، لعل العقاد أحس رسيسها منذ ذلك الإبان. ويلاحظ حرارة الدفاع، وقوة الحجة، وصدق النيات، والإيمان العروبي المطلق يذكرنا بطروحات الجاحظ في تمدح العربية، وغيره، في الكشف عن خصائص العربية وسننها[29]. ومع إعجابنا بحماسة العقاد في تشديد النكير على الخارجين على سمت أوزان القصيدة العمودية، فإننا لا نجحد هذا التطور المعجب أحياناً في الإيقاع.

5. اللغة العربية لغة المجاز:

وهو الأداة الكبرى من أدوات التعبير الشعري، لأنه تشبيهات وأخيلة، وصور مستعارة وإشارات ترمز إلى الحقيقة المجردة بالأشكال المحسوسة[30].

ثم يعلل العقاد كثرة المجاز في العربية قائلاً ليست بهذه الكثرة في اللغات الأوروبية، والسبب إما راجع إلى تطاول العهد بين بداوة الأمم الأوروبية وحضارتها، أو لعله راجع إلى خاصة عربية بدوية في التعبير بالتشبيهات المجازية أو الشعرية. ثم يحذر من الإغراق في المجاز المبعد الذي يفضي إلى اللبس في الخطاب الشعري، كقول أحدهم: خصور كالأغصان تنبثق من آكام الرمال، أو قول أحدهم: إنها بدر على غصن فوق كثيب، ويعطي أمثلة مجازية موفقة يدل من كثب على غنى العربية في الحقيقة والمجاز[31].

والحق أنه ما من لغة إلا تنطوي على مجاز كثر أو قل، حسب الحالة النفسية والاجتماعية التي يحياها أهل اللغة. ولا يمكن للخطاب اللغوي إلا أن يسير متنوعاً بين الحقيقة والمجاز، على وفق الحاجة، وذلك في جل اللغات، وليس حكراً على العربية.

6. العربية موئل الفصاحة والصراحة:

يرى العقاد الفصاحة مفخرة. ودليلها العلمي حاضر في العربية، فاللفظ الفصيح هو اللفظ الصريح، الذي لا لبس فيه ولا اختلاط في أدواته. وتتمظهر الفصاحة لديه في عدد من المفاصل اللغوية المشهودة فيها: الفصاحة والصراحة في مخارج الحروف فلا لبس بين مخارج الحروف في العربية، ولا إهمال لمخرج منها، ولا حاجة فيه إلى تكرار النطق من مخرج واحد، وجميع المخارج مستعملة متميزة بأصواتها، وليس في العربية حرف يستخدم مخرجين، أو مختلط من حرف وحرف، وليس في العربية حرف يعبر عنه بحرفين مثل الذال والثاء اللذين يكتبان مما يقابل عندنا التاء والهاء (th) ويتغير النطق بهما في مختلف الكلمات.

ومن شروط الفصاحة والصراحة تجنب اللبس في الحركات الأصلية، كما يتجنب اللبس في الحركات الساكنة، فلا لبس بين الفتح والضم والكسر والسكون.

ومن أسباب هذه الفصاحة التطور الطبيعي في جهاز النطق العربي وهي استخدام أصوات الحلق التي أهملت جميعاً في كثير من اللغات لسبب من الجو والمناخ الذي يسر للعربي أن يفتح صدره للهواء وما تيسر ذلك لأبناء البلاد الباردة، وبعضها يشبه أصوات الإبل والضأن والسباع في الفلوات مثل القاف والخاء والعين(32). وهذه المسألة تقتضي رجع النظر.

وهذه لفتات فنية علمية متوجهة، تبصرنا بمواقع الجمال والدقة، والفصاحة والصراحة في لغتنا، فما أكثر ما يتلبس المرء من فضائل لا يلتفت إليها إلا غيره، لأن أحدنا يرى القذاة في عين أخيه، ولا يرى الجذعة في عينه.

7. العربية تجسد نفسية أهلها:

قصد أن العربية صورة من أهلها، تتراءى لنا فيها صفاتهم وصفات أوطانهم، كما تتراءى لنا أطوار المجتمع العربي، من كلماتهم وألفاظهم وأساليبهم في الواقع والمجاز. وينفحنا العقاد بجملة من المعطيات التي تنهض لتدلل على صدق أطروحته.

1. الكلمات التي تدل على معنى الجماعة في الرحلة والرعاية، ومنها الأمة، وهي الجماعة التي تؤم مكاناً واحداً، أو تأتم بقيادة واحدة ومثلها الشعب، والطائفة، والقبيلة، والفصيلة، والفئة، والجيل، والبيئة، والنفر، والقوم. كلها تؤدي معنى الجماعة والحركة الجماعية.
2. كلمات الأمكنة: المنزل حيث ينزل، والبيت حيث يبيت، ومنها الموقع والمرجع والمأوى، والمسافة. والقصر، مقصور على بانيه، خلافاً للبيوت والخيام التي تقام في كل مكان.
3. الكلمات التي تدل على العشيرة أو على الرابطة الاجتماعية بين الآحاد. الصاحب من يمشي معك في السفر، والرفيق الذي يؤخذ مع الطريق، والزميل من الزمالة والقريب من اقتراب منزله، والعدو الذي يعدوك، وهو الخصم.
4. ومنه في المجاز: المذهب للطريقة الفكرية، والمنهج والمشرب والنحو والمصدر والمورد والمقام والمقامة، والسير والقصة، وهي من قص الأثر، والأثر هو المخلفات وهي من بقايا المواطئ والأقدام.
5. ومن الدلالات المجازية الجماعية: الجيش من جيشان الحركة، والجند وأصلها الجند (بفتحتين) وهي الأرض الغليظة المنيعة.
6. ويشير العقاد إلى أن دلالة الكلمة على شيء من أحوال العرب في مادتها تشي بهويتها، أعربية هي أم دخيلة، ومنها كلمة (القلم) قالوا أنها مأخوذة من كلمة (كلموس) اليونانية. فلو

رددناها إلى القلم أو التقليم أو القلامة في العربية الأصيلة، لعرفنا أصالتها العربية، وهي تنم على الشق والقطع ومنها: قلم وقحم، وقسم وقصم وقضم، وقرط وقطم[33]. وهي نظرات ثاقبة في مجال الحقول الدلالية العربية.

8. فكرة الزمن في العربية:

هذه مسألة مهمة في العربية، وفي الذهنية العربية. تنم على ارتقاء اللغات في دلالتها الزمنية في الأفعال، وسائر الألفاظ. وقد وجهت تهمة للعربية: وقد شاع بين اللغويين المختصين بدراسة الألسنة أن اللغات السامية، ومنها العربية، ناقصة في دلالة الألفاظ على الزمن، ومنطلق هذه الدعوى عن العربية في عقول المتعجلين توهم أن هذه اللغة نشأت على صحراء خاوية لا قيمة للوقت عند أهلها، لكنه وهم لا يثبت على نظرة محققة في التاريخ ولا في اللغة، ولا نحسب أن لغة نفهمها قد اشتملت على وسائل للتمييز بين الأوقات، كما اشتملت عليها اللغة العربية، سواءً نظرنا إلى ضرورات سكانها، أو نظرنا إلى تعريف أفعالها وكلماتها[34]. ثم يحشد العقاد جملة من المؤيدات لرده، يتكلفها بدقة، وواقعية من اللغة نفسها:

1. تقسيم الليل والنهار إلى لحظات لها شأنها في حياة سكان البادية. منها ما هو صالح لبدء المسير، أو للراحة القصيرة، أو للرحلة الطويلة، ومنها ما لا يصلح إلا للسكينة والاستقرار. فمنها: البكرة والضحى، والغدوة والظهيرة، والقائلة والعصر، والأصيل والمغرب، والعشاء والهزيع الأول من الليل، والهزيع الأوسط، والموهن، والسحر، والفجر والشروع. ويكاد التقسيم هذا ينحصر بالساعات.
2. كل موسم من مواسم السنة له شأنه في المرعى والانتجاع، أو التجارة أو الأمان، فوجدت أسماء المواسم والفصول والحول والسنة والعام، ولكل موضعه في التعبير، ووجدت في اللغة كلمات: اليوم والليل والنهار.
3. ووجد كلمات للأوقات على حسب الطول والقصر في المدة، فالمدة شاملة لجميع المقادير، والفترة للمدة بين وقتين، والحين للزمن المعين، والعهد للزمن المقترن بمناسبته، والزمن للدلالة على الجنس، والدهر للمدة المحيطة بجميع الأزمنة والعهود. وثمة البرهة والهنيهة وغيرها[35].
4. وقد تعبر اللغة عن الزمن بالأفعال، أو بالكلمات الدالة على الزمان أو بالأدوات أو بأساليب التعبير، وأنماط الجمل[36].

والعربية توظف صيغ الفعل الماضي للتعبير عن الماضي بدقة، أو ما قبل الماضي مثل قولنا: عفا الله عما مضى، أو الزمن ما بعد الماضي كقوله تعالى: (فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى).

والماضي القريب، كقولنا: قد قامت الصلاة.

والأفعال وحدها لا تعبر عن الأزمان بدقة، بل بما يكتنفها ويضام إليها من أدوات قبلية، مثل أدوات الشرط، أو السين أو سوف، أو أدوات الجزم، فللفعل مع الأداة التي تكتنفه أثر حاسم في تبين الدلالة الزمنية، وتؤدي العربية الزمن بصيغ أشباه الأفعال، والمشتقات، والمصادر وغيرها(37).

ويختم العقاد هذه المسألة، ويدفع هذا التفحيش الباطل بقوله: ويحق لنا أن نقول: إن هذه اللغة العربية لغة الزمن لأنها تحسن التعبير عنه، بطرائقها المتنوعة، ولغة الزمن لأنها قادرة على مسايرة الزمن في عصرنا هذا وفيما يلي من عصور(38). وكان من أفضل من تولى درس الزمن في اللغة تمام حسان.**

9. العربية أقدم اللغات:

العقاد لا يشير إلى أن العربية أقدم اللغات زعماً وافتئاتاً، أو مباهاة، ولكنه في صنيعه هذا يستطيع أن يحدد الأصالة والفرعية، بين اللغة العربية واللغات الهندية الأوروبية، على نحو صنيع الشيخ محمد أحمد مظهر الذي كان أصدر بحثاً رد فيه كثيراً من الكلمات الأجنبية إلى أصول عربية، أصاب في بعضها، وجانبه التوفيق في بعضها. وقد وقع لنا بأخرة كتاب عمد صاحبه إلى مثل ذلك الصنيع فأرجع عدداً ضخماً من المفردات في الإنجليزية إلى أصول عربية، للتشابه في ظاهر النطق أو الأصوات(39)، بعضها فيه وجه مقارب مقنع، وكثير منها فيه التهافت والاضطراب والتعسف في التأويل. وهي مسألة جدلية فيها تجاذب وتراسل ورجع نظر.

ولكن العقاد يشير بموضوعية إلى عجز العلماء عن معرفة المفردات أو الأساليب، في أصالة عروبتها، ويحتكم إلى جملة معايير وضوابط يتهدى بها، منها:

أسماء الحيوانات المستأنسة أو المتوحشة، فالعرب أمة بادية لا يعقل إلا أن تعرف أو تستأنس هذه الحيوانات، فلا غرو أن أسماءها ترتد إلى العربية مثل: النسر من الجرح، والصقر من الحدة، والغراب من الغربة، والفرس من حدة النظر، والحمار من لونه الأحمر، والبغل أي المدخول والمخلوط في النسب، والجمل من الضخامة، والخروف من موعده في الخريف، فهذه الأسماء ونظائرها لا يعقل أن تكون في أصلها إلا عربية. ثم إن من المؤشرات على قدم العربية الأبجدية العربية التي توافقها الأبجدية اليونانية بترتيبها حرفاً حرفاً ولكن المؤرخين الأوروبيين المتعصبين لثقافتهم الأوروبية يرون أن الساميين هم الذي اقتبسوا هذه الحروف من مصدر أوروبي قديم، وظلت هذه الجدلية قائمة من غير جواب لولا أن أسماء الحروف عرفت بمعانيها وأشكالها ولم يعرف لها معنى ولا شكل يعود بها إلى لغة من لغات الأوروبيين كالباء من البيت،

والجيم من الجمل، والعين من العين، والكاف من الكف، والنون من النون أو الحوت[40]. وهذه الآراء على طرافتها فإنها يعوزها الإثبات والتحقق.

ويختم العقاد هذه المسألة بقوله: وعلى أية حال، فإن قدم اللغة العربية من العراقة التي تحسب لها كما تحسب لكل كائن حي عريق، والذي يعنينا هو جانب التمام والنضج بعد طول التطور والتقويم[41].

10. العوامل النحوية في العربية:

تكلم العقاد على جملة من المسائل النحوية اللغوية الصرفة، وكانت له فيها بدوات مجليات، لم يكن يقرأ أو يقارب هذه المسائل بطرائق النحاة التقليدية، ولكنه درسها في العمق نافذاً إلى الخصائص العامة، ومستنبطاً جملة من الظواهر، ودافعاً في الوقت نفسه غوائل التهم، والتشنيع على العربية، والتشكيك في قدرتها.

ومنها العامل النحوي، الذي تتقوم منه نظرية النحو العربي برمتها، مرد عليها أهل العربية، ويقر العقاد بنظرية العامل الأصيلة، ويأخذ مثلما أخذ غيره على النحاة في الشطط في التأويل والتكلف للعوامل النحوية. ويأخذ بيد إبراهيم مصطفى الذي ثار على نظرية العامل بأخرة، وفي تقاسيمه الحركات الإعرابية، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة حركة مستحبة، مستخفة ولكنها ليست علماً على شيء، مع أن النحاة أشاروا إلى أن النحاة جعلوا الفتحة علماً للفضلات الخارجة على الإسناد، وعلى الإضافة. وكان العقاد ناكف إبراهيم مصطفى في أطروحاته التي منها التدليل على الفرار من السكون إلى الفتحة في مثل: حجرة – حجرات، غرفة – غرفات، وقبلة – قبلات، وظلمة – ظلمات فحركوا بدلاً من التسكين. لأن السكون هنا لا يستثقل وإنما يستثقل الانتقال من التحريك إلى التسكين ثم من التسكين إلى التحريك، وكذلك يقولون: القطن والغصن والعمر والكتب والأسد، لأن الاستمرار في حركة واحدة أيسر من الانتقال منها إلى تسكين ثم العودة بعد التسكين إلى التحريك[42].

والتسهيل من سنن العربية، إن في النطق، وإن في غيره. فقوله قبلات بتسكين الباء يتولد مقطعان طويلان. أما قُبُلات فيتولد مقطعان قصيران ثم طويل، وذلك أروح للمتكلم.

ويفند العقاد رأي إبراهيم مصطفى في أن الفتحة أخف الحركات، في قوله: يزعم إبراهيم مصطفى أن الفتحة القصيرة أو الطويلة، لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حراً، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه[43].

فيقول العقاد: إن الضمة لا تكلف الناطق شيئاً على الإطلاق، إذا كانت الفتحة تكلفه إرسال النفس حراً، فإن الضمة هي حالة انطباق الشفتين عند انتهاء كل كلام، وهي كذلك حالة الشفتين قبل كل كلام[(44)].

ويجترح العقاد تعليلاً من لدنه، للفتحة: إن الفتح كان علامة على الابتعاد بحركة من الفم تؤكدها حركة من اليد إلى الفضاء، ملتمساً تعليلاً من اللغات السامية ما يؤيد هذا التخمين، ولا سيما الحبشية[(45)]. وهو تعليل ينم على عقلية مدققة وفكر ثاقب، إذ لا يستقيم لذي حجر أن يرى العقاد الإساءة ويتركها غفلاً، بل نلتمس له هذه الحماسة والحرارة في الذود عن حياض العربية، من قبل أنه عاش في زمن الاستعمار الظالم، فكانوا يومئذٍ شغوفين بصوغ المطاعن، ويترمون التفحيش على العربية وأهلها، ورميها عن قوس واحدة، بالضعف في الدلالة على الزمن، والتخلف وعدم الأصالة، وكلها مطاعن لا خلاق لها من مصداقية.

على أن نظرية العامل قد تعرضت لهزات ومناكفات بدءاً من قطرب، رحمه الله مروراً بابن مضاء القرطبي، إلى إبراهيم مصطفى، ولكن على كثرة التفحيش فإن أحداً لم يقدر على الإتيان ببديل شامل مقنع للعامل النحوي في العربية[(46)].

11. قضية التناسب بين الأصوات والمعاني، في العربية:

يذهب العقاد إلى أن ثمة تناسباً بين الأصوات اللغوية في الكلمة والمعنى الذي تؤديه الكلمة في السياق، ويعده من ذوقيات اللغة العربية وطرائق تركيبها، وأسعد المتلقي بضروب من الأمثلة عزز فيها مقالته، واستبرأ ذمته، فالفاء يدل على الإبانة والوضوح في مثل: فتح، فضخ، فرح، فلق، فجر، فسر. وحرف الضاد يشي بالشؤم: ضجر، ضر، ضير، ضجيج، وضوضاء، ضياع، ضلال، ضنك، ضيق. أما صوت الحاء فيبشر بأشرف المعاني وأقواها: حب وحق، وحرية، وحياة، وحسن، وحركة، وحكمة، وحلم، وحزم[(47)].

ويبلور العقاد جملة من المشخصات لهذه المسألة:

1. إن ثمة ارتباطاً بين بعض الحروف ودلالتها في الكلمة في النص.
2. إن الحروف لا تتساوى في هذه الدلالة، ولكنها تختلف باختلاف قوتها وبروزها في الحكاية الصوتية.
3. إن العبرة بموقع الحروف من الكلمة لا بمجرد دخولها في تركيبها.
4. قد يقع الاستثناء في الدلالة متأتياً من اختلاف الاعتبار والتقدير، ولا يلزم أن يكون شذوذاً في طبيعة الدلالة الحرفية.

ثم يصدع العقاد بهذه الأطروحة: ولا نعرف بين اللغات الكبرى لغة أصلح من لغتنا العربية لهذا الباب من أبواب الدراسات اللغوية[48].

والحق أن هذه مسألة خلافية جدلية، فيها تجاذب وتراسل بين السادة العلماء، ثم هي لا تطرد أبداً، بل ترد عليك مصادرات، وشذوذ يفضي إلى الزعزعة، ولكن فيها مساحة واسعة من الصحة، تصلح للدرس والتجلية. وهي مسألة نظر متقادمة توفر عليها القدماء والمحدثون، منذ الخليل، رحمه الله، ومسألة صر وصرصر، ومتابعة تلميذه سيبويه وربطه بين أوزان المصادر ومعانيها، وقالة ابن جني في: تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني، وباب: إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وجمهرة من المحدثين، بعضهم أيد، وبعض فند[49]. والمسألة تثير الفضول العلمي، وتقتضي التوفر عليها. وللكاتب تجربة في بحث متواضع: "الإعجاز الصوتي في قصار الصور"، لحظ فيه تباين الأصوات في السورة الواحدة بتباين المعنى. فالأصوات الهادئة في إيقاعها والهامسة لامست معنى مشابهاً: الحمد لله رب العالمين، قل أعوذ برب الناس. وأصوات الشدة والقوة شاكلت المعاني القوية والخوارق والمعجزات: قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ومن شر غاسق إذا وقب، ثم يلين الصوت مع لين المعنى: ومن شر النفاثات في العقد، لأن النفث في العقد مقدور عليه. ثم يلين أكثر: ومن شر حاسد إذا حسد، إلى درجة المخافتة من قبل الحسد سهل لمن سمت نفسه إليه. وتتلمح الحزن من غير شية في قوله تعالى: إذا زلزلت الأرض زلزالها، من هذه الآهة في المدة الهائية، والتكرار في قوله تعالى: إنا أنزلناه في ليلة القدر. والمتابعة لا تخلو من طرافة ملذة، ولكنها، أحياناً، لا تطرد تماماً، بل يواجهك تفلت وشذوذ، ليس يسيراً.

12. الدعوة إلى التيسير:

يحس العقاد، كما يحس غيره، إجفالاً من بعض المستويات في اللغة العربية مثل النحو، أو الرسم الإملائي، أو الكتابة فدعا إلى:

أ. التيسير في الكتابة، والتيسير مطلوب حيثما تيسر فلا يحسن أن نستصعب وبين أيدينا باب من أبواب اليسر نطرقه على أمل قل أو كثر، وإنه على حب الأنفس له لأدب من آداب الإسلام في أمور الدين والدنيا.

والتيسير سنة عرفناها في موروثنا، عمد إليها علماؤنا الأفاضل، وهم يؤرقهم هم العربية، فنذكر ثم نشكر نقط الإعجام، على يدي نصر بن عاصم الليثي، أو غيره ونقط الإعراب لأبي الأسود، وصنيع الخليل في الحركات الإعرابية[50].

ودعوة العقاد إلى تيسير الكتابة دعوة مطلقة، عائمة، ليست مقرونة بآليات أو حيثيات فنية ضابطة، ولكنه يحذر من ركوب موجة إلغاء الكتابة بالعربية إلى اللاتينية وهي من الدعوات

التسهيلية المضللة، ظاهرها الرحمة، وباطنها الفساد والضلال. ويعطي أمثلة مشابهة لعيوب الكتابة في الإنجليزية، فما أكثر الأصوات التي تكتب ولا تنطق، وما أكثر الأصوات التي تنطق بخلاف ما نكتب: فحرف (T) ينطق تاء، وثاء، وذالاً، وشيناً وسيناً. وحرف (S) أو حرف (g) عندهم له مناطق متعددة ومحيرة[51].

ب. تيسير في النحو: والعقاد يعلن مثل إعلان الجاحظ قبلاً، أن النحو وسيلة لا غاية، فينبغي الترفق في أخذ الناس به يقول العقاد: أما النحو فهو في أساسه صناعة تيسير كسب السليقة، وبخاصة في هذا المركب الصعب، أمر لا يختلف فيه من يطلبون له اليوم مزيداً من النجاح[52]. ودعوته إلى التيسير هذه يحذر فيها مثلما حذر غيره، من الانحرافات والانتقاض على الموروث والثوابت الرواسخ. فمن ضياع الجهد إذن أن نحاول التيسير بمحاكاة الأبجديات الأوروبية، أو بمحاكاة قواعدها في التركيب والاشتقاق والإعراب، ومعرفة الحروف وقواعد الإملاء. فالطالب في الإنجليزية مضطر إلى حفظ مئات الأفعال لشذوذها في التصريف بين المضارع والماضي، واسم المفعول والشذوذ في قواعد الجمع، ومئات من الصفات والظروف، لأنها لا تجري على قاعدة مطردة في الاشتقاق[53]. وهي حجج ملجمة، ودعوة إلى الانفتاح حصيفة حكيمة.

ج. تيسير في التعريب: والعربية، في نظره قابلة لاستيعاب فكر الآخر وثقافته، بالترجمة الدقيقة، والعيب ليس في اللغة العربية، ولكنه في المترجمين الذين تعوزهم المعرفة الكافية في اللغتين[54]. وهذه الدعوة الكريمة من العقاد إلى المزيد من التعريب، والترجمة، تنفح العربية بالقدرة على المواكبة، وتسعف أبناءها في معرفة الآخر، والمثاقفة معه، بالأخذ والإعطاء.

13. الصفة في اللغة العربية:

يتحدث العقاد عن موضوعين مهمين في النحو العربي هما: الصفة في العربية، والظرف، والعقاد، ليس من مقصده أن يسطر لنا درساً في النحو مألوفاً، فذاك متاح في النظر في المظان، ولكنه يتمدح العربية، فيعرض مزية خاصة بها تحلها في أعلى عليين، كيما تقنع أبناءها العققة والبررة أنهم يستنيمون إلى لغة عظيمة قمينة بالحفاظ. فالعقاد يتحدث هنا عن النحو، وفي النحو، وللنحو، حديث العارف المتمكن، الفيلسوف القابض بأزمة الأمور، يجلي تارة، ويروج، أو يرافع ويفند.

فالصفة في العربية، لدى العقاد، من أقوى الدلالات على ضبط الأداء في لغة من اللغات، ومبلغ التطور في اللغة في تقدير الصفات على الموصوفات ولا بد من المطابقة بين الصفة

والموصوف، وإلا كان النقص في تكوين الصفة وتطبيق شروطها نقصاً أصيلاً في وسائل الدلالة اللغوية، وقد تحققت المطابقة في العربية على وجه التمام، وذلك ملموح في الظواهر الآتية:

1. الصفة تابعة للموصوف، في العربية، مطابقة له في العدد، وفي الجنس، وفي التعريف والتنكير، وفي مواقع الإعراب. وهذه التبعية لا تطرد في الإنجليزية إذ تأتي الصفة سابقة للموصوف فيقال: واحد عظيم رجل، ويقال: عظيم نساء بدلاً من: نساء عظيمات. ولا تتغير الصفة تبعاً لتغير مواقع الإعراب عندهم(55). نقول: قد تتقدم الصفة على الموصوف في العربية قليلاً، نحو فلان كريم الخلق، واسع المعرفة، طويل النجاد، كثيرة الرماد. لأسباب نفسية مألوفة.
2. اللغة العربية تفرق بين الصفة الملازمة والصفة المتعلقة بالأفعال والمرات، ومنها: (كريم) و(معطاء) فبينها فرق في الصفة والمادة والدلالة. (فكريم) صفة ثابتة فهي صفة مشبهة، و(معطاء) صورة من صور الكريم، وليس كريماً على الدوام، فهي صيغة مبالغة. ومن هنا صيغ اسم الفاعل والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وكلها صيغ تصب في اختلاف الدلالة(56).
3. التبعية في الصفة للموصوف في التأنيث، بالمعنى أو باللفظ أحياناً ما لم يقع لبس. ويشير إلى حالات إسقاط تاء التأنيث، ليس عن قصور في اللغة، أو فوضى، فيقال حصان وفرس، والظليم والنعامة، وأم قشعم. وقد تلجأ العربية أحياناً إلى التعميم في التفريق بين المذكر والمؤنث فيقال: رجل عدل وامرأة عدل، فالعدل واحد في جميع الحالات(57).
4. وتظهر دقة العربية في منطقها الخاص في مواضع التسوية بين التذكير والتأنيث في بعض صيغ المبالغة مثل: رجل راوية وامرأة راوية، وامرأة متلاف ورجل متلاف، ورجل صبور وامرأة صبور، فإن في المبالغة نوعاً من الكثرة والزيادة يلحقها بكثرة الجمع، ويجري عليها ما يجري على كل جمع مؤنث من قبيل: قالت الرجال وقالت النساء(58).
5. وثمة كلمات في العربية تؤنث وهي خالية من علامات التأنيث لا يعجز اللغة عن تمييزها بعلامة من علاماتها الكثيرة، بل هي متروكة لاعتبارها أصلاً من المؤنثات المجازية أو المذكرات المجازية، فالسبب راجع إلى التصور النفساني الذي يوحي إلى الذهن وإلحاق بعض الأشياء بهذا الجنس أو ذاك(59).

ويختم العقاد هذه الملاحظ الفلسفية في سنن العربية قائلاً:

وهذه مزية الصفة عندنا نضيفها إلى المزايا الأخرى التي تستحق بها العربية عندنا وعند غيرنا من المنصفين أن تسمى بأم اللغات(60).

14. الظرف في اللغة العربية:

ويقصد بالظرف المعنى الواسع من الأحوال والأشكال، وليس الظرف الإعرابي وحده.

1. يذكر العقاد أن كثرة الظروف في اللغة مؤشر على سعة الإدراك، وشمول النظرة. فالمتكلم بهذه اللغة يدرك الحوادث على كل صورة من صورها، ويدير النظر على كل وجه من وجوهه، ولا يقصرون إدراكهم للحادث على صورة واحدة، يكتفون بها ثم لا يخطر لهم بها، على حسب تعدد جوانبها، وتفاوت وجهات النظر إليها.
2. قلة الظروف في اللغات السامية، وكثرتها في اللغات الهندية الجرمانية، وهذا دليل على اختلاف أصيل في النظر إلى الأمور والإحاطة بجوانب الحوادث، واحتمال الظروف الممكنة، لكل حادث منها، غير ظرفها الواقع الذي هي فيه. وهذا، بالطبع ينسحب على العربية، في هذه التهمة.
3. لا جدال في كثرة الظروف في اللغات الهندية الجرمانية، وقلتها في العربية، وتكوين الظروف في لغاتهم سهل مستطاع، وليس الأمر كذلك في ظروف اللغة العربية [61]. هذه جمهرة من التهم، وإنصاف وموضوعية من العقاد، لكن التهم في التنقص في العربية لا يسلم به العقاد، ولا يقبله، بل ينبري للدفاع عنه فيقول:

إن الكلمات التي تسمى ظروفاً في إعراب اللغة العربية قليلة بالقياس إلى اللغات الهندية الجرمانية، ما في ذلك خلاف. إلا أن العقاد يستدرك قائلاً: ولكن الوسائل اللغوية التي تؤدي معنى الظرف أو فر وأوسع في لغتنا العربية، من كل لغة هندية جرمانية نعرفها أو نستطيع مراجعتها، ومن هذه الوسائل:

1. تتدرج اللغة العربية من اختلاف كيفيات الفعل ودرجاته، وذلك متحقق من وفرة الأفعال التي تؤدي معنى كل فعل على أشكاله، فإذا تحدث المتحدث عن هبوب الريح ففي وسعه أن يقول: نسمت، أو خفقت، أو سرت، أو هبت، أو عصفت، أو قصفت، أو تهزمت، إلى أشباه هذا الترتيب في القوة والتأثير، فيستغني عن قول القائل بالهندية الجرمانية: إنها هبت بقوة أو هبت بلطف، أو هبت بصوت عنيف، سواءً أدى هذا المعنى بإضافة علاقة الظرف، أو بإلحاق الجار والمجرور[62].
2. التضعيف والزيادة عندنا يؤديان معنى الفعل على درجات وأشكال يستغني بها المتكلم عن الظرف، فعندنا مثلاً: فتح وفتّح، بتشديد التاء، وفتح واستفتح، وفاتح، وما يلحق بها من الأفعال المطاوعة تغني المتكلم العربي عن أداء درجات الفعل، وأشكاله بإضافة علامات الظرف إلى الصفات أو إلى الأسماء.

3. ومن وسائل العربية صيغ التفضيل مثل: جميل، وأجمل، والأجمل تغني المتكلم عما يماثلها، أو يقابلها، من أدوات المفاضلة بين الصفات أو الأفعال، فالفرق بين مفضل ومفضول تغني عن بعض الظروف، كما يغنينا عن بعضها كل فرق عندنا بين اسم المفعول والصفة المشبهة، وبين الصفات العارضة والصفات الثابتة(63).

4. ومن وسائلنا أيضاً في اجتراح الظروف الحال، المفرد، أو الجملة، أو الجار والمجرور. فأنت تقول: أقبل مبتسماً، وأقبل يبتسم، وأقبل وهو يبتسم، وأقبل وهو مبتسم، وأقبل في ابتسام، وتترقى بالابتسام، مع قوة الفعل من ابتسم إلى هش، إلى استبشر، إلى تهلل، وإلى ضحك، إلى قهقه، إلى أغرب ضاحكاً، إلى عدد جم من الكلمات قابلة مثلها للتعبير عن مختلف الظروف والدرجات والأشكال(64).

5. ومن وسائل عربيتنا في التعبير عن الظرف المفعول المطلق موصوفاً أو غير موصوف كقولنا: اندفع اندفاعاً لتوكيد قوة الاندفاع، أو اندفع اندفاع الأسد، أو موفقاً أو مطرداً، أو متلاحقاً، للتعبير عن الظروف التي يعبرون عنها بالمقاطع أو الإضافات(65).

6. ومن وسائل العربية المفعول معه، وهو ظرف بكل معاني الظرفية في الهندية الجرمانية، وهو تعبير عن ظرفية المكان أو الزمان(66).

وهذه لفتات لغوية قيمة، تنم على نفاذ فكر العقاد إلى عروق العربية ومفاصلها بالتمثل الواضع، ونفاذ إلى تراتيب اللغة الأخرى، وهو نموذج للغوي العالم الجاد المخلص، الموضوعي، ينبغي أن يحتذى، وتحنى لصنيعه الكريم جباهنا.

ثم يخلص العقاد: وليس باللازم في لغة من اللغات أن يكون للظرف باب واحد من أبواب الأجرومية، أو علاقة واحدة من علاقات النحت والاشتقاق، وكل ما يلزم اللغة ويحسب عليها أن تؤدي معنى الظرفية بعبارة من عباراتها الصحيحة... ونظرة عاجلة إلى قصة يقصها عربي عن إنسان أو حادث أو مكان تكفي لتصحيح الخطأ السريع، فبالقصة تلك تدرك من كلماتها حرص العربي على تحقيق الظروف بجميع ملابساتها وعوارضها الزمنية أو المكانية أو النفسية، وذكر الهيئة أو الملامح ومنهج الحديث وغيرها من الكلمات التي تنم على توصيف الهيئة والظرف بدقة(67).

المحور الثاني: المقارنات اللغوية (الدراسات التقابلية)

تعني المقارنة أن الدارس ينبغي أن يكون من العارفين في اللغتين وهذا متحقق لدى العقاد، رحمه الله، تمام التحقق، آية ذلك هذه المقارنات الممتدة بين اللغتين العربية والإنجليزية، كما يدلل على أن العربية لا تقل شأناً، بل تتساوى، وربما شأت في مفرداتها وأساليبها، اللغات الأوروبية، بالإجابة عن الأسئلة اللغوية التي تحوك في الصدور، يقول د. أحمد حنيف: كل حكم مبني على التقليد أو النقل لا قيمة له، فلا بد من أن نعرف شيئاً من اللغات الأجنبية ونوازن بينها وبين اللغة العربية[68]. على ألا يؤدي ذلك إلى هذا الانبهار المبالغ فيه بالأجنبية والذي نتج عنه ما نلاحظ من مداخلة بينهما – أثناء الحديث – لدى بعض الفئات من أبناء المجتمع في حياتهم اليومية[69]. بل قد يؤدي إلى أبعد من ذلك، إلى نشوء ما يسمى اليوم، اللغة العربيزية إلى خليط من العربية والأجنبية، مما يجلعنا نحس خيبة ونرتكس إلى أسف.

لكن العقاد كان خلاف ذلك إطلاقاً، فما أتقن الأجنبية ليستعلي على العربية البتة، بل ليعضد العربية ويعززها ويجسم تفوقها، فأقام مقارنات في أساليبها مع الإنجليزية، أو غيرها في أطر الجملة الاسمية، والبناء للمعلوم والمجهول، وفي ضمائر الجنس والعدد، والتعريف والتنكير.

1. في الجملة الاسمية:

يذكر العقاد أن الجملة في اللغات الأوروبية اسمية يتقدم فيها الفاعل على الفعل، ولا يتقدم الفعل إلا شذوذاً في حالات قليلة جداً، يحسبونه عارضاً من عوارض القلب. أما العربية فيتقدم الفعل ويتأخر الفاعل، ويعلل بعض الغربيين لذلك، وهم من أصحاب نزعة التصوف والتحليل النفساني الحديث، يردون تأخير الفاعل في لغتنا إلى نوع من (القدرية) الشرقية التي تحيل كل شيء إلى الغيب، وبعضهم يقول: إنما هو اختلاف في درجة الشعور بالثبوت للشخصية الإنسانية، فإن ثبوت هذه الشخصية ملازم للتفكير الأوروبي ولكنه ضعيف عند الشرقيين يسري ضعفه من الفكر إلى اللسان، كما يظهر من غلبة الجملة الاسمية على ألسنة الأوروبيين وغلبة الجملة الفعلية على ألسنة الناطقين بالضاد[70].

وقد ذكر علي الجارم أن الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير لأن العربي جرت سليقته، ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة، وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع إلى الاهتمام بما وقع منه الحدث أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحدث، فالأساس عندهم في الأخبار أن يبدأ بالفعل فيقول: عدا الفرس، ورعت الماشية، وعاد المسافر[71].

ويرد عليه الدكتور إبراهيم السامرائي، على نحو مارد عليه العقاد وعلى غيره فقال السامرائي: أنى له أن يتحقق هذا الاستقراء، وكيف يتحقق وكلام العربية المأثور كثير لا يظفر به إنسان، والذي ضاع من كلامهم أكثر(72).

وهذا يذكرنا بقالة أبي عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله(73). وكرر اطروحة الشيخ علي الجارم الدكتور مهدي المخزومي، ولم يأبه بصحتها، أو تحققها(74).

ولكن العقاد يرد هذه الفرية من منظورين:

الأول مهاجمة الآخر، والكشف عن هناته وعيوبه، فالقول بتغليب الفاعل على الفعل في اللغات الأوروبية غير صحيح، فالأوروبية لا تخلو من فعل البتة، ويجوز أن يخلو مكان الفعل الظاهر من الجملة العربية، وتفيد معناها المستقل، مع تقديره أو تقدير ما ينوب عنه، ثم إن الفاعل لا يكون دائماً شخصية إنسانية يدل تقديمها على ظاهرة الثبوت لهذه الشخصية، بل قد يكون جماداً أو نباتاً أو معنى من المعاني التي يضعها العقل العربي بموضعها الصحيح، فقولنا: الماء عذب، والهواء طلق، لا يدل تقديمها على توكيد ظاهرة الثبوت للشخصية الإنسانية، ولا فرق فيه بين القدرية الشرقية والواقعية الأوروبية بالنسبة إلى الفاعل الظاهر أو المستور(75).

والمحور الثاني نابع من العربية نفسها فالجملة العربية منها الاسمية، ومنها الفعلية يوظفها المتكلم على وفق حالة المتكلم أو السامع، أو الموقف. ولكن الأوروبية الجملة فيها مقصورة على الاسمية، وهذا نقص منتقد وليس بالمزية التي تدل على الكمال والارتقاء، الذي يحسب للعربية، لا عليها، وأن الفاعل لا يكون في كل جملة إنساناً أو كائناً حياً فلا محل هنا للقول بإنكار الشخصية الإنسانية(76).

2. المبني للمعلوم والمبني للمجهول:

ويقارن العقاد أساليب العربية في البناء للمجهول، بالأساليب لدى اللغة الأوروبية، فيثبت للعربية التفوق، من قبل أنها تستعمل ثلاث صيغ للبناء المجهول:

1. صيغة فُتح الباب أو يُفتح، ويقابله في الإنجليزية: إن الباب يكون مفتوحاً، أو إن الباب صار مفتوحاً، وهو تعبير يخلو من دقة صيغة العربية، لأنه أقرب إلى وصف منه إلى إخبار(77).
2. ثمة حال تنفرد بها العربية للبناء للمجهول وهي صيغة: (انفعل).
3. وثمة حالة ثالثة، تتمظهر في أفعال بعينها لا ترد إلا على هذه الصيغة وتدل على الإصابة بالعلل والطوارئ التي لا عمل فيها لإرادة المصاب، في الغالب، أو يكون المصاب فيها أبداً

بمقام نائب الفاعل، ولا يكون فاعلاً مريداً لفعله، ومن هذا القبيل: زُكم، وصُرع، وهُزل، وفُلج، وما جرى مجراها(78).

وقد يقال إنها بنيت للمجهول اجتناب نسبة المرض إلى فاعله في هذا المقام، ويرده العقاد بقول العرب في الدعاء: قاتله الله، وأهلكه الله، وأبعده الله، ويرده نسبة الفعل إلى الله، مع أن القتل والهلال والإبعاد أشد، ولا شك، من الزكام وأولى بالتحرز من ذكر الفاعل أن يقع فيما هو أشد من تلك العلل جمعاء، وهو الموت(79).

والملحوظ أن المواقف التي تعافها النفس، أو التي تكرهها، أو التي لا تليق، حذف فيها الفاعل. حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير. (من الآية 3 من سورة المائدة)

كتب عليكم القتال وهو كره لكم. (من الآية 216 من سورة البقرة)

كتب عليكم الصيام. (من الآية 183 من سورة البقرة)

أما (مات) فهي فعل لازم ولا مفعول له غير المصاب به.

3. مقارنة في ضمائر الجنس والعدد:

يذكر العقاد أن العربية تتفوق على الأوروبيات في استعمال الضمائر والأسماء الموصولة، واحتوائها عليها جميعاً، وبقاء أصولها فيها إلى اليوم مستعملة لأغراضها التي تناسبها، وهذا مؤشر على عراقتها في التطور وتمامه.

والضمائر في العربية مشخصة للجنس المذكر والمؤنث، ولا وجود للمحايد فهذا وضع عقلي مخطئ، والعربية تقسم الضمائر إلى ما يدل على العاقل، وما يدل على غير العاقل، وهذا هو التقسيم العقلي المنطقي، وليست القسمة إلى مذكر ومؤنث ومحايد، على نحو ما تفعله الأوروبية. وللضمائر لديهم دلالة على حالتين، المفرد والجمع ولكنها في العربية لها حالة ثالثة، وهي حالة المثنى، وهي حالة متناهية في الدقة.

ومن مظاهر الدقة بين الضمائر التفرقة بين جموع القلة، وجموع الكثرة، بأوزان مطردة يدركها الذوق العربي(80).

4. مقارنة في التعريف والتنكير:

يعتد العقاد عوامل التعريف والتنكير وأدواتها في مقدمة المقاييس التي تعرف بها درجة اللغة من الكفاية والارتقاء، لأن التعريف والدلالة عمل واحد، وتعد العربية بهذا المقياس في المنزلة

الأولى بين لغات الحضارة، فهي لا تدانيها لغة، فضلاً، عن التفوق عليها، في دقة التمييز بين مواضع التعريف ومواضع التنكير عل حسب معانيها[81].

ثم يعمد العقاد إلى مفصلة مشخصات التعريف لدى لغتنا العربية، فالمعرفات في لغة الحضارة تنقسم إلى قسمين قسم يتحقق له التعريف بحكم وضعه وبغير حاجة إلى أداة أو نسبة تربطه بكلمة أخرى، وهو في العربية يتمثل في الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والأعلام. وقسم يتحقق له التعريف بأداة أو علامة، أو نسبة بينه وبين كلمة أخرى، وهو متحقق في بنية اللغة العربية. وفي العربية لا تحتاج ضمائر المتكلم إلى تمييز بين المذكر والمؤنث، وضمائر المخاطب تحتاج إلى تمييز، فنقول: أنت كتبت، بفتح التاء في كتبت وكسرها للمؤنثة. وفي اللغات الأخرى يتساوى المخاطب في الجمع والإفراد، وفي التذكير والتأنيث، فيقال عندهم: (أنتم تكتب) كما يقال: (أنت تكتب) فقد يكون في ذلك خلط، أو هو أروح [82].

أما أسماء الأعلام فهي عندنا غنية عن أداة التعريف، ولكنها ليست كذلك في بعض لغات الحضارة، إذ يقال عندهم: الفرنسا، الألمانيا.

وتعريف الأعلام الجغرافية قد تدل عندنا على أسماء أجيال من الناس، وليست أسماء أماكن، فإن الهند والصين والروس مرادفة في مفهومنا للهنديين والصينيين والروسيين.

وقد تدخل أسماء الأعلام أداة تنكير، كقولنا: زيدٌ، للدلالة على أي زيد، ويسمى تنوين التنكير[83].

وعقب هذا الاستعراض الطويل لأفكار هذا العالم الجليل، وجهاده المشهود بالكلمة الصادقة العقلانية، المعززة بالمنطق والحجة البينة، وحماسته العاقلة، وشغفه الظاهر بالعربية وسننها وقوانينها وأساليبها، وعتبه الشديد على أبنائها المغرر بهم أحياناً، هل في كلام هذا العالم العظيم مقنع لمن تولوا عن العربية الفصحى، وشغبوا عليها، وهل وفقنا في عرض هذه السلاسل الذهبية، من الأفكار المنيرة، التي تشكل مشكاة للسالكين في حب العربية والعروبة.

فإن كان ثمة قصور فالمسؤولية علي، وإن كان التواء، أو تكرار فذلك من لدنا، وذلك مأتى مألوف، فالقصور مستول على جملة البشر.

وحق للقارئ الكريم، أن يسمي العقاد فيلسوف العربية، وفارسها ومجلي عبقريتها، والله غالب على أمره.

الخلاصة:

1. يثبت العقاد، رحمه الله وجزاه أحسن الجزاء، أن اللغة العربية ليست جميلة فحسب بل هي لغة عالية، من معطيات اللغة نفسها وخصائصها، وعلى المعايير التي أفرزها علم اللغة الحديث.
2. اللغة العربية لغة شاعرة، ليس بمعنى اللغة الشعرية وليست يكثر فيها الشعراء، ولكنها جارية مجرى الشعر في تركيب أصواتها وأوزان مفرداتها، وقواعدها وضوابطها. فهي لغة شفافة إيقاعية مؤتلقة، سمحة، طيعة مواتية.
3. يشدد العقاد النكير على الداعين إلى استبدال مفردات كتابية أصلح، بدل الخط العربي، أو اللغة نفسها، بمفردات كتابية أصلح للكتابة. ويرى أن الخط العربي من أكمل الخطوط، آية ذلك صلح لكثير من اللغات القديمة والحديثة، ولا أحد يعيبه إلا متنقص أو شانئ.
4. اللغة العربية ليس النظام فيها جملة فعلية فقط لغرض نفسي أو اجتماعي، على نحو ما ادعى المستشرقون، بل الجملة فيها اسمية وفعلية خلافاً لدعاوى المتخوضين بالباطل، وفيها مرونة سمحة تسعف المتكلم.
5. الزمن في الذهنية العربية واضح دقيق، من خلال المعطيات اللغوية المتنوعة.
6. العربية لا تعبر عن الظرف، بظروف الإعراب حسب، بل لديها آليات متنوعة تحكي الحالة أو الظروف.
7. الدعوات التيسيرية في القراءة أو الكتابة أو النحو لا تعني تحقير العربية، بل ينبغي البحث في أنجع الوسائل لكشف العيوب والهنات وتجاوزها، والاقتراب إلى حالة صالحة بعيدة عن الغلو في التبكيت وجلد الذات، وبعيدة عن الغلو في التيه والفخار، كي نرى الأمور على بصيرة، وألا نخدع ببريق الآخر، بل نأخذ ما يلزمنا من غير إفراط ولا تفريط.
8. يذهب العقاد إلى أن ثمة ترابطاً بين الحروف (الأصوات) والمعاني الملموحة في النص، في سياق اللغة العربية، وهي قضية جدلية خلافية.
9. تتفوق اللغة العربية على كثير من اللغات الأوروبية في سعة المدرج الصوتي، وفي الإعراب، وفي آلية البناء للمجهول.
10. غاية الغايات لدى العقاد الكشف عن جماليات العربية، بل عن علوها وتفوقها، وإقناع أبنائها بوجوب صونها ورعايتها، والتمحور حولها بالتحدث عنها في كل المنابر والقنوات، حفاظاً على الهوية، وتوخي التجذر في موروثنا ضد التحديات، التي تستهدف لغتنا وديننا، ولا تني تتقصد تغولنا وتنقصنا وتهميشنا ليسهل ابتلاعنا، بعد مسخنا وسلخنا.

والحمد لله أولاً وآخراً

Al-Agaad's Efforts in Defending Arabic

Ahmed Flayyih, *Arabic Department, Jerash Private University, Jerash, Jordan.*

Abstract

This paper deals with the efforts that are under taken by Alakkad to reveal the beauty and the sublimity of the Arabic Language and its inability to express life and it excells many other European Languages. So its natives should hold on it, and speak it, because this language is our identity.

قدم البحث للنشر في 2008/5/27 **وقبل في 2009/1/26**

هوامش البحث:

(1) عباس محمود العقاد وإبراهيم المازني: الديوان، طبعة ثالثة، ص 10.

(2) د. مصطفى ناصيف: قراءة ثانية لشعرنا القديم، طبعة ثانية، دار الأندلس، ص 30.

(3) د. شوقي ضيف: الأدب العربي المعاصر في مصر، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر، ص139؛ جهاد العلاونة: العقاد المثقف، أفكار، 217، عام 2006م، ص150.

(4) الثعالبي: فقه اللغة، مقدمة المؤلف.

(5) العقاد: اللغة الشاعرة، 8-9.

(6) نفسه، ص 9 وينظر: حسن الكرمي: اللغة، وزارة الثقافة، الأردن، 2002م، ص70.

(7) د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار المعارف بمصر، 1973م، ص 11.

(8) العقاد: اللغة الشاعرة، ص 11.

(9) نفسه، ص 11.

(10) نفسه، ص 11.

(11) نفسه، ص 13.

(12) الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، 57/1. سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، 4/431-432. ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، طبعة أولى، 60، 105. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، 198/1. د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية، ص 52.

(13) محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، طبعة سابعة، ص 249.

(14) نفسه، ص 250 وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، الطبعة الأولى، ص6؛ ود. حسن ظاظا: كلام العرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م، ص25.

(15) العقاد: اللغة الشاعرة، ص 11.

(16) نفسه، ص 15.

(17) نفسه، ص 16.

(18) نفسه، ص 19.

(19) د. نهاد الموسى: العربية، الطبعة الأولى، 208. د. محمد خير الحلواني: المغني الجديد في علم الصرف، بيروت، 67. د. عبد الصبور شاهين المنهج الصوتي للبنية العربية، 1980م، ص 26.

(20) ابن فارس: الصاحبي، 215. ابن جني: الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، 447/2. السيوطي: المزهر، دار الفكر، 355/1.

(21) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، 38، 307. وينظر: أنيس فريحة: في اللغة العربية، دار النهار، بيروت، ص 12.

(22) العقاد: اللغة الشاعرة، 21-22. أشتات مجتمعات، 27.

(23) العقاد: اللغة الشاعرة، 27؛ وينظر: د. تمام حسان: اللغة العربية، الطبعة الثانية، ص180 وما بعدها.

(24) العقاد: اللغة الشاعرة، 25.

(25) العقاد: اللغة الشاعرة، 27 وينظر: د. شكري عياد: موسيقى الشعر العربي، دار المعرفة، 1968م، ص 29.

(26) العقاد: اللغة الشاعرة، 30.

(27) نفسه، 32، 34.

(28) نفسه، 39.

(29) الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، 28/3، 268، 10/1، 18، 145 وينظر: ابن جني: الخصائص 30/1؛ الثعالبي: فقه اللغة، 21، د. محمود حجازي: اللغة العربية عبر القرون، القاهرة، 1968م، ص 45.

(30) العقاد: اللغة الشاعرة، 40.

(31) نفسه، 51،

(32) نفسه، 61.

(33) نفسه، 65-69 وينظر: د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، طبعة ثالثة، 79، 107.

(34) العقاد: اللغة الشاعرة، 75.

(35) نفسه، 76 وينظر الثعالبي: فقه اللغة.

(36) نفسه، 77، 80.

(37) للمزيد ينظر: د. إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، 23. د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، 141؛ عباس حسن: النحو الوافي، الطبعة الخامسة، ص 52؛ د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، الأنجلو المصرية، 1975م، ص 165.

(38) العقاد: اللغة الشاعرة، 88.

(39) يراجع للوقوف على هذا الصنيع: عبد الرحمن البوريني: اللغة العربية أصل اللغات كلها، الطبعة الأولى، 1998م، ص 101-161.

(40) العقاد: اللغة الشاعرة، 25 وينظر: د. يحيى عبابنة: النظام اللغوي للهجة الصفاوية، 1997م/ ص 142 وما بعدها. وينظر: د. خليلي يحيى نامي: دراسات في اللغة العربية، دار المعارف بمصر، ص13.

(41) العقاد: أشتات مجتمعات، 27. وينظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، الطبعة الأولى، 168.

(42) العقاد: أشتات مجتمعات، 32-33.

(43) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، 79.

(44) العقاد: أشتات مجتمعات، 33 وقارن بقول إبراهيم مصطفى ص 79.

(45) العقاد: أشتات مجتمعات، 34 وينظر ابن الأنباري: أسرار العربية، 68.

(46) د. أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير، 1984م، ص 83. وينظر: د. داود عبده: أبحاث في اللغة، مكتبة لبنان، 1973م، ص 98. وينظر: د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي، طبعة ثانية، 1987م، ص 47.

(47) العقاد: أشتات مجتمعات، 43.

(48) نفسه، 48-49.

(49) سيبويه: الكتاب، 14/4؛ ابن جني: الخصائص، 145/2، 152، 158، 160، 162. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، 98، 100، 101. السيوطي: المزهر، 47/1؛ محمد المبارك: فقه اللغة، 105، 259. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، طبعة خامسة، 1975م، ص146. د. محمد كراكبي: علاقة الصوت بالمعنى، مجلة جرش، العدد الخامس، ص13.

(50) العقاد: أشتات مجتمعات، 50؛ ابن النديم: الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ص60. الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، 21.

(51) أشتات مجتمعات، 52-53 وينظر: د. آمنة بن مالك: مشكلة الخط العربي، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، عدد (1)، 1994م، ص 152.

(52) العقاد: أشتات مجتمعات، 50.

(53) نفسه، 52 وينظر للمزيد: أنيس فريحة: اللغة العربية، دار النهار، 1980م، ص 165 ود. شوقي ضيف: تيسير النحو، دار المعارف،13، 26؛ وأمين الخولي: مناهج تجديد، دار المعرفة، 1961م، ص 25.

(54) العقاد: أشتات مجتمعات، 50.

(55) نفسه، 86.

(56) نفسه، 87.

(57) نفسه، 88 وللمزيد يراجع: الفراء: المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار التراث، 116؛ ود. يحيى عبابنة: دراسات في فقه اللغة، دار الشروق، 2000م، ص 77.

(58) نفسه 90.

(59) نفسه 90.

(60) نفسه 90.

(61) نفسه 91.

(62) نفسه 93.

(63) نفسه 94.

(64) نفسه 94.

(65) نفسه 95.

(66) نفسه 95.

(67) نفسه 95-96.

(68) د. أحمد ضيف: مقدمة لدراسة بلاغة العرب، 1921م، ص 11.

(69) د. إبراهيم يوسف السيد: العربية الفصحى بين المعرفة والأداء الوظيفي، المجلة الأردنية في اللغة العربية، مجلد (2)، عدد (2)، عام 2006م، ص 116.

(70) العقاد: أشتات مجتمعات، 56؛ وإسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، 14.

(71) علي الجارم: الجملة الفعلية أساس التعبير في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، القاهرة، 1953م.

(72) د. إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، 206.

(73) ابن الأنباري: نزهة الألباء، 17.

(74) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، طبعة ثانية، 101.

(75) العقاد: أشتات مجتمعات، 59.

(76) نفسه، 61.

(77) نفسه، 63.

(78) نفسه، 67.

(79) نفسه، 68.

(80) نفسه، 75-76.

(81) نفسه، 77.

(82) نفسه، 78.

(83) نفسه، 78.

* إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، 96. أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير، 66.

** تمام حسان: اللغة العربية، 240. إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، 23.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري. (د.ت). **نزهة الألباء**، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء.

ابن الجزري. (د.ت). **النشر في القراءات العشر**، دار الكتب العلمية.

ابن النديم. (د.ت). **الفهرست**، دار المعرفة، بيروت.

ابن جني. (1954). **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مصطفى الحلبي.

ابن جني. (د.ت). **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.

ابن سينا. (د.ت). **أسباب حدوث الحروف**، طبعة أولى.

ابن فارس. (د.ت). **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق مصطفى الشويمي.

أنيس، إبراهيم. (1971). **من أسرار اللغة**، طبعة خامسة، الأنجلو المصرية.

أنيس، إبراهيم. (د.ت). **الأصوات اللغوية**، الأنجلو المصرية.

بشر، كمال. (1973). **دراسات في علم اللغة**، در المعارف بمصر.

بن مالك، آمنة. (1994). مشكلة الخط العربية، **مجلة الآداب**، جامعة قسنطينة، العدد (1).

البوريني، عبد الرحمن (1998). **اللغة العربية أصل اللغات كلها**، طبعة أولى.

الثعالبي. (1972). **فقه اللغة**، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، طبعة ثالثة.

الجاحظ. (د.ت). **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، الطبعة الرابعة.

الجرجاني، عبد القاهر. (1978). **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

الجواري، أحمد عبد الستار. (1984). **نحو التيسير**.

حجازي، محمود. (1986). **اللغة العربية عبر القرون**، القاهرة.

حسان، تمام. (1979). **اللغة العربية**، طبعة ثانية.

حسن، عباس. (د.ت). **النحو الوافي**، طبعة خامسة، دار المعارف بمصر.

الحلواني، محمد خير. (د.ت). **المغني الجديد في علم الصرف**، دار الشرق العربي، بيروت.

الخولي، أمين. (1961). **مناهج تجديد**، دار المعرفة.

الزبيدي. (د.ت). **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة ثانية، دار المعارف بمصر.

السامرائي، إبراهيم. (د.ت). **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة.

سيبويه. (د.ت). **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

السيد، إبراهيم يوسف. (2006). العربية الفصحى، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، جامعة مؤتة، المجلد (2)، العدد (2).

السيوطي. (د.ت). **المزهر في علوم اللغة**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، دار الفكر.

شاهين، عبد الصبور. (1980). **المنهج الصوتي للبنية العربية**.

شوقي ضيف. (د.ت). **الأدب العربي المعاصر في مصر**، طبعة خامسة، دار المعارف بمصر.

شوقي ضيف. (د.ت). **تيسير النحو**، دار المعارف بمصر.

ضيف، أحمد. (1921). **مقدمة لدراسة بلاغة الغرب.**

ظاظا، حسن. (1976). **كلام العرب**، دار النهضة العربية، بيروت.

عبابنة، يحيى. (1997). **النظام اللغوي للهجة الصفاوية.**

عبابنة، يحيى. (2000). **دراسات في فقه اللغة**، دار الشروق.

عبده، داود. (1973). **أبحاث في اللغة**، مكتبة لبنان.

العقاد، عباس محمود. (د.ت). **أشتات مجتمعات**، دار المعارف بمصر، الطبعة السادسة.

العقاد، عباس محمود. (د.ت). **اللغة الشاعرة**، مكتبة غريب، القاهرة.

العلاونة، جهاد. (2007). العقاد المثقف، **مجلة أفكار**، 217، الأردن.

عمر، أحمد مختار. (1982). **علم الدلالة**، طبعة ثالثة، عالم الكتب.

عياد، شكري. (1968). **موسيقى الشعر العربي**، دار المعرفة.

الفراء. (د.ت). **المذكر والمؤنث**، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار التراث.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت). **كتاب العين**، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي.

فريحة، أنيس. (1980). **في اللغة العربية**، دار النهار، بيروت.

كراكبي، محمد. (2007). علاقة الصوت بالمعنى، **مجلة جرش**، عدد (5).

الكرمي، حسن. (2002). **اللغة**، وزارة الثقافة، الأردن.

المبارك، محمد. (د.ت). **فقه اللغة وخصائص العربية**، دار الفكر، طبعة سابعة.

المخزومي، مهدي. (د.ت). **في النحو العربي نقد وتوجيه**، الطبعة الثانية.

مصطفى، إبراهيم. (1959). **إحياء النحو**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

الموسى، نهاد. (1987). **نظرية النحو العربي**، طبعة ثانية.

الموسى، نهاد. (2000). **العربية**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية، بيروت.

ناصف، مصطفى. (د.ت). **قراءة ثانية لشعرنا القديم**، طبعة ثانية، دار الأندلس.

نامي، خليل يحيى. (د.ت). **دراسات في اللغة العربية**، دار المعارف بمصر.

وافي، عبد الواحد. (د.ت). **علم اللغة**، طبعة سابعة، دار نهضة مصر، القاهرة.

تبدّل اتجاهات الأردنيين لمكانة المرأة في سوق العمل: - دراسة ميدانية على عينة من العاملين في مدينة اربد في ضوء عدد من المتغيرات-

صفوت الروسان و يوسف الشرمان *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن تبدل اتجاهات العاملين في المؤسسات الأردنية في مدينة إربد لمكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني. وبيان ما إذا كانت هذه الاتجاهات تختلف باختلاف بعض المتغيرات مثل (الجنس،العمر، المستوى التعليمي، نوع العمل، الدين، الحالة الزواجية،مستوى الدخل). وقد اعتمدت الدراسة على عينة تكونت من 746 موظفا أردنيا من العاملين في مؤسسات مدينة اربد ممن تزيد أعمارهم عن 20 عاما، اختيروا بأسلوب العينة المتعمدة بعد الحصول على موافقة إدارة مؤسساتهم على إجراء مقابلات معهم وتم مراعاة إجراء المقابلات لتشمل موظفين من الجنسين ولتغطي العينة معظم متغيرات الدراسة.

وقد استخدمت الدراسة مقياسا مكونا من (12) فقرة تم تصميمه لقياس اتجاهات العاملين في مدينة اربد نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني. وتم استخدام اختبار(ت) t-test، واختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات المقياس.

وبعد تحليل النتائج توصلت إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني لصالح الموظفين الذكور. كما تبين أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية وفي قيمة ف لأداء الأفراد حسب العمر، فكلما زاد العمر كانت معه الدلالة سلبية نحو المكانة. وأن هناك علاقة ايجابية بين المستوى العلمي للمبحوث واتجاهه العام نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني، إذ كلما زاد المستوى العلمي للمبحوث كلما اتسم اتجاهه العام بالايجابية نحو مكانة المرأة في المجتمع.وتوصلت الدراسة إلا أنه لا يوجد تأثير لمجال العمل على نظرة المبحوثين لمكانة المرأة العاملة. ولم تظهر النتائج فروقا دالة إحصائيا تعزى لمتغير الدين. وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أداء المبحوثين تعزى لحالتهم الزواجية، فالمبحوثين العازبين كانوا أكثر ايجابية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع من المتزوجين والمطلقين، وبينت الدراسة ان المبحوثين ذوي الدخول المتدنية اقل ايجابية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع من المبحوثين أصحاب الدخول المرتفعة، بمعنى أن هناك علاقة ايجابية بين الدخل ومكانة المرأة العاملة في المجتمع، إذ انه كلما زاد الدخل كلما كانت النظرة نحو مكانة المرأة العاملة ايجابية أكثر.

لتصل الدراسة إلى نتيجة مفادها ان الاتجاه العام في المجتمع الأردني هو اتجاه ايجابي نحو مكانة المرأة الأردنية العاملة وهو مؤشر لنضوج المجتمع باتجاه قيم ايجابية نحو العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ذكورهم وإناثهم.

---

* قسم العلوم التربوية والاجتماعية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، عجلون، الأردن.

مقدمـــــة

حظي موضوع العلاقة بين المرأة والرجل باهتمام الباحثين وتحديدا منذ ثمانينيات القرن الماضي الذي رافق إحداث تغييرات حقيقية في التشريعات القانونية التي أنصفت المرأة الأردنية من حيث الحقوق والواجبات الأمر الذي فتح أمامها الفرص الكافية لاستلام مختلف المراكز في مؤسسات الدولة لتبدأ المرأة بتحقيق الانجازات التي كانت حكرا على الرجال. فمنذ ستينيات القرن الماضي تعرض المجتمع الأردني في بنيته إلى مجموعة من التحولات الاجتماعية والسياسية والتعليمية والاقتصادية، أثرت وبقوة في بنيته الثقافية، الأمر الذي ولد حاجات ثم تصورات جديدة لأفراد المجتمع عن واقعهم الذي يعيشون. لقد تعرض دور المرأة الأردنية لعدد من التحولات بدأ أولا بتغير النظرة لصورة المرأة العاملة ثم بالسماح لها بالمساهمة في العملية الإنتاجية، وصولا إلى الدعوة إلى تخليص المرأة والمجتمع من كل صور التمييز وفي كل الحقول. والمرأة الأردنية التي بدأت تمثل شريحة واسعة من العمال وفي مختلف القطاعات بدأت تطمح كغيرها من نساء العالم بمستقبل قائم على المساواة. لذلك حظي موضوع العلاقة بين المرأة والرجل ومكانة المرأة باهتمام الباحثين.

تمنح ثقافة المجتمع الأردني الرجل مكان الصدارة انطلاقا من الاعتقاد السائد بأن دونية المرأة هي ظاهرة طبيعية مردها عوامل بيولوجية. وهي أفكار ومواقف لا زالت تسود المجتمع على الرغم من أن الدراسات أثبتت أنها ترجع إلى عوامل ثقافية ودليل ذلك اختلاف مكانة المرأة من مجتمع إلى آخر. وعلى الرغم من ظهور بوادر للمجتمع الأردني بطابعه الحديث ومع الدخول القوي للمرأة إلى سوق العمل بفعل حاجة هذا المجتمع الحديث لوجودها في بعض الميادين وتحديدا التعليم والصحة، إضافة إلى حاجة الأسرة إلى دخل إضافي الأمر الذي ساعد على الدعم والمطالبة بتحرير المرأة من القيود الاجتماعية و القيميّة ثم لاحقا المطالبة بحقوقها المدنية والعمالية، الأمر الذي انعكس بدوره على مكانتها الاجتماعية ليعاد توزيع التراتب الاجتماعي في ضوء هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن المرأة الأردنية اليوم لا زالت تشعر بأنها تلقى معاملة تختلف عن المعاملة التي يلقاها الرجل في المجتمع وفي سوق العمل. وفي حين لا تزال مشاركة المرأة العربية في النشاطات الاقتصادية من أدنى المعدلات في العالم وهي لا تتجاوز 22%، تتركز في القطاع العام وفي وظائف محددة وهو أمر يعود إلى ثقافة هذه المجتمعات التي تتركز فيها البنية الأبوية القائمة على سلطة الرجل، مما يجعل المرأة من أكثر الفئات تهميشا في العملية التنموية، ولا يجعلها تتمتع بنفس حقوق الرجل. (يونيفيم، 2001: 10-11)

يظهر التراث العربي ميلا جارفا باتجاه تفضيل إنجاب الأبناء الذكور، فالمولود الذكر هو سند لأبيه وأسرته وعشيرته، والمجتمع رسم له أدوارا ترتبط بالقوة والاستقلالية والقدرة على حماية أمه وأخواته. أما الأنثى فدورها الذي رسمه المجتمع يقوم على الاتكالية والضعف والحاجة الدائمة لحماية الذكر، فهي رمز الضعف وهي عالة وهم لأسرتها. (الأمم المتحدة، 1995: 6) لقد عانت المرأة العربية طويلا من الأسر والاضطهاد من الأسرة والزوج والمجتمع، وعلى الرغم من مشاركتها في النشاط الاقتصادي، فانه أمر لم يسمح لها ويعطيها الحق في حرية التصرف بما تنتجه من مال، لان من يحركه تبقى إما للأسرة أو الزوج، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المجتمعات العربية ساهمت ودفعت المرأة للمشاركة في العمل لغايات دعم الأسرة ماديا. (السعداوي، 1977)

إن المجتمع العربي الذي تنتشر فيه الأمية، وتقل فيه النساء المدربات، وتنتشر فيه حالة الضعف في الوعي السياسي والاجتماعي للمجتمع وللمرأة التي تجهل حقوقها، أمور ساهمت في عزل المرأة عن المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي. وهي حالة تحتاج إلى تكاتف الجهود المجتمعية للتوعية بأهمية مشاركة المرأة وتخليصها من حالة القهر التي تعانيها، فالمجتمع العربي مجتمع أبوي بطريركي السلطة، والقرار فيه بيد الأب، وتقوم التنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية على تفضيل الأبناء الذكور على الإناث، والمرأة فيه تحتل مركزا دونيا، والأدوار داخل الأسرة توزع على أساس الجنس، وهو من الأمور التي تحتاج إلى النظر بعمق لهذه البنية سعيا لتغييرها. (بركات، 2000: 385)

والمرأة الأردنية كغيرها من النساء العربيات عانت من القهر والتمييز والدونية والتجاهل، فجاءت أدوارها في حدود هذه الدونية التاريخية. فالمجتمع الأردني قديما لم يهتم بتنشئتها تنشئة متكاملة، لذلك بقيت المرأة الأردنية تحوم في أدوارها التقليدية المرتبطة بالأسرة. (حركة، 1989: 45) وقد خطى المجتمع الأردني خطوات كبيرة في مجال التعليم والصحة والصناعة، وفي النشاط التجاري والخدماتي، وكان الأهم تطور التشريعات والقوانين التي كفلت للمواطن حرية العمل والمشاركة، الأمر الذي انعكس إيجابا على المرأة،. وهو الأمر الذي ساهم في تغير بعض المفاهيم المرتبطة بعملها وفتح أمامها مجال المشاركة. فالدولة كانت بحاجة لقوى عاملة كما هي حاجة الأسرة لتحسين أوضاعها وتعزيز موقفها الاقتصادي. (أبو صايمة، 1997)

ومن أهم الانجازات التي حققتها المرأة الأردنية ما تضمنه الدستور الأردني الذي نص في احد بنوده على عدم التفرقة على أساس الجنس بين المواطنين، وقد حققت المرأة الأردنية نصيبا كبيرا في مجال التعليم، لتشير المسوحات الرسمية انه هناك ما يزيد على 49% من طلبة المدارس وحوالي 45% من طلبة الجامعات الأردنية هم من النساء. وأن نسبة الأمية بين النساء

الأردنيات التي تزيد أعمارهن عن 15 سنة اقل من 10%، وهي تعتبر من المؤشرات المهمة. (الموقع الالكتروني للملكة نور، نساء الأردن)

تتركز مشاركة الأردنيات في القطاع العام، وبحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 1994، ان مؤشر مشاركة النساء في القطاع العام يزيد عنه في القطاع الخاص. وتشكل النساء في الأردن 37% من القوى العاملة في القطاع العام. (سعيد، 1998) يتركز عمل المرأة الأردنية في قطاع الخدمات، التمريض 88% وفي التعليم 61.5%، وباقي المهن الكتابية 33.5%، أما في المهن المتخصصة لا تزيد المشاركة عن 20%. (الإحصاءات العامة الأردنية، 1997)، إلا أن تقرير عام 2001 لدائرة الإحصاءات أشار إلى أن النساء الأردنيات في قوة العمل هي 15.5%، وان نسبة النساء من مجموع المشتغلين هي 14.2 % ومعدل البطالة لدى الإناث هو 21% ولدى الذكور 12.3%. فالتشريعات الأردنية حققت للمرأة اكبر قدر من المساواة في الفرص، سعيا لتجاوز الصورة النمطية التي تنظر للمرأة كشخص غير كامل، واعتبارها فردا فاعلا مع مراعاة احتياجاتها الخاصة. وقانون العمل الأردني أعطاها حق إجازة الأمومة. وتجسد هذا الاهتمام بتوقيع الأردن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1980م والذي كان من أهم الانجازات للمرأة الأردنية. (يونيفيم، 2002: 4)

ففي ظل ارتفاع الأسعار عالميا ومحليا لم يعد عمل المرأة يعتبر أمرا غير مرغوب به بل من الأمور المهمة لبناء الأسرة الأردنية، حيث أشارت الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام 2008 ان متوسط دخل الفرد السنوي في الأردن يبلغ حوالي (1350) دينارًا. كما أشارت دراسة الفقر لعام 2006 عن دائرة الإحصاءات العامة أن نسبة الفقر في الأردن تبلغ 13%. وأكدت دراسات جمعية حماية المستثمر المحلي في الأردن أن خروج المرأة للعمل يحقق إضافة إلى العائد المادي عائد نفسي واجتماعي ويحسن من وضع الأسرة، أما آخر الإحصائيات عن معدل مشاركة المرأة في سوق العمل تبين أن النساء في القطاع الخاص يشكلن 16% بينما في القطاع الحكومي 37%.

لقد أبدت الحكومات الأردنية المتعاقبة اهتماما واضحا بالمرأة الأردنية لا سيما في المجال الحقوقي الذي يضمن تكافؤ الفرص. وقد جاء تعديل قانون الانتخاب الأردني تجسيدا حقيقيا إذ ضمن مقاعد بنسب ثابتة للمرأة في مجلس النواب أو ما يطلق عليه (الكوته النسائية) كما أن تشكيلة الحكومات الأردنية منذ تسعينيات القرن الماضي لم تخلو من العنصر النسائي. وقد بدا واضحا وجود المرأة في مختلف المواقع الإدارية العليا مع التركيز مؤخرا على المناصب في الجهاز القضائي برتبة قاض.

الدراسات السابقة:

نال موضوع مساواة المرأة مع الرجل في المجتمع العربي رواجا واسعا في الدراسات الاجتماعية، وكان للمرأة الأردنية نصيب من هذا الاهتمام في مختلف مجالات الحياة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية، وركزت معظم الدراسات على وجود تمييز ضد المرأة لصالح الرجل في كل مجالات الحياة، مما جعلها دراسات تتشابه في النتائج والتفسيرات. فهناك مجموعة من الدراسات ارتكزت على المعايير الثقافية والقيمية كمحددات أساسية في توزيع الأدوار بين الذكور والإناث. لان المجتمعات غالبا ما تفضل أن تقوم المرأة بأدوارها التقليدية في البيت، وهي تفضلها على الأدوار الجديدة في السياق الاقتصادي العام، وهذه حالة مقرونة بشيوع النظرة التقليدية للمرأة التي تقوم على عزلها وتقديم الرجل عليها باعتماد تفوق جنسه، وهذا التقسيم (الجندري) يبدأ مع التنشئة الاجتماعية النابعة من الثقافة التي تقوم بتفصيل الأدوار حسب الجنس تمليه بنية المجتمع المعرفية والثقافية. ومن هذه الدراسات دراسة (الدسوقي، 1982)، (عبد العظيم، 1988)، (التكريتي وأبو عمرة، 1995)، (التل وصويص، 1996)، (لبيب، 1998)، (شتيوي، 1999)، (شحاتة، 1999).

وهناك مجموعة من الدراسات التي اعتبرت أن المجتمع العربي له خصوصية ثقافية ترتكز على بنية قيمية في عمق تركيبة النظام الاجتماعي، وهي تقوم على تفضيل إنجاب الأبناء الذكور على إنجاب الإناث، وهذه تفضيلات لا ترتبط فقط بالمنظومة القيمية الراهنة للمجتمع العربي وإنما بالسياق التاريخي والاجتماعي ونمط الإنتاج الذي كان قائما آنذاك، فالأسرة العربية كانت بحاجة إلى يد عاملة قوية قادرة على العمل والقتال هذا ما جاءت به كل من دراسة (جلال الدين، 1984)، (النجار، 1995)، (الطراح، 1999)، فتشير هذه الدراسات إلى تفضيل المجتمع لإنجاب الذكور مرتبط بحاجة المجتمع لذلك، لكنها بقيت قيم مفضلة على الرغم من زوال هذه الحاجات. فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي شغلت اهتمام الحكومات والمهتمين والباحثين، فهناك توجه للاهتمام بتعليم المرأة وتشجيعها للخروج للعمل، وهو ما ولد اهتمامات بحثية جديدة حول ادوار المرأة خارج المنزل وداخله.وتجد هذه الدراسات أن المرأة العربية تمكنت من تحقيق بعض المكاسب في العديد من المجالات، وهو الذي بدأ ينعكس على تبدل صورتها في المجتمع وفي تبدل صورة أدوارها.

إلا أن عمل المرأة لا زال حتى اليوم يحاط بالكثير من أشكال التحفظ والتساؤلات، فالمرأة العربية تلاقي في سوق العمل الكثير من المعارضة والمنافسة والتهميش من قبل الرجال، وذلك لاستمرار شيوع الاعتقاد بان مملكة المرأة هو بيتها. وهو ما تؤكده دراسات (زكريا، 1986)، (الزغل، 1992)، (محارمة، 1993)، (شتيوي والداغستاني، 1994)، (ظاهر، 1997)، مع العلم

أن دراسة (التكريتي وأبو عمرة، 1995) وكذلك دراسة (الشرعة، 1998)، التي توصلت إلى نتائج توحي بان هذه النظرة في طريقها إلى الزوال في ظل انتشار التعليم في الأردن، ونظرا لوجود مطلب حقيقي يدعو المرأة للمشاركة في سوق العمل لتعزيز موقف أسرتها اقتصاديا.

وهناك الدراسات التي تناولت التشريعات وعلاقتها بدفع المرأة لسوق العمل ومساواتها مع الرجل. حيث تجد هذه الدراسات أن هناك دور محوري للتشريعات المنصفة في دعم عمل المرأة ومشاركتها، أو في إعاقة مسيرتها بهذا الاتجاه إذا كانت تمثل نوعا من التمييز، مع عدم إغفال أهمية التشريعات الدينية التي أنصفت المرأة في جانب وكانت عائقا أمام مشاركتها في العمل في الجانب الآخر، وهو ما انعكس على النظرة العامة في المجتمع العربي التي ترى أن المرأة لا تصلح لتولي المناصب القيادية لأنها لا تملك الكفاءة الكافية لتصبح قائدا فقراراتها تتسم بالعاطفية الزائدة وبالمزاجية، (عارف، 1996)، (مؤسسة الشرق الأوسط، 1997)، (Berberian, 1999)، (Silia, Barbara, 2000)، (Yitzhat, David, 1999)، (Worklife, 2000)، (Lews, Fagenson, 1998)

وفي دراسة الروسان (2003) حول وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لفجوة النوع الاجتماعي أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اختلاف في حجم فجوة النوع الاجتماعي (الجندر) في المؤسسات غير الحكومية عنها في المؤسسات الحكومية وفيما يتعلق بالمكانة والنوع الاجتماعي جاءت النتائج لتؤكد وجود اختلاف حيث تقل هذه الفجوة في المؤسسات غير الحكومية عنها في المؤسسات الحكومية علما بان الباحث اعتمد على نوع المؤسسة كعامل مستقل.

وفي دراسة قام بها الصرايرة (2004) حول معوقات عمل المرأة العاملة في القطاع العام الأردني، أشارت النتائج إلى تدني مساهمة المرأة في عملية صنع القرار الإداري مقارنة مع الذكور، ويعزى ذلك غالبا إلى عدم الموضوعية في تقسيم العمل على الرغم من تساوي القدرات بين الذكور والإناث، إلا أن هناك تمييز لصالح الذكور فيما يتعلق بالدورات التدريبية. وتعزى بعض هذه الأسباب إلى أن العاملات الإناث يجدن صعوبة في التوفيق بين الأعمال الوظيفية والأعمال المنزلية، الأمر الذي يولد صراع وغموض في أدوارهن فالمرأة تتنازعها قيود الأدوار التقليدية وقيود الأدوار الحديثة وهو أمر ينعكس في بعض الأحيان على دور ومكانة المرأة العاملة.

لنقول بالمجمل أن الدراسات التي تم استعراضها توصلت إلى نتائج متباينة في جوانب ومتشابهة في أخرى، الأمر الذي قد يعود إلى اختلاف الإجراءات البحثية التي تم الاعتماد عليها، أو إلى الاختلاف في مجتمع الدراسة وعينتها والظروف التي تمت بها، أو لطبيعة المتغيرات التي استندت إليها هذه الدراسات ومدى توافقها للواقع ومستجداته، فهناك عدد من المتغيرات التي

أشارت إليها هذه الدراسات والتي وجدت فيها سببا في إعاقة مشاركة المرأة في سوق العمل، إلا أنها كانت قد تركزت في بعض الجوانب دون غيرها.

مشكلة الدراسة:

تندرج مشكلة الدراسة ضمن الاهتمام الواسع الذي يثار منذ زمن حول موضوع مساواة المرأة بالرجل من قبل المنظمات والهيئات النسائية العاملة في مجالات حقوق الإنسان والتنمية ومن قبل النساء الأردنيات وعدد كبير من الباحثين والمهتمين. حيث تسعى هذه الدراسات والجهود مجتمعة لإدماج المرأة في المجتمع وإزالة جميع أشكال التمييز ضدها والاعتراف الحقيقي بإنسانيتها الذي يحتم احترام مكانتها. وهو نابع من الاعتقاد عند معظم هذه الجهات باستمرار شيوع نظرة دونية في بنية المجتمع الثقافية تجاه المرأة والتي خلقت بالتالي حالة من التمايز في توزيع الأدوار والوظائف، وتراتب غير منصف في المكانات.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة متواضعة ضمن مجموعة البحوث الاجتماعية على مستوى المجتمع الأردني لمحاولة التحقق من طبيعة وشكل التبدل في اتجاهات العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة في سوق العمل وتتجه هذه الدراسة تحديدا لرصد التحولات في النظرة إلى مكانة المرأة الأردنية العاملة. وبمعنى أكثر تحديدا البحث في تبدل اتجاهات الأردنيين لمكانة المرأة في سوق العمل في ضوء عدد من المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية.

أهدف الدراسة وتساؤلاتها:

هدفت هذه الدراسة لمحاولة الكشف عن التبدل في اتجاهات المجتمع وأفراده إلى مكانة المرأة الأردنية العاملة وتحديدا العاملون منهم في مدينة إربد شمال الأردن، وذلك باعتماد عدد من المتغيرات وهي (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، نوع العمل، الدين، الحالة الزواجية، الدخل) من خلال محاولتها الإجابة عن التساؤل الأتي: هل اختلفت اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد نحو عمل المرأة ومكانتها والذي يتفرع منه التساؤلات الآتية:

1- هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف نوعهم الاجتماعي؟

2- هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف أعمارهم؟

3- هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف مستواهم التعليمي؟

4- هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف نوع العمل؟

5- هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف ديانتهم؟

6- هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف حالتهم الزواجية؟

7- هل تختلف اتجاهات تصورات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف مستوى دخلهم؟

أهميـة الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في سعيها لفهم تبدل اتجاهات أفراد المجتمع لمكانة المرأة الأردنية العاملة من خلال عينة عاملة في مدينة اربد، وباعتماد عدد من المتغيرات انطلاقا من أن الاعتقاد بوجود تبدل ايجابي نحو مكانة المرأة العاملة هو تبدل بنيوي في ثقافة المجتمع الأردني قد تؤشر على التطور الايجابي لهذا المجتمع باتجاه القيمة الإنسانية الحقيقية للمرأة فيه لأنها تعكس اعتقادات الناس واختلاف نظرتهم للخطأ والصواب، والتي تنعكس على سلوكياتهم وبالتالي هي تعبير حقيقي يجسد فكرة المساواة، فالتغير فيها يعني وجود تحولات في النسق العام للمجتمع الأردني.

والدراسة تحاول الوصول بعمق إلى فهم التحولات التي تمس بنية المجتمع الثقافية والمعرفية، بما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل، وهو الأمر المهم والضروري في التخطيط التنموي، ليتمكن هذا التخطيط من مراعاة الاختلافات ويساعده في العمل نحو بناء علاقات متوازنة بين الرجال والنساء اللازمة لإنجاح أي خطة أو برنامج، وإزالة معوقات الإنتاج برفع مستوى كفاءة العاملين، لان اعتماد الجنس أساسا في توزيع الأدوار يخلق نوع من التمايز ضحيته المرأة غالبا، فهي تقف في الصف الثاني خلف الرجل وهو أمر يعيق التطور الاقتصادي والتنموي، لذلك يكون فهم التغير في اتجاهات الناس لمكانة المرأة العاملة سبيلا لفهم التغيرات الايجابية التي حدثت في المجتمع الأردني والأمور التي ساهمت بذلك. لان فهم تبدل الاتجاه عند المجتمع قد يؤشر إلى حراك بنيوي ايجابي نحو مجموعة من القيم الأمر الذي قد يساعد في إمكانية الاستفادة منه من قبل صناع القرار.

تعريف المفاهيم:

الاتجاه: يفهم الاتجاه على انه يمثل ميلا للاستجابة نحو عدد من المثيرات ويعرف البرت (G.Alport) الاتجاه بأنه حالة من التهيؤ العقلي والعصبي التي تنظمها أفكار سابقة والتي بدورها توجه استجابات الفرد للموقف (Alport, 1973, 57). كما عرفها دانيال كاتز (karts) بأنها ميل أو استعداد لدى الفرد لتقييم بعض الرموز أو المواضيع أو الأفكار في محيطة أما بطريقة ايجابية أو سلبية (Kats,1960,164-204) ولغايات هذه الدراسة تعبر الاتجاهات عن الاهتمام والميل والرغبة التي قد تحقق مواقف ايجابية أو سلبية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني.

مكانة المرأة: لقد استخدم ماكس فيبر المكانة على أساس أنها تمثل احد أوجه مصادر عناصر التدرج الاجتماعي عند الحديث عن التمايز بين الطبقات. فالمكانة تشتمل على عدد من المعايير المتفق عليها اجتماعيا فيما يتعلق بالتراتب على السلم الاجتماعي (معن، 2000، 400). إن المجتمع الأردني وهو يخطو اليوم حثيثا باتجاه التنمية والديمقراطية كان لزاما عليه مراعاة مجموعة القضايا التي تعنى بتمكين المرأة ابتداء بوجودها الإنساني والحقوقي، والاعتراف الحقيقي بمكانتها ومساهمتها في سوق العمل على اختلاف مجالاته. إن الحديث عن مكانة المرأة الأردنية في سوق العمل هو حديث لا يمكن أن يتجاوز المنظومة الثقافية وما أفرزته من تغيرات في شكل العلاقات المجتمعية ورغم ذلك فان نسق القيم المجتمعية السائدة ما زالت تنظر إلى المرأة باعتبارها العنصر الأضعف لتبقى تعيش لفترة قريبة نسبيا في حجر الأسرة ظلا لأبيها، أو تابعا لزوجها، أو مرؤوسة لمديرها.

الطريقة والإجراءات:

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مدينة اربد في مؤسسات حكومية وأهلية يزيد عدد العاملين فيها عن خمسة موظفين في عام 2008 وأعمارهم تزيد عن 20 عاما وقد تم اختيار هذه المؤسسات في مدينة اربد لسهولة الوصول إليها كما تم تحديد حجم العمالة بخمس عمال وذلك وفقا للقانون الأردني الذي يلزم أي مؤسسة يزيد عدد العاملين فيها عن الخمسة عمال بوجوب إشراكهم في مظلة الضمان الاجتماعي وبالتالي تكون هذه العمالة غالبا من النوع المستقر وظيفيا.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (746) موظفا أردنيا من العاملين في مؤسسات مدينة اربد ممن تزيد أعمارهم عن (20) عاما، اختيروا بأسلوب العينة المتعمدة بعد الحصول على موافقة إدارة

مؤسساتهم على إجراء مقابلات معهم وتم مراعاة إجراء المقابلات لتشمل موظفين من الجنسين ولتغطي العينة معظم متغيرات الدراسة كما يبين الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): خصائص أفراد العينة

المتغير	العدد	النسبة المئوية	المتغير	العدد	النسبة المئوية
1- الجنس			**2- العمر**		
رجل	453	60.72	29-20	368	49.3
امرأة	293	39.3	39-30	248	33.2
			49-40	112	15.2
			50 فأكثر	18	2.41
3- المستوى التعليمي			**4- الحالة الزواجية**		
أساسي	12	1.6	أعزب	303	40.6
ثانوي	114	15.3	متزوج	435	58.3
دبلوم	243	32.6	مطلق	8	1.1
جامعي	333	44.6			
ماجستير	40	5.4			
دكتوراة	4	0.54			
5- الديانة			**6- مجال العمل**		
مسلم	605	81.1	صحة	332	44.5
مسيحي	141	18.9	اتصالات	83	11.1
			تجارة	159	21.4
			بنوك	172	23.1
7- الأجر الشهري					
200 فاقل	117	15.7			
400-201	402	53.9			
600-401	197	26.4			
800- 601	22	2.9			
801 فأكثر	8	1.1			

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة مقياس مكون من (12) فقرة تم تصميمه لقياس اتجاهات العاملين في مدينة اربد نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني، تم تصميمه بناء على مراجعة نقدية

لأدبيات الموضوع وقد تم التحقق من نوعين من الصدق للأداة هما: صدق المحتوى، وصدق البناء.

أولا: صدق المحتوى:

بعد إعداد الأداة بصورتها الأولية، تم عرضها على (10) محكمين من مختلف التخصصات والأقسام (علم الإجماع والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس الاجتماعي، والقياس والتقويم، واللغة العربية)، وطلب منهم بيان مناسبة ووضوح كل فقرة ومدى دقة وسلامة الصياغة اللغوية، واقتراح أي تعديلات لتصبح أكثر مناسبة ووضوح، وبعد ذلك رصدت أراء المحكمين وملاحظاتهم، لتعديل أي فقرة اتفق عليها عدة محكمين على أنها غير واضحة.

ثانيا: صدق البناء الداخلي:

تم استخراج صدق البناء الداخلي للفقرات من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات والعلامة الكلية على المقياس، وقد وجد أن قيم معاملات الارتباط للفقرات تراوحت بين (0.55 – 0.89) وهي قيم عالية.وجميع هذه القيم موجبة، أن مثل هذه الفقرات ذات الارتباط العالي مع الاختبار تكون متسقة داخليا، وهذا الاتساق هو مؤشر على صدق البناء.

أما بالنسبة لمعاملات الارتباط بين الفقرات المختلفة المكونة للاختبار من جهة، وبينها وبين الاختبار الكلي من جهة أخرى، فقد اعتبرت مؤشرات جيدة على صدق بناء هذا الاختبار.

أن معاملات ارتباط كل فقرة من الفقرات المكونة للاختبار والاختبار الكلي أعلى من قيم معاملات الارتباط بين كل من هذه الفقرات مع بعضها البعض.

ثالثا: ثبات الأداة:

تم استخراج ثبات الأداة بطريقتين:

الطريقة الأولى: هي الطريقة النصفية كأحد مؤشرات الاتساق الداخلي على عينة مكونة من 30 فردا وكان معامل الثبات بهذه الطريقة (0.87).

الطريقة الثانية: طريقة إعادة الاختبار، حيث بلغت الفقرة الزمنية بين المرتين أسبوعين، وقد بلغ معامل الارتباط بين مرتي التطبيق (معامل ثبات الإعادة) 0.82

وتم تحكيمها عن طريق عرضها على عدد من أساتذة علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة البلقاء (كلية عجلون) لضمان صدقها ليصل إلى معامل ثبات مقداره (0.81) وهو معدل مرتفع. أما معامل ثبات فقرات المقياس في الدراسة كان (0.73) وقد اعتبر معاملا مقبولا لأغراض هذه الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات بعد تفريغها وتم إجراء اختبار ت (t- teste) على متغير النوع والدين واختبار(التباين الأحادي) على باقي متغيرات

الدراسة لمقارنة نتائج إجابات المبحوثين على فقرات المقياس لقياس الاتجاه نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

سؤال الدراسة الأول "هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف جنسهم" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المقياس حسب أداء الذكور والإناث، ومن ثم تم حساب قيمة الاختبار الإحصائي (ت) لمعرفة هل هناك فروق تعزى للجنس نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع. وكانت النتائج كما في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لمتوسطات أداء أفراد العينة حسب النوع الجنس

الفقرة	ذكور		إناث		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	2.762	1.04	2.451	1.01	9.370	0.87
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	2.563	1.021	2.531	0.914	0.43	*0.045
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	2.512	0.969	2.500	0.967	2.86	0.34
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	2.587	0.03	2.436	0.943	2.36	0.54
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	2.607	1.028	2.460	0.97	3.731	*000
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	2.682	1.032	2.539	0.973	5.230	0.954
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	2.849	1.163	2.604	0.982	5.319	*0.064
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	2.578	0.875	2.556	0.929	3.721	0.862
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	2.872	0.969	2.467	0.93	4.675	0.874
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	2.629	0.843	2.56	1.014	5.722	*0.012
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	2.786	1.047	2.365	0.996	3.43	0.546
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	2.554	1.064	2.461	0.981	4.992	*0.016
المجموع الكلي	2.623	1.032	2.452	0.912	4.417	*0.000

يتبين من الجدول رقم (2) أن متوسط أداء الأفراد الكلي نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع عند الذكور(2.623) أعلى من متوسط الإناث الكلي والذي بلغ (2.452). وكذلك الحال بالنسبة لجميع الفقرات فقد كانت متوسطات الذكور أعلى من متوسطات الإناث، كما يبين اختبار (ت) للعينات المستقلة بأن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع وفي خمس فقرات من فقرات المقياس. ويمكن القول إن هذه الاختلافات ذات دلالة إحصائية في الاتجاه العام نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع تعزى لمتغير الجنس. وبالمعنى التفصيلي اظهر العاملون الذكور اتجاها ايجابيا اكبر من الإناث لمكانة المرأة العاملة في مجتمعهم، وللوهلة الأولى قد تبدو هذه النتيجة فيها جزء من الغرابة إلا أن حقيقة الأمر تشير أن الموظف الذكر يشعر بارتياح اكبر في حال كان يعمل مع موظفات إناث وهو نوع من التغير في شعور الأردنيين لقدرة المرأة على انجاز الأعمال بنفس القدر أو أكثر من الذكور.

وهذه النتيجة تشير إن هناك نوع من التحولات التي طرأت على ثقافة المجتمع الأردني وهي قد تعني تحولات تمس بنية المجتمع الأردني الثقافية والتي ارتكزت قديما حسب تعبير حليم بركات (2000) على سلطة الذكر في مجتمع أبوي، بمعنى أن معيار توزيع الأدوار على أساس الجنس لم يعد كما كان سابقا، في ظل وجود تحولات اقتصادية واجتماعية تقوم على مبدأ الربح والمنافسة، وتحديدا في القطاع الخاص المعني بالخبرة والكفاءة، وهو ما أتاح أمام النساء فرصا كانت حكرا على الرجال. وهي نتيجة تتفق وما جاءت به دراسة (الصالحي، 1994)، فارتفاع مستوى التعليم وتبدل ثقافة المؤسسة يدعم الانجاز لان التعامل يكون مع الكفاءة بدلا من الجنس كمعيار، هو الأمر الذي يفتح الفرص أمام الجميع ذكورا وإناثا، فلا يتم مساواة العامل النشيط مع غير النشيط، وهو ما أكدته نتائج دراسة (الزغل، 1992) ودراسة (محارمة، 1993).

وهو ما أشارت له نتائج دراسة (Susan.A; 1999)، أن وجود الذكور والإناث في المؤسسة يدفع للمنافسة والانجاز، فوجود عامل التهديد الوظيفي وعامل المنافسة يعني أن لا مكان للموظف المتذمر ولا مكان لموظف لا يتقيد بالتعليمات بغض النظر عن جنسه.

سؤال الدراسة الثاني "هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف أعمارهم" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المقياس حسب أداء الأفراد على متغير العمر، ومن ثم تم إجراء تحليل التباين الأحادي لمعرفة هل يوجد فروق نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع تعزى لمتغير عمر المبحوث. ونلاحظ بأن المتوسطات تتناقص مع العمر إلى حد ما. وكانت النتائج كما يبينها الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة حسب العمر

الفقرة	20 - 29		30 - 39		40 - 49		50 فأكثر	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	2.089	1.063	2.14	0.957	2.614	0.957	2.459	0.881
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	2.921	0.892	1.888	0.944	2.754	1.094	2.619	1.962
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	2.874	1.006	2.218	1.891	2.57	1.891	2.57	1.985
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	2.933	1.023	2.981	1.018	2.557	1.018	2.557	1.925
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	2.015	0.976	2.001	1.105	2.345	1.105	2.354	1.757
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	2.054	0.929	2.069	0.941	2.883	0.941	2.071	1.115
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	2.148	0.942	2.126	1.024	2.553	1.024	2.371	0.805
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	2.242	1.049	2.929	0.836	2.736	0.836	2.861	1.088
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	2.151	1.007	2.08	0.942	2.434	0.942	2.433	0.921
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	2.181	0.966	2.078	0.991	2.652	0.994	2.589	0.987
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	2.23	1.011	2.834	1.032	2.704	1.032	2.485	0.931
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	3	0.767	3.088	0.893	2.74	0.893	2.729	0.891
المجموع الكلي	2.634	0.652	2.154	0.612	2.887	1.544	2.299	1.548

يتبين من الجدول رقم (3) أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية لأداء الأفراد حسب العمر،لتتناسب نظرة المبحوثين عكسيا مع أعمارهم تجاه عمل المرأة فالشباب أكثر حماسة للعمل مع الإناث في حين ان من أعمارهم أكثر من 40 عاما تتكون لديهم نظرة سلبية اكبر تجاه العمل مع النساء.

ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما في الجدول رقم (3) ويبين الجدول قيمة (ف) حيث كانت (43.65) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وكانت دالة إحصائيا لجميع الفقرات حيث تراوحت قيمة (ف) (2.831 – 2.838). بمستوى دلالة (0.000 – 0.38).

جدول رقم (4): تحليل التباين الأحادي لأداء أفراد العينة حسب العمر

الفقرة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	665.036	742	0.896	23.214	0.000*
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	720.228	742	0.971	2.831	0.038*
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	672.184	742	0.905	20.376	0.000*
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	708.939	742	0.955	6.687	0.000*
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	703.060	742	0.947	8.780	0.000*
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	651.455	742	0.787	14.969	0.000*
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	663.485	742	0.894	23.838	0.000*
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	685.109	742	0.923	15.395	0.000*
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	666.562	742	0.898	22.603	0.000*
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	704.828	742	0.949	8.147	0.000*
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	689.331	742	0.926	13.808	0.000*
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	692.690	742	0.933	12.560	0.000*
المجموع الكلي	598.709	742	0.806	4.912	0.000*

* دالة احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

جدول رقم (5): نتائج المقارنات البعدية لمتغير العمر (بطريقة شيفيه)

العمر	20 -29	30 - 39	40 – 49	50 فأكثر
20 -29		*0.245	*0.765	*0.141
30 -39			*0.180	*0.458
40 – 49				*0.456
50 فأكثر				

ويتضح من الجدول رقم (5) أن المبحوثين ذوي الأعمار الأصغر أكثر ايجابية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع من المبحوثين أصحاب الأعمار الكبيرة، بمعنى أن هناك علاقة سلبية بين مكانة المرأة العاملة في المجتمع والعمر، إذ انه كلما زاد العمر كلما كانت النظرة نحو مكانة المرأة العاملة سلبية.وهذه النتيجة تشير إلى ان القيم التقليدية تتركز عند الفئات العمرية الأكبر التي لا زالت لا تؤمن بعمل المرأة وتنظر لها بمنظار دوني، وهي نتيجة جاءت لتتفق ونتائج الدراسات التي ترى بان هناك تمييز في توزيع الأدوار باعتماد الجنس، وأن المؤسسات والمنظمات هي ذات تراث يعتمد على تقسيم الأدوار والمكانات حسب الجنس، كما جاءت به نتائج دراسة (التل وصويص، 1996)، ودراسة (Silva and Barbara: 2000) ودراسة (Joan Acker: 2000)

سؤال الدراسة الثالث" هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف مستواهم التعليمي" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء الأفراد حسب المستوى التعليمي وكانت النتائج كما في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء الأفراد حسب المستوى التعليمي

الفقرة	أساسي		ثانوي		دبلوم		جامعي		ماجستير		دكتوراة	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	3.583	0.514	4.403	0.661	2.789	1.049	2.277	0.975	2.341	0.938	1.876	0.45
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	3.5	0.522	3.219	0.737	2.592	0.991	2.301	0.983	2.609	0.891	1.175	0.5
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	3.083	0.668	2.64	0.777	2.746	1.013	2.289	0.969	2.414	0.749	2.25	0.65
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	2.833	1.029	2.78	1.062	2.725	1.009	2.33	0.943	2.341	0.73	1.76	0.5
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	2.916	0.9	3.034	0.896	2.656	1.039	2.289	0.965	2.707	0.873	2	0.816
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	2.897	0.903	3.254	0.796	2.781	1.012	2.335	0.98	2.349	0.867	2.521	0.577
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	3.75	0.621	3.552	0.821	2.97	1.096	2.324	1.023	2.609	0.833	2.752	0.5
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	2.76	0.452	2.886	0.56	2.721	0.916	2.374	0.941	2.39	0.891	2.034	0.786

الفقرة	أساسي		ثانوي		دبلوم		جامعي		ماجستير		دكتوراة	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	3.416	0.668	3.35	0.691	2.944	0.942	2.339	0.945	2.609	0.702	3.011	0.787
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	2.916	0.514	2.886	0.576	2.738	0.907	2.394	0.974	2.675	0.945	2.371	0.5
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	2.75	1.138	3.219	0.849	2.939	1.032	2.219	0.951	2.512	1.027	2.65	0.456
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	2.65	1.232	2.782	1.024	2.708	1.087	2.327	0.961	2.39	1.045	1.098	0.5

جدول رقم (7): نتائج تحليل التباين لأداء الأفراد حسب المستوى التعليمي

الفقرة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	632.828	742	0.853	41.326	*0.000
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	658.48	742	0.887	30.080	*0,005
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	743.446	742	0.962	8.708	*0.004
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	682.089	742	0.919	20.479	*0.012
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	702.522	742	0.947	12.689	*0.000
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	677.245	742	0.913	22.390	*0.000
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	606.318	742	0.817	53.947	*0.000
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	659.924	742	0.889	35.563	*0.000
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	645.710	742	0.870	18.546	*0.000
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	687.048	742	0.926	27.532	*0.000
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	664.585	742	0.896	13.321	*0.004
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	700.812	742	0.944	29.474	*0.003
المجموع الكلي	38114.667	742	51.506	32.830	*0.000

* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

يتضح من الجدول رقم (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أداء المبحوثين تعزى للمستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) 32.830 وهي دالة إحصائيا للمجموع الكلي عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$، وتراوحت على جميع فقرات المقياس بين (8.707 –

53.947). ولتحديد لصالح من كانت الفروق تم إجراء المقارنات البعدية بطريقة شيفيه وكانت النتائج كالتالي كما هي موضحة في الجدول رقم (8)

جدول رقم (8): نتائج المقارنات البعدية لمتغير التعليم (بطريقة شيفيه)

المستوى التعليمي	أساسي	ثانوي	دبلوم	جامعي	ماجستير	دكتوراة
أساسي				-*0.5650	-*0.8743	-*0.5810
ثانوي			-*0.5783	-*0.5861	-*0.3039	-*0.5011
دبلوم					-*0.7509	-*0.7245
جامعي					-*0.8954	-*0.4369
ماجستير						
دكتوراة						

* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

يتبين من الجدول رقم (8) إن الفروق في الاتجاه العام لمكانة المرأة العاملة في المجتمع كانت لصالح المستوى التعليمي الأعلى، وعليه يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة ايجابية بين المستوى العلمي للمبحوث واتجاهه العام نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني، إذ كلما زاد المستوى العلمي للمبحوث كلما اتسم اتجاهه العام بالايجابية نحو مكانة المرأة في المجتمع.وربما إن هذه النتيجة ذات مغزى منطقي تربط التعليم بالنظرة إلى مكانة المرأة بمعنى أن الإنسان المتعلم والمثقف يحمل أفكارا انفتاحية لمشاركة المرأة في سوق العمل ويعتبرها شريكا للرجل. وهذه النتيجة تتفق وما جاءت به دراسة الدسوقي 1982 والتي ترى أن التعليم عامل مؤثر في تصورات الناس الايجابية لمكانة المرأة. لكن التعليم الذي سهل أمام المرأة فرص المشاركة ساعد في تغيير هذه الصورة النمطية، لاسيما مع تحقيق المرأة لوجودها في كل المجالات التي دخلتها، مع الإشارة إلى أن مكانة المرأة المنتجة في المجال الاقتصادي أفضل من المرأة غير المنتجة. وهو الأمر الذي يتفق وأفكار التحديث في التعليم على مستوى الوطن العربي الذي يسعى إلى تغير القيم التقليدية الخاطئة لتواكب مستجدات الواقع المعاصر دون أن تتعارض مع المنظومة القيمية الراسخة ببعدها الايجابي والتي يغلب عليها مصدرها الديني.

سؤال الدراسة الرابع " هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف نوع العمل" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء الأفراد حسب نوع العمل، وكانت النتائج كما يبينها الجدول رقم (9)

ولفحص الفروق بين المتوسطات في الجدول رقم (9) وهل هي دالة إحصائيا أم لا، حسب متغير مجال العمل اجري تحليل التباين الأحادي والجدول رقم (10) يلخص النتائج.

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة حسب مجال العمل

الفقرة	الصحة		الاتصالات		تجارة		بنوك	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	3.093	0.961	2.807	0.614	2.465	0.919	2.301	0.3
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	2.864	0.947	2.698	0.676	2.534	0.979	2.426	0.963
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	2.786	0.928	2.783	0.606	2.296	1.003	2.491	0.923
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	2.816	1.028	2.012	0.741	2.339	0.92	2.398	0.97
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	2.825	1.019	2.93	0.729	2.383	0.933	2.468	0.996
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	3.001	0.958	2.81	0.671	2.415	0.988	2.474	1.031
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	3.241	1.026	2.819	0.843	2.484	0.986	2.518	1.002
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	2.871	0.736	2.834	0.723	2.415	0.923	2.503	0.966
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	3.182	0.832	2.096	0.821	2.36	0.976	2.433	0.94
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	2.83	0.8	2.16	0.71	2.55	0.97	2.43	1.045
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	3.13	0.95	2.93	0.695	2.232	0.95	2.452	1.02
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	2.762	1.08	2.048	0.8	2.321	0.923	2.64	1.031

جدول رقم (10): تحليل التباين الأحادي لأداء أفراد العينة حسب مجال العمل

الفقرة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	598.466	742	0.806	23.732	0.045
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	646.320	742	0.871	23.210	0,015
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	647.786	742	0.873	12.842	0.034
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	659.485	742	0.888	23.098	0.002
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	687.652	742	0.926	7.532	0.005
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	717.345	742	0.967	43.650	0.040
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	665.623	742	0.897	32.521	0.043
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	678.823	742	0.914	23.974	0.000
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	664.143	742	0.895	17.361	0.040
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	667.628	742	0.899	9.631	0.000
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	678.567	742	0.914	16.932	0.000
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	731.321	742	0.985	31.341	0.000
المجموع الكلي	29562.210	742	39.841	31.043	0.000

* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أداء المبحوثين تعزى لمجال العمل، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) 31.043 وهي غير دالة إحصائيا للمجموع الكلي عند مستوى دلالة α≤0.05، وتراوحت على جميع فقرات المقياس بين (7.532 – 43.650) وهي قيم غير دالة إحصائيا، بمعنى انه لا يوجد تأثير لمجال العمل على نظرة المبحوثين لمكانة المرأة العاملة، وهي نتيجة تتعارض ونتيجة دراسة (Work life report: 2000) التي ترى أن وضع النساء في القطاع الحكومي أفضل منه في القطاع الخاص ومع دراسة (work life report: 2000) التي وجدت أن النساء اقدر على العمل في التسويق لأنهن يمثلن القطاع الأكبر من المستهلكين، وهو ما يخالف نتائج دراسة (Yitzhaky, Samuel and Haim: 2000) ودراسة (شحاتة، 1999) ودراسة (Silvia and Barbara: 2000)،

سؤال الدراسة الخامس "هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العامل باختلاف ديانتهم" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة حسب الديانة وكانت النتائج كما يبينها الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة حسب الديانة

الفقرة	مسلم		مسيحي	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	2.74	1.022	2.221	0.983
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	2.634	1	2.272	0.932
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	2.532	0.98	2.391	0.92
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	2.59	1	2.262	0.941
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	2.61	1.01	2.331	0.974
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	2.69	1.02	371 2.	1.02
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	2.834	1.12	2.404	0.964
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	2.613	0.88	2.383	0.961
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	2.811	0.963	2.31	0.914
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	2.7	0.87	2.323	1.033
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	2.72	1.032	2.234	1.1
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	2.563	1.03	2.321	1.23

يظهر الجدول تقاربا في إجابات المبحوثين على فقرات المقياس بمعنى عدم وجود دلالة إحصائية لإجابات المبحوثين تعزى لاختلاف ديانتهم عند الدلالة الإحصائية للدراسة وهي نتيجة غالبا ما تتفق مع نتائج الدراسات التي أجريت على المجتمع الأردني والتي أظهرت توافقا في معظمها بين المسلمين والمسيحيين باعتبار أن العامل الثقافي المشترك بين أفراد المجتمع محكوم ببعد ثقافي اشمل من البعد الديني. وهو أيضا يوافق نتائج دراسة (work life report,2000) التي ترى أن القيود والاختلافات هي قيود ثقافية واجتماعية.

سؤال الدراسة السادس "هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف حالتهم الزواجية" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء الأفراد حسب حالتهم الزواجية وكانت النتائج كما يبينها الجدول رقم (12). ثم تم إجراء تحليل التباين الأحادي جدول رقم (13)، لمعرفة هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لنظرة الأفراد لمكانة المرأة العاملة في المجتمع ولصالح من كانت هذه الفروق تم حساب المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما يبينها الجدول رقم (14)

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء إفراد العينة حسب الحالة الزواجية

الفقرة	أعزب		متزوج		مطلق	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	3.211	0.896	2.234	0.938	2.62	1.06
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	3	0.861	2.218	0.974	2.63	1.621
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	2.92	0.845	2.257	0.945	2.375	0.916
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	2.907	0.994	2.273	0.915	2.875	0.991
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	2.943	0.966	2.269	0.941	2.654	1.187
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	3.141	0.859	2.285	0.959	2.5	0.755
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	3.415	0.883	2.288	1.003	3.125	0.641
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	2.976	0.648	2.301	0.931	2.75	1.65

الفقرة	أعزب		متزوج		مطلق	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	3.29	0.751	2.391	0.903	3.25	0.886
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	2.904	0.759	2.172	0.952	2.5	1.17
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	3.251	0.867	2.278	0.923	3.234	1.246
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	2.851	1.073	2.261	0.934	2.843	0.991

جدول رقم (13): تحليل التباين الأحادي لأداء أفراد العينة حسب الحالة الزواجية

الفقرة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	698.473	743	0.940	33.672	*0.041
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	665.543	743	0.897	21.910	*0,062
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	658.932	743	0.900	7.671	*0.034
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	659.498	743	0.900	21.518	*0.000
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	659.934	743	0.900	13542	*0.005
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	701.852	743	0.945	31.572	*0.040
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	690.632	743	0.929	24.823	*0.000
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	692.482	743	0.932	21.823	*0.000
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	704.414	743	0.948	16.812	*0.031
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	654.589	743	0.881	10.412	*0.016
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	697.945	743	0.939	26.532	*0.000
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	687.721	743	0.925	34.711	*0.000
المجموع الكلي	30742.421	743	41.376	42.514	*0.041

يتضح من الجدول رقم (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أداء المبحوثين تعزى للحالة الزواجية، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) 42.514 وهي دالة إحصائيا للمجموع الكلي عند مستوى دلالة α≤0.05، وتراوحت على جميع فقرات المقياس بين (7.671 – 34.711). ولتحديد لصالح من كانت الفروق تم إجراء المقارنات البعدية بطريقة شيفيه وكانت النتائج كالتالي كما هي موضحة في الجدول رقم (14).

جدول رقم (14): نتائج المقارنات البعدية لمتغير الحالة الزواجية (بطريقة شيفيه)

الحالة الزواجية	أعزب	متزوج	مطلق
أعزب		*0.965	*0.634
متزوج			*0.838
مطلق			

ويتضح من الجدول رقم (14) إن المبحوثين العازبين كانوا أكثر ايجابية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع من المتزوجين والمطلقين، وكذلك كانت نظرة المبحوثين المتزوجين أكثر ايجابية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع من المطلقين. ولكن كان الاتجاه الأكثر ايجابية لدى الأفراد العازبين. ويمكن تفسير مثل هذه النتيجة بان مكانة المرأة في سوق العمل هي انعكاس بصورة أو بأخرى لمكانتها في المجتمع المتجذرة تاريخيا في ثقافته. (الأمم المتحدة، 1995). فالمساواة بالمكانة تتطلب مساواة في الإنتاج وامتلاك الحق في التصرف فيما ينتج وهو ما يجعلها تمتلك القوة في صنع القرار وفي الإنتاج، فمكانة المرأة في المؤسسات الأردنية هي نتاج لمكانتها في المجتمع.

سؤال الدراسة السابع" هل تختلف اتجاهات الأردنيون العاملون في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف مستوى دخلهم " تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لادعاء الأفراد حسب مستوى الدخل وكانت النتائج كما يبينها الجدول رقم (15). ثم تم إجراء تحليل التباين الأحادي جدول رقم (16)، لمعرفة هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لنظرة الأفراد لمكانة المرأة العاملة في المجتمع ولصالح من كانت هذه الفروق تم حساب المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما يبينها الجدول رقم (17).

جدول رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة حسب الدخل

الفقرة	200 فأقل		201 - 400		401 - 600		601 - 800		800 فأكثر	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	3.521	0.56	2.463	1.021	2.475	1.036	2.5	0.964	2.714	1.113
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	3.4	0.541	2.3	0.974	2.64	1	2.56	0.86	2.86	0.899
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	2.78	0.71	2.383	1.012	2.6	0.993	2.682	0.78	2.43	0.98
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	2.863	1.6	2.43	0.98	2.53	0.99	2.54	0.74	2.86	1.7
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	3.2	0.882	2.37	0.983	2.571	1.34	2.73	0.83	2.43	1.34
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	3.247	0.784	2.422	0.994	2.67	1.023	2.55	0.963	2.571	0.787
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	3.615	0.763	2.542	1.131	2.7	0.994	2.682	0.9	3.143	0.7
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	2.95	0.452	2.42	0.931	2.652	0.954	2.455	0.74	2.86	1.22
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	3.462	0.6	2.58	0.973	2.56	0.958	2.54	0.601	3.23	0.951
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	2.915	0.56	2.51	0.91	2.59	1.05	2.78	0.972	2.571	1.34
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	3.3	0.801	2.5	1.043	2.407	1.036	2.41	0.91	3.3	1.253
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	2.8	1.1	2.41	1.11	2.6	1.03	2.32	0.995	3	1

جدول رقم (16): تحليل التباين الأحادي لأداء أفراد العينة حسب الدخل

الفقرة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المكان الطبيعي للمرأة يجب أن يكون بيتها	682.828	741	0.921	31.346	0.000*
الرجل أكثر قدرة في ميادين العمل من المرأة	688.48	741	0.929	23.340	0,005*
الأفضل أن يكون الرئيس في العمل رجلا	713.446	741	0.962	8.745	0.004*
الرجل في المواقع القيادية يعطيه سلطة اكبر من المرأة	612.089	741	0.826	25.469	0.012*
المراجعون يرتاحون للتعامل مع النساء أكثر من الرجال	723.522	741	0.988	16.651	0.000*
المرأة في العمل أكثر دقة من الرجل	623.445	741	0.841	20.431	0.000*
النساء أكثر تغيبا من الرجال عن العمل	634.343	741	0.856	33.567	0.010*
لا تختلف دقة العمل بين الرجل والمرأة	678.564	741	0.915	35.076	0.000*
المرأة يجب أن تعمل في ميادين محددة	655.560	741	0.884	12.326	0.032*
التعليمات والقوانين تساوي بين الرجال والنساء	654.548	741	0.883	22.432	0.031*
هناك مهام الأفضل أن تقوم النساء بها في ميادين العمل	624.485	741	0.843	15.501	0.014*
الأفضل أن يكون زميلي في العمل من جنس مختلف	734.543	741	0.991	23.348	0.045*
المجموع الكلي	36213.568	741	48.871	37.143	0.030*

* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول رقم (16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أداء المبحوثين تعزى للدخل، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) 37.143وهي دالة إحصائيا للمجموع الكلي عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، وتراوحت على جميع فقرات المقياس بين (8.745 – 35.076). ولتحديد لصالح من كانت الفروق تم إجراء المقارنات البعدية بطريقة شيفيه وكانت النتائج كالتالي كما هي موضحة في الجدول رقم (17)

جدول رقم (17): نتائج المقارنات البعدية لمتغير الدخل (بطريقة شيفيه)

الدخل	200 فأقل	201 - 400	401 - 600	601 -800	801 فأكثر
200 فأقل		-0.365*	-0.852*	-0.431*	-0.841*
201 - 400			-0.950*	-0.533*	-0.751*
401 - 600				-0.523*	-0.690*
601 - 800				-0.456*	-0.343*
801 فأكثر					

ويتضح من الجدول رقم (17) ان المبحوثين ذوي الدخول القليلة اقل ايجابية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع من المبحوثين أصحاب الدخول الكبيرة، بمعنى أن هناك علاقة ايجابية بين مكانة المرأة العاملة في المجتمع والدخل، إذ انه كلما زاد الدخل كلما كانت النظرة نحو مكانة المرأة العاملة ايجابية أكثر. وهذه النتيجة تتفق وما جاءت به نتائج دراسات الأمم المتحدة (1995) ومركز اليونيفم (2002) ودراسة الروسان (2003) التي توصلت إلى أن الاتجاه العام نحو مكانة المرأة العاملة يتأثر بشكل كبير بدخل الفرد وحالته الاقتصادية التي تعطيه انفتاحا اكبر في التعامل مع النساء إلا إنها وفي نفس الوقت تختلف بعض الدراسات التي اجريت في الوطن العربي والتي توصلت الى أن وضع الرجل المادي المرتفع يجعله يعتقد بعدم جدوى عمل المرأة في المجتمع.

تلخيص النتائج والتوصيات:

تجد الدراسة أن هناك تبدل ايجابي في اتجاهات الأردنيين نحو مكانة المرآة الأردنية العاملة، حيث بينت النتائج وجود اثر واضح لبعض المتغيرات في الاتجاه الايجابي نحو مكانة المرأة العاملة. وهو مؤشر على تبدل منظومة القيم والمعايير الثقافية المرتبطة بالتمييز بين الرجال والنساء في المجتمع، وذلك نحو قيم ايجابية تؤمن بالمساواة وتحترم الإنسان وتقدر مكانته بغض النظر عن جنسه، على الرغم من أن فكرة المساواة بصورتها المطلقة إن جاز التعبير لم تزل فكرة غير مكتملة، لان ذهنية المجتمع الأردني المشتقة من الذهنية العربية بكل ما تحويه من بنى معرفية لا زالت تفضل الرجل على المرأة في كل المجالات لا سيما في سوق العمل، وهو الأمر الذي يستمر نسبيا في الهيمنة على تفكير الناس واعتقاداتهم بان المرأة اقل شانا من الرجل، لتصل الدراسة إلى محصلة تجد فيها تحولا ايجابيا نحو مكانة المرأة الأردنية العاملة، وقد أظهرت بعض المتغيرات اتجاها ايجابيا عاما نحو مكانة المرأة العاملة الا أن بعض المتغيرات لم تشر بوضوح لمثل هذا التبدل وبالمعنى الإحصائي لم تظهر فروقا دالة إحصائيا. وبشكل تفصيلي فان نتائج الدراسة جاءت على النحو الأتي:

فيما يتعلق بالتساؤل الأول هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف جنسهم؟ أظهرت النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني لصالح الموظفين الذكور. بمعنى أن الموظفين الذكور يظهرون احتراما وتقديرا اكبر للمرأة العاملة من الموظفات الإناث.

وفيما يتعلق بالتساؤل الثاني هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف أعمارهم؟أظهرت النتائج أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية وفي قيمة ف لأداء الأفراد حسب العمر، فكلما زاد العمر كانت معه الدلالة سلبية نحو المكانة، بمعنى أن الموظفين ذوي الأعمار الصغيرة ترتفع لديهم النظرة الايجابية لمكانة المرأة.

وفيما يتعلق بالتساؤل الثالث هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف مستواهم التعليمي؟ أظهرت النتائج أن هناك علاقة ايجابية بين المستوى العلمي للمبحوث واتجاهه العام نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الأردني، إذ كلما زاد المستوى العلمي للمبحوث كلما اتسم اتجاهه العام بالايجابية نحو مكانة المرأة في المجتمع

وفيما يتعلق بالتساؤل الرابع هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف نوع العمل؟ اظهرت النتائج بأنه لا يوجد تأثير لمجال العمل على نظرة المبحوثين لمكانة المرأة العاملة.

وفيما يتعلق بالتساؤل الخامس هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف ديانتهم؟ لم تظهر النتائج فروقا دالة إحصائيا تعزى لمتغير الدين، بمعنى أن الموظفين المسلمين والموظفين المسيحيين يتشابهون في نظرتهم لمكانة المرأة العاملة.

وفيما يتعلق بالتساؤل السادس هل تختلف اتجاهات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف حالتهم الزواجية؟ أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أداء المبحوثين تعزى لحالتهم الزواجيه فالمبحوثين العازبين كانوا أكثر ايجابية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع من المتزوجين والمطلقين.

وفيما يتعلق بالتساؤل السابع هل تختلف اتجاهات تصورات الأردنيين العاملين في مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة باختلاف مستوى دخلهم؟ أظهرت النتائج إن المبحوثين ذوي الدخول المتدنية اقل ايجابية نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع من المبحوثين أصحاب الدخول

المرتفعة، بمعنى أن هناك علاقة ايجابية بين مكانة المرأة العاملة في المجتمع ومستوى الدخل، إذ انه كلما زاد الدخل كلما كانت النظرة نحو مكانة المرأة العاملة ايجابية أكثر.

لتصل الدراسة إلى محصلة إجمالية في الإجابة على تساؤلها الرئيسي: هل اختلف اتجاه الأفراد العاملين في المجتمع الأردني العاملون من مدينة اربد لمكانة المرأة العاملة في مجتمعهم؟

إن الاتجاه العام في المجتمع الأردني هو اتجاه ايجابي نحو مكانة المرأة الأردنية العاملة وهو كذلك عند أفراد المجتمع العاملين، وهو مؤشر لنضوج المجتمع باتجاه قيم ايجابية نحو العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ذكورهم وإناثهم.

وفي ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإنها توصي بما يأتي:

- الاهتمام بوضع وصياغة الخطط التنموية لتمكين المرأة في المجتمع الأردني، ومراعاة أهمية مشاركتها في سوق العمل.
- مراعاة التوازن النوعي أثناء عمليات اختيار الموظفين وفي اسناد المهام لهم، بحيث تسهم هذه المؤسسات في ردم الاتجاه السلبي لدى المجتمع عن قصور النساء وأفضلية الرجال.
- إجراء دراسات معمقة لواقع المرأة العاملة ولمكانتها في المجتمع الأردني، ليتسنى على ضوئها لصاحب القرار أن يخطط وفق ما تتطلبه معطيات الواقع الحقيقية.
- اعتماد البرامج الثقافية التشاركية كأداة عمل في تطوير البرامج الحكومية والأهلية الداعمة للمساواة بين شرائح المجتمع.

The Changing Attitudes towards the Jordanian Women Status in the Labor Market: An Empirical Study on a Sample of Employees in the City of Irbid

Safwat Al-Rousan and **Yousef Al-Shorman,** *Department of Educational and Social Sciences, Faculty of Ajloun, Al-Balqa Applied University,Irbid, Jordan.*

Abstract

The changing attitudes towards the Jordanian women status in the labor market: a empirical study on a sample of employees in the city of Irbid.

The study aimed at revealing the effect of some variables in changing the attitudes of the employees at the Jordanian institutions in the city of Irbid towards the status of the worker woman in the Jordanian community. It also aimed to explain whether those attitudes are changed according to some variables, such as (age, education level, kind of work, religion, marital status, and income).

The sample of the study consisted of (746) Jordanian employees in the institutions of the city of Irbid. Those employees were over the age of twenty. The sample was chosen purposefully. After having the approval of such institutions, the researchers made interviews with all employees, males and females.

The instrument used in the sample consisted of (12) paragraphs to measure the attitudes of those employees towards the worker woman's status in the Jordanian community. T-test, one-way Anova were used to test the significant differences among the mean scores of the answers of the members of the sample.

After analyzing the data, the results showed statistically significant differences between males and females towards the working woman's status in the Jordanian community in favor of the males. There were also differences in the mean scores and in f-value in accordance with the age; as the age was older, the significant was negative towards the working woman's status.

There was a positive relation between the education level of the employees and their general attitude towards the working woman's status. The study also revealed that there was no effect for the kind of work for women on the employees' attitudes towards the working woman's status.

The results showed statistically significant differences due to the variable of religion. In addition, there were statistically significant differences between the mean scores of the employees due to their marital status. The single employees were more positive towards the working woman's status than the married and divorced employees.

The study showed that the employees of low income were less positive towards the working woman's status than those of high income. In other words, there was a positive

relation between the income and the working woman's status in the Jordanian community.

The study came up with a final result indicates that the general attitude in the Jordanian community towards the working woman's status is positive, which is an indicator to the maturity of the community towards positive values of justice and equality among all the members of the community, males and females.

قدم البحث للنشر في 2010/3/23 **وقبل في 2010/10/24**

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو صايمة، عايدة عبد الله. (1997). **المرأة في الوطن العربي**. ط1 الأردن: المكتبة الوطنية.

ألصالحي، سوزان ناجي. (1994). **المحددات الاجتماعية لمشاركة المرأة في مجال العمل السياسي في عمان**. الجامعة الأردنية رسالة ماجستير غير منشورة.

الأمم المتحدة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث. (1995). **المرأة العربية اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات**.

بدري، بلقيس. (1999). المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة، التغيرات المفاهيمية والقانونية. **النشرة السكانية 47**. ص 1- 66.

بركات، حليم. (2000). **المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

التكريتي، ناديا وأبو عمرة، بسام. (1995). محددات مشاركة المرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي. **نشرة السكان والتنمية**، 2. ص 3- 165.

التل، سهير وصويص، سليمان. (1996). **أوضاع المرأة الأردنية**. دراسة ميدانية في ثمانية بلدان عربية. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان. ص 14- 65.

جلال الدين، محمد العوض. (1984). التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع، مثال الأردن والسودان. **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد3 مجلد12.

حركة، أمل. (1989). **النسق القرابي في الأردن دراسة من خلال الأمثال الشعبية**. الأردن: اربد جامعة اليرموك.

دائرة الإحصاءات العامة. (2001) تموز، **الأردن بالأرقام**، عدد (3) عمان.

الدسوقي، كريمة. (1982). دور المرأة الاجتماعي وعلاقته بمفهومها عن ذاتها. **مجلة العلوم الاجتماعية** 10 (4). 311- 317.

الروسان، صفوت محمود. (2003) **الجندر النوع الاجتماعي في المؤسسات الأردنية الحكومية وغير الحكومية في مدينة اربد من وجهة نظر العاملين فيها**. رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك: اربد

الزغل، علي. (1992). اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة في المجتمع الأردني. **مجلة أبحاث اليرموك** 8 (2) ص 107- 149.

زكريا، خضر. (1993). عمل المرأة في الوطن العربي الواقع والآفاق. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 14(3) ص 113- 138.

السعداوي، نوال. (1977). **الوجه العاري للمرأة العربية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

سعيد، منى. (1998). **العمالة في القطاع العام وأسواق العمل في البلدان العربية، التطورات الحديثة والمضامين السياسية**. (ترجمة مكتب العمل العربي)، القاهرة: منظمة العمل العربية.

شتوي، موسى والداغستاني، أمل. (1993). **مشاركة المرأة في الحياة السياسية**. عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية.

شتيوي، موسى. (1999). **الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن**. عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.

شحاتة، عبد المنعم. (1999). المرأة العاملة في المجال الأكاديمي كما يراها زملاؤها. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (1) ص 73- 87.

الشرعة، حسين. (1998). علاقة مستوى الطموح والجنس بالنضج المهني لدى طلبة الصف الثاني الثانوي. **مؤتة للبحوث والدراسات** 13 (5).

الصباغ، أمل. (1998). قضايا نوع الجنس والمؤشرات الإحصائية المرتبطة بها في المملكة الأردنية الهاشمية. **مجلة السكان والتنمية**. 4. ص 49- 78.

صرايرة، اكثم عبد المجيد. (2004). تحليل معوقات عمل المرأة العاملة في القطاع العام الأردني / دراسة ميدانية في مدينتي جرش وعجلون. **المنارة للبحوث والدراسات**، المجلد 10 العدد 5 ص 81- 126.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب المنطقة العربية (اليونيفيم). (2001). **إدماج الجندر اطار مفاهيمي منهجية وعرض لممارسات جديدة في البلاد العربية**. عمان.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب المنطقة العربية (اليونيفيم). (2001). **مفهوم النوع الاجتماعي**. عمان.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب المنطقة العربية. (اليونيفيم). (2001). **إدماج الجندر في التنمية**. عمان.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب المنطقة العربية. (اليونيفيم). (2001). **التخطيط والتحليل النوعي**. عمان.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب غرب أسيا (اليونيفيم). (1999). **الكاشف في الجندر والتنمية**. عمان.

الطراح، علي. (1999). التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي. **مجلة العلوم الاجتماعية** 28(2). ص 71- 94.

ظاهر، احمد جمال. (1987). **المرأة العربية والسياسة**، دراسة ميدانية للمرأة الأردنية. عمان: دار الكندي للنشر.

عارف، ناظم. (1996). مساواة المرأة بالرجل في ميدان العمل دراسة مقارنة. **مؤتة للبحوث والدراسات** 1 (1). ص 285- 319.

عبد العظيم، حمدي. (1988). اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري. **مجلة العلوم الاجتماعية** 16(3) ص 119-137.

عمر، معن خليل. (2000). **معجم علم الاجتماع المعاصر**. دار الشروق: عمان الاردن.

لبيب، هالة. (1968). **تدعيم دور المرأة في التنمية المتواصلة**. المؤتمر الثاني بجامعة الأزهر للبنات. تحرير عنايات إبراهيم. ط1 ص 189-287.

محارمة، ثامر. (1993). **تحليل المناخ التنظيمي في أجهزة الخدمة المدنية الأردنية دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية.

مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات والاستشارات التسويقية. (1998). **مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 1997 كناخبة ومرشحة**. مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة. عمان.

موقع الملكة نور - شبكة الانترنت- **النساء في الأردن**. 2003.

المراجع الأجنبية

Acker, J. (2000). Gendered contradictions in organizational equity projects. *Organization*, nov 2000v 0107 issue 4p.25.(5849281).

Andermahr, S., Lovell, T. and Wolkowitz, c. (1997). *A glossary of feminist theory*. London; Arnold, a member of the hodder headline group.

Danial, K. (1960). The function approach to study of attitudes, *Public Opinion Quarty*, 24 summer, p. 164-204.

Gherardi, S. and Poggio, B. (2001).creating and recreating gender order in organizations, *Journal of World Business*, 10909516, vol.36. issue 3 business source premier.

G-W.Alport. (1953) *'Attitudes' in Murchison*, Ed, A hand book of social psychology. worcester. sec smith, Brewster , political attitudes in j. knuston a hand book of *Political Psychology*. 1973. p. 57

Lewis, A.E. and Fagenson, E.A. (2001). the influence of gender and Organization level on perceptions of leadership behaviors. A self and supervisor comparison. *Women & language* 87554550. vol.24 issue 1 EBSCO host (496255).

Olson. (1994). *Theory and practice of international relations* (ninth edition). New jersey; prentice H all.

Susan. A. (2001). gender and race in PRO- FEMINIST progressive, Mixed-gender-race. Organization. *Women & language* 87554550. vol.24 issue 1 EBSCO host (4962332).

Work life report. (2000). Gender and organizational performance. *Work life report* 2000 vol. 12 issue 4 p 2-4 EBSCO host (3536936).

Yitzha, y., fried and Samuel, me lamed and parid, ben, haim. (2002). The joint effects of noise job complexity, and gender on employee sickness absence; *Journal of Occupational & Organizational Psychology*. 1999 09631798, jun v 0175 issue p.131 EBSCONOST (6908691).

Ytzhaky, H. and Ribney, D.S. (1999). gender values and the work place considerations for immigrant acculturation. *International social work* 42 s. p 127-138.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 8 العدد 2أ، 2011، ص ص 529- 559

النزعة الأخلاقية في شعر الغزل عند العباس بن الأحنف

حسن بكور * وريم المعايطه**

ملخص

تتناول هذه الدراسة جانباً مهما في حياة العباس بن الأحنف، أحد شعراء العباسيين من خلال ديوانه الذي يعد ظاهرة فريدة في عصره، وربما في حقب زمنية مختلفة في اقتصاره على غرض شعري واحد هو الغزل العفيف، ومن يطّلع على الديوان ويتفحّصه، يلحظ أن ثمة ظاهرةً تستدعي النظر، وتتطلب بذل جهد لإستنباط السلوكيات الأخلاقية التي كانت تؤطر حياة الشاعر، ويستقي من ينابيعها معاملته لمحبوبته، من هنا انطلق اهتمام الباحثين للكشف عن تلك الخصال الأخلاقية، فكان الشعر يفصح عنها وينطق باسمها، فغدا الوفاء رائداً للشاعر والصدق عنواناً، وكتمان السر حاجة، والعفة منهجاً، والصبر شعاعاً، والقناعة كنزاً، تلك هي عناوين البحث الذي سار في محاوره الستة، متتبعا تلك الظاهرة، مصدره الديوان ومراجعه الآثار القديمة والحديثة، ومعتمداً على تحليل النص تحليلاً فنياً موائماً بين الشكل والمضمون مع عدم إغفال الأساليب البيانية والصوتية بما يخدم الفكرة الكلية ويعززها.

مقدمة البحث

ازدهر الغزل في العصر العباسي، وانتشر في شتى الأمصار على ألسنة الشعراء جميعهم، وساروا فيه على نهج القدامى، مترسِّمين طريقتهم، وآخذين بالاعتبار معطيات العصر، فجددوا في هذا الفن واستنبطوا الكثير من المعاني الجديدة، مستلهمين الحضارة الجديدة، وما أفرزته من تقدم ورقي في شتى مجالات الحياة، (فصاغوا الغزل بعقلياتهم الخصبة الحديثة، وما أوتوه من قدرة على التوليد في المعاني القديمة، واستنباط كثير من الخواطر والأخيلة الجديدة، وحاولوا أن يبثوا فيه طوابع فكرهم الرقيق، وإحساسهم الحضري المرهف)(1)، وفي العصر العباسي استمر تيارا الغزل الصريح والعفيف في الميدان، ينظم فيه الشعراء روائع شعرهم، ولكن الغزل الصريح الماجن، طغى على الغزل العفيف، فكثر شعراؤه، لتوافر دواعي القول فيه، من بيئة خصبة غرقت

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

* كلية الهندسة التطبيقية، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.

باللهو والرذيلة والفساد، فانتشرت القيان والمغنيات من الروميات والفارسيات، (وقد أخذن يتسلطن على الحياة العباسية، ويشعن فيها كثيراً من صور التحلل الخلقي، ونفس الشعراء كانت كثرتهم من الموالي الذين نبذوا التقاليد الخلقية الإسلامية والعربية، إما بعامل الزندقة والشعوبية، و إما بعامل الترف، وما ينتشر معه من فساد الأخلاق)[2]، وحينما كان يجري هذا النوع من الغزل الصريح على ألسنة الشعراء، ويتناقله عامة الناس في مجالسهم، وأسمارهم، كان يواكب هذا النوع من الغزل تيار مضاد، يقوم على النقاء والعفة والطهارة والحرقة والشكوى وتصوير المعاناة والألم، يسمو على المادة والجسد، ويحلق في عالم الروح، وما تعانيه من عذابات، ومرارات لا تنطفئ أوارها، ولا تخمد نار شكواها ولظى حرها في قلبٍ اكتوى بلهيب الصد والبعد، في هذه البيئة النقية، يطلُّ علينا شاعر عباسي، كرَّس جل ديوانه لتصوير فن الغزل العذري، إنه العباس بن الأحنف الذي أبى الانغماس في عالم اللهو والمجون، (وبهذا استطاع العباس وهو العربي الصليبة أن يصل ما انقطع من تيار القيم العربية الأصيلة في مجال الغزل بعد أن سيطر على الساحة الشعراء الأعاجم، وأصبحت الجارية أو القينة ممن تربين في دور المقينين هي موضوع الغزل، إليها يتجه الشاعر بأشواقه وأهوائه، ليجدها غير ممتنعة ولا محصَّنة بقيم ولا بأحساب ولا أنساب، حتى أن الناس حينئذٍ لم يكونوا يرون غير العباس نظيراً لإمام المحبين جميل بثينة)[3]، فكان علماً شامخاً بشعره الذي ينبض بالعفة والأخلاق السامية، في ظل مجتمع تهاوت فيه كثير من القيم والمبادئ الأخلاقية، وكأن العباس ذلك الصوت الفريد الذي ظل محافظاً على الأصالة العربية الإسلامية بنزعتها الأخلاقية الرفيعة، فكان بحق كالطود الشامخ الذي يتحدى العبث، ويأبى الانحدار بشعره، ليشكل ظاهرة فريدة سخَّر حياته من أجلها، فكان المثال والنموذج في عشقه وهواه.

ويعد الغزل غرضاً شعرياً بين الأغراض الشعرية المتنوعة ابتداء من العصر الجاهلي إلى يومنا هذا، وقد تناوله الدارسون والباحثون من زوايا مختلفة ومناهج متعددة، فكانت الدراسات والمؤلفات تعرض تلك الفنون، مما أفاد تراثنا الأدبي العظيم، وخدم الأجيال على مر العصور، ومع كل ذلك فإن أدبنا الجليل سيظل منبعا خصبا لا ينضب، لمن شد الرحال على امتطاء صهوة قممه الشامخة، التي مهما اغترفنا من عذب بيانه البليغ، وشهد فنه الرفيع لن نوفيه حقه، لأنه نظم يتجدد ويستشرف آفاق المستقبل لكل الأجيال، وهذا سر خلوده.

ويشكل العباس بن الأحنف لبنة قيمة بغزله الرفيع الذي ملأ الدنيا بخطابه، فأعجب القراء نقَاؤه وعفافه، وأثلج الصدور بوفائه وصدقه، وشرح الفؤاد بقناعته، وطمأن النفوس بمحب يكتم الأسرار، ويصبر على الظلم والأذى، ولا يزيده إلا تعلقا بمن يحب، فيغدو معذبا في الأرض تتراكم عليه عذابات النفس والحرقة والألم والشكوى، فيكتوي نار الحب، وتنبعث شرارات قسوة الزمن وأناته وجمر العذاب من خلال شعره الناطق بالتحسر والتوجع على قسوة المحبوبة وظلمها له وصدها عنه، فيترجم بحق حياة المحب الملهوف الصادق في كل زمان ومكان، ويغدو النموذج في الوفاء والصدق وكتمان السر والعفة والصبر والقناعة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على شعر العباس وتثبت من خلال نزعته الأخلاقية أنه نسيج وحده في عصرٍ يزدحم بتيارات العبثية والفساد والرذيلة، ويغرق بمتاع الدنيا الزائل.

الوفــاء

لما دعا الإسلام إلى الوفاء بالعهود، فإنه يعلم النتائج السلبية المترتبة على الغدر والخيانة التي تحطم الثقة بين الناس، وتمزق الأواصر الاجتماعية والعلاقات بين المجتمع الواحد، ولقد عانى الشاعر العباس بن الأحنف غدر محبوبته،وعدم وفائها بديمومة المودة معه، فكان بكاؤه تعبيراً عمّا يلقاه من تنكُّرها وغدرها (وكانت تكثر بينه وبينها المراسلات، وربما زارته زورة قصيرة، ومضت مخلفة وراءها حسراته وآلامه وعذابه، وربما اضطرت إلى أن تهجره طويلا أو قصيرا أو تزور عنه في بعض زياراته لها، فكان يجزع أشد الجزع ويبكي أحر البكاء)[4]، يقول:

أَبْكِي الَّذِيْنَ أَذَاقُونِي مَودَّتهم حَتَّى إذَا أَيْقَظُونِي لِلْهَوى رَقَدُوا

واسْتَنْهَضُونِي فَلَمَّا قُمْتُ مُنْتَصِباً بثِقلِ مَا حَمّلُوا مِنْ ودّهِم قَعَدُوا

جَارُوا عَلَيَّ ولَمْ يُوفُوا بعهدِهِمُ قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُهُم يُوفُونَ إنْ عَهِدُوا[5]

وفي هذه الأبيات الثلاثة يتآلف الشكل والمضمون معاً لإنتاج المتعة الفنية والجمالية المؤثرة في المتلقي (وهذا الانسجام بين المعاني التي يتألف منها المضمون والانسجام بين دلالات الألفاظ المعنوية وبين أصوات حروفها،يكون روح العمل الفني وجوهره الجمالي الفذ)[6]، فالأفعال الماضية المتصلة بواو الجماعة وياء المتكلم مثل: أذاقوني، وأيقظوني، واستنهضوني، والأفعال الماضية المتصلة بواو الجماعة مثل: "رقدوا، وحملوا، وقعدوا، وجاروا، وعهدوا، والأفعال المضارعة: أبكي، لم يوفوا، يوفون،والأفعال الماضية المتصلة بضمير المتكلم مثل: قمت، كنت، جميعها تتكرر

لإحداث الإيقاع الموسيقي المصاحب لإيقاع المعاناة التي تلقي بثقلها على الشاعر،ولعله يعبر عن المعاناة النفسية التي يمر بها من خلال استخدامه لصوتي الذال والدال في (أذاقوني) و(أيقظوني) لما فيهما من صعوبة نطقية واضحة، إذ يتطلب نطق هذين الصوتين إخراج طرف اللسان ووضعه بين الأسنان، وهذا يكلف الجهاز الصوتي مجهودا عضلياً إضافياً، يتلاءم والحالة النفسية التي يعيشها الشاعر، كما ظهرت تلك الصعوبة أيضا في الظاء والضاد في (أيقظوني) و(استنهضوني) و(منتصبا) إذ تتطلب تلك الأصوات أيضا جهدا إضافيا لإحداث صفة التفخيم، فيستخدم بذلك الشاعر أصواتا غير مريحة،تتلاءم مع الحب الذي حرك انفعالاته ودعاه إلى القلق وعدم الراحة.

وتشير الأفعال: أذاقوني، وأيقظوني، واستنهضوني. إلى ترتيب زمني محكم يقوم على بناء مرحلي، وانتقالٍ منطقي من حالة إلى أخرى، فالفعل أذاقوني يدل على أن الشاعر، قد وقع عليه أثر خارجي من المحبوبة،وهو الشعور بالحب والتقرب إليها برضى منها وقبول، ولما تمكن الحبّ من نفسه وتذوق أثره، راح هذا الحبّ يوقظه ويحرّك انفعالاته، ثم يستنهضه ويدعوه إلى عدم الجلوس والراحة، بل إلى العمل والمبادرة، ولكن صفاء سريرته، ونقاءه، ومعدنه الطيب، ووفاءه، جعله ينحاز إلى الاستجابة في جميع هذه المراحل الآنفة الذكر، ولكن المفاجأة كانت بغدر الآخر وعدم الانصياع لحكم الهوى وإخلاص الآخر له، فلما استيقظ الشاعر للمودة واحترام محبوبته، كان رد فعلها مغايراً يتمثل باللامبالاة، وهذا ما عبر عنه الفعل، رقدوا ليدل على مفارقة كبيرة بين حالتي اليقظة والرقود، وتستمر العملية في المرحلة الثالثة المتمثلة باستنهاض الشاعر وانتصابه للاستعداد والعمل، والتحرك نحو القيام بالواجب، وما حمّل نفسه من الود والحب، كان الأثر السلبي من محبوبته وهو عدم الانصياع لود الشاعر، وقد عبر عنه بقعود محبوبته، ولعلّ هذا المشهد الذي عبّر عنه ابن الأحنف وغيره في ديوانه كثيرا، أكسبه شهادة الآخرين بجودة شعره واستحسانه،فقيل عن شعره "لولا أن العباس بن الأحنف أحذق الناس وأشعرهم وأوسعهم كلاماً وخاطراً ما قدر أن يكثر شعره في مذهب واحد لا يجاوزه"(7).

إن هذه المفارقات بين موقف الشاعر المتمثل بالود والمحبّة واليقظة والاستنهاض، وما يقابلها من أفعال المحبوبة كالصدّ، والقعود،وعدم الوفاء بالعهد والوعد، دفعت الشاعر إلى ندب حظّه، فكان بكاؤه خير وسيلة يعبّر فيها عن ألمه وشعوره بأنه وفيٌّ ومحبوبته غادرة. وهذا أقصى ما يصنعه الوفاء، إذ أن النفس البشرية مجبولة على التغير، وفقاً للتغيرات التي تكتنفها، وعلى رأس هذه تغير قلب الإنسان إزاء من يعشق، فالأصالة هي الحفاظ على الود مع هذا التغير والجفاء"(8).

يقول مؤكداً عدم وفاء محبوبته بالعهد:

مَا أَنَا بِالنَّاقِضِ عَهْدِي ولاَ يُشْـــبِهُ قَلْبِي قَلْبَكِ الْقَاسِي(9)

يستخدم الشاعر صوت القاف ثلاث مرات في:قلبي، وقلبك، والقاسي، والقاف من أصوات القلقلة التي تحتاج جهدا نطقيا مميزا، لإخراجه، كما أنه صوت لهوي فيه شدة،تتلاءم وحرصه الشديد وتأكيده على عدم نقض العهد.

ويوظف الشاعر أداتي النفي (ما) و(لا) في التعبير عن تلك المفارقة المعنوية بين حالتين متغايرتين، يمثل الشاعر حالة ايجابية هي النزعة الأخلاقية التي تتمحور بالثبات على العهد الذي أبرمه،وقطعه على نفسه وعدم تحوله،وصيرورته إلى نقض ذلك العهد، وأما الحالة الأخرى السلبية،فتمثلها المحبوبة التي تخلف العهد والوعد، فقلبها قاسٍ صلد، وقلب الشاعر رقيق لين.

وتتعزز تلك القيمة الأخلاقية التي تتبلور عند الشاعر بتلك الدعوات على من كان سبباً في زرع الفرقة بينهما، وإشارته إلى أن عهده يشهد عليه الإله يقول:

تَعِسَ الغُرَابُ لَقَدْ جَرَى بِفِرَاقِ هَلاَّ جَرَى بتَزَاورٍ وتَلاَقِ
كَيْفَ التَّخلُّصُ مِنْ هَوَاكِ وإنّمَا أَخَذَ الإلَهُ عَلَى الْهَوى مِيْثَاقِي(10)

يُحمِّل الشاعر مسؤولية تغيرُ سلوك محبوبته تجاهه، إلى كلٍّ من سعى بالفتنة،واختلق الأحاديث، وافترى كلاماً منسوباً إليه بحق محبوبته ولا صحة أو مصداقية له، ويشير الشاعر إلى هذه الفئة بالغراب الذي من صفاته الشؤم، وبهذه السلاسة، ورقة الألفاظ والعبارات التي ينتهجها العباس،يصل إلى مشاعر الآخرين، وينقل تجربته إليهم (فقد نزل إلى الناس بشعره ليرتقي بمشاعرهم، ويسمعهم أفراحه وأتراحه برقة بالغة وعذوبة)(11).

ومن صفات أولئك الذين شُبهوا بالغراب، أنهم يسعون إلى شق العلاقات والروابط وكسرها وشرخها،لتصل إلى حد القطيعة والفراق، فيتمنى الشاعر لو أن هؤلاء استبدلوا سعيهم بالفراق إلى سعي باللقاء،والتزاور،ولكن طبعهم هو الغالب والمسيطر،وهذه خلائقهم وصفاتهم، فتعساً لهم وهلاكاً لما يفعلونه ويجرون إليه، ولما تيقن الشاعر إصرار هؤلاء على المُضي في طريقهم، وما أحدثوه من أفعالٍ، تسربت إلى قلب المحبوبة فاعتقدت بها وصدقتها، راح يبحث عن سبيل النجاة والتخلص من المعاناة والجراحات،من خلال الاستفهام كيف التخلص من هواك؟ فالشاعر في قرارة

نفسه لا يرغب في الانفكاك من أسر هذا الحبّ، لأنه اختار تلك الطريق واقتنع بها، ولكنه يعيش جرح الغدر ويكتوي بناره، وأن الله عز وجل يشهد على وفائه بالعهد، لهذا فإنه يتريث بقرار فك هذا العهد وفسخه وإحداث الفرقة، وذلك ناجم عن صفة راسخة في ضميره،تعد من حميد الصفات وشرف الأصل (فمن حميد الغرائز وكريم الشيم وفاضل الأخلاق في الحب وغيره، الوفاء، وانه لمن أقوى الدلائل وأوضح البراهين على طيب الأصل وشرف العنصر...وأول مراتب الوفاء أن يفي الإنسان لمن يفي له، وهذا فرض لازم وحق واجب على المحب والمحبوب، لا يحول عنه إلا خبيث المحتد لا خلاق له ولا خير عنده)[12]

ومن هنا يحشد الشاعر المفردات الضدية مثل: الفراق، والتزاور واللقاء، والتخلص من الهوى، وميثاق الهوى الذي يشكل الهدم والبناء، هدم العلاقات من خلال الغراب وما يرمز إليه، والفراق الشغل الشاغل للمتربصين والواشين، والبناء المتمثل بالدعوة إلى الزيارة واللقاء والميثاق والعهد الذي أخذه على نفسه مع الله عز وجل. وهكذا فان حالة المعاناة والجرح التي يعيشها الشاعر، والناجمة عن تلك المفارقة بين وفائه وغدر محبوبته، تغدو لازمة لا تفارقه، وتتآخى تلك اللازمة وتتواءم مع اختيار الشاعر الدقيق لمفرداته التي تُعد شكلاً من القوالب اللفظية،فيحدث الإيقاع الجميل المؤثر بين الشكل والمضمون،فالإيقاع والموسيقى (فرصة للتعبير عن المشاعر المتعارضة في وقت واحد، أي نقل أعماقنا الداخلية بما فيها من تناقض عاطفي وازدواج وجداني، ومن ثم كانت الموسيقى متعة جمالية بما فيها من إشباع ورضا لارتباطها بالمضمون لا متعة حسية أو جمالية زائلة"[13]. فالبيتان يجسدان حالتي النزوع إلى الفراق والقطيعة من جهة الوشاة والمحبوبة، والدعوة إلى هجر تلك الخصال وهدمها وبناء واقع جديد يطمح إليه الشاعر،ويعلق عليه آماله وطموحاته في الوصل والقرب. وهكذا فان هذا الجمال الفني ناجم عن الانسجام بين الشكل ووجدان الشاعر فـ(الحسن في العبارة راجع إلى ترتيب الألفاظ في الكلام على موجب ترتيبها في الفكر)[14]

ويسوق الشاعر قصة وفائه بالعهد وعدم خيانته،ببراعة فنية وإبداع جميل، لا شك فيه، فالكثير من العلماء (يقدمونه على كثير من المحدثين، ولا تزال قد ترى له الشيء البارع جداً حتى تلحقه بالمحسنين)[15] يقول الشاعر:

وَلَكِنِّي كُنْتُ عَاهَدْتُهَا عَلَى أَن أَدُومَ وأَنْ لاَ أَخُونَا
فَقَدْ عَجِبَ النَّاسُ مِنْ أَمْرِنَا وأَنْسَاهُمُ قِصَصَ الأولِيْنَا
وصِرْنَا حَدِيْثَاً لِمَنْ بَعْدَنَا تُحَدِّثُ عَنَّا الْقُرُونُ القُرُونَا[16]

لقد أخذ الشاعر على نفسه أمام محبوبته أن يبقى وفياً لها على الدوام، وألا يسمح للخيانة بالتسلل إلى نفسه، فغدت حكايتهم على ألسنة الناس متعجبين من أمرهم، فأنساهم ذلك قصص المحبين الذين طواهم الزمن، وأصبحت الأجيال اللاحقة تلهج بذكرهم،وتتحدث عن حبّهم وعهودهم، ووفاء الشاعر لمحبوبته، تلك السمة (لا يطيقها إلا جلد قوي واسع الصدر حر النفس عظيم الحلم جليل الصبر حصيف العقدة ماجد الخلق سالم النية)[17]

ويستمر الشاعر بالحديث عن وفائه وعدم نسيان محبوبته بقوله:

لَمْ أَسْلُ عَنْكِ ولَمْ أَخُنْكِ ولَمْ يَكُنْ فِي الْقَلبِ عِنْدِي لِلسُّلُو خمَكَانُ
لَكِنْ رَأَيْتُكِ قَدْ مَلَلْتِ زِيَارَتِي فَعَلِمْتُ أنَّ دَواءَكِ الْهِجْرَانُ[18]

ولمّا كان الشاعر على يقين بذلك الوفاء، فإنه لم يسمح لنفسه بالسلوّ عنها أو نسيانها أو خيانتها، لأن ذلك من طبعه، وخلقه، وفطرته، لعلمه بوجوب الوفاء على المحب (فالوفاء على المحب اوجب منه على المحبوب، وشرطه له ألزم، لان المحب هو البادي باللصوق والتعرض لعقد الذمّة...وللوفاء شروط على المحبين لازمة: فأولها أن يحفظ عهد محبوبه ويرعى غيبته وتستوي علانيته وسريرته، ويطوي شره وينشر خيره، ويغطي على عيوبه ويحسن أفعاله ويتغافل عما يقع منه على سبيل الهفوة ويرضى بما حمله ولا يكثر عليه بما ينفر منه...)[19]، وقد أكد ذلك باستخدامه أسلوب التكرار، فقد ذكر معنى لم أسل عنك في الشطر الثاني، كما كرر حرف النفي (لم) ثلاث مرات، لزيادة التأكيد على وفائه وعدم نسيانها، ولكنه حينما أدرك أنها لم توفِ بعهدها ووعدها، وكانت تستشعر بثقل زيارته،استيقن في دواخله أن ثمة خللاً ما في وجدان محبوبته من خلال تغيرّها وسلوها عنه، عندها علم أن العلاج المناسب لثنيها عن سلوك الهجران هو هجرها، وقطع جميع أواصر المحبة معها، ولكن هل فعل الشاعر ذلك؟ وهل هجرها وخان العهد؟ يجيب الشاعر على ذلك بقوله:

إنِّى وإنْ أَظْهَرْتُ هِجْرَانَهَا   وطَالَ شَوقِي وصَبَابَاتِي
لَحَافِظٌ مَا كَانَ مِنْ عَهْدِهَا   أصْدُقُهَا فِي كُلِّ حَالاَتِي[20]

ويتظاهر الشاعر بهجر محبوبته، مع دوام شوقه ومعاناته، وحفظه للعهد الذي أخذه على نفسه، فالهجر لم يكن صادراً من أعماقه، بل كان وسيلة من الوسائل التي يحاول من خلالها الشاعر لفت نظر محبوبته إليه،والتفكر في ذلك العهد والوفاء به، وليس أدلَّ على ذلك من قوله:

سَأَهْجُرُ كُلَّ أنْثَى بَعْدَ فَوزٍ   وأُنْكِرُهَا وذَاكَ لَهَا قَلِيْلُ[21]

إن محبوبته لا يُساوم عليها أو يتنكر لها، فهي ليست كبقية الإناث، لذا لن يقبل بها بديلاً، فهي النموذج الذي لا يتخلى عنه.

ويقرر الشاعر ثباته في هوى محبوبته، وعدم التحول عنها، فيقول:

أني أخونك يا ظلومُ وحُبُّكم   مني بحيث جرى شرابُ الشارب[22]

ويتعجب الشاعر من اتهامه بخيانة محبوبته، وهل يُستساغ ذلك الخداع وتلك الأقاويل الباطلة وحُبها بمنزلة الحياة له، فهل يُعقل للشارب أن يحيا دون شراب! وكذلك الأمر بالنسبة للشاعر، فاستمرار حياته مرهون بديمومة التواصل بمحبوبته، كما أن الظمآن يحيا بالماء.

ويسوق الشاعر قصة اختبار محبوبته له من خلال مؤامرة،تقدمها لبيان مدى التزامه بما تعهد به، وتتكشّف تلك المؤامرة بتظاهر إحدى الفتيات بحب الشاعر وطلبها الوصال منه، إلا أنه لم يُصغ إليها، وبقي محافظاً على وفائه لمحبوبته، ورد عليها بأنه منشغل عنها بالمحبوبة الأصلية فلن يخونها،لأن الخيانة ليست من خلائقه وخصاله، ولن يرضى بديلاً عنها بنساء العالمين اللواتي هن لها فداء، لأنها عفيفةٌ مطهّرةٌ من الذُّنوب، وتنتسب إلى أهل الشرف والمكارم، إنه موقف امتحان يمر به الشاعر (ومن أشد هذه المواقف أن يجد الإنسان نفسه محاطاً بالحسان من كل لون، والمجتمع العباسي يموج باللواتي قذفت بهن إلى بغداد، فأصبحن صورة ذلك العصر، والقوي النفس والإرادة هو من يملك نفسه، ويصونها في هذه المجالات، وهو من تنتصر في قلبه صورة المعشوقة من خلال كل أولئك الحسان دون أن تطفي عليه إحداهن بسحرها)[23]. يقول الشاعر

مصوراً ذلك المشهد الناطق بنزعة الوفاء، وعدم الغدر أو الخيانة وثباته على أخلاقه مهما تبدّل الآخر أو حاد عن الطريق، يقول مفتخراً بوفائه ومعتزاً:

وقَدْ دَسَّتْ إليَّ فَتَاةَ قَومٍ | فَقَالَتْ:أصْفِنِي مَحْضَ الْوصَالِ
فَقُلْتُ لَهَا: إليْكِ هَواكِ عَنِّي | فَإنّي عَنْ هَواكِ لَذو اشْتِغَالِ
ومَالِي تَوبَةٌ إنْ خُنْتُ فَوزَاً | ولَمْ تَكُنِ الْخِيَانَةُ مِنْ خِصَالِي
سَأهْجُرُه طَائِعَاً فِي حُبِّ فَوزٍ | نِسَاءَ الْعَالَمِيْنَ ولاَ أُبَالِي
إذَا ذُكِرَ النِّسَاءُ بِحُسْنِ حَالٍ | فَهُنَّ لَهَا الفِدَا فِي كُلِّ حَالِ
مُطَهَّرَةٌ مِنَ الفَحْشَاءِ تُنْمَى | إلَى أهْلِ الْمَكَارِمِ والْمَعَالِي[24]

ويذكّر الشاعر محبوبته بالعهد والمواثيق التي أُبرمت في دار رَعْبل، تلك الدار التي ضمّتهما معاً،وعقدا فيها اتفاقية الحب والوصال، ولكن محبوبته ربما تناست ذلك العهد لبعد زمنه، يقول الشاعر:

لَعَلَّكِ يَا ذَلْفَاءُ إنْ طَالَ عَهْدُنَا | بكُمْ قَدْ تَنَاسَيْتِ الَموَاثِيْقَ والْعَهْدَا
أَمَا تَذْكُرِيْنَ الْعَهْدَ فِي دَارِ رَعْبَلٍ | ونَحْنُ نَصُدُّ الْهَجْرَ عَنْ وصْلِنَا صَدًا؟[25]

وحينما يستيقن الشاعر عدم وفاء محبوبته، ينعتها بالغدر من خلال صيغة المبالغة "غدّارة"، التي ألبسته ثوب المعاناة والآلام، بعد أن تجذّر حبّها في قلبه، وكأنه بذرة زرعتها في أعماقه، ونمت مع الأيام إلى أن أصبحت حقيقة قائمة يصعب الخلاص منها، وبعد ذلك تبرأت من هذا الحب بغدرها وعدم وفائها، ويستخدم الشاعر اللون، للدلالة على موقف الحزن والمعاناة، فيوظف اللون الأسود بدلالته الحقيقية على الكآبة والحرمان، (فاللون في بعض الأحيان يعبّر عن حالة شعورية ونفسية، لأنه يكون مرتبطاً بهواجس الذات الشاعرة ارتباطاً وجدانياً)[26]. يقول الشاعر:

ويْلِي عَلَى غَدَّارَةٍ | حَلَّتْ عَلَيْنَا بِالسَّوادِ
رُفِعَتْ عَلَيْنَا بَعْدَمَا | زَرَعَتْ هَواهَا فِي الْفُؤادِ[27]

وفي هذين البيتين يتكرر حرف العين ست مرات، ويتكرر حرف الألف تسع مرات، والفعل الماضي ثلاث مرات "حلّت، ورفعت، وزُرعت" وتاء التأنيث الغائبة المتصلة بتلك الأفعال ثلاث مرات، وحرف اللام سبع مرات، وحركة الفتحة خمس مرات في الشطر الأول من البيت الأول، وفي

شطره الثاني ست مرات، وأما في شطره الأول من البيت الثاني فقد تكررت سبع مرات وفي الشطر الثاني سبع مرات.

ولعل في هذا التناغم السطحي والشكلي، وفي هذا الإيقاع ما يقابل ذلك الوفاء الذي يعد إيقاعاً ثابتاً،يتغنى به الشاعر في كيانه ووجدانه وينعكس على شعره (فالفن العظيم يستخدم كل الطرق ليصهر، ويوحد بين الصوت والمضمون بين الإيقاع والوجدان... فالصوت والمضمون والكلمة تلعب دوراً في العمل الفني، وهذه تعبر عن داخلية الفنان وأحاسيسه ثم إيصالها للسامع أو المتلقي)[28].

الصـدق

يتحلى ابن الأحنف بالصدق، تلك الخصلة النبيلة التي دعت إلى الالتزام بها الشرائع السماوية، ومن هنا قال عنه ابن المعتز "وله كرم ومحاسن أخلاق..."[29]، وهذا يدفع الشاعر إلى رفض الكذب، وبغض صاحبه لقوله:

وإنِّي أُبْغِضُ الإنْسَا   نَ أنْ أَلْقَاهُ كَذَّابَا[30]

ولعل الصدق،يبرز بوضوح في علاقته مع محبوبته، وما يعانيه من ألم وحزن نتيجة الحجج الواهية التي تتذرع بها محبوبته، وثباته على هذا المنهج الأخلاقي،وإن حاد الطرف الآخر عن هذا السبيل، وقد نعته أبو الفرج الأصفهاني بقوله "كان غزلاً ولم يكن فاسقاً، وكان حلواً مقبولاً غزلاً غزير الفكر واسع الكلام"[31] يقول:

هَذَا كِتَابُ نَحْوكُم أَرْسَلْتُهُ   يَبْكِي الْسَّمِيْعُ لَهُ ويَبْكِى مَنْ قَرَا

فِيْهِ الْعَجَائِبُ مِنْ مُحِبٍّ صَادِقٍ   أطْفَاهُ حُبُكِ يَا حَبِيْبَةُ فَانْطَفَا[32]

يصف الشاعر في رسالته إلى محبوبته حالتيه النفسية والجسدية المتأثرة بعناد محبوبته، وتعنتها وتصديقها للوشايات التي تسعى إلى فرط عقد المودة، وهدم جسور التواصل بينهما، وفي هذه الرسالة توصيف للمشهد الذي آل إليه الشاعر إلى الحد الذي يتأثر به كل قارئٍ لتلك الرّسالة، فلا يملك من يقرأ سطورها إلا التضامن مع كاتبها، وكذا من يسمع عباراتها، وكأن الشاعر في خطابه هذا، يحشد تعاطف الآخر معه ويؤكد مصداقيته في تلك العلاقة، ولعل البيت الثاني يكشف عن محتوى تلك الرّسالة التي تضم بين دفتيها العجائب المتمثلة بسرد حكاية ما

بينهما من أسرار، وما انتهت إليه الحالة بينهما إلى شقاءٍ ومعاناة، ويصرح الشاعر أن تلك الأسرار ترجمة حية صادرة من محبٍ يتميز بالصدق، لا مكان فيها لزيادة أو نقصان، فهي تعبير عن صدق المشاعر والانفعالات، وليست حالة شعورية مؤقتة متحولة، ويؤكدً الشاعر على عمق تلك الأحاسيس الصادقة من خلال الآثار السلبية التي باتت تؤرقه، وتقلقه وتلقي بثقلها عليه، فغدا ألقه ووهجه وضياؤه ينطفئ، وصار صد محبوبته له مؤثراً في أحاسيسه،فاستشعر بحجم المصيبة التي حلت به، لاسيما أنه صادق أمين في حبه والآخر لا يصغى له،وإنما للساعين إلى زعزعة تلك الثقة وتحطيمها.

ولعل التكرار اللفظي المتمثل بالمفردات:يبكي، والحبّ، والانطفاء والحروف مثل: الكاف والضمائر...الخ، لعلّها صدى لتأكيد تلك الميزة الخلقية التي تتجلى بها شخصية الشاعر، وهي الصدق التي غدت إيقاعاً قائماً في وجدان الشاعر، (والتكرار يحدث في قلوبنا المتعة والنشوة)[33]. كما أن هذه المفردات تمثّل إيقاعاً صوتياً تتجاوب في تناوبها في تلك المواقع مع مشاعر الشاعر وأحاسيسه (والإيقاع الذي يسود الأثر الأدبي هو ذبذبات النفس ومشاعرها ونبضات القلب بما فيه من حرارة أو برودة)[34] ما يعكس البيتان وما يمثّلانه من مفارقة لغوية في الأسلوب بين كلمتي، السّميع والقارئ، ربما يعكس تلك المفارقة الشعورية بين الشاعر والمحبوبة من حيث الصدق الذي يمثله، وتتعزز هذه الرؤية في زعمه اتصاف محبوبته بالكذب لعدم ردّها على رسائله يقول:

أولُ مَا جَرّبْتُكُم عَرَفْتُكُم بِالْكَذِبِ
مَا لَكُمُ لَمْ تَكْتُبُوا جَوابَ تِلــــك الكـتب[35]

ويؤكد الشاعر حرصه على الصدق بذاك الرسول الذي كان وسيطاً بينه وبين محبوبته، الذي كان مستودعاً للأسرار لا يعلمه أحداُ بها. وكأنها كنوزُ مخبأة ومدفونة في صدره لقوله:

إنّ الرَّسُولَ الَّذِي كَانَتْ سَرَائِرُنَا مَدْفُونَةً عِنْدَهُ يَا فَوزُ قَدْ ذَهَبَا
فَاسْتَخْلِفِي لِي رَسُولاً ذَا مُحَافَظَةٍ لاَ خَيْرَ فِيْهِ إذَا مَا خَانَ أو كَذَبَا[36]

ولما علم الشاعر أن الرسول الصادق قد فارق الحياة، دعا محبوبته إلى البحث عن رسول آخر يسير على الدرب نفسه في الأمانة وحفظ الأسرار وصدق الأخبار، ولا خير فيه إن خان

الأمانات أو فرّط بالأسرار، وما زال الشاعر يلحّ على قضية الصدق وأهميتها فيمن يتولى مسؤولية نقل الأخبار بينهما، وتتجذر صفة الصدق وتتعزز قيمتها في وجدان الشاعر من خلال استخدام الإنشاء الطلبي المتمثل بفعل الأمر استخلفي، وكذلك التأكيد الذي تصدر خطابه في البيت الأول بالأداة: (إن) يتبعها الرسول، كما يوظف الشاعر اسم المفعول المكرر مرتين في الزمن الماضي والزمن المستقبل ففي الماضي الأسرار مدفونة، وفي المستقبل محافظة، ولعل هذا التناغم بين الشكل والمضمون يدعو إلى الطمأنينة في النهج الأخلاقي الذي يُميز الشاعر في عملية الانعكاس الإبداعي الشعري للتوجه الأخلاقي والقيم المُثلى التي يتحلى بها ويؤمن.

ويتابع الشاعر التأكيد على مصداقيته في الحب ودعوة محبوبته إلى نبذ ما تدعيه الواشية وعدم تصديقها، وذلك باستخدامه أسلوب النداء بالأداة (يا)، والنهي (لا)، والنفي ب (ما)، و(لا).

يقول الشاعر:

يَا فَوزُ لاَ تَسْمَعِي مِنْ قَولِ واشِيَةٍ   لَو صَادَفَتْ كَبِدِي عَضَّتْ عَلَى كَبِدِي
إنْ كُنْتُ قُلْتُ الَّذِي قَالَتْ فَأَلْبَسَنِي   رَبِّي سَرَابِيْلَ نَارٍ جَمَّةَ الْعَدَدِ
مَا كُنْتُ قُلْتُ لَكُم شَيْئَاً يَسُوءُكُمُ   ولاَ مَدَدْتُ إلَى مَا تَكْرَهِيْنَ يَدِي(37)

إن افتتاح الشاعر هذه الأبيات بأسلوب النداء يشي بالرغبة الجامحة في تبرئة نفسه مما ينسب إليه من كلام تزعمه الواشية، لاسيما أنه يتبع النداء بجملة النهي "لا تسمعي" وجملة فعلية أخرى دعائية هي "ألبسني" في موقع جواب الشرط إن كنت قلت، ولعل جملة ألبسني ربي سرابيل جمة العدد هي المفتاح في صدقه قولاً وعملاً، فهو يدعو على نفسه إن كان قال الذي ادعته الواشية، فليلبس نار جهنم قميصاً يرتديه، ولكنه على يقين تام أنه ما قال شيئاً يسوء محبوبته لفظاً أو عملاً يقدح في كرامتها. ويحاول الشاعر بأسلوبه هذا أن يدفع باتجاه إيقاع المسؤولية على الواشية التي لا تألو جهداً في تشويه تلك العلاقة، فلو توافرت لها الفُرص باقتلاع كبده، لما توانت أو تأخرت، وتظهر في هذه الأبيات مفارقة ضدية شكلية بين ضمائر المخاطب (المحبوبة) وضمير المتكلم (الشاعر) وضمير الغائب (الواشية)، وكذلك في الأفعال "تسمعي، وتكرهين"، وكذلك في تكرار كنت المكررة مرتين ويسوءُكم، وقلت المكررة مرتين وألبسني، ومددت، وصادفت، وعضت، وقالت، وهذه المفارقات هي إيقاعات موسيقية تُقابل الأحداث والأفعال الصادرة عن تلك الأطراف الثلاثة: الشاعر، والمحبوبة،والواشية، والحدث المركزي الذي تراهن عليه تلك الأطراف

هو "الصدق" فالشاعر يثبته لنفسه من خلال عمليتي النفي مما يُنسب إليه، فهو في موقع المدافع، والواشية تدفع باتجاه الفتنة بما تختلقه من أقاويل، والمحبوبة تؤيد تلك الأكاذيب، وتلصقها بالشاعر، ومع ذلك يرفع من شأنها، ويعظمها باستخدامه ضمير الجمع لكم، ويسوءُكم،

ويعقد الشاعر مقارنة بين نفسه ومحبوبته في الحبّ الصادق برقة ألفاظه، وعذوبتها، كما وصفها الجرجاني بقوله: (وترى رقة الشعر أكثر ما تأتيك من قبل العاشق المتيم، والغزل المتهالك، فإن اتفقت لك الدماثة والصبابة وانضاف الطبع إلى الغزل، وقد جمعت لك الرقة من أطرافها)[38]، وقد توافر ذلك في شعر العباس فنفذ إلى القلوب، يقول:

أصَادِقٌ حُبُّكِ أمْ كَاذِبٌ ... يَا خُلَّتِي حُبُّكِ مَصْنُوعُ
عَاهَدِتِنِي أنْ تَحْفَظِي لِيَ الْهَوى ... فَقَدْ بَدَا لِي مِنْكِ تَضْيِيعُ
لاَ تَسْتَزِيْدِي الْقَلْبَ حُبّاً لَكُم ... فِي الْقَلْبِ مِنْ حُبّكِ يَنْبُوعُ
لاَ تَحْسَبِيْنِي مَاذِقَاً لِلْهَوى ... إنّي عَلَى حُبِّكِ مَطْبُوعُ[39]

تبرز في هذه الأبيات ثنائيات ضدية يسوقها الشاعر للتدليل على تلك المفارقة بين حبه الصادق وحب محبوبته الكاذب الخادع، ومن هذه الثنائيات الصدق والكذب، مصنوع ومطبوع، تضييع وحفظ، والشاعر مطبوع على حبها وصادق ومحافظ على هذا الحب، بينما هي كاذبة وحُبها مصنوع، وتُضيع هذا الهوى ولا تحافظ عليه ولربّما يدلّ ورود كلمة الحبّ بلفظها الصريح خمس مرات على الشغل الشاغل للشاعر ومدى عُمق هذه المشاعر في قلبه وتعلقها الصادق في وجدانه إلى درجة تحول قلبه إلى ينبوع ينبض بحبها الصادق المخلص، ولعل قدرة الشاعر على المراوحة في أساليبه اللغوية يمنحه قدرة في التأثير وشدّ انتباه المتلقي إلى جوهر الموضوع الذي يشغله، فبالإضافة إلى تلك الثنائيات يستخدم الشاعر أسلوب الاستفهام ويوظفه توظيفاً جمالياً، لاسيما في تلك المفارقة بينه وبين محبوبته، فالكلمات: صادق، وكاذبُ وماذق أسماء فاعل، والكلمتان مصنوع ومطبوع اسما مفعول، وجميعها مشتقة من أفعال ثلاثية، وإذا كان الشاعر صادقاً ومطبوعاً ومخلصاً في حبه، فإن محبوبته كاذبةٌ وحبها مصنوع.

كتمان السر

وفي علاقة الشاعربمحبوبته يكشف عن خلق يتميز به، وهو كتمان السر في قلبه الذي يعد (موطن الهوى والعشق والمعادل لشخصية الشاعر، وما تثيره هواجس هذا القلب من هم

وقلق)[40] وكتمان السر خلق رفيع فقد ورد في الحديث: (إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى المرأة وتفضي إليه ثم ينشر سرها)[41]

ولَقَدْ دَفَنْتُ هَواكُمُ مِنِّي بِمَقْبَرَةِ الْقُلُوبِ
وكَتَمْتُ حُبَّكِ جَاهِداً ورَعَيْتُ غَيْبَكِ بِالْمَغِيْبِ[42]

يعبر الشاعر عن كتمان السر بالاستعارة التصريحية في الفعل دفنت، فيشبه المحافظة على الأسرار وعدم إفشائها بالدفن، كما يعبر عن تلك الصفة بالاستعارة المكنية في مفردة هواكم، فيشبه الهوى بالكائن الحي الذي يدفن،وأشار بشيء من لوازمه وهو الدفن على سبيل الاستعارة المكنية، وأما المستودع الذي يحتوي تلك الأسرار، وتدفن فيه،فليس في عالمٍ آخر، بل في عالم الشاعر وهو أعزّ مكان عنده، فهو القلب موطن المشاعر والانفعالات والوجدان والأسرار، وشبه القلوب وما فيها من أسرار دفينة بالمقبرة التي تحتضن الأموات بجامع الغياب وعدم الانكشاف في كلتا الصورتين، بالإضافة إلى هذه الصورة البلاغية التي تجسد تلك الخصلة الحميدة، فقد حشد الشاعر مجموعة من الأفعال الماضية مثل: دفنت، وكتمت، ورعيتُ، وهي أفعال ذات دلالة عميقة،توحي بتوخي الشاعر الدقة في عملية اختيار الألفاظ وانتقائها،للتعبير عما يختلج في أعماقه ووجدانه، فلفظة "كتمت" مرتبطة بالكلمة السابقة "دفنت" وتأكيد لمحتواها، وعملية الكتمان هذه لا تتأتى بسهولة ويسر، وإنما هي انعكاس حقيقي لمجاهرة الإنسان نفسه التي ترى في الحفاظ على هذه الصفة أمراً عسيراً، وثمة لفظة أخرى هي "رعيتُ" الدالة على المحافظة على الأسرار في وجود المحبوبة وغيابها.

ولعل الشاعر يحرص كل الحرص على عدم الإباحة بذلك الحب الذي يربطه بمحبوبته، ولن يشعر به إنسان أو يطلع على تفاصيله أحد، وسيبقى عالقاً بين جوانحه، وحينما يرحل عن الدنيا يدفن ذلك السر معه، فيغدو أمراً خاصاً به وقطعة من ذاته لا يعبث بها أحدٌ من البشر، لأن الشاعر يؤمن إيماناً مطلقاً أن السر حينما يتبدّد وتلوكه ألسنة الناس، سيخلف آثاراً مدمرة لا تُحمد عقباها، ومن هنا جاءت عبارة "لم يشعر به أحد" فإمعاناً من الشاعر بكتمان السر،يؤكدّ على أن هذا الحب،سيظل خارج إحساس الناس به، لذا يعبر عن ذلك بتأكيد الفعل بنون التوكيد لأخرجن،وكأنه يقسم على كتمان سر حبه لها، وهو إيحاء بحرصه على عدم تهيئة الفرصة للآخرين باستشعار هذا الحب، يقول الشاعر:

لأَخْرُجَنَّ مِنَ الْدُنْيَا وحُبُّكُم بَيْنَ الْجَوانحِ لَمْ يَشْعُرْ بهِ أَحَدُ[43]

ويحرص الشاعر على ديمومة أسرار الحب بقوله:

عَطَفْتُ عَلَى أَسْرَارِكُم فَكَسَوتُهَا قَميْصَاً مِنَ الْكِتْمَانِ لاَ يَتَخَرَّقُ[44]

وفي هذا البيت ينقلنا الشاعر إلى مشهد مرئي حسي، يتفاعل معه بإحساسه - من خلال رؤيته لهذه الصورة الجميلة التي ترسم بطريقة فنية معبرة، فالأسرار تُكسى بقميصٍ من الكتمان، والقمصان أداة من الأدوات الحاجبة عن رؤية ما وراءها، فكأن الأسرار لأهميتها وقيمتها العالية وما تمثله من منزلة ومكانة، كأنها جسدُ الإنسان الذي يستره القميص، فإذا كان الجسد يُستر بالقميص، فإن الأسرار تُستر بالكتمان، وتتعزز جمالية الصورة بعبارة "لا يتخرق" فقميص الكتمان متين قوي،لا يُمزق أو يقبل الخرق، فينكشف ما يستره، ولعل هذه الصورة إحدى الشواهد على جمال شعر ابن الأحنف الذي أثنى عليه الأصفهاني، حينما قال بحقه (وله مذهب حسن، ولديباجة شعره رونق، ولمعانيه عذوبة ولطف)[45]

وتتجلى هذه الميزة في المحافظة على كتمان اسمها، فيقول:

كَتَمْتُ اسْمَهَا كِتْمَانَ مَنْ صَانَ عِرْضَه وحَاذَرَ أَنْ يَفْشُو قَبِيْحُ التَّسَمّعِ
فَسَمَّيْتُهَا فَوزَاً وإِنْ بُحْتُ بِاسْمِهَا لَسُمِّيتُ بِاسْمٍ هَائِلِ الذِّكْرِ أشْنَعِ[46]

ويقول:

أمَّا اسْمُهَا فَهْو مَكْتُومٌ فَلَيْسَ لَهُ مِنِّي إِلَيْك بِإذْنِ اللهِ إظْهَارُ[47]

ويعتقد الدكتور مصطفى الشكعة (أن تعدد محبوبات العباس بن الأحنف في شعره ليس إلا على سبيل التعمية، وقد تغنى بشعره في أكثر من واحدة،وعشق أكثر من حسناء، ويكاد يبدو أمام قارئه، وكأنه لم يعشق غير واحدة، ولم يحب غير مرة، محلقاً بهذا الحب في سماء من الطهر وآفاق من العذرية، قلما حلق فيها شاعر عباسي)[48]

إن غيرة الشاعر على محبوبته، تساوي غيرته على أهله وعرضه، فإذا كان يتبوأ قداسة عالية ومنزلة مرموقة، يحرص على عدم خدشها أو الإساءة إليها،فإن الحفاظ على أسرار محبوبته، تعادل

كتمان أسرار عرضه، ومن هنا استعار الشاعر اسماً آخر،فسّماها فوزاً إيهاماً وحفاظاً على بقائها خارج إطار القال والقيل، ولتظل مصونة عن أذى الآخرين، وسهامهم القاتلة.

ولعل حماس الشاعر في عدم البوح باسم محبوبته،يعود إلى تحييدها من تسليط الأضواء عليها، وانتشار اسمها بين العرب، فيفتضح أمرها ويفشو قبيح الكلام بما يُلحق الإساءة بها، والأذى بشخصها، كما يسلم هو نفسه مما ينسب له من كلام بغيض، ينتقص من قدره ومنزلته.

ويفتخر الشاعر بأن ستر الأمور من طبعه وشيمه، فكيف لا يستر هوى الذي يحبُ بالذي لا يحب، فجانبه مأمون، ليس من عادته إفشاء الأسرار أو البوح بها، لأنه يؤمن إيماناً راسخاً بسلامة المحافظة على الأسرار، فحظه بهذه الصفة وافر، يصون الأحاديث وما يجري بينه وبين الآخرين، فيظل ساكناً في نفسه لا يتسرب منه حديث أو يفضي به إلى أحد، فإذا كان هذا طبعه وديدنه وخلقه في معاملاته وعلاقاته مع الناس عامة، فالأجدر أن تكون عملية كتمان أسرار محبوبته أحق من تلك وأكثر حظاً، يقول الشاعر مصوراً هذا الخلق الرفيع:

سَأَسْتُرُ وَالسِّتْرُ مِنْ شِيْمَتِي　　　هَوى مَنْ أُحِبُّ بِمَنْ لاَ أُحِبُّ[49]

ويصور تعجبه ممن يخشى منه الإفصاح عن الأسرار، ويخاف انتشارها فيطمئنه بالأمان، فيقول:

أَمنِّي تَخَافُ انْتِشَارَ الْحَدِيْثِ　　　وحَظِّيَ مِنْ صَونِهِ أَوفَرُ؟[50]

ويسوق الشاعر مشهداً آخر،يكشف فيه أهمية محبوبته، وكتمان أسرارها بأسلوب يأسر القلوب ويسرقها، فتتمنى أن تظل تنصت لهذا الشعر الجميل، لأن صاحبها (كان إذا تكلم لم يحب سامعه أن يسكت، وكان فصيحاً جميلاً ظريف اللسان، لو شئت أن تقول كلامه كله شعر لقلت)[51]

يقول:

سِرِّي وسِرُّكِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أَحَدٌ　　　إلاَّ الإلَهُ وإلاَّ أَنْتِ ثُمَّ أَنَا
واللهِ لَو كَانَتِ الدُّنْيَا بِأَجْمَعِهَا　　　فِي رَاحَتِي لَمْ أَجِدْ عِنْدِي لَهَا ثَمَنَا
ولَسْتُ كَابْنِ عَزِيْزٍ فِي مَودَّتِهِ　　　مَنْ بَاعَ بِالْمُلْكِ مَنْ يَهْوى فَقَـدْ غُبِنَا (52)

إن ما يجري من أحاديث بين الشاعر ومحبوبته لا يعلم به إلا الله، ثم المحبوبة ومحبها، ولعل السر الذي يكمن وراء هذا الكتمان، هو تنزيلها منزلة مبجّلة، وقدرها الكبير الذي تحتله في كيان الشاعر، ومن هنا فلا يستبدلها بالدنيا وما فيها أو يقبلها ثمناً له، فلا تفريط بها أو إهمال، لأنها لم تكن حالة طارئة في حياته، أو متاعاً يسلو به عن مشاغل الحياة وأعبائها، بل هي الإنسان الذي يجد فيه نفسه آمنة مطمئنة، ومحققاً ذاته في جنباتها، ومن هنا يحشد الشاعر أمثلة من الحياة،يبين فيها هشاشة العلاقة التي تربط بين الأحبة، وكأنها علاقة أجساد بأجساد، أما هو فيسمو فوقها لأن ما يربطه بمحبوبته هو رباط الروح فحسب، وهذا ما دعا شوقي ضيف إلى اعتبار قصائد ابن الأحنف غذاءً روحياً ممتعاً، لأنه يرتفع عن الحس والمادة ارتفاع الشعر العذري الأموي بما يصف من حب لا يخمد أواره[53].ولهذا نراه يسخر من ابن عزيز الذي باع جاريته التي تعلق بها إلى هارون الرشيد، والأبيات تجسيد حي للوحة ترتسم في جداريتها صورتان متناقضتان،الأولى للشاعر ومحبوبته،حيث كتمان الأسرار والروابط الروحية المقدسة، والأخرى للعالم الذي تسوده الروابط المادية والمصالح الزائفة التي تنتقص من الإنسان وقيمته. (ونكبر فيه تكتمه المتعمد على شخص من يحب)[54]

حين يحكي لنا قائلاً:

سَمَّـاكِ لِي قَـومٌ وقَالُـوا إنَّهَـا	لَهِـيَ الَّتِـي تَشْقَـى بهَـا وتُكَابِـدُ
فَجَحَدْتُهُـم لِيَكُونَ غَيْرَكِ ظَنُّهُـم	إنِّـي لَيُعْجِبُنِـي الْمُحِـبُّ الْجَاحِدُ[55]

وهكذا تميز ابن الاحنف بحرصه الشديد على كتمان اسم محبوبته متحليا بالصبر، لئلا تكون حكاية أو قصة بين العرب، فتزداد القطيعة بينهما وتتقطع حبال الوصل (فمن بعض صفات الحب الكتمان باللسان، وجحود المحب إن سئل، والتصنع بإظهار الصبر)[56]

العفة

ورد في لسان العرب أن العفة هي الكشف عما لا يحل ويحمل، وعفَ عن المحارم والأطماع الدنية،يعف عفَة وعفافاً وعفافة، والاستعفاف: طلب العفاف، وهو الكفُ عن الحرام[57]، وقد ورد في الحديث أن الرسول عليه السلام قال: (اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله)[58]

يقول الشاعر:

وقَدْ زَعَمَتْ يُمْنُ بأنِّي أَرَدْتُهَا عَلَى نَفْسِهَا تَبًّا لِذَلِكَ مِنْ فِعْلِ

سَلُوا عَنْ قَمِيْصِي مِثْلَ شَاهِدِ يُوسُفٍ فَإنَّ قَمِيْصِي لَمْ يَكُنْ قُدَّ مِنْ قُبلِ[59]

يتحلّى الشاعر بالعفّة والطهارة في سيرته الحياتية، فهو تلميذ عف وأستاذ الحب النبيل[60] فهو يترفع عن الوقوع في الفاحشة التي يرفضها، وينأى بنفسه عن ممارستها، لأنها خطيئة،حرّمها الدين الحنيف، ينكرها الشاعر،ويرفضها إلى أن دعاه بعضهم بشاعر العفاف، ورآه متصوفاً وقارنه بابن الفارض الصوفي المشهور[61] وتتجلّى عفته في عبارة "تباً لذلك من فعل" ويأتي هذا النفي في معرض إدعاء المرأة المسمّاة "يُمْنُ" بمراودة الشاعر إيَّاها على نفسها، ويحرص الشاعر على إثبات براءته وتعزيز نقائه وعفته بتوظيف قصة سيدنا يوسف عليه السلام مع زليخا امرأة العزيز التي راودته على نفسها، فأبى فعل المنكر، قال تعالى: (واستبقا الباب وقدَّت قميصه من دبر)[62] والدليل على براءته أن قميصه قُدّ من دُبرٍ، والشاعر يدّلل على براءته بالحجة القاطعة، والدليل الساطع الذي لا يقبل التأويل أو التحريف، فقميصه لم يُمزّق من القُبل، بل كانت الآثار من الدبر. ويؤكد الدكتور زكي مبارك على قوة العباس الأخلاقية بأنه إمام الشرفاء في العصر العباسي، فالعفاف قوة سلبية، والتغني بها لا يوائم الطبيعة الحيوانية إلا إن كان المغني في قوة روحية،تقتلع جذور الشهوات،وترفع النفوس إلى الطهر الذي دعا إليه الأنبياء[63].

ويعود الشاعر إلى تأكيد براءته بما تنسبه إليه "الوسيطة" (الرّسول) من مزاعم عارية عن الصحة في البيتين الآتين:

زَعَمَ الرَّسُولُ بِأَنَّنِي رَاودْتُهُ كَذَبَ الرَّسُولُ ومُنْزِلِ الْفُرْقَانِ

مَا كُنْتُ أَجْمَعُ خَصْلَتَيْنِ: خِيَانَةً لَكُمُ وبَيْعَ كَرَامَةٍ بِهَوانِ[64]

ويقسم الشاعر بالله تعالى منزل القرآن، أن ادعاءات الرسول باطلة وعارية عن الصحة،فلم يطلب منها فعل المنكر، لأنه ما كان له أن يجمع صفتين متناقضتين، الخيانة والكرامة، وهذا إشارة إلى قوله تعالى: **"ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه"**[65]

ويستخدم الشاعر عنصر التضاد، لإثبات عفته والمتمثل بخصلتي "الخيانة والكرامة"،فهما صفتان لا يمكن الجمع بينهما أو التعاطي معهما، فاحدهما ينفي الآخر ويدحضه، فإذا كان الشاعر

يتحلّى بالكرامة ونبل الأخلاق ولم يقبل استبدال هذه الصفة بالمهانة والذّل، فكيف يكون خائناً!ّ (ويمكننا القول إن العباس قد بدا من خلال أقواله الرقيقة العفة،ظاهرة فريدة في عصره الذي كان يضج بعدد لا يستهان به من الشعراء المجان خالعي العذار)[66].

ولا وأَبِيْكِ مَا انْبَسَطَتْ يَمِيْنِي بفَاحِشَةٍ إلَيْــك ولا شـمالي [67]

يستشف الدارس من هذا البيت،وما سبقه، أن الشاعر يحشد ما يمتلك من أدوات لغوية، وأساليب بلاغية، لتعزيز موقفه، وإعلان براءته، وعفته مما يحاوله الآخرون من الصاق تهمة الخيانة والفاحشة، به،وذلك بإجراء عملية مفارقة حوارية بينه وبين الطرف الآخر المدّعي، وكأننا في محاكمة، طرفاها المشتكي "المرأة"، والمُشتكى عليه الشاعر، الذي لا يألو جهدا في التفوق عليها ببراهينه العقلية تارة، والاقتباس من القرآن الكريم، لتصبح شواهد،تُعزز موقفه وحجته تارة أخرى، فالمشتكي يتمحور حول الزعم والإدعاء "زعم"، والشاعر يزلزل هذا الزعم بكلمة كذب التي تهدم جميع المعاني المنضوية تحت لوائها، ويسوق كلمة تباً،أي هلكت وهي مفردة وظّفت في القرآن بشأن أبي لهب، كما يستخدم كلمة سلوا الناس عن سيرتي، وهذا جانب مهم في شهادة المحيط الاجتماعي ببراءته، ومن هنا يرى أحمد شوقي في العباس (المثال المحتذى في شعر الأمم)[68] كما يوظف الشاعر الأساليب اللغوية المختصة بالنفي والمسندة إلى العقل والبرهان مثل: لا وما،اللتان تنفيان الفعل المنسوب إليه. (فالعباس كان ظاهرة فريدة في عصره الذي اضطرب بشتى أنواع العشق، ولا سيما الغزل الماجن، حتى أنه لم يعرف عصر ماجن مثل عصر بني العباس الأول أي القرن الثاني للهجرة. ولكن سنة الحياة تأبى إلا أن يستقيم ميزانها، فيكون غزل العفة رد الفعل المواتي، ويكون العباس ذلك العاشق الذي خفف بغزله الرفيع النبيل غلواء الغرائز المشبوبة)[69]

ويتابع الشاعر حديثه الذي تفوح منه روائح العفة والبراءة من الفاحشة وعمل المنكرات، بتأكيده على أن لقاءاته مع محبوبته لا تتجاوز الأحاديث الودية، والمسامرات النقية البريئة الطاهرة العفيفة، التي تخلو من المساس بالكرامة والشرف (وتتوخى العفة في الظاهر والباطن)[70] يقول الشاعر مصوراً عفته:

إذَا الْتَقَيْنَا شَكَونَا مَا نُكَاتِمُهُ فِي عِفَّةٍ وحَدِيْثٍ مِنْ هُنَا وهُنَا
لَو تَسْمَعُ الطَّيْرُ مَا نَشْكُو عَكَفْنَ بِنَا كَمَا عَكَفْنَ بِدَاودَ الَّذِي فُتِنَا
فَمَا تَزَالُ لَنَا أَشْيَاءُ نُحْدِثُهَا تَكُونُ لِلنَاسِ فِيْمَا بَعْدَنَا سُنَنَا[71]

ولعل قارئ هذا الشعر، يتضاعف إعجابه بتلك العفة التي يتخذها الشاعر عنواناً لسلوكه وخلقه الرفيع، لأن (العفاف ضَعْفٌ،لأنه زهد وانسحاب، والشهوة قوة،لأنها اقتحام وانتهاب، والعاشق المنتهب أقوى شعوراً من العاشق المنسحب، فهو بذلك أقدر على الغزل الساحر والتشبيب الفتان)[72]

ولكن العباس ارتفع بغزله عن الضعف،لأنه العفيف القادر والحازم الذي جاهد هواه،وتغلب عليه ولم يتخذه إلها ومعبوداً.

الصبـر

يُتَّخذُ الصبر في الشعر متكأً للشاعر في مواجهة صدِّ المحبوبة عنه، وهو في صبره يتألم من نار الحبّ، ويتأمل في الوقت نفسه أن يجد فرجاً لهمه وكربه،والعباس العاشق،قد غلبه صبره فبكى، لأن ذاك الصبر فوق طاقة روحه وقلبه وجسده، برغم ما في عصره من مغريات،قد تخفف من لهيبه ولو للحظات، ولكنه يجاهد نفسه،كي يغسلها،ويطهرها بدمعه، بعيداً عن مطهرات الحياة المادية، وما أسرع ما يبكي العاشق، وما أشد ما تذرف دموعه ذرفاً تغسل معه أعماقه، فيضحي العاشق أكثر شفافية وأشد رفاهة في حسه وحدسه)[73] يقول:

أنْزَلْتِ بالقَلْبِ هَمَّاً قَدْ أضَرَّ بِهِ　　　صَبْرَاً عَلَى الْهَمِّ حَتَّى يَنْزِلَ الْفَرَجُ[74]

إلا أن حالة الحب واختلاطها بالألم،تخلق حالة من اللذة التي يتمتع بها الشاعر، فهو في سعي دؤوب لتحقيق هدفه، ولكن المدة الزمنية التي يمضيها بعيداً عن محبوبته،تدفع لاستخدام سلاح الصبر، ليحفظ نفسه وجسده على طريقة الشعراء العذريين، فقد أحيا العباس الغزل الحجازي الذي خفت صوته، وكاد ينقرض وسط ضجيج اللهو والمجون الذي عمَّ مجتمعه[75]، هنا وصف العباس بأنه عمر العراق، يريد أنه لأهل العراق كعمر بن أبي ربيعة لأهل الحجاز)[76] لقوله:

إنْ كُنْتِ فِي الشَّكِّ مِمَّا بي فَقَدْ خَفِيَتْ　　　بيْنَ الْجَوانِحِ نَارُ الحُبِّ مُذْ حِجَجُ

ظَلومُ فَاسْتَخْبِرِي عَنْ حُبِّكم جَسَدِي　　　يُخْبِرْكِ أنِّي بِسَهْمِ المَوتِ مُخْتَلِجُ[77]

ثم يقول:

لاَ يَهْتَدِي قَلْبِي إلَى غَيْرِكُمْ　　　كَأنَّمَا سُدَّ عَلَيْـه الطريــق [78]

وذكر الشاعر لنار الحب وسهم الموت ونحول جسده،ما هو إلا دليل يعكس الحالة النفسية التي وصل إليها، إنه الإيمان بقدر الحب الذي لا انفكاك عنه إلا بالموت، وهذه رؤية جبرية (وتشحن هذه الجبرية شعر الأحنف بظاهرتين نفسيتين،تحتلا جانباً لا بأس به من شعره، الموت ثم الاستسلام إلى القدر الذي هو قدر الشاعر)[79]

والحبُّ عند الشاعر حالة بادية على المحبّ، ويعتقد الشاعر أن الموت هو النتيجة الحتمية لكل شاعر عذري، لقوله:

فإمَّا مُتُّ مِنْ شَوقِي إلَيْكُمْ فَقَبْلِي مَاتَ مِنْ شَوقٍ جَمِيْلُ[80]

ويقول:

وواللهِ مَا يَخْفَى الّذِي بي مِنَ الْهَوى عَلَيْكِ ولَكِنْ تَشْتَكِيْنَ عَلَى عَمْدِ
سَأَصْبِرُ، لا أَشْكُو إلَيْكِ وأَكْتَفِي بعِلمكِ أَني قَد بليتُ مِنَ الصَّدِّ[81]

يتخذ الشاعر من خلال هذين البيتين منهجاً أخلاقياً في حبِّه،ولربما يرسم سبيلاً للآخرين الذين تاهت بهم الطرق، فكان شعرهم الغزلي يعبر عن نزعة حسية ومادية مكشوفة، (فالشعر العظيم هو الذي يقتطع من حياة الناس في عصرهم وما قبل عصرهم،فيفتح لقرائه وسامعيه آفاقاً جديدة في التصور والحس والشعور بالخيال)[82] ولعل ابن الأحنف يقدم في نزعته الأخلاقية هذه في الحب ما يدعو إلى الاقتداء به، فهو صابرٌ على صدٍّ المحبوبة له، لا يشتكي إليها، إنما هو على علمٍ بأن محبوبته، تتمتع في صدّه، بينما هو يبلى،ويتعب من هذا الصّدّ، وعلى ذلك يسير في قوله:

وعذبتُ قَلْبِيَ بالتجلَّدِ صَادِيَاً إليكِ وإنْ لَمْ يَصْفُ لِي مِنْكِ مَنْهَلِي[83]

فالشاعر في معاناة دائمة من سلوك محبوبته (وكان لحرمان العباس في حبه، وهو الشاعر المرهف الإحساس، أثره الواضح في شيوع نغمة الأسى وارتفاع حدة الشكوى في غزله، وسيطرة الحزن واليأس على مشاعره سيطرة أرّقت ليله، وأكثرت سُهاده)[84]، ولكنه يواجه ذلك بالصبر الممزوج بالعذاب، (فالحازم من صبر على مضاضة التدلل، والتمس العز في استشعار التذلل، فحينئذ يتمكن من وداد محبوبته، ويظفر من هواه بمطلوبه)[85]

ولعل سلوك محبوبة الشاعر في الإعراض عنه والصد امتحان له، وتجديد لمكانتها عنده، (وربما أعرض العاشق عن المعشوق وأما من جهة الامتحان للصبر، وأما لتجديد حاله عند محبوبه، وكثيراً ما يجري الأمر في ذلك على ضد تقديره)[86]

القناعـة

يتخذ العباس بن الأحنف القناعة غاية يتكئ عليها، ليسلي النفس عن فقدان الحبيب، الذي ظل متمنّعاً عن اللقاء به (وليس بعجيب في هوى هذا شأنه أن يتحول إلى حب عذري عفيف،يعاني الشاعر منه ما عاناه،حتى غدا ضرباً فريداً من علاقات الحب في التراث)[87] فيقول:

إنِّي وإنْ كُنْتُ لا أَرَاكِ ولا   أَطْمَعُ فِي ذَاكَ آخِرَ الأَبَدِ
لَقَانِعٌ بالسَّلامِ يَبلُغُنِي   أشْفِي غَلِيْلِي بهِ مِنَ الْكَمَدِ
وأدْفَعُ الهَمّ بِالسُّلو إذا   أيْقَنْتُ أنَّا جَارَانِ في بَلَدِ[88]

يقنع الشاعر بالسلام الذي يبلُغُه من محبوبته،ليكون شفاءً لهمه وحزنه (ولعل السبب في هذا الشعور الحقيقي أو التوهم، هو يأس الشاعر يأساً كاملاً من وصال المحبوبة،حيث حالت ظروف كثيرة بينه وبين هذا الوصال)[89]، وإن عدم رؤية الشاعر لمحبوبته – وإن كان قانعاً بذلك- تمثّل رغبة نفسيه جامحة عند الشاعر برؤية المحبوبة. ونتيجة تولّد الطمع في أعماق نفس الشاعر، فإنه يطمع أكثر بشفاء كآبته وحزنه، عندما يصله منها السلام، وهذه فكرة لا تتنافى مع البيت الأول، فعدم رؤية المحبوبة يُعَدُّ سلباً.

ولتتحسن نفسية الشاعر يقنع بالسلام، فيعُدُّ إيجاباً يفرِّج همه، ومن ذاك أيضاً أن طمع الشاعر برؤية المحبوبة، هو إيجاب يقابله الشفاء من الكمد، وهكذا فإنّ الشاعر عوّض السلب بالإيجاب، لرفع معنويته، ولا يختلف متأملان في القصيدة أنه لا ينبغي لعدم رؤية الشاعر لمحبوبته أن تكون شفاءً لكمده، ذلك أن العلاقة بين عدم الرؤية والشفاء هي علاقة تناقض، ولكننا نقف على علاقة التناقض في النص بين تبلغ الشاعر السلام ورؤيته المحبوبة، وهنا قد يظن بعضهم أن العلاقة تتفق، ولكن شاعرنا من القناعة في مكان لا تحتمله أن يكون طمعاً إلى هذه الغاية، فبلاغ السلام ورؤية المحبوبة تمثّل تناقضاً نفسياً لدى الشاعر، وهذا التناقض هو الذي يبلّغ المتلقّي مدى القناعة التي بلغها الشاعر.

ويرضى الشاعر ويقتنع بالمواعيد والمماطلة في تحقيقها يقول:

وإنِّي لَيُرْضِينِي الَّذِي لَيْسَ بالرِّضَا وتَقْنَعُ نَفْسِي بِالمَواعِيدِ والمَطلِ[90]

وتصل به القناعة إلى أنسه بالسيل الذي يرى فيه ريح الحبيبة، فيمر به للنزهة والفرجة يقول:

جَرَى السَّيْلُ فَاستَبْكَانِيَ السَّيْلُ إذ جَرَى وفَاضَتْ لَهُ مِنْ مُقْلَتَيَّ سُرُوبُ

ومَا ذَاكَ إلا حَيْثُ أَيْقَنْتُ أنَّهُ يَمُرُّ بِوادٍ أنتِ مِنْهُ قَرِيبُ

يَكُونُ أُجَاجَاً دُونَكُم فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْكمْ تَلَقَّى طِيْبَكُمْ فَيَطِيْبُ[91]

ويعلق محمد الدغلي على هذه الأبيات بكلام جميل فيقول:

(ترى ماذا يقول أبناء الثورة الصناعية في عصرنا إذا سمعوا هذا القول من العباس بن الأحنف، هل يرون معنا أنه جعل من فرز في هذه الأبيات محطة تكرير وتقطير للمياه المالحة، وتحويلها إلى مياه حلوة صالحة للري والشرب؟ أم يعودون بأفكارهم،وعواطفهم إلى البساطة التي أرادها العباس)[92]

يضفي العباس بن الأحنف على المكان بعداً إنسانياً،يمتزج بمشاعره وأحاسيسه، فلم يعد المكان حيزا أو جماد ٍمنفصلا عن الأحداث، بل يغدو طرفا يكتسب أهمية مستمدة من التفاعلات والتجاذبات التي يشهدها، فالسيل الذي يتحدث عنه ابن الأحنف،يمرُّ بواد قريب من منزل المعشوقة، فهو يكتسب هذه الصفة منها، فيتطيب بطيبها وروائحها الزكية الفواحة، ومن هنا جاءت أهمية هذا المكان، وحقّق وزناً لا مثيل لأي مكان آخر في نظر الشاعر، وهذا ما يفسّر عملية تحول المكان من جماديته إلى مكانته ومنزلته، ولذلك يقنع الشاعر بهذا السيل الذي يمرُّ بذلك الوادي،فيأنس به،لأنه يحمل صورة المحبوبة وذكرياتها.

الخاتمة

كان العبّاس بن الأحنف شخصية فريدة مميّزة بين أقرانه الشعراء العبّاسيين في خطابه الشِّعري، الذي اتّسم بالأخلاق النبيلة عفّةً وطهارة في عصرٍ يموج بالزندقة،واللهو،والمجون،والغزل المادي الحِسِّي، كما كان فريداً في شعره الذي اقتصر على غرض شعري واحد هو الغزل العفيف، الذي كرّس فيه شعره لهذا الغرض مناجاةً وحنيناً وشكوى، فأثبت بذلك عبقريته ونبوغه في مذهبٍ واحد لا يتعدّاه، فعكس خُلقه وسلوكه وشمائله التي نطق بها شعره الذي مثّل رقّة الحضارة.

لقد غاص العباس بن الأحنف في شعره الغزلي العفيف أعماق نفوس العاشقين والمحبين، وكان مِثالاً في شقِّ طريق الحبِّ الطاهر،ليترسّم سبيله العشّاق، كما كان شعره نموذجاً يُحتذى، ويتسلّى به المحبّون، ويستمعون إلى آهاته، وأنين الشكوى، وزفرات الحرقة، فتؤثر في قلوبهم وربّما التقى الأحبّة بعد الفِراق حينما يقرؤون شعره،ويستمعون إلى من يُغنِّي هذا الشعر.

ومن يستقرئ شعر العبّاس فيما سبق، يلحظ أن المرأة كانت تحتل مكانة رفيعة ومنزلة مرموقة، ينظر إليها على أنّها إنسانةٌ تتمتّع بالكرامة، وليس متاعاً للترفيه والشهوة، فلم يمتهنها أو يحطّ من قدرها، وهذا ما يفسِّر تلك الشِّيم والخصال النبيلة التي ميزت شعر العبّاس عن غيره من الشعراء، ومن هنا كانت المرأة المحبوبة،تشغل هذه المنزلة بأنصع صورة، كما يلحظ الدارس لهذه النماذج الشعرية التي تمثل النزعة الأخلاقية في خطاب العباس الشعري، تلك الظاهرة الحضارية الجديدة المبتدعة عنده، وهي الغزل من خلال الرّسائل التي تحمل وصفاً لمشاعر العاشقين من العتاب، والشكوى، ولجسم مثقل بالحبِّ الذي حوّله إلى النحول، لِما تميَّز به من الصبر،والصِّدق، وكتمان السِّرِّ، والعفّة، والقناعة،أمام محبوبته التي كان يكتم اسمها، حفاظاً عليها من خلال أسلوب المُداراة والمراوغة.

كما يلمس الباحث في قراءته لخطاب العباس بن الأحنف الشعري، تميّزَه بالنَّفَسِ الطويل في التعبير عن مشاعره، وأحاسيسه، ووصف مواقف الحب بين الأحبّة، وكلُّ ذلك نجده مُتَرْجَماً بريشته المبدعة التي انفردت بأخلاق صاحبها،والتعبير عما يلاقيه من مُعاناة وقلق، قلّما نجدها عند شاعرٍ عبّاسي عاش في عصره، فانغمس بتيارات المجون واللهو والفساد، وأخيراً، ظل العبّاس بن الأحنف علماً شامخاً بخطابه الشعري المميّز بالأخلاق الفاضلة التي صمدت في وجه التّحديات والعواصف، فلم يتراجع عن أصالته،ومبادئه في خِضمِّ تلك الأمواج العاتية التي انخرط في أتونها كثير من الشعراء.

Moralism in the Love Poetry of Al-Abbas Bin Al-Ahnaf

Hasan Bkour, *Arabic Department, Al-Hussein Bin Talal University, Ma'an, Jordan.*

Reem Ma'aidah, *Faculty of Applied Engineering, Al Balqa Applied University, Al-Tafila, Jordan.*

Abstract

This paper aims at anatomizing platonic love in the poetry of Al-Abbas Bin Al-Ahnaf. His poetry is coloured with moralism with which the poet is obsessed and from which he obtains the high standards of treating his beloved. Thus, researchers explore these moral features through his poetry. In particular, this study examines the poet's fidelity, honesty, confidentiality, chastity, patience and conviction. In so doing, this paper critical and technically analyzes his poetry.

قدم البحث للنشر في 2008/8/26 وقبل في 2009/1/26

الهوامـش

1- ضيف، شوقي، العصر العباسي الأول، دار المعارف، مصر، ط8، 1966، ص370.

2- المصدر نفسه، ص370.

3- خريس، حسين، حركة الشعر العباسي في مجال التجديد بين أبي نواس ومعاصريه، مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، 1994، ط1، ج2، ص280

4- ضيف، شوقي، العصر العباسي الأول، دار المعارف، ط1، 1966، ص378.

5- ابن الأحنف، العباس، الديوان، شرح د.عمر الطباع، دار الأرقم1ط، 1997 ص88.

6- عاصي، ميشال. الفن والأدب، المكتب التجاري، بيروت، ط2، 1970، ص69.

7- الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج8، دار الفكر، بيروت، ص368.

8- سعد الدين، ليلى حسن، العباس بن الأحنف دراسة مقارنة، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، ط1، 1982، ص122.

9- الديوان، ص146.

10-المصدر نفسه ص177.

11-سعد الدين، ليلى حسن، العباس بن الأحنف، دراسة مقارنة، ص154.

12-ابن حزم، الأندلسي، طوق الحمامة، تحقيق، إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1 1993ص205

13-عبد الرحمن، منصور، معايير الحكم الجمالي في النقد الأبي، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص299.

14-الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، 1972، ص96.

15-الأصفهاني، أبو الفرج، ج8، ص368.

16-الديوان، ص235.

17-ابن حزم، الاندلسي، طوق الحمامة، ص206

18-الديوان، ص293.

19-ابن حزم، الأندلسي، طوق الحمامة، ص208-209

20-الديوان، ص71.

21-المصدر نفسه، ص187.

22-المصدر نفسه، ص40.

23-سعد الدين، ليلى حسن، العباس بن الأحنف، دراسة مقارنة، ص123.

24-الديوان، ص193.

25-المصدر نفسه، ص94.

26-ربابعة، موسى، تشكيل الخطاب الشعري، دراسات في الشعر الجاهلي، دار جرير، عمان، ط2، 2006، ص73.

27-الديوان، ص96.

28-نافع، عبد الفتاح صالح، عضوية الموسيقى في النص الشعري، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط1، 1985، ص60.

29-ابن المعتز، طبقات الشعراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1956 ص253

30-الديوان، ص32.

31-الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج8، ص367.

32-الديوان، ص22.

33-نافع، عبد الفتاح صالح، لغة الحب في شعر المتنبي، دار الفكر للنشر، عمان، ص316.

34-نافع، عبد الفتاح صالح، عضوية الموسيقى في النص الشعري، ص65.

35-الديوان، ص42.

36-المصدر نفسه، ص53.

37-المصدر نفسه، ص91.

38-سعد الدين، ليلى حسن، العباس بن الأحنف، دراسة مقارنة، ص84.

39-الديوان، ص155.

40-ربابعة، موسى، تشكيل الخطاب الشعري، ص24.

41-الدمشقي، أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي، رياض الصالحين، مؤسسة الرسالة، ط7، 1984ص228.

42-الديوان، ص53.

43-المصدر نفسه، ص98.

44-المصدر نفسه، ص173.

45-الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج8، ص367.

46-الديوان، ص153.

47-المصدر نفسه، ص108.

48-الشكعة، مصطفى الشعر والشعراء في العصر العباسي، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1999، ص364-365.

49-الديوان، ص51.

50-المصدر نفسه، ص136.

51-الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج8، ص367.

52-الديوان، ص234.

53-ضيف، شوقي، العصر العباسي الأول، ص377، وانظر الشكعة، مصطفى، الشعر والشعراء، ص370.

54-الدغلي، محمد سعيد، أحاديث غَزِلة، ص482.

55-الديوان، ص87.

56-ابن حزم، الاندلسي، طوق الحمامة، ص144

57-ابن منظور، لسان العرب، مادة عفف.

58-الدمشقي، النووي، رياض الصالحين، ص188.

59-الديوان، ص188.

60-سعد الدين، ليلى حسن، العباس بن الأحنف، ص111.

61-مبارك، زكي، العشاق الثلاثة، المطبعة العصرية، بيروت، ص99 وما بعدها.

62-سورة يوسف، آية 25.

63-مبارك، زكي، العشاق الثلاثة، ص91.

64-الديوان، ص232.

65-سورة الأحزاب، آية 4.

66-حاطوم، عفيف نايف، الغزل في العصر العباسي الأول، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1996، ص47.

67-الديوان، ص191.

68-شوقي، أحمد، الشوقيات محمد صبري السوريوني، دار المسيرة، بيروت، 1979، المقدمة، ج1، ص29.

69-سعد الدين، ليلى حسن، العباس بن الأحنف، ص111.

70-الموافي، محمد عبد العزيز، حركة التجديد في الشعر العباسي، مطبعة التقدم، القاهرة، ص219.

71-الديوان، ص234-235.

72-مبارك، زكي، العشاق الثلاثة، ص100.

73-سعد الدين، ليلى حسن، العباس بن الأحنف، ص146.

74-الديوان، ص75.

75-الموافي، محمد عبد العزيز، حركة التجديد في الشعر العباسي، ص225.

76-القيرواني، ابن رشيق، العمدة، تحقيق محمد محيي الدين، ج1، ص84.

77-الديوان، ص75.

78-المصدر نفسه، ص171.

79-الدغيلي، محمد سعيد، أحاديث غَزِلة، ص467.

80-الديوان، ص194.

81-المصدر نفسه، ص89.

82-حسين، طه، خصام ونقد، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1960، ص143.

83-الديوان، ص190.

84-موافي، محمد عبد العزيز، حركة الشعر العباسي، ص239.

85-الأصبهاني، أبو بكر محمد بن داود، الزهرة، تحقيق، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، ط، 1985، 2ج1 ص100

86-المصدر نفسه، ج 251، 1

87-الدمشقي، الإمام أبو زكريا يحي بن شرف النووي، رياض الصالحين، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، 1984 ص186.

88-المصدر نفسه، ص189

89-موافي، عبد الله، حركة التجديد في الشعر العباسي، ص238.

90-الديوان، ص90.

91-الديوان، ص185.

92-الدغيلي، محمد سعيد، أحاديث غَزِلة، ص475.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأحنف، العباس. (1997). **الديوان**، شرح عمر الطباع، دار الأرقم، ط1.

ابن المعتز. (1956). **طبقات الشعراء**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط4، دار المعارف، القاهرة.

ابن منظور. (د.ت). **لسان العرب.**

الأصبهاني، أبو بكر محمد بن داود. (1985). **الزهرة**، تحقيق، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، ط2.

الأصفهاني، أبو الفرج. (د.ت). **الأغاني**، ج8، دار الفكر، بيروت، ط2.

الاندلسي، ابن حزم. (1993). **طوق الحمامة**، تحقيق، إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1.

الجرجاني، عبد القاهر. (1972). **أسرار البلاغة**، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة.

حاطوم، عفيف نايف. (د.ت). **الغزل في العصر العباسي الأول**، دار الثقافة، بيروت.

حسين، طه. (1960). **خصام ونقد**، دار العلم للملايين، بيروت، ط2.

خريس، حسين. (1994). **حركة الشعر العباسي في مجال التجديد بين أبي نواس ومعاصريه**، مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، ط1، ج2.

الدغيلي، محمد سعيد. (1985). **أحاديث غزلة في الغزلين العذري والعُمري وامتداداتهما في الغزل العربي**، مكتبة أسامة، دمشق، ط1.

الدمشقي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي. (1984). **رياض الصالحين**، مؤسسة الرسالة، ط7.

ربابعة، موسى. (2006). **تشكيل الخطاب الشعري**، دراسات في الشعر الجاهلي، دار جرير، عمان، ط2.

سعد الدين، ليلى حسن. (1982). **العباس بن الأحنف: دراسة مقارنة**، مؤسسة الخافقين، ط1.

الشكعة، مصطفي. (1999). **الشعر والشعراء في العصر العباسي**، دار العلم للملايين، بيروت، ط10.

شوقي، أحمد. (1979). **الشوقيات**، محمد صبري السوريوني، دار المسيرة، بيروت، ج1.

ضيف، شوقي. (1966). **العصر العباسي الأول**، دار المعارف، ط8.

ضيف، شوقي. (د.ت). **العصر العباسي الأول**، دار المعارف، مصر، ط8.

عاصي، ميشال. (1970). **الفن والأدب**، المكتب التجاري، بيروت، ط2.

عبد الرحمن، منصور. (1981). **معايير الحكم الجمالي في النقد الأدبي**، دار المعارف، القاهرة.

القيرواني، ابن رشيق. (د.ت). **العمدة**، تحقيق محمد محي الدين، ج1.

مبارك، زكي. (د.ت). **العشاق الثلاثة**، المطبعة العصرية، بيروت.

الموافي، محمد عبد العزيز. (د.ت). **حركة التجديد في الشعر العباسي**، مطبعة التقدم، القاهرة.

نافع، عبد الفتاح صالح. (1985). **عضوية الموسيقى في النص الشعري**، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط1.

نافع، عبد الفتاح صالح. (د.ت). **لغة الحب في شعر المتنبي**، دار الفكر للنشر، عمان.

النجار، عبد الوهاب. (د.ت). **قصص الأنبياء**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 8 العدد 2أ، 2011، ص ص 561- 610

الآثار الاقتصادية والسياسية للأزمة المالية العالمية الراهنة 2008- 2009

عمر خضيرات *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب وجذور الأزمة المالية العالمية الحالية، الجوانب والقطاعات الاقتصادية للدول المتضررة التي تعرضت للصدمات الأولى الناتجة عن المد الأول للأزمة، ثم الآثار اللاحقة وغير المباشرة على المستويين العالمي والعربي، بعد ذلك ستتعرض الدراسة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي من أهمها أن هذه الأزمة العالمية تعد من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة مالية عالمية فريدة حيث أنها حدثت في ظل قطب اقتصادي وسياسي وحيد ومسيطر (الولايات المتحدة الأمريكية) ومن جهة أخرى فان حجم تأثيرها يعتبر الأخطر في تاريخ العالم منذ الثلاثينيات، حيث تأثرت جميع دول العالم بها من أدناها الى أقصاها. كما أن هذه الأزمة الحالية هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي، من نظام تسوده وتهيمن عليه دولة واحدة، إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى ولو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها.فالصين، وروسيا، واليابان، والهند، والبرازيل، وكوريا، وإيران، دول يبدو أنها تتطلع إلى الصعود، وتهدف إلى فرض تأثيرها، والتي ستؤدي في النهاية إلى إحداث تغيير في موازيين القوى العالمية والإقليمية، ولو بعد حين. ولا شك أن المكاسب من هذه التغيرات ستكون لصالح الدول التي لديها أوراق تلعبها، أما الخسائر فستكون من نصيب الدول التي لم تعد العدة لهذه التغيرات. انطلقت هذه الدراسة من فرضية مؤداها أن هناك علاقة طردية بين أزمة النظام الرأسمالي (متغير مستقل) وظهور نظام عالمي جديد (متغير تابع)، أي أنه كلما طالت آثار أزمة النظام الرأسمالي، كلما زاد احتمال ظهور نظام عالمي جديد.كما استندت هذه الدراسة في تحليلها إلى المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق إلى مسلسل الأزمات المالية المتعاقبة والآراء المختلفة حول أسباب وجذور نشوء الأزمة وموقف وإجراءات بعض الدول المتضررة من جراء هذه الأزمة، وذلك بالاستعانة بكل ما استطاع الباحث الوصول إليه من كتب ودوريات ومجلات بالإضافة إلى محركات البحث عبر شبكة الانترنت.

مقدمة:

أصبح الحديث عن الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008 والجدل بشأنها يحتل حيزًا متناميًا من اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات ورجال المال والأعمال، بل إنه صار حديث المواطن العادي في بلاد كثيرة في العالم. والحديث عن الأزمات المالية يتسع ويتشعب، حيث إن الأزمات المالية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، أصبح مردها بدرجة متزايدة إلى عيوب في النظام المالي

* كلية اربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

والنقدي والتجاري الدولي الراهن، وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب وتصحيحها، فسيظل المجال دائماً مفتوحاً لنشوب هذه الأزمات، حتى لو كانت السياسات التي تطبقها الدول المعنية خالية من الأخطاء. لقد وقف العالم مشدوها لما حدث في الأشهر الأخيرة من عام 2008، إذ أن أكبر اقتصاد في العالم - اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية - مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، إذ انتقلت العدوى إلى الأسواق المالية لمختلف الدول وأصبح علاجها صعبا رغم خطط الإنقاذ الوطنية المعلنة هنا وهناك والتي تقدر ببلايين الدولارات. ويواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، وإنتهاء بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، وتأثيرها امتد ليشمل اقتصاديات الدول العربية كجزء من المنظومة العالمية وأثرها متفاوت على حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما المقصود بالأزمة المالية؟ ما أسباب وجذور الأزمة الحالية؟ ما هي الآثار المترتبة عن هذه الأزمة اقتصاديا وسياسيا؟ما هي الأجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة في الدول المتضررة؟ هل هناك إمكانية لظهور نظام عالمي جديد؟ وما هي أهم النتائج التي توصل اليها تحليل هذه الازمة؟

اهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو الأزمة المالية الحالية، فالتحديات الراهنة التي تفرضها هذه الأزمة أفرزت ولا زالت تفرز أثارا في أغلبها هي سلبية ليست فقط على الدول النامية، بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة، وما نشهده يوميا من إفلاس المؤسسات، وتسريح آلاف العمال، وإحالتهم على البطالة لهو خير دليل على هذه الآثار السلبية، الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة تشخيص هذه الأزمة، وتبيان آثارها الاقتصادية والسياسية على دول العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم الأزمة المالية من خلال التعريف بهذا المفهوم، وعرض المراحل التي تعكس التطور التاريخي للأزمات المالية، ثم تسليط الضوء بتركيز أكثر على الأزمة المالية الحالية من حيث مراحلها، جذورها، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي عموما، وعلى اقتصاديات بعض الدول

العربية خصوصا، وايضا تسليط الضوء على الجوانب والجذور السياسية للأزمة وامكانية ظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

هناك علاقة طردية بين أزمة النظام الرأسمالي (متغير مستقل) وظهور نظام عالمي جديد (متغير تابع)، أي كلما طالت آثار أزمة النظام الرأسمالي كلما زاد احتمال ظهور نظام عالمي جديد.

محددات الدراسة:

نظرا لحداثة الموضوع فان هناك عددا من المحددات التي قد يكون لها أثر مباشر وغير مباشر على نتائجها، واهم هذه المحددات ما يلي:

1- حداثة الأزمة المالية العالمية وعدم استكمال وضوح ملامحها حتى الآن سواء من حيث أسبابها أو من حيث تداعياتها المالية والاقتصادية. ويعد هذا المحدد من أهم المحددات، حيث لم يتم لغاية الان تحديد أسباب هذه الأزمة وكيفية نشؤها، وكل ما يقال في هذا الامر عبارة عن تكهنات تساهم بازدياد الغموض يوما بعد يوم، ويصبح من الصعب الاستناد على رأي أي محلل اقتصادي أو مالي.

2- سياسة القطب الواحد (الولايات المتحدة الامريكية). لقد بدأت هذه الأزمة في ظل سياسة القطب الواحد، حيث كانت الولايات المتحدة هي من تسبب في الأزمة لتقوم بعد ذلك بتصدير أثارها الجسيمة إلى بقية أنحاء العالم، إذ وكما هو ملاحظ فان معظم اقتصاديات الدول تابعة للقطب الواحد، وبالتالي فان تأثرها أمرا لا مفر منه.

3- تعارض آراء أصحاب الاختصاص. إن تفاوت وتعارض الآراء بين أصحاب الاختصاص بخصوص أسباب وجذور هذه الأزمة ولد معضلة لا يستهان بها، حيث ساهم هذا التعارض في جعل الأمر أكثر غموضا وبدأ كأن الكل يكيل اتهامات للآخر.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى مسلسل الأزمات المالية المتعاقبة وأيضا التطرق لمعظم الآراء العالمية حول أسباب وجذور نشوء الأزمة المالية الأخيرة، وموقف وإجراءات بعض الدول المتضررة من جراء هذه الأزمة. ولقد استعان الباحث بكل ما استطاع الوصول إليه من كتب ودوريات ومجلات بالإضافة إلى محركات البحث عبر شبكة الانترنت.

مفاهيم الدراسة:

الأزمة المالية: هي حالة اضطراب مالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، مما يستدعي تدخل السلطات القوامة لاحتواء تلك الأوضاع. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية. كما تنطوي الأزمة المصرفية على التدافع على المصارف لسحب الودائع أو انهيار بعض البنوك أو وقف صرف الودائع لطالبيها، مما يقتضي تدخل السلطات لتنفيذ برنامج لدعم وإعادة هيكلة البنوك المتعثرة بتمويل من الخزانة العامة.

النظام الرأسمالي: هو ذلك التيار في الفكر الاقتصادي والذي يؤمن إيماناً مطلقاً بآليات السوق والمنافسة والمبادرات الفردية، ويعادي التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، و يضع الفرد (وهو عادة صاحب رأس المال) في بؤرة العناية والاهتمام.

النظام العالمي الجديد: ارتبط مصطلح العولمة مع مصطلح النظام العالمي الجديد ،وهو يعبر عن تلك الحالة من الاعتمادية المتبادلة واعتماد اقتصاد السوق والتبادل الحر. كما ان هناك من يعرفه على أنه اتجاه للهيمنة على مقدرات العالم من طرف واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية أو ما يسمى بالقطب الأوحد.أما هذه لدراسة وعلى ضوء ما وصلت إليه من نتائج في تحليلها للأزمة المالية الراهنة 2008-2009، فقد رأت أن هذه الأزمة هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي من نظام تسوده وتهيمن عليه دولة واحدة، إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، حتى لو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها.حيث أن العالم يشهد تحولاً تنتقل بمقتضاه الهيمنة إلى الآخرين، وهي ظاهرة أخذت تتبلور خلال العقد الأخير، مع ظهور عدد من القوى الصاعدة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين). ولا يعني هذا التحول – بداهة- أفول القوة الأمريكية (ولا الأوروبية) ولكنه يعني تحديداً إنهاء الاحتكار الأمريكي للهيمنة على العالم ووجود شركاء أنداد وأقوياء في تحديد مصير العالم يستحيل إهمالهم وتجاهلهم.

المدرسة الرأسمالية الجديدة (الليبرالية الجديدة): لقد سيطرت أخلاق الليبرالية الجديدة على الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في بريطانيا وأمريكا عند بداية الثمانينات، وتعميم هذا الفكر على كل المؤسسات والدول التابعة.لقد كان ميلتون فريدمان أحد أكبر دعاتها حيث يقول:إن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لرجال الأعمال هي في زيادة أرباحهم، وأن أخلاقيات السوق –أي العرض والطلب- يجب أن تحل محل مكان أخلاقيات الفكر الاشتراكي، أي مبادئ العدالة والمساواة والتضامن الاجتماعي وشرعة حقوق الإنسان. فالليبرالية الجديدة عبارة عن مدرسة تمثل العودة إلى الداروينية

الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنها تطلق العنان لما هو الأسوأ في الإنسان، فتحث على الجشع وتقديس الربح وتراكم الثروات، وتمجد الاستهلاك، وتحتقر الفقراء، وتنفيهم من المجتمع، وتجعل من الفقر مسؤولية فردية لا مسؤولية مجتمع ونظام.

الدراسات السابقة:

على الرغم من حداثة هذه الأزمة، وعدم استكمال وضوح ملامحها حتى الآن سواء من حيث أسبابها أو من حيث تداعياتها أو من حيث الدراسات التي تناولتها بالتحليل إلا أن الباحث وقف على مجموعة من الدراسات التي شكلت الأساس التي انطلقت منه الدراسة الحالية، ومن أهم هذه الدراسات:

1- دراسة الباحث غالب أبو مصلح بعنوان (أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي)، دراسة منشورة في مجلة شؤون الأوسط، عدد 130، 2008. حيث تتطرق هذه الدراسة إلى جذور الأزمة الاقتصادية الحالية، وإلى فشل السياسات الليبرالية الجديدة في حل أزمة النظام الرأسمالي العالمي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن النظام الاقتصادي والسياسي العالمي ومؤسساته التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس الأمن إلى منظمة التجارة العالمية، إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، أصبحت لا تمثل توازنات هذا العصر وتغيير موازين القوى فيه.

2- دراسة الباحث وائل جمال بعنوان (الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي)، دراسة منشورة في مجلة شؤون عربية، عدد، 2008، 136. تناولت هذه الدراسة التفسيرات المختلفة لأسباب هذه الأزمة، وخلاصة هذه التفسيرات حسب رأي الباحث هو أن ما حدث في الأسواق المالية هو إشارة على أزمة في سياسات العولمة تتحدى بشكل مباشر النموذج الاقتصادي للسوق الحرة.

3- دراسة للباحث جودت عبد الحق بعنوان (الأزمة المالية العالمية: أزمة نظام لا أزمة سياسات). دراسة منشورة في مجلة السياسة الدولية، عدد 175، 2009، تناولت هذه الدراسة الاجتهادات والآراء المختلفة فيما يتعلق بأسباب انفجار الأزمات المالية التي عزاها البعض إلى أخطاء السياسات الاقتصادية، وهناك من يرجعها إلى نشاط المضاربين الكبار في الأسواق المالية، بل أن ثمة من يعزوها إلى وجود مؤامرة من جانب الدول المتقدمة تستهدف تركيع الدول حديثة التصنيع للتخلص من منافستها أو سلب الدول النفطية الثروات التي تراكمت لديها.

أما ما تقدمه هذه الدراسة فهو إطار نظري وعملي شامل لكافة جوانب هذه الأزمة، بحيث تشكل لدى القارئ فهم أفضل لإحدى أهم الأزمات المالية العالمية الاستثنائية والعميقة جداً من

حيث النوع والكم. كما أن هذه الدراسة ذات بعد دولي اقتصادي وسياسي معاً، تتضمن أيضا أبعادا ثقافية وقيمية لا يمكن إنكارها وإن لم تتطرق لها هذه الدراسة. كما أن هذه الدراسة جاءت لتبين الحاجة الواضحة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يحل محل النظام الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وقام على إتفاقية بريتون وودز، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، نظام تسهم فيه القوى الصاعدة بدور رئيسي يتناسب مع قدراتها الاقتصادية الهائلة التي أخذت تنمو بسرعة وثقة.

وللتعامل مع المشكلة البحثية التي تثيرها هذه الدراسة وتساؤلاتها والفرضية التي تنطلق منها فقد تم معالجة الموضوع من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: أزمات النظام الرأسمالي الاقتصادية

أولاً: تعريف الأزمة المالية:

الأزمات المالية هي عبارة عن حالة اضطراب / توتر مالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، مما يستدعي تدخل السلطات القوامة لاحتواء تلك الأوضاع. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية. وقد تنطوي أزمات العملة على اضطراب السلطات بعد استنزاف إحتياطي النقد الأجنبي تحت وطأة الأحداث الى تغيير سعر التعادل (Parity) أو التخلي عن السعر المربوط (Peg). كما تنطوي الأزمة المصرفية على التدافع على المصارف لسحب الودائع أو انهيار بعض البنوك أو وقف صرف الودائع لطالبيها مما يقتضي تدخل السلطات لتنفيذ برنامج لدعم وإعادة هيكلة البنوك المتعثرة بتمويل من الخزانة العامة. وعادة ما يطالب صندوق النقد الدولي الدولة المأزومة بتطبيق إجراءات للإصلاح، مقابل ترتيب مساندة دولية لإنقاذ ا لأوضاع (عبد الخالق، 2009، 116).

ثانيًا: مسلسل الأزمات المالية:

إن الأزمات المالية أصبحت تحدث بصورة متكررة وبوتيرة متسارعة، بحيث أن الفاصل بين كل أزمة وسابقتها يضيق باستمرار ويمكن ترتيب الأزمات المالية وحسب تسلسل حدوثها على الشكل التالي (عبد الخالق، 2009، 117، http: //www.aljazeera.net).

- انهيار نظام بريتون وودز 1973-1974
- أزمة المديونية 1982
- انهيار بورصة نيويورك 1987
- أزمة نظام النقد الأوروبي 1992

- أزمة المكسيك (التاكيلا) 1994-1995
- الأزمة الآسيوية 1997
- أزمة روسيا والبرازيل 1998-1999
- أزمة الأرجنتين 2001
- أزمة الرهن العقاري 2006-2008

ومنذ منتصف سبتمبر 2008، نشهد انهيارات في البورصات وفي البنوك والمؤسسات المالية، وتهاوي سعر الدولار الأمريكي بمعدل سريع جدا إزاء العملات الأخرى، والمهم أنه بالإضافة الى تواتر الأزمات المالية، وتسارع وقعها، فهناك أيضا اتساع في نطاق هذه الأزمات وزيادة في عمقها.

ثالثًا: أسباب الأزمات المالية:

تعددت الاجتهادات والآراء فيما يتعلق بأسباب انفجار الأزمات المالية، ومن أهم هذه الاجتهادات والآراء ما يلي:

1- فهناك من يعزوها إلى أخطاء السياسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية الكلية، وعدم تطبيق سياسات اقتصادية سليمة من جانب السلطات الوطنية (ابو مصلح، 2008، 45).

2- وهناك من يرجعها إلى نشاط المضاربين الكبار في الأسواق المالية ويدللون على ذلك بتصريحات محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا إبان الأزمة الأسيوية والتي اتهم فيها جورج سوروس صراحةً (kishore, 2008, 126).

3- بل أن ثمة من يعزوها إلى وجود مؤامرة من جانب الدول المتقدمة تستهدف تركيع الدول حديثة التصنيع للتخلص من منافستها الشرسة (الأزمة الآسيوية) أو سلب الدول النفطية الثروات التي تراكمت لديها والموظفة أساسا في المراكز المالية في أوروبا والولايات المتحدة (اليوسف، 2008، 14).

لا شك في أن أخطاء السياسات قد تفجر الأزمات المالية. ولكن في عصر العولمة المالية الذي نعيشه فان تلك الأخطاء ليست شرطا ضروريا لنشوب الأزمة، إذ قد تنتقل بمفعولها العدوى حتى الى بلد يتبع سياسات اقتصادية سليمة. وليس مرد الأزمات فقط إلى إن الدول قد تنكبت الطريق في مجال الإدارة الاقتصادية بمعنى خطأ السياسات وإنما أيضا في عيوب النظام المالي الدولي. هذا ويمكن الإشارة إلى أن الأزمات المالية تنشأ في ظل تضافر مجموعة من العوامل، هي (أبو مصلح، 2008، 47، عبد الخالق 2009، 116، الحياة، 2008):

1- الصدمات الاقتصادية الكلية (تدهور معدل التبادل الدولي،هبوط حاد في أسعار الأصول،كساد كبير،تغير حاد في سعر الفائدة في الدول الصناعية).

2- التغيرات الحادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

3- نظام سعر الصرف غير الملائم.

4- حالات تنافر أسعار صرف العملات.

5- فورة الائتمان المصرفي

6- تحرير القطاع المالي.

7- ضعف الهياكل المؤسسية والقانونية.

8- غياب نظام مناسب للحوافز والروادع في القطاع المالي.

رابعا: الأزمات المالية والعولمة المالية:

حدثت تحولات عظيمة الشأن خلال العقود الثلاثة الماضية على صعيد البيئة المالية الدولية أفرزت ما يسمى العولمة المالية. واهم هذه التحولات هي: (Batra, 2007, 15-16، الحمش، 2008، 39).

1. ظهور المشتقات المالية.

بعد انهيار نظام بريتون وودز، اتسع نطاق استخدام المشتقات المالية وتعدد أنواعها. والمشتقات هي عقود مالية تستند قيمتها الى أوراق مالية قابلة للتداول، أو أسعار الفائدة، أو أسعار صرف العملات، أو مؤشرات الأسواق (مثل البورصات). وتشمل المشتقات أنواعا كثيرة من العقود، أهمها المستقبليات (futures) والخيارات (options) والمبادلة (swaps).

2. التقدم التكنولوجي، وتحديداً في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلوماتية.

3. الإبداع في مجال الأعمال، بظهور صيغة الشركة القابضة والشركات التابعة لأغراض معينة.

4. هيمنة الفكر الليبرالي الجديد الممثل في إجماع واشنطن، (Washington Consensus). والذي تجسد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي.

5. ظهور كيانات مالية عملاقة.

إزاء تلك التحولات جعلنا أمام معطى جديد هو وجود كيانات مالية ذات مواصفات خاصة، فهي مؤسسات ماليةعملاقة ومركبة، تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة، وقادرة على خلق السيولة بعيداً عن الرقابة الفعالة من جانب أي سلطة. ومثال ذلك صناديق التحوط، وهي مؤسسات عملاقة تدير احجاماً من الاموال تصل الى مئات الملايين من الدولارات. ومن أمثلتها

(Fidelity Investments Mutual Fund) أي "استثمارات الأمانة"، حيث بلغ حجم الأموال التي يديرها على مستوى العالم ما يزيد على اربعة امثال القيمة الرأسمالية للتداول في الاسواق المالية في الاقتصادات الناشئة لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مجتمعة (عبد الخالق، 2008، 119). إن التأمل بحجم الأموال التي تديرها مؤسسة مالية واحدة بهذا الحجم، والزلزال المالي الذي ينتج عن تحريك كسر بسيط من تلك الاموال بين سوق مالي وآخر. المثال الآخر هو الصناديق السيادية (sovereign funds)، وهي صناديق أنشأتها بعض الدول لتدير محافظها المالية التي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات.

إن قراراً من جانب أحد تلك الصناديق بتحريك 1% أو 2% من الاموال التي تسيطر عليها من مكان إلى آخر، قد يؤدي إلى زلزلة اسواق المال بها. إذن المعطى الجديد (وهو وجود مؤسسات مالية عملاقة) يعني أننا لم نعد في عالم المنافسة الذي تحدث عنها آدم سميث وديفيد ريكاردو، وجعلاها الأساس المتين للكفاءة في الأداء. لقد أصبحنا في عالم يحكمه قانون آخر ليس هو قانون المنافسة وليس قانون البقاء للأصلح، وإنما هو قانون الغاب، حيث البقاء للأقوى، والأقوى ليس هو الأصلح أو الأكفأ بالضرورة.

كما أن هذه المؤسسات ليست فقط عملاقة، وانما هي أيضاً مركبة، وهذه نقطة مهمة جداً، أي أنها أصبحت تمارس أشتاتاً من الأنشطة في وقت واحد. فهي تقوم بالنشاط المصرفي، نشاط التأمين، نشاط التداول في الأوراق المالية، نشاط إدارة المحافظ المالية.. الخ (Financial Times, 2008).

إن التداخل بين الوحدات المختلفة المكونة لهذه الكيانات أصبح من الكثافة ومن التشعب ومن الأنتشار، بحيث يجعل متابعة ومراقبة نشاط المؤسسات والتحكم فيه عملية شديدة التعقيد وبالغة الصعوبة، كما أصبح نشاط هذه المؤسسات يتجاوز حدود الدولة الواحدة ويمتد إلى نطاق أكثر من دولة في الوقت نفسه بفضل تحرير حركة رأس المال، وأصبح يتم بصورة متزايدة خارج الأسواق المنظمة (Over the Counter Transactions –OCT). فداخل الأسواق المنظمة، هناك قانون، وهناك نظام، وهناك مراقبة، وهناك تسجيل، وهناك ضبط للإيقاع، بل قدر من التحكم والسيطرة. أما خارج نطاق الأسواق المنظمة – حيث أصبح التعامل يتم بصورة متزايدة – فإن نطاق التحكم والسيطرة يكاد ينعدم تماماً. ويقدر بنك التسويات الدولية حجم المعاملات المالية خارج الأسواق المنظمة (والتي لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى) بنحو 600 تريليون دولار. إن عملية مقارنة بين هذا الرقم وحجم النشاط الحقيقي، ممثلاً في الناتج المحلي للعالم والذي يقل عن 60 تريليون دولار، نلاحظ أن الفرق بينهما كبيرا (عبد الخالق، 2008، 118).

ثم هناك المعاملات المالية التي تتم خلال المراكز المالية المغتربة (Off-shore Financial Centers) وهي لا تخضع لرقابة أي سلطة. لقد أصبح هناك ما يسمى يورودولار، يوروبوند، يوروماركت. هذه كلها صفات تشير الى ما يتم إصداره من ادوات مالية بالدولار الامريكي خارج الولايات المتحدة الامريكية. السبب في تسميتها يوروماركت أو يورودولار أو يوروبوند هو انها نشأت في البداية في اوروبا. ورغم أنها تجاوزت أوروبا الآن إلى اليابان وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أنها احتفظت بنفس التسمية. إنها إصدارات بادوات مالية بالدولار الامريكي، ولكنها تتم خارج الولايات المتحدة. هذا معناه انها لا تخضع لولاية مصدر الدولار، ولا تخضع لولاية البنك المركزي للبلد الذي تصدر فيه، ومن ثم فهي اصبحت بلا ولاء، وأصبحت قادرة على خلق السيولة دون ان تكون خاضعة لرقابة أي طرف نتيجة لما أشرنا اليه. وهذا هو العيب البنيوي في النظام المالي الدولي، الذي إن لم يتم تصحيحه، فلا يمكن منطقياً القول ان اتباع السياسات الأقتصادية السليمة والحكيمة كفيل بتحاشي وقوع أزمات (عبد الخالق، 2008، 120).

ثانيا: العولمة المالية.

أن العولمة المالية هي عملية متعددة الابعاد. ويمكن تصوير تلك الأبعاد بالمظاهر التالية:

1. النمو الفلكي لتدفقات استثمارات الحافظة: لقد جرى العرف بين الإقتصاديين على التمييز في مجال تدفق الاستثمارات بين الإستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والإستثمار الأجنبي غير المباشر أو الإستثمار في الحافظة (FPI). الإستثمار الأجنبي المباشر له مزايا وله عيوب، ولكنه في نهاية الأمر ينطوي على إقامة طاقات إنتاجية حقيقية على أرض الواقع.قد ينطوي على إستغلال ونهب في بعض الاحوال، وقد يشكل إضافة الى المقومات الاقتصادية في بعضها الآخر. ويختلف ذلك جوهريا عن النوع الآخر، وهو استثمارات الحافظة، التي هي عبارة عن نقود سائلة تتحرك لاجل قصير بسرعة وبفجائية شديدة جداً.

إن من مظاهر العولمة المالية أن تدفقات رأس المال عبر حدود الدول اصبحت تاخذ بشكل متزايد صورة استثمارات الحافظة، بديلاً عن الاستثمار الاجنبي المباشر وبين عامي 2000 و2007، قفز اجمالي استثمارات الحافظة من 1.7 الى 3.6 تريليون دولار (Imf,2007).

ويرتبط ذلك النمو في المؤسسات المالية العملاقة والمركبة، بالتحرير المالي في اطار سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، طبقا لوصفة صندوق النقد والبنك الدولي. وهو مرتبط ايضا بتحرير الخدمات المالية، طبقا لاتفاق منظمة التجارة العالمية عام 1995.

2. الزيادة السريعة في معاملات الاوراق المالية عبر الحدود والتي تظهر أرقاما. والأرقام مدهشة للغاية بالنسبة لعدد من الدول. كما ان هناك ارتباط بين حركة الاموال وحركة الاوراق المالية

عبر الحدود. وتتقاطع تلك الحركة مع اسعار الصرف واسعار الفائدة في جدلية مالية مثيرة غالبا ما تزعزع الاستقرار المالي، وفي نهاية المطاف الاستقرار الاقتصادي (بهاء الدين، 2009، 150).

وتعد الزيادة في هذا النوع من المعاملات سريعة للغاية، وتعني أنه أصبحت هناك قنوات اتصال بين الاسواق المالية في البلاد المختلفة. فاذا اصاب السوق المالية في بلد ما مكروه، فليس ثمة ما يحول دون انتقال هذا المكروه الى بلد اخر بمفعول العدوى، ولا يحول دون ذلك ان تكون السياسات الاقتصادية في ذلك البلد الاخر سليمة.

3. نمو التعامل في اسواق العملات العالمية بوتيرة أسرع كثيرا من نمو التجارة الدولية. حيث يقدر حجم التعامل في النقد الاجنبي على مستوى العالم يصل الى ما بين 70 و90 ضعف حجم التجارة الدولية. وفي بعض التقديرات، يصل الى 100 ضعف فحجم التجارة الدولية حالياً –سلع وخدمات– نحو 7 تريليونات دولار سنويا وحجم التعامل في النقد الاجنبي لكافة الاغراض على مستوى العالم يتراوح من 500 الى 700 تريليون دولار (Imf, 2008).

4. الارتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك. وهو مؤشر اسعار اسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة الامريكية. وتؤكد الدراسات ان معامل الارتباط ما بين مؤشر الأوراق المالية في العديد من بورصات الاسواق الصاعدة ومؤشر نازداك يزداد مع الوقت (عبد الخالق، 2009، 121).

وهذا يعني أن القنوات أصبحت مفتوحة وتزداد اتساعا بين هذه الاسواق. وان هناك ملعباً يزداد اتساعاً وانفتاحا، يمثله العولمة المالية. واللاعب الرئيسي فيه هو مؤسسات مالية عملاقة ومركبة لا تخضع للقدر المطلوب من المتابعة والرصد والتحكم.

5. تنامي التعاملات في المشتقات والعقود المبنية على الأصول العينية أو المالية، اي عقود مبنية على الاسهم، وعقود مبنية على السندات، وعقود مبنية على حركة اسعار الاسهم وحركة اسعار السندات. وتكمن أهمية المشتقات في أنها تتداول طبقا لما يسمى التعامل بالهامش. فمثلا إذا كنت سأعقد صفقة قوامها عقود مستقبلية لتسليم بترول مزيج برنت في تاريخ معين في المستقبل بمليون دولار، فان كل المطلوب ان اضع 1% او 5% او10% على اقصى تقدير من هذا المبلغ. وسيكون لدي عقد قيمته مليون دولار، هذا العقد اعتبره درجة جديدة في السلم اقف عليها واصعد خطوة اخرى، وامارس عملية جديدة، تاسيسا على هذا العقد.و بناء على المنطق نفسه وهومنطق التعامل بالهامش وبالتالي اصبح في يدي مليون، استطيع ان اخذ 20 ضعف هذا المليون، وابني على هذه العملية عمليات متعددة

(Mehrling, 2007, 15). وهذا ينتج عنه ما يسمى الرافعة المالية (Leverage) وهنا تكمن الخطورة، فبقدر يسير من رأس المال المملوك، يمكن السيطرة على اضعاف مضاعفة لراس المال المملوك. كما أن معدل الربح سيكون ليس ربح راس المال المملوك، منسوباً الى راس المال المملوك، بل ربح راس المال الذي تديره المؤسسة (20 ضعف المملوك) منسوبا الى راس المال المملوك.وكمثال على ذلك حالة صندوق التحوط (Hedge Fund) الشهير المعروف بشركة (Long Term Capital Market). فرغم أن رأسمالها كان 2.2 مليار دولار فقط بلغ حجم المراكز الاجمالية في ميزانيتها 125 مليار دولار، وبلغ حجم المراكز خارج ميزانياتها 1.25 تريليون دولار، معظمها عقود مستقبلية في البورصات المختلفة، وعقود خيارات على اسعار الفائدة، وانواع اخرى من مراكز المشتقات خارج البورصات المنظمة (Merhrling, 2007, 16). فنحن قد أصبحنا إزاء معطى جديد هو ازدياد التعامل في المشتقات بواسطة مؤسسات عملاقة ومركبة في أسواق مغتربة بصورة متزايدة، وفي اسواق غيرمنظمة بصورة متنامية، و يتضمن رافعة مالية كبيرة جداً. هذا معناه ببساطة شديدة أن هناك كيانات ضخمة أصبحت قادرة على خلق سيولة، وأن هذه السيولة تتم بمعدلات لا يمكن التهوين من شأنها أو الاستهانة بها، وانها لا تخضع لرقابة من جانب اي طرف حتى الان. هذا هو العيب او القصور في بنيةالنظام المالي الدولي الراهن.

والنتيجة، انه في سياق العولمة المالية، تتعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي الدولي بهندسته الراهنة عن مواجهتها. بل لقد صار النظام المالي الدولي يعاني عيوبا بنيوية، كونه يفتقر بشدة إلى قواعد الحوكمة السديدة والفعالة، وهذه العيوب هي التي تفرز ألازمات المالية.وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب بإعادة هندسة النظام المالي الدولي، فسيظل المجال دائما مفتوحا لنشوب الأزمات، مهما كان تصميم السياسات الكلية، ومهما أحكمت الإدارة الإقتصادية، وايا كان حجم السيولة التي يتم ضخها بموجب حزم الإنقاذ المختلفة.

رابعا: سبل التحوط من الأزمات المالية.

لا بد من التسليم، ابتداء بأنه من المستحيل في ظل النظام المالي الدولي الراهن تحاشي اندلاع الازمات المالية. إلا أن هناك عددا من التدابير التي على السلطات الوطنية أن تقوم بها لتقليل احتمالات التعرض للأزمات المالية، ويمكن أن نوجز تلك التدابير فيما يلي (الحمش، 2008، 42-45، اليوسف، 2008، 23-28، عبد الخالق، 2009، 123):

1- اتباع سياسات اقتصادية كلية / عامة Macro سليمة(سعر الصرف، السياسة النقدية، السياسة المالية.. الخ).

2- تفعيل الرقابة المصرفية

3- تطوير البنية الاساسية المالية (المعلومات، التشريعات، فض المنازعات، اجراءات الافلاس.. الخ).

4- وضع نظام فعال للحوافز ضمن الاطار التنظيمي للقطاع المالي، بعيداً عن تسهيلات المقرض الاخير (Lender of Last Resort).

5- ترتيبات ضمان الودائع، لتجنب مشكلة الخطر المعنوي (Moral Hazard Problem)

6- التريث والحرص في مجال التحرير المالي، بل ووضع ضوابط لحركة رؤوس الاموال عبر الحدود الوطنية.

المبحث الثاني: الأزمة المالية الحالية التي بدأت عام 2008

أولا: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة الامريكية وما زالت تشهد أزمة مالية عنيفة انتقلت عدواها الى الاسواق المالية العالمية. ولم تتوقف الأزمة الأمريكية عند حاجز العقارات بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته. ورغم انها بدأت منذ عدة سنوات الا أنها لا تزال مستمرة ومستفحلة الآثار والعواقب.

لم تأت الأزمة الراهنة من فراغ، بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الامريكي الذي يعاني من مشاكل خطيرة، منها اولاً:العجز التجاري الذي وصل في عام 2006 الى 758 مليار دولار. ويعود السبب الاساسي الى عدم قدرة الجهاز الانتاجي، خاصة السلعي، على تلبية الاستهلاك. ثانياً: ارتفاع الديون الحكومية من 4,3 تريليون دولار في عام 1990 الى 8,4 تريليون دولار في عام 2003 والى 8,9 تريليون دولار في عام 2007، واصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الاجمالي. وبذلك، يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. ثالثاً: العجز في الميزانية، الذي وصل في عام 2008 الى 410 مليارات دولار، اي 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي. رابعا:التضخم الذي تجاوز 4%. خامسا:البطاله التي تشكل 5% (الشعراوي، 2009، 126).

وتتمثل أهم المراحل، التي مرت بها الازمة المالية منذ بداية عام 2007 في الولايات المتحدة، فيما يلي (جريدة الشرق الاوسط، 2008، مراد، 2008، 64-68):

- فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لايتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

- أغسطس 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- اكتوبر 2007 الى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في اسعار اسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- يناير 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5%، وهو اجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجياً الى 2% بين شهري يناير ونهاية ابريل.
- مارس 2008: "جي بي مورجان تشيز" يعلن شراء بنك الاعمال الامريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي وفق صفقة اشرف عليها البنك المركزي الامريكي.
- الحادي عشر من يوليو 2008: أعلن مصرف "إن دي ماك" في كليفورنيا إفلاسه في ثالث اكبر حدث من نوعه بالتاريخ الحديث للولايات المتحدة علما بان اصول المصرف بلغت 32 مليار دولار.
- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الامريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجان اليها لاعادة هيكلة ماليتيهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الاعمال "ليمان برادرز" بافلاسه، بينما اعلن احد أبرز المصارف الامريكية وهو "بنك اوف اميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول استريت هو بنك "ميريل لينش".

وقد واجه بنك "ليمان برزرز" صعوبات جمة جراء أزمة العقار التي عصفت بالولايات المتحدة منذ منتصف عام 2007. كما اضطر البنك لاسقاط اصول مالية بقيمة 5.6 مليار دولار في الربع الثالث من 2007، واعلن عن خسارة بلغت 3.9 مليار للربع الثاني من عام 2008 وتفاقمت الازمة المالية في بنك ليمان، حتى اشهر افلاسه عقب فشل جهود بذلت من طرف ادارة البنك لانقاذه، وتقدم البنك بطلب اشهار الافلاس الى محكمة الافلاس في منطقة جنوب نيويورك.

وكان بنك "ليمان برزرز" يعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة، أسسه ثلاثة مهاجرين المان كانو يتاجرون بالقطن عام 1850، ويعمل لدى البنك 25935 موظفا في شتى انحاء العالم، وقد شغل ريتشارد فولد – الذي يوصف بانه رائد الخبراء الماليين – منصب الرئيس التنفيذي في البنك.

وعقب اشهار بنك "ليمان برذرز" افلاسه تفاقمت ازمة المال الامريكية ليصبح اكثر ضحية للازمة الائتمانية العالمية.

- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الامريكية يؤممان بفعل الامر الواقع اكبر مجموعة تامين في العالم "ايه اي جي" المهددة بالافلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار، مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.
- 18 سبتمبر 2008: السلطات الامريكية تعلن انها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من اصولها غير القابلة للبيع.
- 26 سبتمبر 2008: يشتري بنك "جى بي مورجان" منافسه "واشنطن ميتوشوال" بمساعدة السلطات الفيدرالية.
- 29 سبتمبر 2008: اعلن بنك "سيتي قروب" الامريكي شراء منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية.

ثانيا: إجراءات مواجهة الأزمة أمريكيا

اتخذت الإدارة الأمريكية سلسلة من الخطوات لتجنب تفاقم الازمة الراهنة في الاسواق المالية، حيث قامت بالاستحواذ على نسبة 80% من عملاق التأمينات "إيه إي جي" من خلال اقراضها مبلغ 85 مليار دولار، بعد ان اتخذت اجراءات مماثلة مع عملاقي الرهن العقاري (فاني ماي) وفريدي ماك فضلا عن ضخ مليارات الدولارات في الاسواق عبر مجلس الاحتياط الفيدرالي الذي يعمل بمثابة البنك المركزي. وساهمت وزارة الخزانة بمبلغ 20 مليار دولار في خطة انقاذية لمؤسسة سيتي جروب المالية. واعلنت الوزارة والاحتياطي الاتحادي ومؤسسة التامين على الودائع الاتحادية أنها ستقدم ضمانات لسيتي جروب ضد خسائرها الهائلة فيما يتعلق باصولها البالغة 306 مليار دولار والمرتبطة بالرهن العقاري. وفي المقابل سيمنح البنك حصص اسهم للحكومة (http://www.aljazeera.net).

كما اعتمد مجلس الشيوخ في شهر اكتوبر 2008 خطة الانقاذ المالي التي صاغها وزير الخزانة الامريكية هنري بولسون. وتهدف الى تامين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، والتي تعود الى دافعي الضرائب، كما تهدف الى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات الى أقصى حد ممكن. كما وضعت الخطة لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد اقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بامكانهم تقاضيها مقابل ضمانة عامة (http://www.moheet.com).هذا وسنبين فيما يلي أبرز بنود خطة الانقاذ المالي (http://www.aljazeera.net):

1. السماح للحكومة الامريكية بشراء اصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.
2. يتم تطبيق الخطة على مراحل باعطاء الخزانة الامريكية امكانية شراء اصول هالكة بقيمة تصل الى 250 مليار دولار في مرحلة اولى، ومع احتمال رفع هذا المبلغ الى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الامريكية. ويملك اعضاء الكونجرس الامريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.
3. تساهم الدولة الامريكية في رؤوس اموال وارباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق ارباح اذا تحسنت ظروف الاسواق.
4. يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول اخرى، لوضع خطة مماثلة.
5. رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 الف دولار الى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
6. منح اعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
7. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
8. منع دفع التعويضات التي تشجع على مجازفات لافائدة منها، وتحديد المكافات المالية لمسئولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة الف دولار.
9. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
10. يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي، ووزير الخزانة، ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
11. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونجرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الاصول والتدقيق في الحسابات.
12. تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
13. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
14. اتخاذ اجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

ويرى البعض أن هذه الخطة تقدم حلا شاملا للازمة المالية من حيث أنها (الشعراوي، 2009، 127):

- تضمن عدم انتقال المشكلات التمويلية الى الشركات لتقتصر كما هي الان على القطاع المالي فقط.

- تضمن استمرارية الثقة في البنوك الامريكية.
- تقدم علاجا للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين، ثم ايجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع اسعار العقارات، بعد ما جرت البنوك وراء الاسعار المرتفعة. كما تؤكد ضرورة تحديد دور اسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الاوراق الآجلة.
- تساعد شركات القطاع المصرفي، لأن نظام التأمين على الودائع في الولايات المتحدة يغطي ودائع الأفراد فقط ولاتوجد تعويضات للشركات (http://www.aljazeera.net).

كما أن البعض الآخر يشكك في جدوى تلك الخطة، ويرون:

- أنه يتعين على بورصة وول ستريت أو حي المال الأمريكي أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه.
- لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة، ويعتبرونها تبديداً للأموال العامة، ويطالبون بالحصول على تاكيدات وضمانات بأن الخطة ستفيد اصحاب المنازل الأمريكيين العاديين، كما ستفيد بورصة وول ستريت.
- أنها ستفيد البنوك على المدى القصير في التخلص من اعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في امكانية ان تعود اسعار هذة الاصول الى الارتفاع في المستقبل.
- أنها ستمنح الادارة الامريكية هامشاً كبيراً في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها، بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تنطوى على مجازفات.

وفي نوفمبر 2008، أعلن الاحتياطي الفيدرالي الامريكي (البنك المركزي) ووزارة الخزانة عن خطة إنقاذ جديدة لا تحتاج إلى موافقة الكونجرس ستوفر ثمانمائة مليار دولار لدعم بعض القطاعات الاقتصادية الحرجة، كالعقار، بطاقات الائتمان، وقروض للسيارات وللمؤسسات الاستثمارية الصغيرة. وتسعى الخطة الى ضخ مائتي مليار دولار لدعم قروض بطاقات الائتمان، السيارات، والقروض الممنوحة للطلبة الاستثمارية الصغيرة، في حين يخصص ستمائة مليار لشراء سندات الرهون العقارية التي يتضمنها عملاقا العقار، شركتا "فريدي ماك" و"فاني ماي". أما المائة مليار دولار المتبقية من مبلغ الخطة الجديدة، فستخصص لشراء الرهون العقارية التي تملكها الشركتان المذكورتان والقروض العقارية الفيدرالية، في محاولة لخفض اسعار الرهون العقارية وتسهيل قروض امتلاك المنازل.

ورغم التحركات الحكومية الأمريكية للإنقاذ، الإ أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يظهر مزيداً من علامات الانكماش والتراجع، مما سيدفع الإدارة الامريكية دون شك الى اعتماد مزيد من الخطط لدعم الاقتصاد، خاصة في ضوء بعض التقديرات التي تشير الى ان الاقتصاد الامريكي سيعاني على المدى البعيد من كساد مثل الذي عانت منه اليابان في تسعينيات القرن الماضي. وقد تلجأ

الولايات المتحدة الى مزيد من الاقتراض لضخ استثمارات في الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية، على غرار ما تقوم به الدول النامية الآن هذا ويبين الجدول التالي مؤشرات التأزم الاقتصادي في النظام الرأسمالي في عهد الادارة البوشية (2001 – 2008).

مؤشرات التأزم الاقتصادي في النظام الرأسمالي الأمريكي في عهد الإدارة البوشية (2001-2008)

المؤشرات	2001/1/20	2008/1/20
النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	4.09 في المئة سنوياً بين 1994-2001	2.65 في المئة سنوياً بين 2001 – 2008
الدين الوطني	5.7 تريليون دولار (5700 ملياراً) دولار	9.2 تريليون دولار (9200 ملياراً) دولار
عجز الميزانية	431 مليار خلال أعوام 1998-1999-2000	734 مليار خلال أعوام 2005 – 2006 – 2007
الوظائف الجديدة التي وفرها القطاع الخاص	1.76 مليونا سنوياً خلال الأعوام الثمانية 1993-2000	369000 وظيفة في السنة خلال الأعوام السبعة 2001 – 2008
عدد الفقراء الأمريكيين	31.6 مليوناً	36.5 مليوناً
تكلفة التعليم العالي	3164 دولاراً في العام للفرد	5192 دولار في العالم
نسبة المدخرات الشخصية	+2.3 في المئة	-0.5 في المئة
دين الاعتمادات على المستهلك	7.65 تريليون دولار (7650 مليار) دولار	12.8 تريليون دولار (12800 مليار) دولار
العجز التجاري الأمريكي	380 مليار دولار	759 مليار دولار
قوة الدولار الأمريكي	1.07 يورو لكل دولار	0.68 يورو لكل دولار
الاعتماد على النفط الأجنبي المستورد	52.75 في المئة من استهلاك الوقود الأمريكي السائل المستورد	60.38 في المئة من استهلاك الوقود الأمريكي السائل المستورد

كويمبي، تشارلي، مجلة المستقبل العربي، عدد 349، اذار 2008 من 81- 82.

ثانيا: الأزمة في أوروبا

واجهت أوروبا الازمة المالية العالمية بموقف موحد شديد التنسيق في أفضل وأقوى عروض منهج الجبهة الموحدة و"الحلول الوسط" التي يحاول الاتحاد الاوروبي الالتزام بها مؤخراً، وكان

في اعلان خطة إنقاذ بروكسل (الخطة التي اعلنتها المفوضية الأوروبية 200 مليار يورو) وما سبقها من إجراءات، خير دليل.

لقد كان التحرك الحاسم والسريع للتعامل مع الأزمة مفهوما مع حجم التداعيات التي ضربت من اقتصادات القارة عظيمها- ألمانيا، فرنسا، بريطانيا- وأتت على صغيرها –أيسلندا- كما تسببت في اسقاط الحكومة البلجيكية، التي قدمت استقالتها بعد اتهامها بالتدخل بشكل غير قانوني لإنقاذ بنك رئيسي من الافلاس. لكن تحركات القيادات الأوروبية خلال الفترة الاخيرة اكتسبت بعداً آخر مع تداخل مصائر حكوماتهم واحزابهم السياسية مع مصائر اقتصادات دولهم، حيث ساهمت -على سبيل المثال- في زيادة شعبية حزب العمال البريطاني ورئيس الوزراء جوردون براون. وطفت على السطح إمكانية صعود التيار اليميني المتطرف اوروبياً على حساب الأحزاب الوسطية الحاكمة والتي يحملها الشارع الأوروبي المسئولية عن انتقال داء الأزمة إلى دولهم، والارتفاع الجنوني في معدلات البطالة، واستمرار موجات الهجرة الواردة (الشرقاي، 2009، 140).

من ناحية أخرى، فتحت الأزمة المجال لجدل محموم حول إمكانية صعود رأسمالية أوروبية الهوى كبديل للنسخة ذات الصبغة الأمريكية، خاصة بعد قيادة أوروبا -وتحديدا رئيس وزراء بريطانيا براون- لسلسلة من إجراءات الإنقاذ والتي ما لبث أن "قلدها" الجانب الامريكي، وإطلاق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي دعوتة لـ"رأسمالية أخلاقية" بدلاً من "رأسمالية المضاربات" على حد تعبيره (Claessens, 2008, 29).

كان انهيار "ليمان برازرز" صفارة إطلاق الأزمة وبداية سلسلة من التداعيات الاقتصادية الأوروبية من انهيارات بنوك رئيسية ومؤسسات مالية كبرى، بالإضافة إلى التدهور القياسي في قيمة مؤشر "فاينانشال تايمز" المجمع للبورصات الأوروبية، وما تبعة ذلك من تراجع اقتصادات كبرى دول القارة -ألمانيا- التي اعلنت رسميا دخولها مرحلة الركود الاقتصادي، حيث تم اختيار عبارة "أزمة اقتصادية" بوصفها عبارة عام 2008، وفرنسا التي تحاول بصعوبة عدم دخول المرحلة نفسها (Rajan, 2008, 21).

وقد كان للقارة الأوروبية نصيبها من ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة وخسارة الوظائف عالمياً، والتي قدرتها منظمة العمل الدولية بـ20 مليون وظيفة دولياً، حيث جاء نصيب دولة، مثل بريطانيا منها نحو 39 ألفا في آخر شهرين فقط بعام 2008، ناهيك عن إسبانيا التي قفز معدل البطالة بها فوق حاجز الـ11%.

كما ازداد الأمر سوءا بتفجر فضيحة متعامل وول ستريت البارز والمحتال "برنارد مادوف"، وادراج عدد من البنوك الأوروبية على قائمة الجهات التي طالتها الخسائر الهائلة لعملياتة، في

مقدمتها "إتش إس بي سي" البريطاني بتقدير خسائر وصلت الى نحو مليار دولار، و"رويال بنك اوف اكوتلاند" بـ450 مليون دولار خسائر متوقعة.

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية رسمياً، في 14 نوفمبر 2008، دخول دول الاتحاد الـ 15 مرحلة ركود اقتصادي يعد الاول من نوعه منذ بدء العمل بعملة اليورو الموحدة عام 1999، وذلك بعد تراجع معدلات الاداء الاقتصادي لدولها بنسبة وصلت الى 0.2% لربعين متتاليين من العام المالي 2008. وتكتمل ملامح الازمة الاوروبية باخر تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي، والذي أكد حرفيا "أن أوروبا تواجه أسوأ أزمة مالية لها منذ عقود"، وان "الارتفاع في اسعار السلع الرئيسية" كان وراء تراجع معدلات الاستهلاك وخلق حالة من التضخم في الاسواق الاوروبية.

وقدر التقرير، الذي يحمل عنوان "اوروبا.. التعامل مع الصدمات"، ان اجمالي الناتج المحلي لدول اوروبا المتقدمة تراجع من 2.8% لعام 2007 الى 1.3% خلال عام 2008، على ان يزداد التراجع الى 0.2% فقط في عام 2009. ولم يتوقع التقرير لهذه الازمة الاوروبية انفراجه قبيل نهاية 2009. وحتى الاقتصادات الاوروبية الصاعدة، التي ظلت – وفقاً لتعبير تقرير صندوق النقد، حصينة ضد التقلبات المالية – فان معدلات نموها تزداد ضعفا (الشرقاوي، 2009، 141).

وأمام هذه الصورة المتأزمة، فقد خرج قادة أوروبا بمجموعة من القرارات التدريجية، كان ابرزها اعلان باريس في اكتوبر 2008 باتفاق قيادات منطقة اليورو على التدخل بشراء اسهم في البنوك المتعثرة لدعم وضعها المالي وضمان عملية الاقراض بين البنوك حتى نهاية عام 2008. خصصت الدول الاوروبية الرئيسية مبالغ مليارية لتنفيذ اجراءات الانقاذ السريع (50 مليار يورو في المانيا، و23 مليار يورو في بريطانيا مثلا)، ثم خرجت في نوفمبر 2008، خطة الانقاذ العامة ذات الـ 200 مليار يورو التي اعلنت عنها المفوضية الاوروبية في اكتوبر 2008. وقد نصت الخطة، التي تم اقرارها في اخر قمة للاتحاد تحت الرئاسة الدورية الفرنسية في بروكسل ديسمبر 2008، على الاسهام بما يوازي 1.2% من اجمالي ناتج الاتحاد الاوروبي، على ان يساهم الاتحاد بمبلغ 30 مليار يورو، تاركا 170 مليار لمساهمات الدول ال 27. وتشمل الخطة: دعم مجالات التدريب المهني في محاولة لوقف نزيف الوظائف الاوروبية، وتطوير البنية التحتية للدول الاعضاء، وبالاخص التكنولوجي منها، وتوفير اكثر من 7 مليارات يورو لتمويل مشاريع توظيف الطاقة النظيفة، وزيادة المخصصات المفروضة لدعم الاعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من 10 الى30 مليار يورو. وسيتم البدء في تنفيذ الجزء الاكبر من الخطة خلال عام 2009، على ان يتم تنفيذ الجزء المتبقي في 2010 (stevens, 2008, 2).

جاء التحرك الاوروبي من خلال هذه الخطة جماعياً وحاسماً، ولم يعرقله طويلاً الخلافات التي طفت على السطح، مثل تحديد نسبة 1.2%، خاصة وقد قامت العديد من الحكومات الاوروبية منفردة بتخصيص بنود مالية عظمى لاحتواء الازمة في بلادها تزيد في بعض الاحيان على النسبة المطلوبة في اطار الخطة، وذلك كما هو الحال مع المانيا مثلا. فالمداولات الاخيرة التي سبقت اعلان الخطة الاوروبية شملت تعديلا في صياغتها باسقاط عبارة الا يقل الاسهام لدول الاتحاد عن 1.2% من النص النهائي.

وسعياً لوحدة الموقف والتحرك، تم تجاوز خلاف اخر بشان لجوء بريطانيا الى اداة تقليص ضريبة القيمة المضافة، ووجود رفض واسع من جانب باقي دول الاتحاد لهذه الجزئية، فتم اتخاذ مثل هذه الخطوة كاداة يمكن تفعيلها للتحفيز الاقتصادي بدون وضعها في اطار ملزم. كما تم العمل على الاحتواء الهادىء لقرار حكومة ايرلندا بتقديم الضمان الكامل للودائع في بنوكها، في تعارض مع سياسات باقي الدول الاوروبية التي قدمت ضمانات اقل بهذا الشان، مثيرة حالة من السخط المكتوم والمخاوف من هروب المودعين من بنوك الجيران الاوروبيين الى نظائرها الايرلندية. كما انه وبخلاف إنقاذ اقتصادياتها، كانت بعض الحكومات الاوروبية خلال الشهور الاخيرة كالذي يحارب على جبهتين، احداهما: الازمة بالطبع، وثانيتهما: محاولة عرقلة مساعي الاحزاب اليمنية المتطرفة من الصعود وتحقيق مكاسب سياسية وشعبية على حساب الازمة، واستغلالاً لمخاوف الشوارع الاوروبية من استمرار مد المهاجرين وارتفاع معدلات البطالة. فقد حذر استاذ السياسة، كريستوف بترويج، من تكرار ظروف الازمة التي مهدت لصعود نجم هتلر بالمانيا في ثلاثينيات القرن الماضي. ويرى بترويج في الاحداث الحالية فرصة مواتية لاحزاب، مثل الحزب الديمقراطي الوطني في المانيا، لالقاء القوى الوسطية من فوق منصة الحكم. وجاء دليل على صحة مخاوف بترويج في بعض النجاحات الانتخابية التي حققها اليمين في دول اوروبية، مثل النمسا، وبلجيكا، وهولندا، وايطاليا. لكن الأمل يتجسد في امكانية نجاح قادة الوسط الاوروبي في اعادة اجتذاب القوى الشعبية بتحركاتهم السريعة لاحتواء الازمة. فبروان في بريطانيا، مثلا، حققت له ريادته في طرح برامج اتبعها العالم بعد ذلك لتحجيم الازمة، مثل تاميم البنوك المترنحة، قدراً من الشعبية بعثت اسهمه السياسية من مرقدها، وكان في أشد الحاجة اليه امام ضربات المعارضة المحافظة (الشرقاوي، 2009، 141).

ثالثا: الأزمة المالية في آسيا

لم تكد تمر عشر سنوات من وقوع الأزمة المالية التي عصفت بمنطقة شرق آسيا في عام 1997، إلا وامتدت الأزمة المالية الحالية – التي عاشتها بورصة "وول ستريت"، على خلفية أنباء انهيار رابع المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية – إلى أسواق آسيا التي كان

يعتقد أنها في مأمن منه أو على الأقل لن تتأثر كثيراً بسببه. وتختلف الأزمة المالية العالمية الراهنة عن الأزمة المالية، التي ظهرت في دول جنوب شرقي آسيا عام 1997، في أن الأزمة العالمية الراهنة لم تؤثر على الأنظمة المالية فحسب، وإنما امتدت إلى الكيانات الاقتصادية في العالم أيضاً.هذا وسوف يتم دراسة تاثير الأزمة على آسيا من خلال الترتيب التالي:

أولا: تداعيات الأزمة

أدى ارتباط المؤسسات المالية الآسيوية بسوق المال الأميركي إلى امتداد أثر الأزمة إليها، وظهر ذلك من خلال هبوط مؤشر البورصة في العديد من الدول الآسيوية، وفي مقدمتها اليابان، حيث سحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة، مما نتج عنه ارتفاع الين مقابل الدولار، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يحقق مؤشر البورصة اليابانية أكبر انخفاض له منذ تسعة وخمسين عاماً خلال الأزمة، حيث سجل مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو انخفاضاً تجاوز 4.5 %، كما انخفض مؤشر بورصة سيؤل أكثر من 5%. وتراجعت بورصة هونكونك 5,5% وفي تايوان، تراجع مؤشر السوق الرئيسي 6، 4%. (مرعي، 2009، 148).

كما ألقت أزمة المال العالمية وتبعاتها على سوق الأسهم الكورية، حيث تظهر الأرقام الرسمية زيادة كبيرة في هروب رؤوس الأموال الأجنبية خلال عام 2008. وأفادت إدارة الرقابة المالية بأن المستثمرين الأجانب قاموا ببيع ما قيمته 42,61% تريليون وون (29,59 مليار دولار) من الأسهم في عام 2008، مقارنة بـ30.56 تريليون وون عام 2007. وتشهد كوريا الجنوبية سلسلة إعلانات إفلاس لشركات البناء، ويمكن أن تزيد معاناتها جراء انخفاض الاستهلاك وعقب الانخفاض الكبير في الطلب على الشقق السكنية، وتشير التقارير إلى أن كثيرا من شركات البناء المتوسطة الحجم أوشكت على الإفلاس، الأمر الذي أدى إلى إعلان الحكومة منتصف أكتوبر 2008 شراء الشقق السكنية والأراضي التي لم يتم بيعها من هذه الشركات في مسعى لدعم قطاع البناء ومساعدة شركاته لتوفير السيولة. وفي باكستان، تراجع احتياط البنك المركزي من العملة الصعبة إلى 4,7 مليار دولار من أصل عشر مليارات، ووصلت قيمة صرف الروبية أمام الدولار إلى 86 روبية (مرعي، 2009، 149).

كذلك تضررت أسواق المال الخليجية من الأزمة المالية، حيث انخفض مؤشر البورصة السعودية ما يفوق 8% لتتجاوز نسبة خسارته 44% من قيمته في بداية عام 2008 كذلك قدرت مصادر مصرفية كويتية حجم الخسائر في بنك الخليج – خامس أكبر بنك في الكويت – بما يصل إلى 200 مليون دولار ورغم أن سوق العقارات في جنوب آسيا لا تزال حتى الآن بعيدة

نسبيا عن تداعيات الأزمة العالمية المالية، إلا أن المراقبين يتخوفون من أنها لن تستطيع الهرب تماما من تداعيات الأزمة (عبد اللطيف، 2009، 176).

ثانيا: إجراءات مواجهة الأزمة

لقد تدخلت الحكومات والبنوك المركزية لتخفيف حدة الأزمة العالمية من خلال ضخ أموال لحل أزمة السيولة، ومن ثم قام البنك المركزي الياباني بضخ 14,2 مليار دولار أميركي إلى الأسواق لمنع حدوث اضطراب في معدلات السيولة النقدية بالأسواق وليتيح للبنوك الخاصة شراء أسهم وسندات خزانة لزيادة سيولتها في الأسواق بهدف تأمين المبادلات النقدية. وفي الصين، ألغت الحكومة الضرائب على شراء الأسهم، كما قامت بشراء أسهم من الأسواق لمؤسسات مالية تابعة للدولة. أما كوريا الجنوبية فقد وافقت الحكومة على خطة بقيمة 130 مليار دولار بهدف الحفاظ على استقرار القطاع المالي في البلاد.

ولقد سارعت الدول الآسيوية إلى إعلان خطط إنقاذ مالية ضخمة مماثلة للخطط الأوروبية والأمريكية التي بلغت نحو 4 تريليونات دولار، وقرع رجال أعمال في آسيا أجراس الإنذار محذرين من فقدان ملايين الوظائف، نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي المترتب على الأزمة المالية كما اضطرت دول في المنطقة لإعادة حساباتها ومراجعة توقعاتها حول معدلات نمو إقتصاداتها.

ومن أهم الخطوات التي اتخذتها تلك الدول لمواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية تلك الاجتماعات التي ضمت ممثلي الدول الكبرى أو المؤسسات الاقتصادية الحكومية الدولية أو القمم الاقتصادية، التي عقدت بين الدول الكبرى والقوى الصاعدة المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي. وقد تمثل أهمها فيما يلي:

1- اجتماع قادة الآسيان:

عقد قادة آسيان اجتماعاً على هامش قمة اجتماعات آسيا وأوروبا (آسيم) في العاصمة الصينية بكين حيث اتفق مسئولو ثلاثة عشر بلداً آسيوياً (كوريا الجنوبية واليابان والصين والأعضاء العشرة في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) على إنشاء صندوق مالي مشترك بقيمة 80 مليار دولار وذلك بحلول يونيو 2009 بهدف مواجهة الأزمات المالية الإقليمية ولجعل هذا الصندوق هيئة إقليمية يمكنها الإشراف على أسواق المال في المنطقة لتوفير أكبر قدر من الاستقرار. وقد جسدوا بذلك مشروعاً سابقاً عرف باسم "مبادرة شيانغ ماي" الذي تقرر بعد الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 – 1998. وبموجب الاتفاق الأولي، ستساهم سيؤل وطوكيو وبكين بـ 64 مليار دولار، أي 80% من قيمة المبلغ الكلي.وحول آلية التنفيذ، ستقوم

رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" وصندوق النقد الدولي بصياغة مشروع لصرف الأموال من خلال بيع المال المقترض في سوق النقد الأجنبي لتخفيف الضغط على العملة التي تتعرض لهجوم، وبالتالي يمكن تجنب الانهيار الذي دفع بالعديد من الدول إلى ركود عميق في أثناء الأزمة المالية الآسيوية عامي 1997 -1998 (مرعي، 2009، 150).

2- القمة الأوروبية – الآسيوية:

جاء انعقاد القمة الأوروبية الآسيوية "قمة بكين" في الوقت الذي اشارت فيه التقارير إلى أن إعصار الأزمة المالية بدأ يجتاح آسيا، وهو ما أرغم دولاً آسيوية على مراجعة توقعاتها حول معدل نمو اقتصادها وسط تطورات وأحداث تشير إلى اتساعِ نطاق الأزمة في دول آسيوية، حيث أن عدد من الشركات أعلنت أنها تعتزم إغلاق أبوابها قريباً، وأن نحو 2.5 مليون شخص قد يفقدون وظائفهم نتيجةً لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. وقد عقدت قمة منتدى آسيا – أوروبا محادثات آسيم في 17 اكتوبر 2008 بمشاركة قادة 45 دولة ومنظمة لمناقشة سبل تجاوز الأزمة المالية العالمية الراهنة ومعالجة تداعياتها على اقتصاديات الدول الأعضاء بالمنتدى والاتفاق على مباديْ إعادة هيكلة النظام المالي العالمي وقد ضمت قمة "آسيم" عدة أعضاء جدد أبرزهم الهند وباكستان مما يعني أن الوفود تمثل من 50 إلى 60% من سكان واقتصاد العالم.ومن اللافت للانتباه أن تعقد الدول الأوروبية والأسيوية (43 دولة) قمة اقتصادية في الصين لبحث مواجهة الأزمة مما يشير بشكل مباشر إلى الصين كقوة اقتصادية صاعدة تملك اكبر احتياطي نقدي في العالم يقارب تريليوني دولار ولا تعاني أزمة مالية على غرار ما يحدث في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، بل تتخوف فقط من تأثيرات تلك الأزمة على الطلب الخارجي من الصادرات الصينية وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي وان كانت السوق الصينية السريعة الاتساع والطلب المحلي المتزايد بقوة يمكنها أن تعوض جمود أو تراجع الطلب الخارجي بدرجة كبيرة وهو ما جعل تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيبلغ 9.7% في عام 2008 ونحو 9.3% في عام 2009 وهو نمو يبقى الأعلى اقتصادياً. وربما يكون هذا الوضع هو ما برر للرئيس الصيني القول انه إذا كان الاقتصاد العالمي يحتاج إلى ساق يستند إليها في نهوضه من هذه الأزمة فإن اقتصاد الصين القوي هو هذه الساق.وقد صدر بيان عن الاجتماع أكد فيه القادة ضرورة وضع قواعد جديدة لتسيير الاقتصاد العالمي وتكليف صندوق النقد الدولي بدور رائد وقيادي في مساعدة الدول ذات الاقتصاديات المتضررة بشكل كبير من الأزمة (http://www.alaswaq.net).

3- قمة العشرين:

عقدت قمة العشرين في واشنطن يوم 15 نوفمبر 2008 بحضور مجموعة العشرين التي تضم دول مجموعة الثماني الصناعية الكبرى الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وفرنسا وايطاليا واليابان وبريطانيا وروسيا، إضافة إلى 11 دولة ناشئة كبرى والاتحاد الأوروبي، وذلك في محاولة لاحتواء آثار الأزمة المالية التي تهدد اقتصاديات معظم الدول وتلقي بظلال ركود اقتصادي طويل الأمد على العالم.

وقد تمكنت الدول الآسيوية الصاعدة، بقيادة الصين والهند في أول لقاء على مستوى قمة مجموعة العشرين، من كسب نفوذ اكبر في تشكيل مؤسسات المال الدولية، الأمر الذي أكده البيان النهائي للقمة، حيث إن هذه المجموعة الجديدة الموسعة ستلعب دوراً مركزياً في إصلاح النظام المالي العالمي على مدى السنوات القادمة، مما يعكس تحولاً كبيرا في الميزان العالمي للقوة الاقتصادية. كما اتفق زعماء المجموعة على مبادئ لإصلاحات كبرى تتعلق بكيفية مراقبة وتنظيم عمل المؤسسات المالية، التي تهيمن عليها جميعاً بصورة واسعة الولايات المتحدة وأوروبا.

كما تبدو الصين طرفاً أساسياً في أي إجراءات لمواجهة الأزمة المالية الدولية نظراً لأن لديها احتياطياً هائلاً من العملات الأجنبية بالإضافة إلى أن الاقتصاد الصيني أحد أسرع الإقتصادات نمواً في العالم. لكن مقابل ذلك، تريد الصين قوة وصلاحيات أكبر داخل صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه أساساً الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

لقد أعلنت اليابان – التي تملك ثاني أكبر احتياطات نقدية في العالم وتبلغ 980 مليار دولار – أنها ستقدم نحو 100 مليار دولار إلى صندوق النقد للمساهمة في مواجهة الأزمة المالية. كما اقترحت اليابان سلسلة من الخطوات للمساعدة في التغلب على الأزمة المالية العالمية، وتجنب انهيار النظام مستقبلاً، من بينها دعم قدرات صندوق النقد الدولي والدعوة إلى تجديد الإشراف على وكالات التصنيف الائتماني.

هذا ويمكن القول أنه لا بد للاقتصاديات الآسيوية الكبرى مثل اليابان والصين والهند أن تلعب دوراً كاملاً في التغلب على الأزمة المالية العالمية، لأن المجتمع الدولي في حاجة إلى مستوى غير مسبوق من التعاون العالمي لإصلاح المؤسسات المالية، والقضاء على الفقر، ومواجهة الأسباب الجذرية الأخرى للأزمة.

رابعا: الأزمة المالية في العالم العربي

أولا: تاثير ألأزمة على اسواق الأسهم العربية.

بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الأسابيع الأولى من شهر 9\2008 تقلبات شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين الاسواق العربية والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة فهؤلاء تعرضو لخسائر يصعب الآن تقديرها. كما أن انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، أما البنوك التي لها حيازة في صناديق تحوط تستثمر في سندات مغطاة بأصول عقارية فخسارتها ستكون بقدر حيازتها لمثل تلك الأصول .وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد عن 1% من مجموع أصول هذه البنوك .

إن التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها .ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولةً وأماناً مثل السندات الحكومية. وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى الأسواق العربية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية. ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية، لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها.

إن أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي فالهبوط الذي سُجل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية التسليف سيكون له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصلاً بأعباء الديون، مما قد يؤدي لاحقاً إلى ظهور أزمة في قطاع التسليف عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها .وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد

تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة .وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في دول المنطقة أنهم مضطرون لمجاراة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة بإتباعها، وهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة. وبالنسبة للبورصات العربية يسودها الخوف والفزع مما أصابت المستثمرين في العالم، خاصة مع انهيار بورصة وول ستريت بنيويورك، وبورصة اندونيسيا، حيث تراجعت أسواق المال العربية وشهدت مؤشراتها تأثر الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية من خلال ثلاث مصادر محتملة تتمثل في (عبد اللطيف، 2009، 180؛ woertz , 2008 , 6):

1- تأثر المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات ومثال ذلك خسائر s'CDS المرتبط بتلك السندات، أو في عقود مبادلة الديون s'CDO الدين المهيكل بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري GIB بنك الخليج الدولي ما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية بمقدار 500 مليون دولار .

2- الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة، خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك سيؤثر على استثمارات البنوك الخليجية وقد أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة، مدعيا رغم عدم إفصاحه لحجم المخاطر المحيطة بالاستثمار ما يعطي فكرة عن ضبابية الصورة المتعلقة بتلك الاستثمارات لدى الاقتصاديين المختصين. (خرياطي، 2008)

3- تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض، وقد ظهرت بوادر أزمة الائتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة حيث أعلن البنك المركزي الإماراتي عن تمويل يقدر ب 50 مليار درهم إماراتي متاح للبنوك الإماراتية للاستفادة منها.

ثانيا: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية

انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول، وتأثرت منها الدول العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية معها، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار

يمكننا تقسيم الدول العربية من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي (جمال، 2008، 75، woertz, 2008):

1- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

2- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة والمنخفض وتشمل الأردن، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر.

وفيما يلي نستعرض آثار الأزمة المالية الراهنة على دول مجلس التعاون الخليجي، كما نقدم مختلف الإجراءات المتخذة من طرفها للحد من تداعيات الأزمة العالمية:

أولا: آثار الأزمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست إذا انخفضت أسعار النفط بنسبة تجاوزت 50% من 150 دولارا للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي 50 دولارا، وهو ما سيؤثر على صادراتها وينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي التي ستنخفض إلى 4.2% في عام 2009 مقابل % 5.7 عام2008 ، ومن ناحية أخرى تشير بعض التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها بحوالي 1500 مليار دولار عرفت تراجعا في مداخيلها بنسبة % 30 وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل، كما ستتأثر الاستثمارات العربية بالخارج وتختلف درجة تأثرها بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها. (عبد اللطيف، 2009، 178).

وقد أعلنت السعودية كأكبر اقتصاد خليجي أن عجز ميزانيتها المتوقع لعام 2009 سيكون بحدود 17.3 بعد أن سجلت ميزانيتها لعام 2008 فائضا حقيقيا بلغ 160 مليار دولار، ورغم تأثير الأزمة إلا أن السعودية أكدت استمرارها في الإنفاق على المشاريع التنموية الضخمة اعتمادا على فوائضها المالية المقدرة ب 440 مليار دولار.

كما أن هذه الأزمة الحالية ستؤثر سلباً، بكل تأكيد، في الاقتصاديات الخليجية، وان كان حجم هذا التأثير لا يمكن تقديره بدقة نظراً إلى ندرة البيانات، وكذلك لان هذه التكاليف تعتمد على تطور هذه الأزمة والكيفية التي تتفاعل بها حكومات المنطقة معها. أما القنوات التي ستؤثر بها الأزمة في الاقتصاديات الخليجية بوجه خاص، والاقتصاديات العربية بوجه عام فهي القنوات التالية:-

1. دول مجلس التعاون الخليجي التي لها استثمارات في الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تديرها الصناديق السيادية. ويقدر صندوق النقد الدولي انه في عام 2008 كانت هذه الاستثمارات تتراوح ما بين 1058 مليار دولار و1478 مليار. فالفوائض النفطية كان اغلبها يستثمر في السابق في اذونات الخزانة التي تتصف بانخفاض العائد والمخاطرة. كما أن هذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة تتجه إلى قطاع العقارات حيث العائد المرتفع، وهذا يعني أن هذه الاستثمارات قد تأثرت بأزمة الرهن العقاري، وان كان حجم هذه الخسائر غير معلوم حتى الآن نظرا إلى غياب الشفافية في هذه الدول، وقد تكون الخسائر اكبر إذا طلب من هذه الدول أن تساعد في عملية الإنقاذ الجارية للاقتصاديات الغربية، وهذا ما أكده طلب بروان، رئيس وزراء بريطانيا، خلال جولته في المنطقة العربية في الأسبوع الأول من تشرين الثاني / نوفمبر عام 2008 (عبد اللطيف، 2009، 187 – 180).
2. إن من أخطر ما يمكن ان يتمخض عن هذه الأزمة هو ظهور ما يشبه الفوضى العالمية، التي قد تقود إلى ما يشبه حروب مالية تطغى فيها المصالح الوطنية على حساب الالتزامات الدولية، فعندما رفضت الدول الأوروبية مساعدة أيسلندا، التي تبلغ أصول مصارفها عشرة أضعاف قيمة ناتجها المحلي، كان رد رئيس وزرائها القول بأن (كل دوله تقف وحدها الآن)، وتبع هذا التصريح تعهد الحكومة بتأمين الودائع المحلية دون الودائع الأجنبية. وكان رد رئيس الوزراء البريطاني على ذلك هو التهديد بإقامة قضية على حكومة أيسلندا، وأتبع هذا التهديد بمصادرة أرصدة أيسلندا مستخدماً قوانين الإرهاب، وإذا انعكست هذه التطورات على أرصدة الدول الخليجية في الخارج، سواء الحكومية منها أو الخاصة، فإنها ستكون كارثية، وقد يزداد احتمال حصولها فيما لو شعرت بعض الدول الغربية بأن هذه الدول لديها بعض الممانعة فيما يتعلق بالمساهمة في حل أزمة الاقتصاديات الغربية بالشروط الغربية، خاصة وأن هذه الدول لا تفاوض الغرب مجتمعة مما يجعلها طرفاً ضعيفاً قابلاً للابتزاز: (جمال، 2008، 77 -79).
3. إذا أدت هذه الأزمة المالية إلى ركود اقتصادي عالمي وهو المرجح، فإن هذا يعني تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وإن كان بدرجات متفاوته الأمر الذي يعني تراجع الطلب على النفط الخام، ومعه أسعاره، وإيرادات الدول الخارجية. وهذا ولا شك ستكون له آثار سلبيه في مشاريع التنمية في هذه المنطقة، لأن هذه الدول ستضطر إلى تقليص نفقاتها الاستثمارية والجارية، وإلا فإنها ستواجه عجوزات في موازناتها العامة مما سيدفعها إلى الاستدانة إما محلياً أو دولياً. وستزداد حدة هذا الأثر السلبي في الدول التي ليست لديها استثمارات خارجية تخفف بها الآثار السلبية في اقتصادها. هذه الآثار مجتمعة قد تؤثر بدورها سلباً في تحقيق الوحدة النقدية المقررة في عام 2010 وقد تقود كذلك إلى خلل في

وحدة منظمة الأوبك، في ما يتعلق بسياسات التسعير والإنتاج لمواجهة تداعيات هذه الأزمة المالية المستمرة.

4. إن تراجع مصداقية الاقتصاد الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري وتوابعها، قد تدفع بكثير من المستثمرين الأجانب من القطاعين الخاص والعام إلى تنويع استثماراتهم، بالاتجاه إلى اليورو، أو حتى بعض العملات الآسيوية الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى وهذا بدوره يعني مزيداً من الخسائر في الدول النفطية التي تبيع نفطها وتربط عملاتها بالدولار، وتضع أغلب استثماراتها في أدوات استثمارية أمريكية في الوقت الذي تشتري فيه أكثر حاجاتها من الدول الأوروبية والآسيوية. وهذه الآثار يمكن تقليلها في السنوات القادمة إذا توفرت لدى حكومات هذه الدول الإرادة السياسية لتنويع استثماراتها وربط عملاتها بسلة عملات، وبيع نفطها بعملة أخرى أو حتى بسلة عملات (العناني، 2008، 65 –67).

ثانياً: إجراءات دول مجلس التعاون الخليجي للحد من آثار الأزمة المالية على الجهاز المصرفي. (نفقي، 2008، http://www.alaswaq.net,http://ara.reuters.com):

لقد تسبب ذعر وخوف المتعاملين من تداعيات الأزمة في ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية مما سبب خللا في حركة التدفقات النقدية والمالية، فاضطرت البنوك المركزية في دول الخليج العربي إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مما أحدث ارتباكا في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطيات النقدية بالبنوك والمصارف المركزية العربية، وعموما يبقى تأثير الأزمة المالية محدودا خاصة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات وسياسات تحول دون انتقال تبعات الأزمة المالية للقطاع المصرفي العربي، ومن أبرزها ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة أي نقص في السيولة النقدية وتحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري، ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية، وعقب ذلك قامت العديد من الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل التخفيف من حدة التوترات في الأسواق المالية، فقد قامت دولة الكويت بضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق، وعرض البنك المركزي أموالا لليلة واحدة، ولأسبوع، ولشهر بقصد توفير السيولة للبنوك خاصة بعد هبوط أسعار البورصة في الفترة الأخيرة. كما منح المصرف المركزي الإماراتي قروض قصيرة الأجل بقيمة 50 مليار درهم أي ما يعادل 13.61مليار دولار، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية، ومن جهة أخرى ولتدعيم حجم السيولة النقدية في البنوك قام بإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تبقى عن مدتها 14 يوم، وألغى بصفة مؤقتة الأيام الست للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية

قصد إتاحة السيولة للبنوك في الأجل القصير خاصة بعد أن أعلن بنك دبي الوطني تقليل منح القروض الكبيرة وخطط السداد.

وفي قطر ومن أجل تعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية بالدوحة، قررت هيئة الاستثمار شراء ما بين 10% من رأسمال البنوك المدرج في السوق لتعزيز ثقة الجمهور في الملاءة المالية للبنوك وتم تدعيم ذلك بشراء أسهم محلية لدعم أسعار البورصة خاصة بعد الانخفاضات المتتالية التي عرفتها البورصة وعزوف جماعي للمستثمرين، إلى جانب ذلك قامت بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وهو إجراء اتخذته معظم دول مجلس التعاون الخليجي للتقليل من تكلفة تمويل البنوك. كما أعلن البنك المركزي السعودي عن توفير أي سيولة نقدية تحتاجها البنوك، ومنحها خيار اقتراض ما قيمته % 75 من الأوراق المالية الحكومية التي تبلغ قيمتها مائتي مليار ريال أي بما يعادل 53,1مليار دولار، كما قرر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح5% ، وكذلك خفض10% من معدل الاحتياطي الإجباري الذي ينبغي على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها.كما صرح محافظ البنك المركزي البحريني سلامة الأوضاع خاصة وأن كل البنوك في البحرين تستثمر أموالها في دول الخليج المنتعشة اقتصاديا وليس في الأدوات المالية المشتقة، شأنها شأن البنوك الإسلامية وبذلك فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، وحتى وإن تأثرت فهي قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة.

المبحث الثالث: الجذور والجوانب السياسية للأزمة

اولا: الجذور السياسية للأزمة المالية العالمية.

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر سنة 2008 أخطر الأزمات التي واجهت العالم منذ الكساد الاقتصادي العالمي الكبير سنة 1929. وقد عبر عن خطورة تلك الأزمة مدير صندوق النقد الدولي بقوله "إن هذه الأزمة جعلت الاقتصاد العالمي على حافة الانهيار"، وعبر عنها المنظر الكبير والرشتين بقوله: إننا إزاء أزمة في النظام الرأسمالي ذاته"، والاقتصادي الروسي بتروف بقوله" إننا إزاء أزمة تفوق الكساد العظيم (سنة 1929)". كما أنه طبقا لأكثر التقديرات تحفظا فقد خسر العرب في تلك الأزمة وحتى الآن حوالي 2500 بليون دولار، كانت كفيلة بنقل اقتصاديات العرب من حال إلى حال أفضل لو أحسن استثمارها. وكما كان للكساد العالمي سنة 1929 جذور ونتائج سياسية بعيدة المدى، فإن الأزمة الحالية هي بالأساس أزمة ذات جذور سياسية وسيكون لها نتائج سياسية عميقة بمثل ما كان للكساد العظيم سنة 1929 من نتائج سياسية تمثلت في التحول في النظام الرأسمالي الأمريكي، وصعود النازية إلى الحكم في ألمانيا. فالأزمة ليست مجرد أزمة مالية، ولكنها أزمة" سياسية وأخلاقية" أيضا. ويمكن تتبع جذور الأزمة المالية العالمية إلى ثلاثة عوامل سياسية أولها اعتناق إدارة بوش لفلسفة التحرير

الاقتصادي اعتناقا مطلقا، وثانيها التوسع الإمبراطوري الأمريكي في عهد تلك الإدارة، وثالثها عجز نخبة المحافظين الجدد عن استيعاب الإنذارات المبكرة بأن الأزمة قادمة إذا استمروا في إتباع السياسات الكارثية ذاتها.(http:/www.al-araby.com/docs)

1 – فلسفة التحرير الاقتصادي في عهد إدارة بوش.

انطلقت فلسفة التحرير الاقتصادي المطلق منذ بداية الثمانينات في عهدي تاتشر وريجان، وتحولت لكي تصبح "ديانة مقدسة" مع نهاية الحرب الباردة سنة 1990 وقد تضمن التحرير الاقتصادي بُعدين هما العودة إلى مفهوم الدولة الحارسة التي لا تتدخل في الأمور العامة، مع تعظيم دور القطاع الرأسمالي الخاص المحلى والأجنبي، وإلغاء أي قيود أو ضوابط على عمل هذا القطاع، وما ارتبط بذلك من مفاهيم الخصخصة وتحرير التجارة الدولية. الفلسفة هنا أن تحل الشركات الخاصة، وطنية كانت أم أجنبية، محل الدولة في اتخاذ القرارات .كذلك تضمن التحرير الاقتصادي ربط اقتصاديات العالم في شبكة اقتصادية عالمية واحدة تنتقل فيها رؤوس الأموال دون قيود حكومية، مع امتلاك الولايات المتحدة لناصية التحكم في تلك الشبكة بحكم ضخامة حجم اقتصادها وهيمنتها على مؤسسات بريتون وودز .ولذلك، فرغم أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة إلا أنها سرعان ما امتدت إلى باقي أنحاء العالم. فما بدا على أنه أزمة أمريكية أصبح أزمة عالمية نتيجة الشبكة الاقتصادية العالمية الواحدة. ولذلك أيضا نلاحظ أن الدول الأقل ارتباطا بتلك الشبكة كانت هي الأقل تأثرا بالأزمة المالية الأمريكية. وهو درس بليغ ينبغي استخلاص دلالاته. وقد زاد من تلك المعضلة هو أن نخبة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة التي وصلت إلى الحكم مع انتخاب بوش رئيسا للولايات المتحدة سنة 2001 اعتنقت فلسفة التحرير الاقتصادي اعتناقا يرقى إلى مرتبة الإيمان الديني المطلق، وسعت إلى فرض تلك الفلسفة على جميع دول العالم من خلال مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والتي تحولت من أدوات للتنمية إلى أدوات لفرض سياسات التحرير الاقتصادي بالقوة. ولذلك فإن نخبة المحافظين الجدد تركت القطاع المصرفي الأمريكي يتخذ القرارات المنفردة التي أدت إلى كارثة اقتصادية، كما أنها عندما بدأت بوادر الأزمة تعاملت معها على أنها أزمة طارئة وأن القطاع الرأسمالي سيستطيع التغلب عليها بمفرده. فالنظام سيصحح ذاته كما اعتاد أنصار التحرير الاقتصادي أن يقولوا. فقد توسعت البنوك الأمريكية في الإقراض العقاري. وفى غيبة الضوابط التي تفرضها الدولة انفجرت فقاعة الاقتراض العقاري، حين فشل المقترضون العقاريون في دفع أقساط القروض، مما أدى إلى انهيار بنك "ليمان برذرز" في سبتمبر سنة 2008 واتخذت إدارة بوش قرارا بترك البنك ليفلس رغم مساهمة الحكومة الأمريكية بنسبة في رأسماله. ولأن بنك ليمان كان من أهم البنوك على المستوى العالمي فإن انهياره أدى إلى خسارة هائلة للمودعين وإلى امتداد آثار انهياره ليس فقط إلى القطاع المالي الأمريكي متمثلة في تجميد سوق النقود قصيرة الأجل (أي الأموال التي

تستخدم لتمويل عمليات في المدى القصير). ولكن الحكومة الأمريكية ما لبثت أن قامت بإنقاذ وتأميم "المجموعة الأمريكية الدولية"، أكبر مجموعة تأمين في الولايات المتحدة، والتي كانت قد دخلت سوق الإقراض. وفي الوقت ذاته اعتمدت الإدارة الأمريكية خطة إنقاذ مصرفية بحوالي 787 بليون دولار بعد أن بدا أن القطاع المصرفي يتداعى مع إفلاس بنك باير ستيرنز. بيد أن هذه التطورات المالية لم تكن إلا القشرة الخارجية التي تستتر خلفها عوامل سياسية جوهرية، أهمها اعتناق مجموعة المحافظين الجدد لعقيدة الاقتصاد الحر اعتناقا يرقى إلى مرتبة اليقين المطلق، مما جعلها عاجزة عن فهم الأزمة في مراحلها الأولى، وبالتالي تباطؤها في التدخل للتعامل معها مبكرا. (http://www.al-araby.com/docs/article).

2_ التوسع الإمبراطوري الأمريكي.

لقد جاءت الأزمة في وقت لم تكن فيه الإدارة الأمريكية قادرة على التدخل الفعال لحلها نتيجة انشغالها بالتوسعات الإمبراطورية الخارجية. فقد نسب الاقتصادي الشهير كيندلبرجر حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 1929 إلى أن القوة العالمية في ذلك الوقت، بريطانيا، كانت في مرحلة انحدار، وبالتالي لم تكن قادرة على صياغة آليات لتوفير السيولة اللازمة، كما أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في القيام بتلك المهمة. وقد أدى ذلك إلى قيام الدول بإتباع سياسات حمائية وأخرى تنافسية لخفض أسعار الصرف، مما أدى إلى اشتداد الأزمة وامتدادها إلى باقي أنحاء العالم. تكررت هذه الظاهرة في الأزمة المالية العالمية الراهنة. ذلك أن إدارة بوش دشنت منذ مجيئها إلى السلطة إستراتيجية توسعية إمبراطورية لجعل القرن الحادي والعشرين قرنا أمريكيا بالقوة المسلحة. وقد أدى ذلك إلى زيادة هائلة في الإنفاق العسكري الأمريكي، والتي وصلت إلى 713 بليون دولار في سنة 2008 تشكل حوالي 48.5% من الإنفاق العسكري العالمي البالغ حوالي 1470 بليون دولار ودخول الولايات المتحدة في حروب في مناطق بعيدة عن أراضيها. وقد أدى ذلك إلى انشغال إدارة بوش بملفات التوسع الإمبراطوري خاصة أن هذا التوسع كان قد أدى إلى نتائج كارثية داخليا وخارجيا، كما أنه أدى إلى عجز في الميزانية الأمريكية، مما أدى إلى عدم توافر القدرة الاقتصادية على التدخل السياسي السريع لوقف تصاعد الأزمة، خاصة مع تفشي الفساد في المؤسسات المالية الأمريكية نتيجة لغيبة الرقابة عليها.

http:/www.al-araby.com/docs.

3- الانذارات المبكرة للأزمة.

لم يكن حدوث الأزمة المالية العالمية أمرا حتميا لأن العوامل التي أدت إلى اندلاعها كانت معروفة منذ عقدين من الزمان على الأقل، وقامت مؤسسات دولية غير حكومية بالتحذير من قدوم تلك الأزمة إذا تم إتباع السياسات المالية التي تقوم على التركيز على الاقتصاد الرمزي والمشتقات

المالية وليس الاقتصاد العيني والتنمية الحقيقية، وإذا استمرت الولايات المتحدة في توسعها الإمبراطوري. ولقد رسم كثير من الباحثين وفي دوريات أوروبية متخصصة أشهرها دورية "اكزكتيف انتليجنس ريفيو" سيناريو الأزمة الراهنة، ولكن أحدا لم يكن يصدق تلك السيناريوهات تحت تأثير التفاؤل المفرط الذي كانت تغذيه قوى العولمة، وتحول فكرة التحرير الاقتصادي الكامل إلى عقيدة لا تقبل النقاش. كما رسمت الباحثة موربيل ميراك ـ وايسباك في احدى محاضراتها في مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة عام 1997 ودارت نقاشات واسعة حول هذا الموضوع رسمت فيها الباحثة مسلسل الانهيار كما حدث الفعل بعد ذلك. وكانت تلك التوقعات تواجه بالتعجب، وأحيانا السخرية لأنها ترسم سيناريوهات تتعارض مع الفلسفة التي روج لها صندوق النقد الدولي. كما أن الشيء ذاته قاله محاضير محمد، رئيس وزراء ماليزيا السابق، منذ أن اندلعت الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 حيث كان محاضير محمد يشير بإصبعه إلى الخلل الشديد في النظام المالي العالمي ويدعو إلى إنشاء صندوق نقد آسيوي، ولكن صندوق النقد الدولي أجهض أحلامه.و تحدث محاضير محذرا من المضاربين ومن سرعة انتقال الأموال الساخنة، وأشار إلى ضرورة إصلاح النظام المالي العالمي، ودافع عن الدور الرقابي للدولة على القطاع المالي. وقد طبق محاضير تلك السياسات في ماليزيا مما أدى إلى خروجها من الأزمة. ولكن مؤسسات بريتون وودز كانت حريصة على تشويه خبرته .وبالتالي لم يتعلم أحد شيئا من الإشارات السياسية المتعددة نظرا لهيمنة عقيدة التحرير الاقتصادي، التي أصبحت عند أنصارها ترقى إلى مستوى الدين. وبالتالي فالأزمة تكمن في عدم قدرة المحافظين الجدد على استيعاب المؤشرات المبكرة لحدوثها نتيجة للشاشة الأيديولوجية العولمية التي حالت بينهم وبين هذا الاستيعاب .فقد آمنوا بالتحرير الاقتصادي المطلق وبربط اقتصاديات العالم مع بعضها ربطا كاملا وتوسعوا خارجيا مما أدى إلى سرعة انتشار الأزمة وإلى الآثار الاقتصادية الكارثية ليس فقط على الولايات المتحدة وإنما أيضا على اقتصاديات دول أخرى لم يكن لها من ذنب سوى أنها انصاعت إلى تعاليم مؤسسات بريتون وودز والمحافظين الجدد. وفى الوقت ذاته عجزت عن فهم الإنذارات المبكرة بأن الأزمة قادمة لا محالة إذا استمروا في إتباع السياسات ذاتها.

ثانيا: الجوانب السياسية للازمة.

إن البعد السياسي يتمثل في النتائج المباشرة وغير المباشرة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي أعلنها الرئيس الأمريكي بوش عام 2002، وما تلا ذلك ورافقه من استخدام القوة العسكرية من أجل فرض جدول أعمال خاص بالمصالح الأميركية من خلال عملية عسكرة العولمة، وإعلان الحرب الطويلة على الإرهاب والحرب على أفغانستان واحتلال العراق وطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الواسع.

ومن خلال تحليل ما جرى ويجري الآن خلال الأزمة، يمكن ملاحظة بعض المداخل التي تتضمن أبعاد سياسية فضلا عن جوانبها الاقتصادية. فيلاحظ التراجع الحاد في أسعار النفط، بعد ارتفاعها المذهل، بعد أيام من نشر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق مقالاً في الهيرالدتربيون جاء بمثابة الصاعقة والإعلان عن الحرب ضد الدول المنتجة للنفط، وكان بعنوان الخطورة العليا لأسعار النفط المرتفعة. ويقول كيسنجر في هذا المقال (حمش، 2008، 41 – 43):

في الدول الصناعية المتقدمة هذا السعر المرتفع للطاقة، سوف يخفض مستوى المعيشة أما في الدول النامية فانه سيقود إلى عدم استقرار سياسي. الخلاصة انه حتى لو انخفضت أسعار النفط نحو 100 دولار / برميل، فان مصدري النفط من الشرق الأوسط سوف يحصلون على أكثر من 800 مليار دولار عام 2008. ثم يضرب مثلا بإمارة أبو ظبي وتعداد سكانها 850 ألفا بينهم 400 ألف مواطن فقط تتمتع باحتياطي 92 مليار برميل وثروة مالية تبلغ أكثر من تريليون دولار.ويمضي كيسنجر ليؤكد أن هذا التركيز الهائل لعوائد ثروة النفط يجعل من هذه الدول الثرية ولكنها ضعيفة استراتيجياً أهدافا لجيرانها الراديكاليين. ويخلص كيسنجر إلى توصية العالم الغربي إلى أن هذه الحالة غير محتملة على المدى البعيد، ويجب على السياسة الخارجية للدول الصناعية ألا تصبح أسيرة لاستنزاف الدول المنتجة للنفط، وبالتالي فانه نظرا للأهمية السياسية القصوى لسعر النفط المرتفع يصبح تخفيض السعر هو الهدف المباشر الأسمى.ويلاحظ بعد هذه التوصية مدى العلاقة بينها وبين انهيار سعر النفط الذي تلازم مع تصاعد الأزمة المالية والاقتصادية، حيث انخفضت أسعار النفط إلى اقل من 60 دولار للبرميل بعد أن وصل إلى حدود 150 دولار للبرميل. ومن جهة أخرى ذكر بعض الخبراء الاستراتيجيين أن اندلاع الأزمة في الولايات المتحدة يهدف إلى سحب دول أوروبا الصناعية الرئيسية إلى الإسهام في إنقاذ الدولار دون الاهتمام باقتصاديات أوروبا.كما أشار البعض الأخر إلى أن توقيت الأزمة يجيء في محاولة لمحاصرة صعود الصين السلمي الجبار، وربما جر الاقتصاد الصيني إلى أزمة مفتعلة تحاصر معاني النجاح والقوة الصاعدة. وجاء إعلان الولايات المتحدة بأنها ستبيع تايوان أسلحة متقدمة قيمتها ستة مليارات دولار، تشمل صواريخ ومنظومات رادار وأجهزة دفاع جوي وغير ذلك من أسلحة متطورة، لإثارة البلبلة والشقاق بين الصين وتايوان من جديد كدليل على مسعى أمريكي يهدف إلى زعزعة اطمئنان الصين، وهي في مرحلة صعودها السلمي.

فإذا أضفنا إلى ذلك الحرب في العراق وأفغانستان، والذي هدفت إلى التأثير على الناخب الأمريكي، ودفعه للاعتقاد باستمرار حالة الحرب ضد الإرهاب لحساب الجمهوريين والمرشح الجمهوري لاستكملت لدينا الجوانب السياسية للازمة المالية والاقتصادية العالمية. إضافة إلى ما يحدث في باقي أنحاء العالم وخاصة في القارة الإفريقية، كنتائج مباشرة وغير مباشرة للممارسات

السياسية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن والتي هدفت إلى الإطباق على مفاصل السياسة الدولية وفرض تنفيذ إستراتيجيتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. إن الأزمة الحالية بما تعنيه من شرخ في النموذج الليبرالي المطبق في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تحدث تغيرات في موازيين القوى السياسية العالمية، وكذلك في منطقتنا العربية إذا استثمرت بعقلانية، ومن أهم هذه التغيرات الممكنة ما يلي (حمش، 2008، 41، ابو مصلح، 2008، 52، مراد، 2008، 68):

1. إن الخسائر التي بدأت الولايات المتحدة تتكبدها نتيجة هذه الأزمة المالية يمكن، إذا أضيفت إلى التراجعات العسكرية على الجبهتين العراقية والأفغانية، أن تؤدي إلى إضعاف الموقف الرسمي الأمريكي ومعه القوى التي تسمى بـ ((القوى المعتدلة)) أو ((التابعة)) في منطقتنا العربية، مما يعني تقوية الموقف التفاوضي لقوى الممانعة العربية، خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعراق وأفغانستان، ولكن ذلك يتوقف على قدرة قوى الممانعة على الاستفادة من هذه الفرصة بتوحيد موقفها، وتعبئة قواها، وتحقيق مزيد من الضغط من اجل إسقاط مشاريع الاحتلال والتواجد الأجنبي والتجزئة في هذه المنطقة.
2. إن الأزمة الحالية هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي، من نظام تسوده وتهيمن عليه دولة واحدة، إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى ولو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها.فالصين، وروسيا، واليابان، والهند وإيران، دول يبدو أنها تتطلع إلى الصعود، وتهدف إلى فرض تأثيرها، إن لم نقل هيمنتها على محيطها، التي ستؤدي في النهاية إلى تغير في موازيين القوى العالمية والإقليمية، ولو بعد حين.ولا شك أن المكاسب من هذه التغيرات ستكون لصالح الدول التي لديها أوراق تلعبها، أما الخسائر فستكون من نصيب الدول التي لم تعد العدة لهذه التغيرات.
3. إن هذه الأزمة الحالية يمكن أن تكون مبرراً لتصحيح ما تعانيه المؤسسات المالية والدولية بوجه عام، كالبنك الدولي وصندوق النقد الولي ومنظمة التجارة العالمية، من هيمنة غربية أملتها موازيين القوى التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعل هذه المنظمات اقرب إلى الأذرع التي تستخدمها الدول الغربية في الحفاظ على مصالحها، ولتمرير سياساتها على بقية العالم، ولاستمرار في استغلال الدول النامية وبقية الدول غير الغربية، وإعاقتها عن المشاركة الفاعلة في رسم معالم النظام الدولي، وذلك من خلال سيطرتها على إدارة هذه المؤسسات، وأجندتها، وقراراتها، وسياساتها.

المبحث الرابع: امكانية ظهور نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد.

عندما خرج رئيس أقوى دولة في العالم تبنت فكر اليمين المحافظ أو ما يسمى أحيانا بالنيوليبرالية – جورج بوش الابن - لكي يعلن تدخل دولته بمقدار 800 مليار دولار من أجل مساعدة المؤسسات المالية المتعثرة على النهوض ، فإن الأمر يستدعي مراجعة الفكر الاقتصادي الذي ساد في العقود الماضية، والذي كان يدعو إلى تدخل الدولة في أضيق الحدود ويهدف هذا المبحث إلى الإجابة على السؤال الآتي: كيف أثرت وستؤثر الأزمة الاقتصادية العالمية على دور الدولة في فكر الاقتصاد السياسي وفي سياسات الدول؟وهل من الممكن ظهور نظام عالمي اقتصادي وسياسي جديد؟ هذا وسوف تم دراسة هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

أولا: التفسيرات المختلفة للأزمة.

لقد أثارت الأزمة المالية العالمية نقاشا متواصلا حول جذور المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي وهنا. اختلفت التفسيرات لكن كما سنرى بغض النظر عن أي خلافات ،فإن ثمة عاملا مشتركا بينها لايمكن إغفاله (سليمان، 162، 2009).

التفسير الأول- أزمة إدارة:

يشير البعض إلى إن المتهم بصناعة الأزمة المالية الأخيرة هم مديرو البنوك والمؤسسات المصرفية الذين تمادوا في إقراض المستهلكين في القطاع العقاري بلا حساب، ووصل بهم الحال إلى طرح صكوك القروض في البورصات والمضاربة عليها. وعندما عجز الكثير من المقترضين عن سداد القروض، انهارت العديد من البنوك والمؤسسات المصرفية ولعل السؤال هو: لماذا تمادى المديرون في الإقراض؟ الإجابة هي الجشع. إذاً الحل هو السيطرة على جشع هؤلاء عن طريق إجراءات من نوع فرض حد أقصى لأجورهم وتشديد رقابة السلطات المالية عليهم. بالطبع هذا التفسير هو القريب من أوساط اليمين المحافظ التي أحكمت قبضتها على السياسة في الولايات المتحدة وغيرها طوال عدة عقود.

التفسير الثاني – أزمة سياسة:

لقد تطورت أدوات الاستثمار في القطاعات المصرفية والمالية بشكل منفلت لم تنجح الحكومات في تنظيمه وضبطه، وذلك لان الحكومات يسيطر عليها منذ عدة عقود التيار اليميني المحافظ أو النيوليبرالي إلى الذي ناصب الدولة العداء. هذا هو التفسير السائد لدى مايمكن إن نسميه اليمين الرشيد في الولايات المتحدة، كما لدى اليمين الأوروبي الناقد للنموذج الأمريكي في الرأسمالية.هذا ماأكده الرئيس الفرنسي ساركوزي عندما صرح بان هناك نموذجا من الرأسمالية قد انتهى. ولعل الحل هو في تنشيط دور الدولة كمنظم وكمراقب للسوق.

التفسير الثالث- أزمة في الرأسمالية ذاتها:

المشكلة في النظام الرأسمالي برمته، مشكلة هذا النظام إن قدرته على الإنتاج تفوق بكثير قدرته على التوزيع.كما أنها في فائض الإنتاج وليس في نقصه هذا الفائض يرجع في جزء كبير منه إلى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أو إلى سوء توزيع ثمار الإنتاج. ويخلق هذا الفائض حالة من الكساد تدفع المشروعات إلى التوقف بل والى الإفلاس في بعض الأحيان. ولأن الرأسمالية اليوم تعاني نقصا في فرص الاستثمار، لذلك فقد توسعت بشكل مجنون في الاستثمار المالي والمضاربة لكي تعوض نقص فرص الاستثمار في القطاعات العينية، مثل الزراعة والصناعة والنقل. ومن هنا، وقعت الكارثة، لأن الاستثمار المالي مرتبط بشكل وثيق بالاستثمار الصناعي والزراعي، وليس له أن يحلق في الهواء بعيدا عن الاقتصاد العيني ولعل الحل هنا، يوجد إجابتين، الأولى تقول إن الحل هو أن تتجاوز الرأسمالية نفسها كنمط إنتاج قائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج في أيدي رأسماليين يهدفون إلى تحقيق الربح الفردي، والتوجه نحو بناء اقتصاد اشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإجابة الثانية تقول إن الحل هو في تدخل الدولة لكي تنشط الطلب في السوق عن طريق زيادة النفقات العامة عموما أو عن طريق إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء، وهو الأمر الذي سيزيد من قدراتهم الشرائية.

هكذا، تتعدد تفسيرات الأزمة، كما تتعدد الحلول، ولكن المشترك في كل هذه الحلول هو أن الدولة حاضرة فيها وإن كانت بدرجات متفاوتة. الكل يطالب الدولة إما بتغيير طفيف في سياستها أو بتغيير أكبر أو يطالب بتغيير الدولة برمتها. هكذا، يتضح إن إحدى أهم نتائج الأزمة العالمية هي إعادة الدولة إلى قلب الجدل حول الاقتصاد والسياسة الاقتصادية. فبعد حقبة من تأكيد تناقص تأثير وأهمية الدولة بفعل العولمة، أو بفعل محورية القطاع الخاص والمجتمع المدني، عادت الأنظار تتجه من جديد للدولة بحثا عن حلول للأزمات الاقتصادية.

ثانيا: تطور دور الدولة:

يؤكد علم الاقتصاد السياسي أن الاقتصاد يتأثر بالسياسة أشد تأثير، وأن الدولة هي أهم مؤسسة سياسية في المجتمع، لذلك من الطبيعي أن تكون محط اهتمام المهمومين بالاقتصاد والفاعلين فيها وعندما قام آدم سميث بتعريف علم الاقتصاد السياسي، قال عنه أنه "علم الحاكم والمشرع السياسي، الذي بواسطته يمكن لهؤلاء أن يعملوا على زيادة ثروة مجتمعاتهم وموارد حكوماتهم." وقد نشأ علم الاقتصاد السياسي من أجل خدمة الدولة وتوفير أفضل مايمكن أن تعمله لصالح الرأسمالية البازغة. كما أن محورية الدولة في المجال السياسي تضعها في قلب الصراع على الاقتصاد بما فيه من أصول وثروات. لذلك، كان الصراع الطبقي في المجال الاقتصادي يتم تصعيده إلى المجال السياسي، ثم إلى الصراع على الدولة في الدولة.

هذه البديهية التي نشأ عليها علم الاقتصاد السياسي تعرضت للإهمال بسبب عدة عوامل، منها ظهور الطبقات العاملة والمتوسطة كفاعل سياسي مهم يطالب بإخضاع الدولة لاحتياجاته وقد طالبت هذه الطبقات الدولة بالتدخل في مجريات اقتصاد السوق من خلال تحديد حد أدنى للأجور أو حد أقصى لساعات العمل على سبيل المثال.

واستطاعت الأحزاب السياسية الممثلة لهذه الطبقات أن تمارس ضغوطا كبيرة على الدولة كي تضطلع بهذه الأدوار. هكذا أصبح الفكر الليبرالي في موقع دفاعي ضد تطور الدولة، ومن هنا، نشأ علم الاقتصاد الخالص على فرضية أن الاقتصاد مجال مستقل عن السياسة، له أن يزدهر ويتقدم بقدر ما تحد الدولة من تدخلها.

على أن العالم شهد في بداية القرن العشرين ثورات وصراعات أهلية مستعرة ضد دور الدولة، خاصة في أوروبا كما شهد منذ نهاية العشرينات أزمة كساد عالمية خانقة، ولم تصل هذه الصراعات إلى تسوية وهدنة إلا بعد ظهور الفكر الكينزي الذي بين أن تدخل الدولة في الاقتصاد (بما فيه تدخلها لدعم الفقراء والعمال) في صالح النظام الرأسمالي، شرط ضروري لكبح ميل هذا النظام إلى الأزمة، هكذا حدثت التسوية التاريخية بين اليمين واليسار في العالم الصناعي المتقدم بعد الحرب العالمية الثانية. وبمقتضى هذه التسوية قبلت معظم تيارات اليسار مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وقبل اليمين حق الطبقات العاملة والمتوسطة في تنظيم نفسها في نقابات وأحزاب تمارس التأثير على الدولة، لكي تخرج منها سياسات لصالح هؤلاء.

ولعوامل كثيرة منها الأزمة الاقتصادية في السبعينات، بدأت هذه التسوية التاريخية في الأفول حيث ضجرت الرأسمالية من تدخل الدولة الشديد في الاقتصاد، واشتكت من ظهور طبقة بيروقراطية شرهه استطاعت أن تحقق منافع كبيرة من نمو دور الدولة، هكذا، حدث التحول التاريخي الكبير إلى اليمين وهكذا صعد اليمين المحافظ في ثوب جديد لكي يشن حرب ضروسا لتقليص مساحة تدخل الدولة في الاقتصاد. وقد سيطر هذا اليمين على المراكز الرأسمالية المتقدمة في الولايات المتحدة وبريطانيا، واستطاع أن يبسط سيطرته على المؤسسات المالية الدولية وعلى مراكز الفكر الاقتصادي وبالتالي حقق هيمنة ليس فقط في أوروبا والعالم الصناعي، ولكن أيضا في العالم الثالث الذي كان عليه أن يخضع لفكرة تقليص دور الدولة حيث كانت معادلة التقدم التي يدفع بها هذا الفكر بسيطة، "وهي دولة أقل تساوي تقدم اقتصادي أفضل".

وعندما جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، كان اليمين المحافظ في حالة أفول على المستوى الفكري كما هي على المستوى السياسي، وزادت أزمته بتعثر مشروعاته في الشرق الأوسط، خاصة في العراق. ولكن لاشك في أن الأزمة كانت في مثابة الضربة القاصمة التي تلقاها اليمين المحافظ، لأن تلك الأزمة دفعت الحكومة الأمريكية للتدخل الشديد في الاقتصاد لدرجة

تخصيص ميزانية 800 مليار دولار من أجل استحواذ الدولة على المشروعات المنهارة أو مساعدة بعض المشروعات المتعثرة. كان هذا الأجراء صدمة فكرية هائلة، لأنه جاء في عقر الفكر اليميني، وفي المكان الذي انطلق منه اليمين المحافظ لكي يسيطر على سياسات العالم الاقتصادية لمدة ثلاثة عقود.كما أن المشكلة هنا أن الحكومة الأمريكية خرقت بشكل بالغ ادوار الدولة كما هو منصوص عليها في النظرية النيوكلاسيكية التي تعد الأساس الفكري لليمين المحافظ وهذه تذكرة سريعة بهذه الأدوار. (سليمان، 165، 2009)

أولا – حماية الملكية الخاصة عن طريق إطار تشريعي وقانوني يضمن حق الملكية الخاصة، وعن طريق مؤسسات أمنية وقضائية تقوم بالسهر على هذا الحق.

ثانيا – إنتاج السلع العامة. والمقصود بالسلع العامة تلك السلع التي لايمكن تجزئتها من أجل توزيع تكلفتها على المستهلكين كسلعة الدفاع على سبيل المثال. فالدفاع هو بالضرورة سلعة عامة لأنه من غير المتصور أن يقوم القطاع الخاص بتوفيره وتحميل تكلفته لمن يريد أن يحصل عليه. ففي الواقع، لو امتنع شخص عن شراء سلعة الدفاع، ففي هذه الحالة لايمكن استبعاده من الحصول عليها. الأمر نفسه ينطبق على الإنارة في الشوارع، تلك سلعة عامة لأننا لايمكن أن نجعل من يستفيد منها يدفع الثمن، لأن المستفيد منها هو كل من يمر بالشارع.

ثالثا – مكافحة التأثيرات الخارجية السلبية للمشروعات وتشجيع تأثيراتها الخارجية الإيجابية، والمقصود بالتأثيرات الخارجية هو: ما تحدثه المشروعات من آثار على بيئتها الخارجية. فالمصنع الملوث للبيئة مثلا لابد من فرض رسوم عليه، لان تلوث البيئة له ثمن لايصح أن يتحمله طرف غير مستفيد من المصنع. وصاحب المنحل الذي يعمل فيه النحل على مساعدة النباتات المحيطة به في عملية التلقيح لابد أن يحصل على دعم من الدولة، لأنه يؤدي وظيفة تتجاوز إنتاج العسل، ومن ثم لابد من حساب آثاره الإيجابية كلها. أي إن دور الدولة هو تحميل كل كيان اقتصادي التكلفة الحقيقية لإنتاجه، إذا كانت آليات السوق عاجزة عن الوصول بسلعته إلى ثمنها الحقيقي.

رابعا - مكافحة الاحتكار، بقوم الفكر النيوكلاسيكي على فكرة إن المنافسة تؤدي إلى الكفاءة لذلك، فإن الدولة الليبرالية لابد أن تكافحه لأنه يعطل من عمل المنافسة.

كما نرى، فإن وظائف الدولة، كما هي محددة، لاتحتوي على الإطلاق على التدخل لتعطيل آليات السوق وإنقاذ المشروعات المنهارة، العكس هو الصحيح في النظرية النيوكلاسيكية، فإن إفلاس المشروعات هو عملية تصحيح للأوضاع. ومن هنا، فإن خرق حكومة اليمين المحافظ لآليات السوق على هذا النحو الصارخ قد أحدث هزة فكرية بالغة دفعت الكافة إلى إعادة التفكير

في قضية دور الدولة. لذلك، انتقل الجدل الآن من النقاش حول ما إذا كان للدولة أن تتدخل في الاقتصاد في أشكال هذا التدخل أم لا.

ثالثا: كيفية تدخل الدولة.

لقد انطوت صفحة ثلاثة عقود من السيطرة الساحقة للفكر النيوكلاسيكي أو النيوليبرالي فمن يتقدم لاحتلال المساحة الشاغرة جراء انحسار تلك السيطرة؟ لاشك في ان النظرية الكينزية هي أهم نظرية شرعت ونظرت لتدخل الدولة في الاقتصاد بدون القضاء على مؤسسة الملكية الخاصة، أي مع الحفاظ على أساسيات النظام الرأسمالي. النظرية الكينزية باختصار تنصح الحكومات التي تعاني اقتصادياتها كسادا بان تنشط الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. فالحال أن هذه الطبقات تتميز بميل عال للاستهلاك يجعلها تنفق كل جديد تكسبه على شراء السلع والخدمات. أي المطلوب هو الأخذ من مدخرات الأغنياء (بواسطة الضرائب مثلا) لتحويلها إلى ميزانيات إنفاق الفقراء، بذلك يزيد الطلب الكلي في السوق، ومن ثم ينتعش الإنتاج والتوظيف.

لقد أصبح من المؤكد أن الأزمة ستؤثر بعمق على دور الدولة في الاقتصاد. ومن المؤكد أيضا أن الطابع العالمي للأزمة سوف يزيد من ضرورة التنسيق والتحرك الجماعي لمكافحة آثارها.لذلك، فالمتوقع أن تكون إحدى أهم نتائج الأزمة المالية هي الدفع في اتجاه قيام أشكال أكثر قوة في ضبط الاقتصاد العالمي. والحقيقة أن انتخاب باراك اوباما في الولايات المتحدة، والتأييد الجارف الذي حصل عليه خارج البلاد يعبر بالتأكيد عن رغبة جارفة في طي صفحة اليمين المحافظ الذي تميزت سياسته بالعدوانية وبالانفراد باتخاذ قرارات مهمة على الصعيد العالمي وكما يعبر عن رغبة شديدة في قيام تعاون دولي أكثر متانة في الاقتصاد والسياسة. وعندما تطرح فكرة زيادة التعاون الدولي، فإن المؤسسات المؤهلة لقيادة هذا التعاون هي الدول والحكومات. وإذا كان المستقبل مفتوحا على الكثير من الاحتمالات، فإن المؤكد أن محورية الدولة في حل مشاكل العالم المعاصر لم تعد محل تشكيك، وهذه هي أهم نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية.

رابعا: مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية والتوجه نحو عالم اقتصادي متعدد الأطراف.

لاشك في أن الأزمة المالية العالمية ستكون مرحلة مفصلية في تاريخ النظام الاقتصادي العالمي بشقيه المالي والتجاري، وذلك لان التعاون الدولي من أجل إعادة صياغة هذا النظام بدأ بالفعل، وانطلق من قمة العشرين في واشنطن في منتصف نوفمبر 2008 وهي القمة التي ستعقبها قمم مماثلة، حتى يتم الاتفاق على أسس جديدة لضبط النظام الاقتصادي العالمي لمنع تكرار مثل هذه الأزمة في المستقبل. ولاشك أن هذه القمم والاجتماعات ستكون ساحة لاحتدام الجدل بين

سياسات العولمة على الطريقة الأمريكية، والسياسات الحمائية. ورغم أن الولايات المتحدة اتخذت موقفا مبكرا لمنع المساس بقواعد النظام الرأسمالي، إلا أن الواقع سيحتم عليها القيام ببعض التنازلات وذلك لتحتفظ بزخم التعاون الدولي للتغلب على هذه الأزمة، ولمنع انزلاق الاقتصاد الأمريكي والعالمي إلى نفق الكساد المظلم.وبغض النظر عن هذا الجدل والفترة التي يستغرقها، فان نجاح التعاون الدولي في انجاز مهمته في هذا المجال لا بديل عنه، وذلك لان الأزمات العالمية تحتاج إلى حلولا عالمية وليست حلولا فردية، ولان المصالح الاقتصادية لدول العالم أصبحت متشابكة في ظل سياسات العولمة وهو في حد ذاته عامل يصب في صالح استمرار تغليب سياسات العولمة وآليات السوق خلال الفترة القادمة، حتى وان تغيرت بعض الأسس والقواعد التي تقوم عليها، وحتى إن تغيرت القوى الدولية المؤثرة فيها.

ومن ثم يتوقع أن يؤدي الحوار أو التعاون الدولي الذي أوجدته الأزمة المالية إلى بعض التحولات في النظام الاقتصادي الدولي بشقيه المالي والتجاري، ليستند إلى مجموعة من الأسس ومن هذه الأسس مايلي (http:llnews.bbc/co.uk):

1- زيادة الاعتماد المتبادل بين دول العالم واقتصادياتها، وتراجع انفراد قوى بعينها بوضع القواعد التي تحكم مسيرة العولمة المالية والتجارية، وذلك لصالح تعدد القوى، وستكون الفرصة متاحة بشكل أفضل أمام قوى مثل الصين والهند، للقيام بدور أكبر في مسيرة تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية، وسوف تنضم إلى هذه القوى روسيا، وذلك باعتبار أن هذه القوى تشترك في أنها دائما كانت لاتعتبر نفسها جزء من النظام متعدد الأطراف الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم، فانه من المستبعد أن تسمح باستمرار ما كان قبل الأزمة، خاصة بعد أن أصبحت قوى مؤثرة في ظل هذه الأزمة.
2- إن اهتمام النظام المالي العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة المالية لن يقتصرعلى بناء شبكات وأنظمة تنسيق دولية بين القوة الفاعلة في العالم فقط، ولكنه سيهتم أكثر بقضايا الفقر لمنع انتشار نمط الدولة الفاشلة التي تفلس ماليا ودوليا،ومن ثم يمنع تزايد الحجج المشجعة على العودة للسياسات الحمائية (عودة، 4، 2008).

وبغض النظر عن دقة التوقعات فان الأمر الذي يجب تأكيده هنا هو أن سياسات العولمة الاقتصادية ستستمر وان الجدل حول هذه السياسات والسياسات الاقتصادية الحمائية سيتواصل ويحتدم خلال الفترة القادمة، وذلك لان بذور السياسات الحمائية ستظل باقية ومؤهلة للنمو في تربة الاقتصاد العالمي في أي وقت تأتي إليها أخطاء وسلبيات العولمة بمياه كافية لهذا النمو. وهذا الأمر سيبقى هكذا مادامت سياسات العولمة ذات بعد اقتصادي فقط ودون بعد سياسي، ومادامت سياسات الدول شأنا داخليا، وذلك لان هذا الوضع سيظل دائما يدفع الحكومات (حتى

التي تؤيد سياسة العولمة) لاستخدام السياسات الحمائية من اجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وطنية.

كما تجدر الاشارة إلى أن خريطة العالم الاقتصادية قد تغيرت جذريا. ووفق أحدث البيانات، نستخلص الحقائق التالية من واقع الاسترشاد بمؤشر حجم الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار عن عام 2006 (world bank, 2008, 14).

1- لم تزل الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بموقع مسيطر في الاقتصاد العالمي، إذ يقدر حجم ناتجها بنحو 13,1% تريليون دولار من أصل الناتج المجمع العالمي والبالغ نحو 60,2 تريليون بنسبة تقارب 9/2. ولاتزال للدول الأوروبية الصناعية الكبرى قوة مؤثرة نسبيا إلى حد بعيد، فقد حققت ألمانيا ناتجا مقداره 2,7 تريليون دولار، وبريطانيا تريليونيا دولار،وفرنسا 1,9 تقريبا، وإيطاليا 1,7 وإسبانيا 2,1، ونضيف عليها كندا التي حققت 1,2 تريليون دولار تقريبا. وبذلك، تبلغ حصة الدول الصناعية السبع الرأسمالية الغربية –بإضافة اسبانيا واستبعاد اليابان –نحو 23,8 تريليون دولار، وتكون نسبتها لإجمالي الناتج العالمي نحو 40%مقارنة بحصتها من رأس المال والقوة التصويتية لصندوق النقد الدولي والتي يمكن تقديرها بنحو 45%. ولاتزال هذه المجموعة الصناعية الكبرى إذن تقود الاقتصاد العالمي بقوة واقتدار، ولكن قدرتها على التأثير في المنظمات المالية والدولية -وعلى رأسها صندوق النقد الدولي– تفوق قدرتها الاقتصادية الخاصة.

2- هناك قوى أخرى حققت صعودا لافتا وتتركز في منطقة آسيا الشرقية والشمالية على وجه التحديد، وأبرزها الصين التي بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها 6,1 تريليون دولار-أي نحو 10% من الناتج العالمي.وحققت اليابان 4,2 تريليون تقريبا،ولها وضع خاص باعتبارها دولة صناعية كبرى وليست من قبيل مايسمى بالدول الصاعدة في آسيا. وبلغ ناتج الهند 2,7 تريليون دولار.وحققت كوريا الجنوبية 1,1 تريليون دولار، اي مجموع 14 تريليون دولار، أي أكثر من الولايات المتحدة وبمجموع 10 تريليونات دولار إذا استبعدنا اليابان.وإذا أضفنا دولا آسيوية أخرى من منطقة جنوب شرق آسيا وأعضاء في "رابطة دول جنوب شرق آسيا" أو الآسيان فان الصورة تزداد وضوحا. فلدى أندونيسيا 0,7 تريليون ولدى ماليزيا 0,3 والفلبين مثلها تقريبا، فيكون لها 1,3 تريليون دولار، فيكون المجموع الآسيوي –الممثل للدول الآسيوية الصاعدة واليابان– نحو 15,5 تريليون دولار أي اكثر من 1/4 الناتج العالمي المجمع والبالغ 60 تريليونا. ولاتملك هذه المجموعة من رأس المال والقوة التصويتية للصندوق مايوازي نصيبها النسبي في ناتج العالم أي الربع على الأقل لذلك، ينبغي رفع وزنها في إدارة الاقتصاد العالمي بما يوازن قوتها الاقتصادية الفعلية. كما

لا بد من الاشارة الى روسيا الاتحادية –وريثة الاتحاد السوفيتي– بناتج بلغ 1,8 تريليون دولار، لتعود إلى الصعود من بعد هبوط في سياق تاريخي مشهود.

3- هناك مجموعة أخرى ذات وزن صاعد في أمريكيا اللاتينية وتمثلها: البرازيل- 1,6 تريليون دولار –المكسيك 1,2 تريليون –والأرجنتين- اقل قليلا من نصف تريليون: 456،8 مليار دولار، وبذلك تملك هذه الدول اللاتينية الثلاث أكثر من 5% من الناتج العالمي.

4- وفي المنطقة العربية –الإسلامية- المركزية، نلاحظ صعود ثلاث دول هي إيران-687 مليار دولار –وتركيا 614 مليار دولار والعربية السعودية -528 مليار دولار. ومن المفترض أن تمنح تركيا وإيران بالذات نصيبا نسبيا مؤثرا في كل من الصندوق والبنك الدولي.ومن البلدان الصغيرة المتفوقة أيضا نذكر في آسيا بلدين –ميناءين هما:هونج كونج الصين: 268,8 مليار دولار، وسنغافورة: 194 مليارا.

من الحقائق الخمس السابقة، يتبين لنا حدوث تغير جوهري في ميزان القوة الاقتصادية العالمي، ولكن هذا التغير لم ينعكس حتى الآن على نمط الإدارة الاقتصادية العالمية، بحيث تكون متعددة الأطراف حقا. وأول ماينبغي عمله في هذا المجال هو إعادة هيكلة مؤسسات النظام المالي العالمي العتيقة، مؤسسات بريتون وودز حتى تصير أقرب إلى التعبير عن أصوات العالم الجديد الذي يتخلق من حولنا.كما تجدر الاشارة الى أن هناك أكثر من أمر جديد يجعلنا نتوقع أن يكون هنالك تغير ملموس في إصلاح النظام المالي العالمي ومؤسساته. الأمر الأول: هو فداحة وكبر حجم الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها الاقتصادية التي تستمد لسنوات وتطول دولا نامية لم تشارك اغلبها في مسبباتها، مما يستدعي قائمة كبيرة من الاقتراحات، وسيصل بعضها من- باب التجاوب مع المستجدات على الأقل – إلى طور التفعيل.

الأمر الثاني: إن جانبا كبيرا من الاقتراحات التي سيؤخذ بها سيكون في إطار تعديل للمسار وليس تغيير النظام الراهن،مما سيدعم من فكرة تطبيق هذه التوصيات، مثل حوكمة مؤسستي "بريتون وودز" وتعديل نظام التصويت، وزيادة التنسيق بين المؤسسات الدولية.الأمر الثالث: إن الدول النامية خاصة الدول ذات الأسواق البازغة، باتت ترى أن تطورات الانفتاح العالمي، في شكل تدفقات التجارة والاستثمار،لم يواكبها تطور في مساهمتها في تحديد قواعد تسيير هذه التدفقات. وترى هذه الدول أنها قد أصابها ضررًا بالغًا من قواعد وإجراءات لم تشارك مشاركة فعلية في صياغتها، وأصبحت تضغط من خلال المحافل الدولية المختلفة لمزيد من المشاركة، أو أنها ستلجأ بشكل أو آخر لترتيبات إقليمية قد تأتي على حساب الترتيبات الدولية متعددة الأطراف. ومن تلك الترتيبات، المقترح الآسيوي بان يكون هناك مجمع موحد للاحتياطات النقدية بترتيبات للمشاركة والسحب من السيولة وبإدارة إقليمية. وبينما تعرض الآن وكأنها مكمل

للترتيبات الدولية فإن هذه الترتيبات في أحوال عديدة ستصبح بديلا للجوء إلى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، بما يهدد بشكل اكبر مصير هاتين المؤسستين، وقد يشجع هذا على الاستجابة لتوصيات إعادة بناء النظام المالي العالمي (park, 2008, 21).

نتائج الدراسة:

بعد أن انتهت الدراسة بحمد الله وفضله، وبناء على جميع ما جاء فيها فقد تم التوصل للنتائج التالية:

1- تعد هذه الأزمة العالمية من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة مالية عالمية فريدة حيث أنها حدثت في ظل قطب اقتصادي وسياسي وحيد ومسيطر (الولايات المتحدة الأمريكية) ومن جهة أخرى فان حجم تأثيرها على العالم لم يسبق أن شهد العالم مثيلا له، وقد تأثرت جميع دول العالم بها من أدناها الى أقصاها.

2- لقد أثرت هذه الأزمة على جميع قطاعات الأعمال والسبب يعود إلى أن قطاع البنوك الذي تأثر بشكل جوهري بها يعد قطاع السوق النقدي، والذي يشكل في كثير من الأحيان المحرك الرئيسي للاقتصاد، وبالتالي فان اختلال سياسة الائتمان المنفذة من خلاله سيكون لها وقع كبير ومباشر على جميع الأسواق والقطاعات.

3- هناك تخبط ملحوظ بين الاقتصاديين والمحللين الماليين والسياسيين في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها، مما زاد المشكلة تعقيدا وترك جل الأمور في مرمى التكهنات والمحاولات.

4- قد يكون من الأسباب الرئيسية لنشوء الأزمة هو البعد الأخلاقي، والتفرد السياسي، فقد دلت الحقائق التاريخية بأن أغلب الانهيارات التي حدثت سابقا وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب رجال الأعمال والمديرين وعدم الإفصاح الكامل والشفافية. والحقيقة التي لا يمكن إغفالها وهو التفرد السياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها تطبق من خلال اقتصادها سياسات عديدة دون توفير الرقابة المالية الفاعلة والكفؤة والتي أدت إلى انهيار عالمي غير مسبوق.

5- إن الأزمة الحالية هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي، من نظام تسوده وتهيمن عليه دولة واحدة، إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى ولو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها.فالصين، وروسيا، واليابان، والهند، والبرازيل، وكوريا، وإيران، دول يبدو أنها تتطلع إلى الصعود، وتهدف إلى فرض تأثيرها، إن لم نقل هيمنتها على محيطها، والتي ستؤدي في النهاية إلى تغير في موازيين القوى العالمية والإقليمية، ولو بعد حين.ولا شك أن المكاسب

من هذه التغيرات ستكون لصالح الدول التي لديها أوراق تلعبها، أما الخسائر فستكون من نصيب الدول التي لم تعد العدة لهذه التغيرات.

6- سيكون لهذه الأزمة التأثير السلبي على عمليات الإنتاج نظراً لاضطراب عمليات توفير السيولة، وسوف تساعد هذه الأزمة وبشكل كبير في انتشار البطالة وانخفاض مستويات المعيشة، حيث من المتوقع أن تزيد عدد العاطلين عن العمل في العالم، و أن يفقد ملايين من العمال وظائفهم نهاية عام 2009. وأن ترتفع نسبة العاطلين عن العمل من 190 مليون شخص عام 2007 الى 210 ملايين نهاية عام 2010.

7- ومن المتوقع أن يترتب على الازمة الاقتصادية أزمة عالمية أهم مظاهرها حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية وثقافية، حيث ان تداعيات هذه الازمة قد تجاوزت حدود الازمة المالية الى مراحل تحول جذري في العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفكريا قد تستمر الى عدة سنوات قادمة.

The Economic and Political Effects of the Current Global Financial Crisis (2008 -2009)

Omar Khdairat, *Irbid University College, Al Balqa Applied University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims at identifying the causes and roots of current global financial crisis, economic areas and sectors of the countries affected which have been exposed to the first shocks resulting from the first tide of the crisis and the consequent and indirect effects on both the world countries and the Arab countries. Then the study will reveal its important findings the most important of which is that the world crisis is considered as one of the exceptional and very deep crisis in regard to its quantity and quality. On one hand, it is a unique global financial crisis which happened in the light of the existence of one dominate economic and political pole (U.S.A). On the other hand, the volume of its influence on the world has never been faced before in away that all the countries of the world have been affected by it. The current crisis is an opportunity for the start of a new global system, changing from the domination of one country to a multi-pole system, even if these poles are not equal in their power. Countries like China, Russia, Japan, India, Brazil, Korea and Iran are looking forward towards power and aim at asserting their role, if not to say their domination over surrounding countries. All this will finally lead to change in the balance of international and regional powers in the long course of time. There is no doubt that the benefits gained from these changes will be for the advantage of the countries which have prepared for them, while the bad consequences will for those countries which have not prepared.

This study stemmed from a hypothesis which states that there is a proportional relationship between capitalism crisis (independent variable) and the appearance of a new global system (dependent variable), namely ,the more duration of capitalism crisis leads to the appearance of a new global system. The study was based, for its analysis ,on the descriptive analytical approach, by referring to the series of successive financial crisis, different points of view about the causes and roots of this crisis, as well as the attitudes and measures taken by badly affected countries. The researcher did his best to obtain as much information as possible about the crisis from books, periodicals, magazines and internet sites.

قدم البحث للنشر في 2009/7/27 وقبل في 2009/12/24

المراجع العربية

ابو مصلح، غالب. (2008). امريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 130، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية.

بهاء الدين، زياد. (2009). انهيار المؤسسات المالية العالمية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 175، مركز دراسات الاهرام.

جمال، وائل. (2008). الازمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي : نهاية النموذج، **مجلة شؤون عربية**، عدد 136، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

الحمش، منير. (2008). **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 130، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية.

خرياطي، رفلة. (2008). التراجع الكبير لاسعار النفط يقود المؤشرات الخليجية الى ادنى مستوى، **جريدة الحياة**، 12/ نوفمبر/2008.

ستيفنز، فيليب. (2008). تصادم العولمة، **جريدة الفاينانشال تايمز**، عدد 27، اكتوبر.

سليمان، سامر. (2009). دور الدولة في الاقتصاد، **مجلة السياسة الدولية**، عدد،175، مجلد 44، القاهرة، مؤسسة الأهرام.

الشرقاوي، يسرا. (2009). اوروبا في مواجهة الازمة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 175، القاهرة، مؤسسة الاهرام.

الشعراوي، عطا. (2009). الازمة في الولايات المتحدة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 175، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات.

صحيفة الحياة 2008/9/15.

عبد الخالق، جودة. (2009). الأزمة المالية العالمية... أزمة نظام لا أزمة سياسات، **مجلة السياسة الدولية**، عددها 175، مركز دراسات الاهرام.

عبد اللطيف، حنان. (2009). الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 175، القاهرة، مؤسسة الاهرام.

عودة، جهاد. (2008). القوى الدولية والأزمة المالية العالمية، **جريدة مصر اليوم**، عدد 1605.

مراد، محمد. (2008). الرأسمالية من التطور إلى الأزمة، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 130، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية.

مرعي، ايمان. (2009). أثر الازمة المالية على آسيا، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 175، القاهرة، مؤسسة الاهرام.

نفقي، عارف. (2008). الاساسيات الاقتصادية السليمة في الخليج تقدم الاسعاف، **جريدة الاقتصادية السعودية**، العدد 511، 12/نوفمبر /2008.

يوسف، خليفة يوسف. (2008). الأزمة المالية والاقتصادية الخليجية، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 358، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع الأجنبية

Claessense, S. (2008). *The New International Financial Architecture*, Center of Economic policy and Research, London.

Eckart,woertz. (2008). Impact of the US financial crisison GCC Countries, *Gulf*, Reserch Center, October.

Graham Turner. (2008). *The Credit Crunch Housing Bubbles*, Globalisation and the World Wide Economic Crisis, London, Pluto press.

http:// ara.reuters.com/article /business news.

http://www.al-araby.com/docs/article2142180636html

http://www.alaswaq.net/articles/06/11/2008/19416html

http://www.aljazeera.net /NR/exeres/2E082439.

http://www.moheet.com

http:/www.al-araby.com/docs.

http:llnews.bbc/co.uklhilarabiclbusinesslnewsid-7731000l.7731738stm.

Imf (2007). *International Financial Statistics* CD-Rom, sep.

Kishore Mahabubani. (2008). *The New Asian Hemisphere*, New York :Public Affairs.

Mehrling, Perry K. (2007). "Minsky, modern Finance and the case of long Term capital management, *The Economic legacy of Hyman minsky*. vol.1. Cheltenhan, UK and Southampon, MA, USA, Edward Elgar.

Park,Y.C. (2008). *East Asia's Self Managed Rserve Pooling Arrangement*, Center of Economic Policy and Research, London.

Peter Boone and Simon Johnson. (2008). *The Next World War? It could be Financial*, Washington Post, 12/10.

Rajan, R. (2008). *Reforming Global Economic and Financial Governace*, Center of Economic Policy and Research, London.

The Economist. (2008). oct,16.

world bank. (2008). *world development indicators*, table1-1, sise of the economy

www.aawsat.com// details-aspsection ,10923

www-du-world.de/dw/article/o,,3739216,html

Table of Contents

Abstracts in English of Arabic Articles

- Manuscripts should be addressed to:

Secretary General
The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts
Editor – in –Chief
Association of Arab Universities Journal for Arts
Yarmouk University , Irbid , Jordan.
Tel . 00962 2 7211111
Fax. 00962 2 7211137
E-mail:saufa@yu.edu.jo
Website :http://saufa.yu.edu.jo

Documentation

References in the text are serially numbered between brackets ( ) .

References at the end of the article shall be as follows in case the source or reference work is a book:

The author's full name: source or reference work , part, number, publisher, place of publication , year, page(s).

e.g. Dayf, Shawqi : *The First Abbasid Period* ,Dar al- Maarif , Egypt,1966,.24.

In case where a periodical or a journal is consulted , referral thereto shall be as follows :

The author's full name, source or reference work, *name of periodical or journal*, volume number, year, page.

e.g. Sa'aydan , Ahmad Saleem :" On Arabicization of Sciences". *Jordanian Arabic Language Academy Journal*, Volume I .No 2 July 1978,p.101.

References should be listed in the bibliography at the end of the manuscript in alphabetical order of authors' surname, beginning with Arabic references, then foreign ones.

Subscription Information

Annual subscription rates in Jordan: individuals (JD 3.00), institutions (JD 5.00); outside Jordan: individuals (US $ 7.00), institutions (US $ 10.00) or equivalent.

Association of Arab Universities Journal for Arts

A Biannual Refereed Academic Journal

Association of Arab Universities Journal for Arts (*AARUJA*) is a biannual refereed academic journal published by the Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts at Universities members of the Association of Arab Universities.

Notes to Contributors

Language

AARUJA's Articles are published in Arabic together with their abstracts in English. Manuscript, however, may be published in any other printable language.

Rules Regulating the Journal

- Manuscripts should be submitted in Arabic together with an English abstract. However, submission in either English ,French, or any other printable foreign language, with an Arabic abstract, is subject to approval by the Editorial Board
- *AARUJA* publishes genuinely original articles characterized by clear academic methodology, comprehensiveness, and thorough investigation; where exact referencing is made to sources and reference works, and the article has not been previously published anywhere else. A specialized criticism or review of an academic work published in the Arab world or abroad as well as reports on specialized Arab or inter- national symposiums and conferences may be published. Manuscripts accepted for publication in *AARUJA* are approved for academic promotion
- *AARUJA* publishes academic articles in the fields of arts, languages, social and human sciences, social service, journalism and mass communication
- Manuscripts should be computer-typed and double spaced. Four copies are to be submitted together with a floppy disk congruent with IBM (Ms Word)
- Manuscripts including figures, drawings, tables and appendixes shall not exceed thirty pages
- Manuscripts submitted for publication in *AARUJA* shall be sent, if initially accepted, to at least two specialist referees, who are chosen with absolute confidentiality by the Editor –in –Chief
- *AARUJA* reserves its right to ask the author to omit, reformulate, or reword his/her manuscript or any part thereof in a manner that conforms to the publication policy
- Copyright pertinent to the manuscript accepted for publication shall be transferred to *AARUJA*.
- *AARUJA* does not pay remuneration for the articles published therein
- One copy of the issue in which the manuscript is published well be sent free of charge to the sole or principal author of the published manuscript.

Typesetting and Layout
Majdi Al-Shannaq

ISSN 1818-9849



Association of Arab Universities



The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts

Association of Arab Universities

Journal for Arts

A Biannual Refereed Academic Journal

Published by The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts at Universities Members of AARU

Vol. 8 **No. 2 A** **1432/2011**